معاني النحو

تأليف

الدكتور فاضل صالح السامرائي

الجزء الثاني

دار ابن كثير

مَعَانِي النَّحْو

الجُزْءُ الثَّانِي

- الموضوع: لغة عربية
- العنوان: معاني النحو ٤١١
- تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

ISBN 978-614-415-238-6

- الطباعة : مطابع يوسف بيضون - بيروت / التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
- الورق: كريم / الطباعة: لونان / التجليد: كرتونيه
- القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 1816 / الوزن: 3500 غ

ISBN 978-614-415-238-6

9 786144 152386

دمشق - سورية - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
تلفاكس: 2225877 11 963+
2228450 11 963+

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا
تلفاكس: 817857 1 961+
705701 1 961+
جوال: 204459 3 961+

website: www.ibn-katheer.com / e-mail: info@ibn-katheer.com

/daribnkatheer @daribnkatheer daribnkatheer daribnkatheer

بسم الله الرحمن الرحيم

ظن وأخواتها

تدخل ظن وأخواتها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ـ كما هو رأي الجمهور ـ تقول: ظننت عليًا أخاك ، جاء في (الكتاب): «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكراً وظن عمرو خالداً أباك ، وخال عبد الله زيداً أخاك ، ومثل ذلك: رأى عبد الله زيداً صاحبنا ووجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ ، وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ها هنا أنك إنّما أردت أنْ تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك من هو فإنّما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينًا أو شكًّا ، ولم ترد أنْ تجعل الأول فيه الشك أو تعتمد عليه بالتيقن» (١).

وجاء في (شرح الألفية) لابن الناظم: «من الأفعال أفعال واقعة معانيها على مضمون الجمل ، فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين» (٢).

وقيل إن المنصوب الثاني حال ويرده قولك (حسب عبد الله زيداً بكراً) إذ لا يمكن أن يكون (بكراً) حالاً كما هو ظاهر.

---

(١) «سيبويه»: (١/١٨).

(٢) «ابن الناظم» (٧٨).

ويقسم النحاة هذه الأفعال على قسمين :

١ ـ أفعال القلوب : نحو علم وظن وحسب .

٢ ـ أفعال التحويل أو التصيير : نحو جعل واتّخذ وترك .

* * *

أفعال القلوب

إن أفعال القلوب سميت كذلك ؛ لأنها أفعال قلبية باطنية لا ظاهرة حسية مثل ضرب وأكل ومشى. وهذه الأفعال منها ما هو لازم كقولك: جَبُن خالد ، وفرح ورغب ، ومنها ما هو متعد ، وهو قسمان: منها ما يتعدى إلى مفعول واحد نحو: كرهت خالدًا ، وخفت الله ، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين[(١)]. وهذا القسم هو المقصود في هذا الباب.

اختصت أفعال القلوب «بجواز إعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلاً والآخر مفعولاً نحو ظننتُني . . . ألحق بأفعال هذا الباب في ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة ، وعدم ، وفقد ، ووجد ، بقلة ، كقول الشاعر:

ولقد أراني للرماحِ دريئةً

وقوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ [يوسف: ٣٦] .

وحكى الفراء: «عدمتني ، وفقدتُني ، ووجدتني ، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة»[(٢)] ، ولا يقال: «(ضربتُني) اتفاقًا ، لئلا يكون الفاعل مفعولاً ، بل (ضربت نفسي) و(ظلمت نفسي) ليتغاير اللفظان»[(٣)].

وقد قسم النحاة هذه الأفعال على قسمين:

١ ـ **أفعال دالة على اليقين** ، نحو: علم ، ورأى ، ووجد ، ودرى.

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٥٠).
(٢) «الهمع» (١/ ١٥٦) ، «ابن يعيش» (٧/ ٨٨ ـ ٨٩).
(٣) «حاشية الخضري» (١/ ١٥١).

٢ ـ **أفعال دالة على الرجحان** ، نحو : ظن ، وخال ، وحسب ، وزعم[١] .

وقد صنفت تصنيفًا آخر لا يختلف كثيرًا عما ذكرت[٢] .

معانيها :

١ ـ أفعال اليقين :

علم:

وهو فعل يفيد اليقين ، نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًاۚ ﴾ [الأنفال : ٦٦] . وكقولك : (علمت محمدًا مسافرًا) .

وقيل : تأتي للرجحان قليلاً ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِۖ ﴾ [الممتحنة : ١٠] ؛ لأنه لا سبيل إلى اليقين ، فهي هنا بمعنى ظن[٣] .

والحق أنها للعلم لا للظن ، فهناك فرق بين الظن والعلم ، فقولك : (ظننته مؤمنًا) يختلف عن قولك : (علمته مؤمنًا) فإنّ الظنّ قد يكون بورود الأمر على الخاطر ، وقد يكون بلا سبب يرجحه ، أو يكون السبب ضعيفًا ، بخلاف العلم ، فإنّه يكون بعد التثبت والاطلاع ، ولذا جاء هذا القول بعد قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ مُهَـٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَـٰنِهِنَّۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَـٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِۖ ﴾ [الممتحنة : ١٠] ، أي كان ذلك بعد الامتحان والاختبار ، غير أن العلم درجات وهذه إحدى درجات العلم .

علم وعرف:

يقول النحاة : إنه إذا جاءت (علم) بمعنى (عرف) ، تعدت إلى مفعول

---

(١) «ابن عقيل» : (١/ ١٤٨) .

(٢) انظر : «الأشموني» (٢/ ٢٤) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٤٨)

(٣) «الأشموني» (٢/ ٢٠) ، «التصريح» (١/ ٢٤٨) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٤٨) .

واحد. جاء في (الكتاب): «وقد يكون (علمتُ) بمنزلة (عرفتُ) ، لا تريد إلاّ علم الأول ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة: ٦٥] ، وقال سبحانه: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠] ، فهي ههنا بمنزلة عرفت»[١].

وقال ابن الناظم: «فإنها ـ أي علم ـ تكون لإدراك مضمون الجملة فتنصب مفعولين ، وتكون لإدراك المفرد ـ وهو العرفان ـ فتنصب مفعولاً واحدًا كما تنصبه (عرف)... قال تعالى: ﴿ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠١]»[٢].

وقد تقول: وهل هناك فرق في المعنى بين علم وعرف؟

والجواب أنّ النحاة اختلفوا في ذلك ، فقد ذهب بعضهم إلى أنه لا فرق بينهما. قال الرضي: «ولا يتوهم أنّ بين (علمت) و(عرفت) فرقًا معنويًا كما قال بعضهم ، فإنّ معنى (علمت أنّ زيدًا قائمًا) و(عرفت أن زيدًا قائم) واحد ، إلاّ أنّ (عرف) لا ينصب جزأي الاسمية كما ينصب (علم) ، لا لفرق معنوي بينهما ، بل هو موكول إلى اختيار العرب ، فإنّهم قد يخصّون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر»[٣].

وقيل: إنّ بينهما فرقًا ، فإن العلم يتعلق بالصفات ، والمعرفة بالذوات.

جاء في (منثور الفوائد): «(علمت) إذا كانت بمعنى (عرفت) تعدت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت لغير ذلك تعدت إلى مفعولين. وبيان ذلك أنّك إذا قلت: (عرفت زيدًا) فالمعنى أنّك عرفت ذاته ، ولم ترد أنّك عرفت وصفًا من

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٨) ، «المقتضب» (٣/ ١٨٩) ، «أسرار العربية» (١٥٧) ، «ابن عقيل» (١/ ١٥٣).
(٢) «ابن الناظم» (٨٩).
(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧).

أوصافه ، فإذا أردت هذا المعنى لم يتجاوز مفعولاً ؛ لأنّ العلم والمعرفة تناولا الشيء نفسه ولم يقصد إلى غير ذلك . وإذا قلت : (علمت زيدًا قائمًا) لم يكن المقصود أنّ العلم تناول نفس زيد فحسب ، وإنما المعنى أن العلم تناول كون زيد موصوفًا بهذه الصفة»(١) .

وجاء في (حاشية الخضري) أنّ العلم «يتعلق بصفة الشيء وحكمه وبالكليات ، والمعرفة بالجزئيات وبالذات ، فمعنى (علمت زيدًا قائمًا) : علمت اتّصافه بالقيام ، ومعنى (عرفته) : عرفت ذاته»(٢) .

وجاء في (حاشية الصبان) : «فمعنى (علمت أنّ زيدًا قائم) : علمت اتّصاف زيد بالقيام ، لا علمت حقيقة القيام المضاف إلى زيد في نفسه ، ومعنى (عرفت أنّ زيدًا قائم) : عرفت القيام في نفسه لا اتصاف زيد به . وبين المعنيين فرق ظاهر»(٣) .

والصحيح أنّ بينهما فرقًا كما قال أكثر النحاة ، فإنّ العلم يتعلق بالصفات ، والمعرفة تتعلق بالذوات ، فهناك فرق بين قولك : (علمت خالدًا طالبًا) و(عرفت خالدًا طالبًا) فإنّ معنى الأولى علمت اتصاف خالد بصفة الطالبية ، أما عبارة (عرفت خالدًا طالبًا) فمعناها عرفت خالدًا وهو طالب ، أي عرفته حين كان طالبًا ، والفرق بينهما ظاهر .

وقد تقول : وهل تأتي (علم) بمعنى (عرف)؟ وهل قوله تعالى : ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ﴾ معناه : لا تعرفهم؟

الذي يبدو أنّ المعنى مختلف . فقولك : (لا تعرفهم) معناه : لا تعرف

---

(١) «منثور الفوائد» (٢ ب) .

(٢) «حاشية الخضري» (١/ ١٥٣) .

(٣) «حاشية الصبان» (٢/ ٣٣) .

ذواتهم وأعيانهم ، أمّا قوله: ﴿لَا تَعۡلَمُهُمۡۖ﴾ فمعناه: لا تعلم اتصافهم بهذه الخصلة ، وهو قد يعرف ذواتهم وأشخاصهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ [البقرة: ٦٥]. فليس معناه (عرفتم) لأنهم لا يعرفونهم وبينهم القرون المتطاولة ، ولكن معناه أنّكم علمتم أمرهم وحالهم ، وفرق بين المعنيين.

درى:

يستعمل (درى) بمعنى (علم)[١] ، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ [الأحقاف: ٩] وأكثر ما يستعمل (درى) معدى بالباء، نحو (دريت بخالد) فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه ، كما في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوۡتُهُۥ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦۖ﴾ [يونس: ١٦] [٢].

قال أبو حيان: ولم يعدّ أصحابنا (درى) فيما يتعدى إلى مفعولين[٣]. وقد ورد هذا الفعل في القرآن الكريم في اثني عشر موطنًا ولم ينصب مفعولاً ، وقد ورد في المواطن كلها معلقًا كقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] ، وقوله: ﴿وَلَمۡ أَدۡرِ مَا حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٦] إلاّ في موطن واحد يحتمل التعليق وغيره ، وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرِي مَا يُفۡعَلُ بِي وَلَا بِكُمۡۖ﴾ والراجح أنّه معلق.

وقد تقول: ما الفرق بين علم ودرى؟

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧) ، «الأشموني» (٢/ ٢٣).

(٢) «حاشية الخضري» (١/ ١٤٩) ، «الأشموني» (٢/ ٢٣) ، «الهمع» (١/ ١٤٩) ، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٣) ، «ابن الناظم» (٧٨).

(٣) «حاشية الخضري» (١/ ١٤٩) ، وانظر «الأشموني» (٢/ ٢٣) ، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٣).

جاء في (تاج العروس) أنّه قيل: «إنّ الدراية أخصّ من العلم كما في التوشيح وغيره. وقيل: إنّ (درى) يكون فيما سبقه شكّ، قاله أبو علي، أو علمته بضرب من الحيلة، ولذا لا يطلق على الله تعالى»[1].

والذي أراه أنّ الدراية تكون بعد الجهل بالشيء، ولذا لا تستعمل في حق الله تعالى. و(علم) أعم من ذلك، فقد يستعمل في ذلك وغيره.

ومما يدل على اختلافهما أنه لا يجوز أحيانًا وضع أحدهما مكان الآخر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠] فإنه لا يصح أن يقال: (فإن دريتموهن مؤمنات)، وقوله: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٧]. فأنت ترى أنه لا يحسن إبدال فعل الدراية بفعل العلم في مثل هذه المواطن، مما يدل على أنّ الفعلين مختلفان.

فالدراية ـ كما ذكرنا ـ تكون بعد الجهل، وفي الغالب تكون بإخبار أو بما هو بمنزلة الإخبار، كأن تعلم الأمر بضرب من الحيلة والتوسل، وذلك كأن يفعل شخص أمورًا لا تعلمها ثم تحاول الاطلاع عليها بوسيلة ما، فتطلع على ذلك فتقول: قد دريت بما يفعل فلان.

تعلَّم:

وهو بمعنى (اعلمْ) وليس أمرًا للفعل (تعلّم) الذي منه: تعلمت النحو والفقه. مثاله:

تعلّمْ شفاءَ النفسِ قهرَ عدوِّها فبالغْ بلطفٍ في التحيّلِ والمكرِ

(١) «تاج العروس» (درى) (١٠/١٢٦).

وهو فعل لا يتصرف[1]. أمّا (تعلّم) في نحو (تعلّم ما ينفعك) فهو متصرف، وهناك فرق بين الفعلين، فعندما تقول: (تعلم النحو) يكون المعنى: خذ بأسباب العلم من الدرس والتحصيل. وتقول: (تعلّم أنّ الله يمهل الظالم ولا يهمله) ومعناه: اعلم ذلك. وليس المقصود به ما في الفعل الأول.

جاء في (حاشية الخضري) في الفرق بين الفعلين أن الذي في نحو: (تعلمْ الفقه) «أمر بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه، والأولى أمر بتحصيله في الحال بما يذكر من المتعلقات. والكثير المشهور دخولها على (أنّ) وصلتها فتسد مسد مفعوليها كقوله:

فقلتُ تعلّمْ أنّ للصيدِ غرّةً وإلا تضيعْها فإنّكَ قاتلُهْ

وفي حديث الدجال: تعلّموا أن ربكم ليس بأعور»[2].

وقيل ورد الفعل الماضي لتعلّم «قال يعقوب: (تعلّمت أن زيدًا خارج)، بمعنى: علمت»[3].

ويظهر أن بين (تعلّم) و(اعلم) فرقًا، فإنّ المقصود بقولك: (تعلّم): تلقَّ ما أخبرك به كما يتلقى المتعلم العلم عن أستاذه، واحرص على معرفته كما يحرص المتعلم على ما يتعلّمه، ففي هذا الفعل مبالغة ليست في (اعلم).

وجد:

وهو من أفعال اليقين بمعنى (علم)، قال تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ

---

(١) «ابن عقيل» (١/١٤٨-١٤٩)، «ابن الناظم» (٧٨)، «الرضي على الكافية» (٢/٣٠٧).

(٢) «حاشية الخضري» (١/١٤٩)، «الأشموني» (٢/٢٤)، «حاشية الصبان» (٢/٢٤)، «التصريح» (١/٢٤٧).

(٣) «التصريح» (١/٢٤٧)، «الهمع» (١/١٤٩).

﴿لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢] [١]. وهذا الفعل منقول من (وجد الشيء ولقيه)، وأصله في الأمور الحسية، ثم نقل معناه إلى الأمور القلبية، فعندما تقول: (وجدت الظلم وخيم العاقبة) كان معناه أنّك وجدت هذا الأمر وأصبته كما تصاب الأمور المحسوسة ليس في ذلك شك، فنقل من هذا المعنى المادي إلى الأمر المعنوي، ولما كان وجدان الشيء ولقيه أمرًا يقينيًا، كان الأمر العقلي بمنزلته.

جاء في (**التصريح**): «وإنّما ساغ مجيء وجد للعلم؛ لأنّ من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه»[٢].

رأى:

وهو من أفعال اليقين أيضًا بمعنى (علم)[٣] نحو (رأيت الحق منتصرًا) فإن كان الفعل بصريًا لا قلبيًا تعدى إلى واحد نحو (رأيت سعيدًا).

ورأى الحلمية كالقلبية تتعدى إلى اثنين كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦].

وهذا الفعل منقول من الرؤية البصرية، فأنت إذا رأيت شيئًا فقد تيقنت منه وعلمته، ثم نقل من هذا المعنى إلى الأمور القلبية، فإذا قلت مثلاً: (رأيت الباطل زهوقًا) كان المعنى: كأنك رأيت هذا الأمر بعينك، فكما أنّه ليس في الرؤية العينية شك كان هذا بمنزلته.

ويقول النحاة: إنه يأتي بمعنى (ظنّ) أيضًا، وجعلوا منه قوله تعالى:

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٤٨)، «حاشية الخضري» (١/ ١٤٨)، «الأشموني» (٢/ ٢١).
(٢) «التصريح» (١/ ٢٤٧).
(٣) «ابن عقيل» (١/ ١٤٨)، «الأشموني» (٢/ ١٩)، «حاشية الخضري» (١/ ١٤٨).

﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج: ٦ ـ ٧] ، أي إنّهم يظنون البعث بعيدًا أي ممتنعًا[١].

والصواب أنّها بمعناها: فمعنى أنهم يرون البعث بعيدًا أنهم يرونه كذا في اعتقادهم. والإنسان قد يعتقد رأيًا ضالاً ويرى أنّه عين الصواب، ويدافع عنه ويموت في سبيله، فهم يرونه ممتنعًا بغضّ النظر عما إذا كان ممتنعًا في حقيقته أم لا.

جاء في (شرح الرضي على الكافية) أنّ (رأى) «للاعتقاد الجازم في شيء أنه على صفة معينة، سواء كان مطابقًا أو لا. فإذا كان بالمعنى المذكور ووليته الاسمية المجردة عن (أن) نصب جزأيها نحو (رأيت زيدًا غنيًّا) سواء كان في نفس الأمر غنيًّا أو لا، قال تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴾ وهو غير مطابق، و﴿ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾ وهو مطابق»[٢].

أُرى:

وقد استعمل (أُرى) مبنيًا للمجهول بمعنى الظن، كما يقول النحاة، ولم يستعمل بمعنى العلم[٣]، كأن تقول: أرى الأمر مضاعًا.

والذي يبدو لي أنّها بمعناها، وأنّها مبنية للمجهول، وأنّ الفرق بين قولك: (أرى الأمر مضاعًا) بالبناء للمعلوم، وقولك: (أُرى الأمر مضاعًا) بالبناء للمجهول، أنّ المبني للمعلوم بمعنى أنّك ترى هذا الأمر بنفسك، وأنّ هذا الأمر بمنزله ما تراه بعينك.

---

(١) «الصبان» (٢/ ١٩ ـ ٢٠)، «ابن الناظم» (٧٩).

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧).

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٩)، «حاشية التصريح» (١/ ٢٤٨).

أما قولك: (أُرى الأمر مضاعًا) فكأن هناك من يريك هذا الأمر ، ولست تراه بنفسك ، أي لم تتبينه تبين الأمر الأول ، ومن هنا جاء معنى الظن الذي يذكره النحاة.

ألم تر؟

تستعمل العرب هذا التعبير بمعنيين:

أحدهما: هو السؤال عن الرؤية البصرية أو القلبية ، كأن تقول: ألم ترَ خالدًا اليوم؟ أو تقول: ألم ترَ الأمرَ كما رأيته؟

والآخر بمعنى: (ألم تعلم) و(ألم ينته علمك) وهي كلمة تقولها العرب عند التعجيب ، قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [النحل: ٧٩] ، وقال: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٧] .

فهناك فرق بين القول: (ألم يروا الطير مسخرات) و(ألم يروا إلى الطير مسخرات) فالرؤية الأولى رؤية بصرية، والثانية نظر عقلي وتفكري، أي ألم ترَ فتمتد بك الرؤية إلى ما ذكر لك من الأحوال فتعجب من هذا الصنع الخلاق؟

ونحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [النساء: ٧٧] أي: ألم تعجب من حالهم؟ فهناك فرق بين قولك: (ألم ترَ الذين قيل لهم) وهذا القول. فالأولى رؤية بصرية ، والثانية نظر تفكري ودعوة إلى العجب من أمرهم. ونحوه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ ﴾ [الفرقان: ٤٥] ، وقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ [الفجر: ٦] .

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ

خَرَجُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ، متضمن معنى الانتهاء ، أي: ألم ينته علمك إلى حالهم؟»[١].

وجاء في (لسان العرب): «وقوله عز وجل: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [آل عمران: ٢٣] . قيل: معناه: ألم تعلم؟ أي ألم ينته علمك إلى هؤلاء؟ ومعناه: اعرفهم. . . وقال بعضهم: (ألم تر): ألم تُخْبَر ، وتأويله سؤال فيه إعلام ، وتأويله أعلنْ قصتهم ، وقد تكرر في الحديث: ألم تر إلى فلان ، وألم تر إلى كذا ، وهي كلمة تقولها العرب عند التعجب من الشيء ، وعند تنبيه المخاطب ، كقوله تعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ أي: ألم تعجب لفعلهم ، وألم ينته شأنهم إليك»[٢].

وجاء في (البرهان): «وأما قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾ فدخلها معنى التعجب ، كأنه قيل: ألم تعجب إلى كذا ، فتعدت بـ(إلى) ، كأنه: ألم تنظر ، ودخلت (إلى) بمعنى التعجب ، وعلّق الفعل على جملة الاستفهام»[٣].

أرأيت:

لهذا التعبير معنيان:

الأول: أن تسأل عن الرؤية البصرية أو القلبية ، كأن تقول: أرأيت سعيدًا اليوم؟ أو تقول: أرأيت الأمر كما أخبرتك؟

والثاني: أن يكون بمعنى (أخبرني) ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧).
(٢) «لسان العرب»: رأي (١٩/ ١٢).
(٣) «البرهان» (٤/ ١٥١).

إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦]، وقوله: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَءَاتَىٰنِي رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾ [هود: ٢٨].

ومعنى هذا الفعل منقول من الرؤية إلى معنى الإخبار، فقولك مثلاً: أرأيت إن أصبحت أميرًا ماذا أنت فاعل؟ معناه: أنظرت في هذا الأمر؟ فأنت تستخبره عما سألته عنه.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما قولهم: (أرأيت زيدًا ما صنع) بمعنى (أخبرني) فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في (زيد)، بل النصب واجب فيه.

ومعنى (أرأيت): أخبرْ، وهو منقول من (رأيت) بمعنى (أبصرت) أو (عرفت) كأنه قيل: أأبصرته وشاهدت حاله العجيبة، أو أعرفتها: أخبرني عنها، فلا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة.

وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولاً به لرأيت نحو (أرأيت سعيدًا ما صنع). وقد يحذف نحو ﴿أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠]»[١].

أرأيتك:

وقد يؤتى بالكاف بعد التاء، فيقال: أرأيتك، ولهذا الفعل معنيان واستعمالان:

أحدهما: «أن يسأل الرجلُ الرجلَ (أرأيت زيدًا بعينك) فهذه مهموزة، فإذا أوقعتها على الرجل منه قلت: أرأيتك على غير هذه الحال، يريد: هل رأيت نفسك على غير هذه الحالة، ثم تثني وتجمع فتقول للرجلين: أرأيتماكما،

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣١٢)، «البرهان» (٤/ ١٥٠).

وللقوم: أرأيتموكم، وللنسوة أرأيتنَّ كنَّ، وللمرأة: أرأيتِك بخفض التاء، ولا يجوز إلاّ ذلك»[١].

والمعنى الآخر: أن يكون بمعنى (أخبرني)، كما مرّ في (أرأيت)، إلا أنه زيدت الكاف عليها لتوكيد الخطاب، والكاف هنا حرف يتصرف على حسب المخاطب، أما التاء فتبقى على حالها مفردة مفتوحة. تقول: أرأيتك يا سعيد؟ أرأيتكما يا طالبان؟ أرأيتكم يا طلاب؟ أرأيتَكِ يا طالبة؟ قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٤٠].

جاء في **(لسان العرب)**: «والمعنى الآخر أن تقول: (أرأيتك)، وأنت تقول: أخبرني فتهمزها وتنصب التاء منها، وتترك الهمز إن شئت وهو أكثر كلام العرب، وتترك التاء موحدة مفتوحة للواحد والواحدة والجميع، في مؤنثه ومذكره، فتقول للمرأة: أرأيتَكِ زيدًا هل خرج؟ وللنسوة: أرأيتكنّ زيدًا ما فعل؟ وإنما تركت العرب التاء واحدة؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل واقعًا...

قال: ونحو ذلك قال الزجاج في جميع ما قال. ثم قال: واختلف النحويون في هذه الكاف التي في (أرأيتكم)... والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أنّ الكاف لا موضع لها، وإنّما المعنى (أرأيت زيدًا ما حاله) وإنما الكاف زيادة في بيان الخطاب، وهي المعتمد عليها في الخطاب، فتقول للواحد المذكّر: (أرأيتَكَ زيدًا ما حاله؟) بفتح التاء والكاف، وتقول في المؤنث: (أرأيتَكِ زيدًا ما حاله يا امرأة؟) فتفتح التاء على أصل الخطاب المذكر، وتكسر الكاف لأنها قد صارت آخر ما في الكلمة والمنبئة عن الخطاب.

---

(١) «لسان العرب» (١٩/٥)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/٣١٢).

فإنْ عدّيت الفاعل إلى المفعول في هذا الباب صارت الكاف مفعولة ، تقول: (رأيتُني عالماً بفلان) ، فإذا سألت عن هذا الشرط قلت للرجل: (أرأيتك عالمًا بفلان) ، وللاثنين: (أرأيتماكما عالمين بفلان) ، وللجميع: (أرأيتموكم) ؛ لأن هذا في تأويل: أرأيتم أنفسكم؟ . . .

قال ابن بري: وإذا جاءت (أرأيتكما) و(أرأيتكم) بمعنى أخبرني ، كانت التاء موحدة ، فإن كانت بمعنى العلم ثنيت وجمعت ، قلت: (أرأيتماكما خارجين) ، و(أرأيتموكم خارجين؟)»[1] .

وقد زيدت الكاف ـ كما ذكرنا ـ لتوكيد الخطاب ، وذلك كأن يكون المخاطب غافلاً ، أو كان الأمر يوجب زيادة التنبيه ، قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ ﴿٤٦﴾ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٦ ـ ٤٧] .

فأنت ترى أنه قال مرة: (أرأيتم) ، ومرة: (أرأيتكم) وذلك يعود إلى سببين والله أعلم:

الأول: أنه قال في الآية الأولى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ فاحتاجوا بعد إلى زيادة في التنبيه والخطاب ، وذلك أنّ فاقد السمع والبصر ، والمختوم على قلبه ، به حاجة إلى زيادة خطاب وتنبيه أكثر من السوي ، فقال فيما بعد: (أرأيتكم) .

والسبب الثاني: أن الآية الثانية أشد من الآية الأولى تنكيلاً وعذابًا ، فإنّ فيها عذاب الله الذي هو أشدّ من أخذ السمع والبصر ، فاحتاج الموقف إلى

---

(١) «لسان العرب»: (رأى) (١٩/٦) .

تنبيه أكثر وزيادة حذر وحيطة ، فجاء بكاف الخطاب .

وقد تقول: ولم قال الله تعالى في سورة يونس: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠] ، ولم يقل: (أرأيتكم) كما قال في الآية السابقة ، أو كما قال في آية أخرى من سورة الأنعام ، فقد قال: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠] ، والآيات متشابهة والموقف واحد؟

والحقيقة أن الموقف مختلف ، والسياق غير متفق ، فإنّه لا ينبغي أن ينظر إلى الآيات مجردة ، بل تؤخذ في مواطنها وسياقها ، وهكذا ينبغي أن ينظر إلى كل نص أدبي ، فإنّ اللغة ليست جملاً مفردة ، بل هي مواقف ومواطن ، وقد تصلح جملة في موطن ، ولا تصلح في موطن آخر .

وإليك إيضاح الفرق بين الآيتين:

قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٣٩ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأنعام: ٣٩ ـ ٤٠] .

فأنت ترى أنّه وصف الذين كذبوا بآيات الله بالصمم والبكم ، وأنّهم في الظلمات ، فاحتاجوا إلى زيادة تنبيه وخطاب ليسمعوا وليعوا ، وهذا شبيه بالموقف الذي سبق أن ذكرناه آنفًا في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ بخلاف سورة يونس التي ليس فيها هذا الأمر .

جاء في (البرهان): «وأما (أرأيتك) فقد وقعت هذه اللفظة في سورة الأنعام في موضعين وغيرها ، وليس لها في العربية نظير ؛ لأنه جمع فيها بين علامتي خطاب وهما التاء والكاف ، والتاء اسم بخلاف الكاف ، فإنّها عند البصريين حرف يفيد الخطاب ، والجمع بينهما يدلّ على أنّ ذلك تنبيه على مبناها عليه

من مرتبة ، وهو ذكر الاستبعاد بالهلاك ، وليس فيما سواها ما يدلّ على ذلك ، فاكتفى بخطاب واحد .

قال أبو جعفر بن الزبير : الإتيان بأداة الخطاب بعد الضمير المفيد لذلك تأكيد باستحكام غفلته ، كما تحرك النائم باليد ، والمفرط الغفلة باليد واللسان ، ولهذا حذفت الكاف في آية يونس[1] ، لأنه لم يتقدم قبلها ذكر صمم ولا بكم يوجب تأكيد الخطاب ، وقد تقدم قبلها قوله : ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ [يونس : ٣١] إلى ما بعدهنّ ، فحصل تحريكهم وتنبيههم بما لم يبق بعده إلا التذكير بعذابهم أ . هـ» [2] .

* * *

---

(١) يشير إلى الآية التي ذكرناها آنفًا وهي قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا ﴾ [يونس : ٥٠] .

(٢) «البرهان» (٤/ ١٥١ ـ ١٥٢) .

٢ ـ أفعال الرجحان

ظنّ

الظن: «التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم. . .

وقال الراغب: الظن اسم لما يحصل من إمارة، ومتى قويت أدت إلى العلم، ومتى ضعفت لم تجاوز حدّ الوهم. ومتى قوي أو تصور بصورة القوي استعمل معه (أنّ) المشددة أو المخففة، ومتى ضعف استعمل معه (أنّ) المختصة بالمعدومين من القول والفعل»[١].

وجاء في (لسان العرب) أنّه جاء في المحكم أنّ الظنّ «شكّ ويقينٌ، إلاّ أنّه ليس بيقين عيان، إنّما هو يقين تدبر. فأما يقين العيان فلا يقال فيه إلاّ علم»[٢].

وجاء في (الاقتضاب) لابن السيد البطليوسي: «قال السيرافي: لا يستعمل الظن بمعنى العلم إلاّ في الأشياء الغائبة عن مشاهدة الحواس لها، لا يقال: (ظننت الحائط مبنيًّا) وأنت تشاهده»[٣].

وجاء في (الهمع): «ما استعمل في الأمرين: الظن واليقين، وهو أربعة أفعال، أحدهما: (ظن)، فمن استعمالها بمعنى الظن: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وبمعنى اليقين: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦].

---

(١) «تاج العروس» (ظن) (٩/ ٢١٧)، وانظر «البرهان» (٤/ ١٥٧).

(٢) «لسان العرب» ظن (١٧/ ١٤٢).

(٣) «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» (١٠٩).

وزعم أبو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري أنّ استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب ، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن ؛ لأنّ المؤمنين، حتى الصديقين، مازالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم. وزعم الفراء أنّ الظنّ يكون شكًّا ويقينًا وكذبًا أيضًا ، وأكثر البصريين ينكرون الثالث»(١) .

وجاء في (البرهان) «إن كلّ ظن يتصل بعده (أنْ) الخفيفة فهو شك ، كقوله : ﴿ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ، وقوله: ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢] .

وكل ظن يتصل به (أنّ) المشددة فالمراد به اليقين كقوله : ﴿ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠] ، ﴿ وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨] .

والمعنى فيه أنّ المشددة للتأكيد فدخلت على اليقين ، وأنْ الخفيفة بخلافها فدخلت في الشك. مثال الأول قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [الأنفال: ٦٦] ذكره بـ(أنّ) ، وقوله ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩] .

ومثال الثاني ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١] ، والحسبان الشك. فإن قيل: يرد على هذا الضابط قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] ، قيل: لأنّها اتصلت بالفعل»(٢) .

وعند النحاة أنها للظن في الظاهر مع احتمال اليقين في بعض المواضع(٣) .

---

(١) «همع الهوامع» (١/ ١٤٩).

(٢) «البرهان» (٤/ ١٥٦ ـ ١٥٧) ، وفي «الإتقان» (١/ ١٦٤): «وأجيب بأنها هنا اتصلت بالاسم وهو (ملجأ) ، وفي الأمثلة السابقة اتصلت بالفعل. ذكره في البرهان» وهو أصح من نص البرهان المذكور.

(٣) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧) ، «ابن عقيل» (١/ ١٤٩) ، «الأشموني» =

وجاء في (شرح المفصل) لابن يعيش: «وقد يقوى الراجح في نظر المتكلم فيذهب بها مذهب اليقين، فتجري مجرى علمت، فتقتضي مفعولين أيضًا، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]، فالظن ههنا يقين، لأن ذلك الحين ليس حين شك. ومنه قول الشاعر:

فَقُلْتُ لَهُمْ: ظُنُّوا بأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ   سَرَاتُهُمُ فِي الفارِسيِّ الْمُسَرَّدِ

والمراد: اعلموا ذلك وتيقنوه؛ لأنه أخرجه مخرج الوعيد، ولا يحصل ذلك إلاّ مع اليقين»[1].

يتبين مما ذكرنا أنّ خلاصة آراء أهل اللغة في الظن ما يأتي:

١ ـ إنّه للشك وهو الأصل فيه، وقد يستعمل لليقين قليلاً.

٢ ـ إنّه ليس يقين عيان، وإنّما هو يقين تدبر، كما جاء في المحكم.

٣ ـ إنّه لا يستعمل بمعنى العلم، كما ذكر أبو بكر العبدري.

٤ ـ إنه يكون شكًّا، ويقينًا، وكذبًا.

٥ ـ إنّ كل ظنّ استعمل بعده (أنّ) المشددة أو المخففة منها، فالمراد به اليقين.

٦ ـ إنّ كلّ ظنّ استعمل بعده (أنْ) الخفيفة فهو شك.

٧ ـ إنّ كلّ ظنّ استعمل معه (أنْ) المختصة بالمعدومين من القول والفعل وهي الناصبة للأفعال، يفيد الشك.

والحقيقة أنّ في كثير مما ذكر نظرًا، فما ذكره ابن السيد في المحكم أنّه

= (٢/ ٢١)، «ابن الناظم» (٧٩)، «التصريح» (١/ ٢٤٨)، «أسرار العربية» (١٥٦).

(١) «ابن يعيش» (٧/ ٨١).

ليس بيقين عيان ، إنّما هو يقين تدبّر يرده قوله تعالى: ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ [الكهف: ٥٣] ، وهذا يقين عيان.

وما ذهب إليه بعضهم من أن كل ظن ورد بعده (أن) المشددة أو المخففة منها فالمراد به اليقين فهذا غالب لا مطرد ، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لِلَّذِى ظَنَّ أَنَّهُۥ نَاجٍ مِّنْهُمَا ٱذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: ٤٢] ، وقوله: ﴿ ۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ﴾ [الأعراف: ١٧١] ، وقوله: ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَٰضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنبياء: ٨٧] .

وما ذهب إليه بعضهم من أنّ كل ظن استعمل معه (أنْ) الخفيفة فهو شك ، مردود بقوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١١٨] ، وقوله: ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعْجِزَ ٱللَّهَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَن نُّعْجِزَهُۥ هَرَبًا ﴾ [الجن: ١٢] .

وأما قوله: إن كلّ ظنّ دخلت عليه (أنْ) الناصبة للفعل فهو شك ، فيرده قوله تعالى: ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍۭ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٤ ـ ٢٥] ، وهذا موطن يقين لا موطن شك.

يظهر مما مر أن الأصل في الظن أن يكون شكًّا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ [الجاثية: ٣٢] ، وهذا الظن يتردد بين القوة والضعف ، فقد يكون ضعيفًا قريبًا من الوهم ، وقد يقوى حتى يقرب من اليقين ، بل يكون يقينًا كما يقول النحاة ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٠] ، وقوله: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] .

والذي يبدو لي أن إبقاءها على معناها ما أمكن أولى ، وما ذكر من معاني اليقين يمكن تأويله ، فقوله تعالى مثلاً: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ ﴾ يمكن أن يكون معناه: الذين وطّنوا أنفسهم على الثبات في ساحة

القتال ، وظنوا أنهم سيلاقون ربهم في هذه الوقعة ، وقوله: ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ يعني أني ملاقيه على هذه الحال وهي حال السعادة ، وهذا موطن الظن لا العلم. وقوله: ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا ﴾ [الكهف: ٥٣] ، بمعنى أنّهم لم ييأسوا من أنْ يخفف الله عنهم ، ولكن الظن الراجح أنّهم سيواقعون النار ، وقوله: ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١١٨] بمعنى أنهم يطمعون في رحمة الله والتوبة عليهم ، وهذا موطن ظن لا يقين ، ونحوه ما ذكر في بقية الآيات وغيرها .

وأظنّك تحسّ الفرق بين كلمتي (ظنّ) و(علم) في مثل هذه المواطن .

حسب:

يراد به الاعتقاد الراجح ومعناه الظن ـ كما يقول النحاة ـ نحو (حسبت زيدًا صاحبك) ، وكقوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣] ، وقد يستعمل لليقين قليلاً كقوله :

حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ ... رباحًا إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقلا[١]

ويبدو أنّ بين (حسب) و(ظن) فرقًا ، فإنّ (حسب) القلبي منقول من (حسب) الحسي الذي منه الحساب ، ومنه حسَب[٢] الدراهم ، أي عدّها. فإنّ (حسب) في قولك: (حسبت محمدًا صاحبك) فيه معنى الحساب ، أي حسب ذلك وانتهى إلى ما انتهى إليه ، وليس هذا الفعل مطابقًا للظن تمامًا ، فهناك فرق بين قولك: (تحسبهم جميعًا) ، و(تظنهم جميعًا) ، فإنّ قولك: (تحسبهم جميعًا) إنّما يكون بعد مراقبة أحوالهم ، فكأنّك أجريت عملية حساب ، فأدّى

---

(١) «الأشموني» ٢/ ٢١ ، «التصريح» ١/ ٢٤٩ ، «ابن عقيل» ١/ ١٤٩ ، «الرضي على الكافية» ٢/ ٣١٦.

(٢) (حسَب الدراهم) مفتوح العين في الماضي ، مضمومها في المضارع.

حسابك إلى ذلك ، بخلاف قولك : (أظنّهم) .

فالحسبان قائم على الحساب والنظر العقلي ، بخلاف الظن الذي يدخل الذهن ويلابسه لأدنى سبب ، قال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف: ١٠٣ ـ ١٠٤] ، وقال : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [المائدة: ٧١] ، أي كان هذا في حسابهم .

ثم انظر إلى قوله : ﴿ وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ ﴾ [يوسف: ٤٢] ، ولم يقل (حسب) ؛ لأنه ظن بناه على رؤيا ، وليس في ذلك عمل حسابي .

ثم ألا ترى أنه لا يحسن أن تقوم إحدى الكلمتين مقام الأخرى أحيانًا ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴾ [النور: ١٢] ، وقوله : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [الجاثية: ٢٤] ، وقوله : ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤] ، وقوله : ﴿ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾ [الأحزاب: ١٠]، وقوله : ﴿ قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ [الجاثية: ٣٢] ، وقوله : ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ [يونس: ٣٦] ، وقوله : ﴿ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ [الفتح: ٦] ، وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ ﴾ [الحجرات: ١٢] .

ألا ترى أنّه لا يحسن ههنا وضع الحسبان؟ فدلّ ذلك على ما ذهبنا إليه .

خال:

قالوا : هو بمعنى (الظن) يراد به الاعتقاد الراجح ، كقولك : (خلت سعيدًا

أخاك) ، وقد يأتي لليقين بمعنى (علم) كقوله :

دَعَـانِي الغَـوَانِـي عَمَّهُـنَّ وَخِلْتُنِـي لِـيَ اسْـمٌ فَـلا أُدْعَى بِـهِ وَهْـوَ أَوَّلُ[١]

وهذا الفعل ليس بمعنى الظن تمامًا ، وإنّما هناك اختلاف بينهما ، فـ(خال) مشتق من الخيال[٢] ، والخيال يأتي لمعانٍ.

قال الراغب : «أصلُ الخيال القوة المجردة كالصورة المتصورة في المنام ، وفي المرآة ، وفي القلب ، ثم استعمل في صورة كل أمر متصور ، وفي كل دقيق يجري مجرى الخيال.

قال : والخيال قوة تحفظ ما يدركه الحس المشترك من صورة المحسوسات بعد غيبوبة المادة ، بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت إليه»[٣].

«والخيال خيال الطائر يرتفع في السماء فينظر إلى ظل نفسه ، فيرى أنه صيد فينقض عليه ولا يجد شيئًا وهو خاطف ظله. . . وتخيل الشيء له : تشبه. . . والخيال والخيالة ما تشبّه لك في اليقظة والحلم من صورة. . . وربّما مرّ بك الشيء يشبه الظل فهو خيال ، يقال : تخيّل لي خياله. . . وخُيِّل إليه أنّه كذا على ما لم يسم فاعله من التخييل والوهم»[٤].

فمن هذه الكلمة (الخيال) اشتقت كلمة (خال) وقالوا : تخيّل. فقولهم : (من يسمع يخل) مثلاً معناه أنّه من يسمع شيئًا عن الناس استبد به الخيال ، وذهب في ذلك مبلغًا ليس له حدود. وقولك : (خلت سعيدًا أخاك) معناه أنّ هذا ما في خيالي أو هذا ما يخيّل إلي.

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٤٩) ، «الأشموني» (٢/ ٢٠) ، «ابن الناظم» (٧٩).
(٢) «الهمع» (١/ ١٥٠).
(٣) «تاج العروس» (٧/ ٣١٤).
(٤) «لسان العرب» (١٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

وعلى ذلك هو أضعف في الرجحان من (حسب) ؛ لأنه قائم على التخيل. في حين أن (حسب) مأخوذة من الحسبان الذي فيه معنى الحساب كما سبق ذكره.

زعم:

الزعم: هو القول بأنّ الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق[١]. فقد يكون حقًّا وباطلاً[٢] ومن استعماله في التحقيق قول أبي طالب:

ودعوتَني وزعمتَ أنك ناصحٌ ... ولقدْ صدقتَ وكنتَ ثَمَّ أمينا[٣]

وأكثر ما يقع الزعم على الباطل[٤]، قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقال: ﴿بَلۡ زَعَمۡتُمۡ أَلَّن نَّجۡعَلَ لَكُم مَّوۡعِدٗا﴾ [الكهف: ٤٨].

قال الليث: «سمعت أهل العربية يقولون: إذا قيل: ذكرَ فلان كذا وكذا، فإنّما يقال ذلك لأمر يستيقن أنه حقّ، وإذا شُكَّ فيه فلم يُدرَ لعله كذب أو باطل، قيل: زعم فلان»[٥].

عدّ:

يقول النحاة هو بمعنى (ظن) وذلك نحو قوله:

فلا تعددِ المولى شريكَك في الغنى ... ولكنما المولى شريكُكَ في العدم[٦]

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

(٢) «لسان العرب» (زعم) (١٥/ ١٥٦)، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ١٥٠).

(٣) «حاشية الخضري» (١/ ١٥٠)، وانظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

(٤) «الهمع» (١/ ١٤٨).

(٥) «لسان العرب» (١٥/ ١٥٦).

(٦) «الهمع» (١/ ١٤٨)، «ابن عقيل» (١/ ١٥٠).

وفي (شرح الرضي) أنه لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادًا غير مطابق، نحو قولك: كنت أعدّه فقيرًا فبان غنيًا[١].

وهذا الفعل منقول من (عدّ) المحسوس الذي هو بمعنى الإحصاء، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨]، إلى المعنى القلبي، فعندما تقول: (كنت أعده فقيرًا) يكون المعنى أنّي كنت أحصيه في جملة الفقراء.

حجا:

قيل: هو بمعنى (ظنّ) وذلك نحو قول الشاعر:

قـد كنـت أحجو أبـا عمرٍو أخـا ثقةٍ حتـى ألمَّـتْ بنـا يومًا ملماتُ[٢]

وهذا الفعل مأخوذ من (الحجا) وهو العقل والفطنة، فإذا قلت: (أحجو به خيرًا) أو قلت: (حجوتك منجدًا) كان المعنى أنّ هذا ما هداني إليه عقلي وحجاي، فقد يكون صحيحًا وقد يكون غير ذلك.

هَبْ:

وهو فعل أمر لا يتصرف بمعنى احسبْ وظُنّ. تقول: (هبني فعلت هذا الأمر) أي احسبني واعددني. وهو غير (هَبْ) الذي ماضيه (وهب) من الهبة.

جاء في (لسان العرب): «تقول: (هب زيدًا منطلقًا) بمعنى احسب، يتعدى إلى مفعولين، ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى.

ابن سيده: (وهبْني فعلت ذلك) أي احسبني واعددني، ولا يقال: (هب

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٧).
(٢) «الأشموني» (٢/ ٢٣)، «ابن عقيل» (١/ ١٥٠)، «حاشية الخضري» (١/ ١٥٠)، «حاشية التصريح» (١/ ٢٤٨)، «الهمع» (١/ ١٤٨).

أنّي فعلت) ولا يقال في الواجب: (وهبتك فعلت ذلك) لأنها كلمة وضعت للأمر»[١].

تقول:

قد تقع الجملة بعد القول ويراد بها لفظها، تقول: (قال محمد: خالد مسافر) أي تلفظ بهذا الكلام ـ وهذه الجملة تسمى محكية.

وقد يراد بها معناها لا نص ألفاظها، فيكون القول بمعنى الظن، ويصبح فعل القول قلبيًّا؛ لأنه صار بمعنى الظن، وعند ذلك ينصب المبتدأ والخبر، كما ينصبها (ظنّ)، فقولك: (قلت: خالد مسافر)، معناه: إنّي قلت هذه الكلمات بألفاظها.

ومعنى قولك: (قلت خالدًا مسافرًا) ـ عند من يجيز ذلك ـ ظننت خالدًا مسافرًا، وليس المعنى أني تلفظت بهذه الكلمات، وبتعبير آخر: إنّي ذكرت معنى الجملة لا لفظها، فلا يكون النصب إلاّ بعد إجراء القول مجرى الظن، وأما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ[٢].

قال ابن يعيش: «وقد يجرون القول مجرى الظن فيعملونه عمله، فإذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما؛ لأن القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب ويترجح عنده وذلك هو الظن والاعتقاد، والعبارة باللسان

---

(١) «لسان العرب» (وهب) (٢/٣٠٤)، وانظر «الأشموني» (٢/٢٤)، «حاشية الصبان» (٢/٢٤)، «حاشية التصريح» (١/٢٤٨٩)، «حاشية الخضري» (١/١٥٠)، «ابن عقيل» (١٤/١٥٠).

(٢) «ابن عقيل»: (١/١٥٥)، «حاشية الخضري» (١/١٥٦)، «الأشموني» (٢/٣٦ ـ ٣٨)، «سيبويه» (١/٦٢ ـ ٦٣)، «ابن الناظم» (٨٤)، «التصريح» (١/٢٦١).

عنه هو القول ، فأجروا العبارة على حسب المعبر عنه ، ألا ترى أنه يقال: (هذا قول فلان ، ومذهب فلان) و(ما تقول في مسألة كذا؟) ومعناه: ما ظنك وما اعتقادك؟ فمنهم من يعمله عمل الظن مطلقًا نحو (قال زيد عمرًا منطلقًا) ، و(يقول زيد عمرًا منطلقًا) من غير اشتراط شيء ، كما أن الظنّ كذلك ، وهي لغة بني سليم ، ومنهم من يشترط»[١] .

وعند عامة العرب أنّه لا يجري القول مجرى الظن إلاّ بشروط هي: كون الفعل مضارعًا ، وأن يكون للمخاطب ، وأن يكون مسبوقًا باستفهام ، وألاّ يفصل بين الاستفهام وفعل القول بفاصل ، وذلك نحو قولك: أتقول خالدًا منطلقًا؟

ومذهب سليم إجراء القول مجرى الظن مطلقًا ، سواء وجدت هذه الشروط أم لا[٢] .

يقول النحاة «فإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين نحو (أتقول زيدًا منطلقًا؟) وجاز رفعهما على الحكاية نحو (أتقول زيد منطلق؟)»[٣] .

وليس معنى هذا القول أنّ لك أن تقول أية عبارة متى شئت ، وإنّما ذلك بحسب القصد والمعنى ، فإن قصدت التلفظ بالعبارة نفسها فليس لك إلا أن ترفع ، وإن أردت معنى الظن ، أي أردت ذكر معنى الجملة لا لفظها فليس لك إلاّ أن تنصب. فقولك: (أتقول: زيد منطلق) معناه أتتلفظ بهذه العبارة؟ وقولك: (أتقول زيدًا منطلقًا) معناه أتظن هذا الأمر؟

---

(١) «ابن يعيش» (٧/ ٧٩).
(٢) «ابن عقيل» (١/ ١٥٦) ، «الأشموني» (٢/ ٣٦ ـ ٣٨) ، «سيبويه» (١/ ٦٢ ـ ٦٣).
(٣) «ابن عقيل» (١/ ١٥٦).

وهناك فرق بين المعنيين.

وكذلك ما يذكر بالنسبة إلى لغة سليم من أنّهم يجرون القول مجرى الظن مطلقًا ليس معناه أنّهم يجرون ذلك من دون نظر إلى المعنى، بل لا ينصبون إلّا إذا أرادوا معنى الظن وقصدوا معنى الجملة، فإن قصدوا التلفّظ بها لم يكن إلّا الرفع[١].

* * *

(١) «حاشية الصبان» (٢/ ٣٧).

أفعال التحويل

جعل:

وهو من أفعال القلوب والتحويل، فمن مجيئه من أفعال القلوب قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، أي ظنوهم واعتقدوهم(١).

ومن مجيئة للتحويل والتصيير قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] (٢).

وأصل الجعل حسي، تقول: جعل الشيء يجعله جعلاً أي وضعه، وجعله: صنعه، وجعله: صيّره، قال سيبويه: (جعلت متاعك بعضه فوق بعض): ألقيته، وقال مرة: عملته... و(جعل الطين خزفًا) و(القبيح حسنًا): صيره إياه(٣).

ثم نقل إلى معنى الظن والاعتقاد، فإذا قلت: (جعل البصرة بغداد) كان المعنى: كأنّه فعل ذلك، ولما كان هذا لا يكون؛ لأن البصرة لا تكون بغداد، فهم من ذلك أنه أريد الظنّ، وكذلك إذا قلت: (جعل عليًّا أخاك) كان المعنى كأنّه فعل ذلك، ولمّا كان هذا لا يكون لأنّ الرجل لا يكون أخًا بالجعل، فهم منه أنّه قصد الظن.

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٥٠).
(٢) «ابن عقيل» (١/ ١٥٠)، «الأشموني» (٢/ ٢٥).
(٣) «لسان العرب» (جعل) (١٣/ ١١٦ ـ ١١٧).

وهذا الاستعمال لا يزال جاريًا عند العامة ، تقول العامة : فلان لا يدري ما يقول ، جعل خالدًا أخي ، ومحمدًا عمي ، ويقولون أيضًا : سوّى خالد أخي ، و(سوّى) بمعنى جعل عندهم ، فنقل هذا الفعل من المعنى الحسي إلى المعنى القلبي.

اتخذ وتخذ:

وهما من أفعال التحويل والتصيير ، قال تعالى : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [المجادلة: ١٦] ، وتقول: (تخذت دارك سكنًا لي) ، وقرئ (لتخذت عليه أجرًا).

وهذان الفعلان بمعنى واحد، وقيل: بل هما في الأصل من مادة واحدة، فقد ذهب قسم من اللغويين إلى أنّ (تخذ) مبني من (أخذ).

جاء في «لسان العرب»: «والاتخاذ افتعال أيضًا من الأخذ ، إلاّ أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أنّ التاء أصلية فبنوا منه فَعِل يَفعَل، قالوا: تَخِذ يَتْخَذ، وقرئ (لَتَخِذتَ عليه أجرًا).

الليث: يقال: اتخذ فلان مالاً يتخذه اتخاذًا ، وتخذ يتخذ تَخْذًا ، وتخذت مالاً ، أي كسبته ، أُلزمت التاء الحرف كأنّها أصلية؛ قال الله عز وجل: ﴿ لَوۡ شِئۡتَ لَتَخِذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا ﴾ قال الفراء: قرأ مجاهد: لَتَخِذْتَ.. وأصلها افتعلت»(١).

وذهب آخرون إلى أنهما من مادتين مختلفتين(٢).

---

(١) «لسان العرب»: (أخذ) (٥/ ٤).

(٢) «لسان العرب» (تخذ) (٥/ ٩ ـ ١٠).

ويبدو لي أن الرأي الأول أرجح ، وله نظائر في اللغة ، فإنّ التوهم موجود في اللغة ، فقد همز العرب (مصائب) و(منائر) ، توهمًا أنّ (مصيبة) مثل (صحيفة) ، و(منارة) مثل (رسالة) ، «فكما همزوا صحائف ، همزوا أيضًا منائر ، وليست ياء (مصيبة) زائدة كياء (صحيفة)»[(١)] .

وقال بعض العرب: (مالك الموت) يعني ملك الموت ، توهمًا منه أنّ كلمة (ملك) من (ملك يملك) ، وهو في حقيقته من (لأك)[(٢)] .

وفي النحو باب يسمى (العطف على التوهم). قال أبو علي الفارسي: «إنّما دخل هذا النحو في كلامهم ، لأنه ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها ، وإنّما تهجم بهم طباعهم ما ينطقون به فربّما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد»[(٣)] .

ترك:

وأصل ترك كونه «بمعنى طرح وخلّى ، فلها مفعول واحد ، فضمن معنى صير فتعدى لاثنين نحو ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾»[(٤)] [البقرة: ١٧] . قال الشاعر:

وربيتــــه حتـــى إذا مـــا تـركـتُــهُ أخا القومِ واستغنى عن المسح شاربُهْ

صيّر:

وهو فعّل من (صار) ويقال: أصار أيضًا.

جاء في «**الهمع**»: «صيّر وأصار المنقولان من صار ، إحدى أخوات (كان)

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٢٧٧).

(٢) «الخصائص»: (٣/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤).

(٣) «الخصائص»: (٣/ ٢٧٣).

(٤) «حاشية الخضري» (١/ ١٥٠)، وانظر «ابن عقيل» (١/ ١٥٠)، «الأشموني» (٢/ ٢٥).

بالتضعيف والهمز»(١) نحو (صيرت الطين إبريقًا).

ردّ:

الرد: صرف الشيء ورجعه إليه(٢). تقول: (رددت الصبي إلى أهله)، ثم ضمّن معنى التصيير كقوله:

رمى الحدثانِ نسوةَ آلِ حربٍ   بمقدارٍ سمدن له سمودا
فردَّ شعورهنَّ السودَ بيضًا   وردّ وجوهَهُنّ البيضَ سودا(٣)

وَهَبَ:

وأصله من الهبة، ثم ضمن معنى التصيير، وذلك نحو قولهم: وهبني الله فداك.

ومعنى هذا القول أن جعله فداء محبوب لديه، وهو بمنزلة الهبة، فدعا لنفسه أن يجعله الله فداء له. «وهو بهذا المعنى لازم المضي لجريانه كالمثل»(٤).

* * *

---

(١) «الهمع» (١/ ١٥٠)، «التسهيل» (٧١)، «ابن عقيل» (١/ ١٥٠).
(٢) «لسان العرب» (ردد) (٤/ ١٥٢).
(٣) «ابن عقيل» (١/ ١٥٠)، الأشموني (٢/ ٢٦).
(٤) «التصريح» (١/ ٢٥٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٥٠)، «ابن عقيل» (١/ ١٥٠).

الإلغاء

الإلغاء «هو ترك العمل لفظًا ومعنى لا لمانع نحو (زيد ظننت قائم)، فليس لـ(ظننت) عمل في (زيد قائم) لا في المعنى ولا في اللفظ»[١]. والإلغاء يكون في الأفعال القلبية المتصرفة، أما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، وكذلك أفعال التحويل نحو صيّر وأخواتها[٢].

ويجوز إلغاء الأفعال القلبية المتصرفة «إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطًا نحو: (زيد ظننت قائم)، أو آخرًا نحو (زيد قائم ظننت)، وإذا توسطت فقيل: الإعمال والإلغاء سيان، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن»[٣]، إذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كـ(زيدًا قائمًا ظننت ظنًّا)، وإلاّ قبح الإلغاء، إذ التوكيد دليل الاعتناء بالعامل، والإلغاء ظاهر في عدمه، فبينهما شبه التنافي[٤]، وبشرط أن لا يكون العامل منفيًا، فلو نفي تعين الإعمال كـ(زيدًا قائمًا لم أظن)؛ لأنّ إلغاءه حينئذ يوهم أنّ ما قبله مثبت، فيناقض نفي الفعل بعده، لتوجهه في المعنى إلى المفعولين[٥].

أما إذا تقدم الفعل فيجب الإعمال ويمتنع الإلغاء عند البصريين[٦].

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٥٢).
(٢) «ابن عقيل» (١/ ١٥٢).
(٣) «ابن عقيل» (١/ ١٥٢)، «ابن يعيش» (٧/ ٨٥).
(٤) «حاشية الخضري» (١/ ١٥٢)، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٧)، «ابن الناظم» (٨١).
(٥) «حاشية الخضري» (١/ ١٥٢)، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٧)، «حاشية يس» (١/ ٢٥٣).
(٦) «ابن عقيل» (١/ ١٥٢)، «ابن يعيش» (٧/ ٨٥)، «المقتضب» (٢/ ١١).

إن قول النحاة: إنه يجوز إلغاء الفعل إذا توسط أو تأخر ، قد يفهم منه أنه يسوغ ذلك متى شاء المتكلم دون نظر إلى المعنى. والحق أنّ معنى الإلغاء غير معنى الإعمال ، والمتكلم مقيد بالمعنى ، فليس له أن يعمل أو يلغي من دون نظر إلى القصد والمعنى.

إنّ معنى الإعمال أنّ الكلام مبني على الظن ، تقدّم الفعل أو تأخّر ، ومعنى الإلغاء أنّ الكلام مبني على اليقين ثم أدركك الشك فيما بعد ، فقولك: (محمدًا قائمًا ظننت) مبني على الشك ابتداء ، وقولك: (محمد قائم ظننت) مبني على اليقين ، فإن بنيت كلامك على الظن نصبت ، تقدم الفعل أو تأخر ، وإن بنيته على اليقين رفعت. جاء في (الكتاب): «فإن ألغيت قلت: (عبدُ الله أظنّ ذاهبٌ) ، و(هذا ـ إخال ـ أخوك). و(فيها ـ أُرى ـ أبوك). وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ، وكلٌّ عربي جيد... وإنما كان التأخير أقوى ؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول: (عبدُ الله صاحبُ ذلك بلغني) ، وكما قال: (من يقول ذاك تدري) ، فأخر ما لم يعمل في أول كلامه ، وإنّما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري.

فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل ، قدّم أو أخّر ، كما قال: (زيدًا رأيت) و(رأيت زيدًا) ، وكلّما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قولك: (زيدًا أخاك أظنّ) فهذا ضعيف ، كما يضعف: زيدًا قائمًا ضربت»[١].

وجاء في (الهمع): «فإن بدأت لتخبر بالشك أعملت على كل حال ، وإن

---

(١) «سيبويه» (١/ ٦١).

بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك ، رفعت بكل حال»[١] .

وجاء في (حاشية يس على التصريح): «وإن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولاً لهذه الأفعال نحو: أين تظن زيدًا قائمًا؟ أو متى تظن زيدًا قائمًا؟ فإن جعلتهما معمولين لـ(قائم) فأنت بالخيار ، إن شئت أعملت لبنائك الكلام على الظن ، وإن شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن ، فقلت أولاً: (زيد قائم) ثم اعترضت بالظن بين (متى) و(زيد) ، وإن جعلت (أين) و(متى) معمولين لتظن لم يجز إلاّ الإعمال»[٢] .

فاتضح بهذا أنّ معنى الإعمال غير معنى الإلغاء .

وأما قول سيبويه: إنّه «كلّما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قولك: (زيدًا أخاك أظن)، فهذا ضعيف، كما يضعف (زيدًا قائمًا ضربت)» ففيه نظر؛ لأنّ الكلام إنّما يكون تأليفه بحسب القصد والمعنى، وليس فيما ذكر ضعف، وتقديم المفعول إنّما يكون للاهتمام والحصر، وإيضاح ذلك أنك تقول:

١ ـ ظننت محمدًا قائمًا ـ تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب خالي الذهن من الخبر فأخبرته بما في ذهنك .

٢ ـ محمدًا ظننت قائمًا ـ تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد أنّك تظن خالدًا قائمًا لا محمدًا ، فقدمت له (محمدًا) لإزالة الوهم من ذهنه .

٣ ـ محمدًا قائمًا ظننت ـ تقول هذه العبارة إذا كان المخاطب يعتقد أنّك تظن أنَّ خالدًا جالس فهنا حصل الوهم من ناحيتين: من ناحية الشخص والوصف ، فقدمتهما لإزالة الوهم .

---

(١) «الهمع» (١/ ٥٣) ، وانظر «أسرار العربية» (١٦٠ ـ ١٦١) ، «المقتضب» (٢/ ١١).

(٢) «حاشية يس على التصريح» (١/ ٢٥٣).

فالفرق بين هذه العبارة وما قبلها أنّ الشك في الأولى كان في الشخص لا في الوصف ، فقدمت الشخص ، وفي الأخيرة كان الشكّ في الشخص والوصف ، فقدمتهما لإفادة الحصر والاهتمام.

أما الأولى فالمخاطب فيها خالي الذهن ، لا يعلم شيئًا عن الخبر ، فجئته بالتعبير الطبيعي وهو الفعل ، ثم المفعول الأول ، ثم الثاني.

٤ ـ محمدٌ ـ ظننت ـ قائم ـ تقول هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين ، فإنّك أردت أن تخبر أنَّ محمدًا قائم ، ثم اعترضك الظن وأنت تتكلم فقلت ما قلت. فجملة (ظننت) ههنا اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

فهناك فرق بين هذه العبارة وقولنا (محمدًا ظننت قائمًا) كما هو واضح. إنّ قولنا: (محمدًا ظننت قائمًا) جملة واحدة ، وقولنا: (محمد ظننت قائم) جملتان: الجملة المعقود عليها الكلام وهي (محمد قائم) ، والجملة الاعتراضية التي اعترضت بين المبتدأ والخبر وهي (ظننت) ، وهذا نظير قول من يقول: (خالد غفر الله له مسيء) ، فالكلام معقود بقولنا: (خالد مسيء) واعترض المتكلم بقوله: غفر الله له ، ولذا يقع الفعل الملغى ـ شأن الجمل الاعتراضية ـ بين الفعل ومرفوعه ، كقولك: (ضرب أحسب زيدٌ)، ومنه قوله:

شجاكَ أظنّ ربعُ الظاعنينا ولم تعبأ بعَذْلِ العاذلينا

وبين معمولي (إنّ) نحو: إن سعيدًا أحسب مسافر ، وبين سوف ومصحوبها نحو: سوف أحسب يحضر محمود. قال الشاعر:

وما أدري وسوف إخال أدري

وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو: جاء محمد وأحسب خالد، وغير ذلك(١).

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣١٠)، «المغني» (٢/ ٣٨٦ـ٣٨٧)، «الهمع» (١/ ١٥٣).

٥ ـ محمدٌ قائم ظننت ـ تقول هذه العبارة إذا بنيت كلامك على اليقين وأمضيت كلامك على ذلك ، أي أردت أن تخبر بقيام محمد من دون (ظن) ، فأخبرت بذلك وقلت: (محمد قائم) ، ثم أدركك الظن في الأخير ، فاستأنفت كلامًا جديدًا وقلت: ظننت.

فهناك فرق بين قولك: (محمدًا قائمًا ظننت) و(محمدٌ قائم ظننت) كما أوضحناه. ففي النصب يكون الكلام جملة واحدة ، وقد بني الكلام على الظن. وفي الرفع يكون الكلام جملتين ، وقد بني على اليقين ، الجملة الأولى (محمد قائم) ، والجملة الثانية (ظننت) ، وهي من الجمل الاستئنافية التي لا محل لها من الإعراب.

جاء في (المغني) في الجملة المستأنفة: «ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو (زيد قائم أظن). فأما العامل الملغى لتوسطه نحو (زيد أظنّ قائم) فجملته أيضًا لا محل لها إلاّ أنّها من باب جمل الاعتراض»[١].

ولذا لا يصح توكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب ؛ «لأن التوكيد دليل الاعتناء بالفعل ، والإلغاء ظاهر في عدمه» كما أسلفنا ، إذ كيف يؤكد الظن والكلام غير معقود عليه؟ بخلاف الفعل العامل ، فإنّ الكلام مبني عليه ولذا جاز توكيده.

* * *

(١) «المغني» (٢/ ٣٨٢).

التعليق

التعليق «مأخوذ من قولهم: (امرأة معلقة) أي مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق، لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده، فلا تقدر على التزوج. فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظًا، عاملٌ معنى وتقديرًا»[(١)].

فالتعليق في النحو إبطال العمل لفظاً لا محلاًّ لمجيء ما له صدر الكلام بعده[(٢)]. كـ(ما) النافية، ولام الابتداء، والاستفهام، تقول: (علمت ما محمّد مسافر)، و(علمت لمحمد مسافر)، و(علمت أيُّهم أبوك)[(٣)].

وهو مختص بالأفعال القلبية المتصرفة[(٤)]، وقد تشاركها أفعال أخرى قليلة، كقوله تعالى ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩][(٥)]، و(سل أيُّهم قام)، برفع أيّ، أمّا إذا قلت: (سل أيَّهم قام) بنصب (أيّ) فالفعل ليس معلقًا.

والفرق بين الجملتين أنّ (أيًا) الأولى استفهامية، والمعنى: سلْ الناس عمّن قام. وبالنصب تكون (أي) موصولة، والمعنى: سل القائم.

ونحو ذلك أن تقول: (سل من قام) فإنّه يحتمل التعليق وغيره، فإنّه يحتمل أن تكون (من) موصولة، والمعنى: سل الذي قام، والفعل غير معلق، ويحتمل أن تكون (من) استفهامية، والمعنى: سل الناس عمن قام،

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣١١).
(٢) «التصريح» (١/ ٢٥٤)، «الأشموني» (٢/ ٢٩)، «حاشية الخضري» (١/ ١٥٢).
(٣) «ابن عقيل» (١/ ١٥٣)، «الأشموني» (٢/ ٢٩ _ ٣١)، «التصريح» (١/ ٢٥٤ _ ٢٥٦).
(٤) «ابن عقيل» (١/ ١٥١).
(٥) انظر «حاشية الخضري» (١/ ١٥١).

والفعل يكون عند ذلك معلقًا.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «واعلم أنك إذا قلت: (علمت من قام) وجعلت (من) إما موصولة أو موصوفة فالمعنى: عرفت ذات القائم بعد أن لم أعرفها، وإن جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى، بل المعنى: علمت أي شخص حصل منه القيام، وربّما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وأنه زيد مثلاً؛ وذلك لأن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً لما تقدم لفظه عليها، لاقتضائها صدر الكلام، فيكون مفعول (علمت) إذن مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه، أعني زيدًا. وأما إن كانت موصولة أو موصوفة فالعلم واقع عليها، فكأنّك قلت: علمت زيدًا الذي قام»[١].

وذكر الأستاذ إبراهيم مصطفى أنّ الأدوات التي تعلق الفعل عن العمل تدل على أنّ الكلام الثاني مستقل عن الأول، قال: «وما الأدوات التي عدّها النحاة معلقة للفعل عن العمل إلّا دلائل على أنّ الكلام الثاني مستقل، يقصد إلى الإخبار به، فيذكر ما معه ما يشهد بابتداء الكلام واستئنافه، وأنه لم يجئ بمنزلة اللاحق وإن جاء في اللفظ متأخرًا»[٢].

وهذا وهم ظاهر فيما يبدو؛ لأن ما بعد الأداة مرتبط ارتباطًا وثيقًا بما قبله وليس مستقلاً عنه، وأنّك لو فصلته عنه لتفكك الكلام وما استقام، ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، جملة ﴿أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ مرتبطة ارتباطًا تامًّا بقوله: (فلينظر)، وإن قطعتها عنه لم تجد المعنى يستقيم، وإلا فماذا ينظر إذا لم يكن القصد ربط النظر بالطعام؟

وكذلك قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ﴾ [القمر: ٢٦]، فقوله:

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣).
(٢) «إحياء النحو» (١٤٩).

(من الكذاب) مرتبط ارتباطًا كاملاً بقوله: (سيعلمون) وإلاّ فماذا سيعلمون؟

ومما يدل على ارتباط ما قبل الأداة بما بعدها جواز العطف على محل الجملة المعلقة ، كما في قول كثير:

وما كنتُ أدري قبلَ عزّةَ ما البكا ولا موجعاتِ القلبِ حتّى تولّت

فقوله (موجعات القلب) عطف على محل (ما البكا) ولذلك انتصب ، وهو دلالة قاطعة على ارتباط المعلق بالفعل ، وإلا لم ينتصب المعطوف.

قال الأستاذ محمّد أحمد عرفة: «ولو تأملت ما بين أيدينا من أمثلة التعليق في كلام الله عز وجل وكلام العرب لوجدت النظم يقتضي من جهة المعنى أن يكون الفعل متعلقًا بما قبله ، وأن يكون ما بعد أدوات التعليق متعلقًا بالفعل ، فيكون تاليًا في المعنى كما هو تالٍ في اللفظ ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ به على استقلال.

قال الله تعالى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴿١١﴾ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا﴾ [الكهف: ١١ ـ ١٢].

ففي الآية أداة من أدوات التعليق وهي (أي) علقت (نعلم) عن العمل، ومساق النظم يقتضي أن تكون ﴿أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ متعلقة بـ(نعلم)، متأخرة عنها في المعنى ، ولا يجوز أن تكون مستقلة عنها مبتدأ بها في المعنى ؛ ذاك لأنه بدأ فذكر أنه أنامهم سنين ثم بعثهم لعلة وهي أن يعلم، وماذا يعلم؟ يعلم شيئًا خاصًا وهو: من منهم أحصى أمدًا لما لبثوا؟

هذا سياق الكلام ونظمه ، فلو ذهبت تقطع (أيهم أحصى) عن (نعلم) ، وتجعلها مقدمة في المعنى غير تابعة لنعلم بل مقدمة عنه ، فككت الآية وقطعت ما بينها من أواصر لا يتم المعنى إلا بها ؛ لأنه يصير المعنى: ثم بعثناهم لأيهم أحصى لما لبثوا أمدًا نعلم. وهذا كلام مفكك لا معنى له يجب

تنزيه كلام الله عن أن يحمل عليه. . . قال الشاعر:

ومـا كنـتُ أدري قبـلَ عـزّةَ مـا البكـا ولا مـوجعـاتِ القلـبِ حتّـى تولّـتِ

نظم البيت يقتضي أن يكون (ما البكا) متعلقًا بـ(ما أدري)، متأخرًا عنه في المعنى، ولا يجوز أن يكون متقدمًا في المعنى؛ ذاك لأنه بدأ فبيّن أنّه ما كان يدري قبل عزّة، وما هو الذي لا يدريه؟ هو شيء خاص وهو: ما البكا، وموجعات القلب، فلو ذهبت تقدم (ما البكا) وتؤخر (أدري قبل عزة) جئت بالمحال؛ ذلك لأنه يكون: وما كنت ما البكا أدري قبل عزة. وأغلب أمثلة التعليق تأتي فيه هذه الإحالة التي ذكرناها»[١].

العطف على الجملة المتعلقة:

التعليق ـ كما ذكرناه ـ إبطال العمل لفظاً لا محلاً، فمحل الجملة المعلق عنها الفعل النصب ـ كما يقول النحاة ـ ولذا جاز العطف على محل الجملة، تقول: ظننت لمحمد مسافر وعليًا حاضرًا. قال كثير:

ومـا كنـتُ أدري قبـلَ عـزّةَ مـا البكـا ولا مـوجعـاتِ القلـبِ حتّـى تولّـتِ

فعطف (موجعات) بالنصب على محل قوله (ما البكا) كما يجوز العطف مراعاة للفظ نحو قولك: علمت لمحمدٌ مسافر وعلي حاضر[٢].

وههنا قد يعرض سؤال وهو: هل معنى النصب والرفع واحد؟ هل معنى قولك: (علمت لمحمدٌ مسافر وخالدٌ راجع) مماثل لقولك: (علمت لمحمدٌ مسافرٌ وخالدًا راجعًا)؟

إن النحاة صرّحوا بجواز الوجهين من دون أن يشيروا إلى اختلاف المعنى،

---

(١) «النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» (٢٠٧ ـ ٢٠٨).

(٢) «التصريح» (١/ ٢٥٧)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٩، ٣١١)، «ابن عقيل» (١/ ١٥١)، «الأشموني» (٢/ ٣٢).

والذي يبدو لي أنّ بين الوجهين فرقًا. وإيضاحُ ذلك أنّ لام الابتداء تفيد التوكيد، فقولك: (علمت لمحمدٌ مسافرٌ) آكد من قولك: (علمت محمدًا مسافرًا).

جاء في (كتاب سيبويه): «ومن ذلك (قد علمت لعبد الله خير منك)، فهذه اللام تمنع العمل، كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنّها إنّما هي لام الابتداء، وإنّما دخلت عليه (علمت) لتؤكّد، وتجعله يقينًا قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك»[١].

فدخول اللام أفاد معنى التوكيد وجعلها في التأكيد بمنزلة جواب القسم، بل هي عند الكوفيين لام القسم، والقسم مقدر[٢]، فإذا عطفت بالرفع كان المعنى على تقدير اللام، فتكون بمنزلة ما قبلها في التوكيد، وإذا نصبت لم يكن المعنى على تقدير اللام، فكانت الجملة المعطوفة غير مؤكدة، فقولك: (خالد راجع) في (علمت لمحمدٌ مسافرٌ وخالد راجع) مؤكدة بمنزلة المعطوف عليه. أمّا قولك: (علمت لمحمد مسافرٌ وخالدًا راجعًا) فإنّ الجملة الأولى فيه مؤكدة، بخلاف الاسمين المنصوبين. وكذلك في الاستفهام نحو قوله:

وما كنتُ أدري قبلَ عزّةَ ما البكا ولا موجعاتِ القلبِ حتّى تولّتِ

فالرفع يكون على تقدير الاستفهام، والمعنى: ولا أدري ما موجعات القلب، أمّا النصب فليس على تقدير الاستفهام، وإنّما المعنى: وما كنت أدري موجعات القلب.

وكذلك لو قلت: (علمت أمحمد حاضر وخالدًا غائبًا)، فإنّ قولك: (علمت أمحمد حاضر) معناه: علمت أهو حاضرٌ أم غائبٌ، ولم تخبر عنه بل تركته لعلمك، وقولك: (وخالدًا غائبًا) معناه: وعلمت خالدًا غائبًا، فقد

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٢٠).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٣٧٤).

أخبرت عن غياب خالدٍ ، ولم تخبر عن حضور محمد.

ولو عطفت بالرفع فقلت: (علمت أمحمدٌ حاضرٌ وخالدٌ غائبٌ) لكانت الجملة المعطوفة داخلة في الاستفهام ، ولكان معنى الجملتين واحدًا.

وكذلك بالنسبة للنفي ، فلو قلت: (علمت ما محمدٌ حاضرٌ وخالدًا مسافرًا) لكان المعنى أنّ جملة (ما محمدٌ حاضرٌ) منفية ، و(خالدًا مسافرًا) مثبتة ، أي: وعلمت خالدًا مسافرًا. وهذا نظير قولنا: (علمت خالدًا مسافرًا وما محمدٌ حاضرٌ) فالأولى مثبتة ، والثانية منفية.

فإن قلت: وما الفرق بين قولنا: (علمت ما محمدٌ حاضرٌ ولا خالدٌ مسافرٌ) وقولنا: (ولا خالدًا مسافرًا)؟

والجواب: أنّ الرفع يدلُّ على التشريك في الحكم ، فحكم الجملة الثانية بمنزلة الأولى في النفي.

أما النصب فيدلُّ على أنّ (لا) غير معلقة ، فإنّ (لا) على قسمين: معلقة ، وهي الواقعة في جواب القسم تقديرًا ، وهذه لها صدر الكلام ، وغير معلقة ، وهي غير الواقعة في جواب القسم[1]. فقولك (ولا خالدًا مسافرًا) واقع بعد (لا) التي ليست في تقدير جواب القسم ، ومعنى ذلك أنّها أقل توكيدًا ؛ لأنّ جواب القسم آكد من غيره ، كما هو معلوم.

ظننته لا يفعل وما ظننته يفعل:

تقول (ظننته لا يفعل) ، وتقول: (ما ظننته يفعل) ، قال تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨] ، وقال: ﴿مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْ﴾ [الحشر: ٢]، والفرق

---

(١) «ابن الناظم» (٨١ ـ ٨٢) ، «الأشموني» (٢/ ٣٠) ، «التصريح» (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٥٣).

بين التعبيرين أن قولك: (ظننته لا يفعل) إثباتٌ للظن ، وقولك: (ما ظننته يفعل) نفيٌ له. وإيضاح ذلك أنّك تقول: (ما ظننت محمدًا خصمًا) فقد نفيت أن تكون ظننت ذلك. وأما قولُك: (ظننت ما محمدٌ خصمٌ) فإنّه يثبت الظنّ ، وقد أخبرت أنه دار الأمر في ذهنك وترجح عندك أنه ليس خصمًا.

ومما يوضح ذلك أنّك تقول: (ما زعمت محمدًا شاعرًا) ، وتقول: (زعمت ما محمد شاعر) فالأولى نفي للزعم ، أي لم تزعم هذا الأمر ولم تقله. وأمّا الثانية فهي إثباتٌ للزعم وإثبات أنك عرضت لهذا الأمر وذكرت أنه ليس بشاعر.

ويوضحه أيضًا أنك تقول: (ما قلت: محمدٌ مقصرٌ) وتقول: (قلت: ما محمدٌ مقصرٌ) فالأولى نفي للقول ، والثانية إثبات له. ففي الأولى ذكرت أنك لم تقل هذا الشيء ، وفي الثانية إثبات للقول ، وأنّك قلت: ما محمدٌ مقصرٌ.

* * *

الذكر والحذف

يكون الذكر والحذف تبعًا لغرض المتكلم ، فقد يكون الغرض إثبات وقوع الحدث دون نسبته إلى شخص معين ، وذلك كما تقول في غير هذا الباب: حصل لغط ، ووقع سهو ، ووقعت ريبة ، وحدث شك ، وتقول في هذا الباب: وقع ظن وحصل علم في هذه المسألة. وقد يكون الغرض إثبات الظن أو العلم لشخص ، فتقول: فلان يظن ، وهو يعلم ، وكقولهم: (من يسمع يخل) ، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٦] ، وقال: ﴿ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾ [البقرة: ٧٨] .

وههنا يكون الفعل منزلاً منزلة القاصر فلا يقدر له مفعول.

جاء في (التصريح): «هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين ؛ لأن غرض المتكلم يختلف في إفادة المخاطب ؛ لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل ، فيسند الفعل إلى المصدر ، فيقول: وقع ظن أو علم ، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول: فلا يظن أو يعلم ، فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر ، وحينئذٍ فلا يقال: إنه حذف منه شيء ، كما لا يقال في القاصر: إنه حذف منه شيء.

وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلابدّ من ذكرهما ؛ لأنّ الغرض معلق بإفادتهما»[١] .

---

(١) «التصريح» (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١) ، وانظر «المغني» (٢/ ٦١٢).

وجاء في (كتاب سيبويه): «وأما (ظننت ذاك) فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنك تقول: (ظننت) فتقتصر ، كما تقول: (ذهبت) ثم تعمله في الظن ، كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فـ(ذاك) ههنا هو الظن ، كأنّك قلت: ظننت ذاك الظن»[١].

وقد ذهب قسم من النحاة إلى أنّه لا يجوز الحذف اقتصارًا في هذا الباب ؛ لأنّ الإنسان لا يخلو من علم أو ظن.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «اعلم أن حذف المفعولين معًا في باب (أعطيت) يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما ، فتحذفهما نسيًا منسيًّا، تقول: (فلان يعطي ويكسو) ، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين ، بخلاف مفعولي باب (علمت) و(ظننت) فإنك لا تحذفهما معًا نسيًا منسيًّا ، فلا تقول: (علمت) ولا (ظننت) لعدم الفائدة ؛ لأن المعلوم أنّ الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما، نحو (من يسمع يخل) أي يخل مسموعه صادقًا»[٢].

وجاء في (حاشية الصبان): «ينبغي أن محل امتناع الحذف إذا أريد الإخبار بحصول مطلق ظن أو علم ، أمّا إذا أريد ظننت ظنًّا عجيبًا ، أو عظيمًا ، أو نحو ذلك ، أو أريد إعلام السامع بتجدد الظن أو العلم ، أو إبهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغي الجواز. . . ومما يجوز الحذف أيضًا تقييد الفعل بظرف أو جاء ومجرور نحو (ظننت في الدار) ، أو (ظننت لك) ، لحصول الفائدة حينئذ»[٣].

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٨ ـ ١٩).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٠٩).
(٣) «حاشية الصبان» (٢/ ٣٤) ، وانظر «ابن الناظم» (٨٣).

والذي أراه أنه يجوز الحذف اقتصارًا كما سبق أن ذكرنا.

وقد يكون غرض المتكلم ذكر الفعل ومتعلقاته، فيذكر الفعل ومفعوليه، كقولك: ظننت محمدًا مسافرًا. قال تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وهنا يجب ذكر المفعولين ولا يجوز حذفهما أو حذف أحدهما إلا لقرينةٍ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي: تزعمونهم شركائي، وكقولك: أتظنّ أحدًا قائمًا؟ فيقال: أظن خالدًا، والتقدير (قائمًا).

جاء في (شرح ابن الناظم): «يجوز في هذا الباب حذف المفعولين والاقتصار على أحدهما. أما حذف المفعولين فجائز إذا دلّ عليهما دليل، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ تقديره: الذين كنتم تزعمونهم شركاء.. وأما الاقتصار على أحد المفعولين فجائز إذا دلّ على الحذف دليل»[١].

وذلك يعود إلى غرض المتكلم.

* * *

(١) «ابن الناظم» (٨٣)، وانظر «التصريح» (١/ ٢٥٨ ـ ٢٦٠)، «ابن عقيل» (١/ ١٥٤).

الفاعل

حدّه:

الفاعل (لغةً): من أوجد الفعل ، واصطلاحًا: ما أسند إليه عامل مقدم عليه على جهة وقوعه منه أو قيامه به.

فالعامل يشمل الفعل نحو (قام زيد) ، وما ضمن معناه ، كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم الفعل والظرف والمجرور.

وقولهم: (على جهة وقوعه منه) نحو: ضُرِب زيد ، وقيامه به: كـ(مات زيد)[1].

وجاء في (شرح الأشموني): «الفاعل في عرف النحاة: هو الاسم الذي أسند إليه فعل تام ، أصلي الصيغة أو مؤول به»[2].

فالفاعل في عرف النحاة ليس مختصًا بمن أوجد الفعل ، بل قد يكون ذلك ، وقد يكون من كان الفعل حديثًا عنه ، سواء قام بالفعل أم لم يقم ، نحو (مات زيد) ، و(انكسر القلم) ، و(وعر الطريق).

قال ابن السراج: «الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل

(١) انظر «الهمع» (١/ ١٥٩) ، «التصريح» (١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨).
(٢) «الأشموني» (٢/ ٤٢ ـ ٤٣) ، «ابن عقيل» (١/ ١٥٨) ، وانظر «حاشية الصبان» (٢/ ٤٢) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٥٨).

الذي بني للفاعل ، ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله ، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن ، كقولك: (جاء زيدٌ) و(مات عمرو) ، وما أشبه ذلك. ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ، أي ذكرت الفعل قبل الاسم ؛ لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء»[١].

تأخيره عن عامله:

يشترط جمهور النحاة أن يكون الفاعل متأخرًا عن عامله ، ولا يصح تقديمه عليه ، فقولنا: (سعد حضر) ليس (سعد) فيه فاعلاً في اصطلاح النحاة ، بل هو مبتدأ[٢].

وأجاز الكوفيون أن يتقدم الفاعل على فعله ، فإنّ (سعدًا) في الجملة السابقة فاعل للفعل عندهم[٣].

ويثير المعارضون لهم إشكالات متعددة في شأن تقديم الفاعل على الفعل ، منها أنّه لو كان يصح تقديم الفاعل لصحّ أن نقول: المحمدان حضر ، والمحمدون حضر ؛ لأن أصله: حضر المحمدان ، وحضر المحمدون.

ومنها أنّ الفاعل يكون مرفوعًا ـ كما هو معلوم ـ فقولنا: (محمدٌ حضَر) فاعلٌ على رأي الكوفيين ، فلو أدخلنا (إنّ) لانتصب الفاعل وقلنا: (إنّ محمدًا حضر) ، ثم إن الاسم أصبح معمولاً لـ (إن) وبقي الفعل بلا فاعل.

ومنها أنك تقول: (عبد الله قام) وليس في الفعل ضمير على رأي

---

(١) «الأصول في النحو» (١/ ٨١).

(٢) انظر «المقتضب» (٤/ ١٢٨) ، «الأصول» (١/ ٨١) ، «ابن عقيل» (١/ ١٦١) ، «الأشموني» (٢/ ٤٥) ، «التصريح» (١/ ٢٧٠) ، «ابن الناظم» (٨٧) ، «الهمع» (١/ ١٥٩).

(٣) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦١) ، «الصبان» (٢/ ٤٥).

الكوفيين ؛ لأن الاسم المتقدم فاعله ، ثم تقول: (رأيت عبد الله قام) فيكون (عبد الله) مفعولاً به ، فلا يكون للفعل (قام) فاعل أو تضطر إلى تقدير الضمير ، فتعود إلى قول البصريين.

ومنها أنك تقول: (عبد الله هل قام) فلا يكون (عبد الله) فاعلاً لـ (قام) ؛ لأن الاستفهام يمنع أن يعمل ما بعده فيما قبله.

إلى غير ذلك(١).

وهذا خلاف في الأمور الاصطلاحية ، وفيما أرى كان ينبغي أن تبحث هذه المسألة على غير هذه الشاكلة ، وهو أن يبحث في الخلاف المعنوي بين هذين التعبيرين فيقال مثلاً:

تقول العرب: حضر سعد ، وسعد حضر ، فما الفرق بين هذين التعبيرين؟ ولإيضاح ذلك نقول: إن الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدم الفعل ، فإن تقدم المسند إليه نظر في سبب ذلك ، فالأصل أن يقال نحو (حضر سعدٌ) و(قدم خالدٌ). فإن قيل: (سعد حضر) و(خالد قدم) نظر في سبب تقديم المسند إليه. والفرق بين التعبيرين أنّك إذا قلت: (حضر سعد) قلت ذلك والمخاطب خالي الذهن، ليس في ذهنه شيء عن هذه المسألة ، فأخبرته إخبارًا ابتدائيًا. وأما إذا قلت: (سعد حضر) فقدمت الفاعل فلا يكون ذلك إلاّ لغرض، ومن هذه الأغراض:

١ ـ إزالة الوهم من ذهن المخاطب ، وذلك أنه قد يكون المخاطب يظن أنّ الذي حضر هو خالد لا سعد ، فتقدم له الفاعل لإزالة هذا الوهم من ذهنه ، فالسامع في الجملة الأولى لا يعلم شيئًا عن الأمر ، وفي جملة التقديم يعلم أنّ شخصًا ما حضر ، ولكن يظنه خالدًا لا سعدًا. فهو يعلم الحكم لكنه لا يعلم

---

(١) انظر «المقتضب» (٤/١٢٨) ، «ابن عقيل» (١/١٦١). وانظر كتابنا (تحقيقات نحوية) باب (تقديم الفاعل على الفعل) ص ١١٥ وما بعدها.

صاحبه ، بخلاف الجملة الأولى ، فإنه لا يعلم أصل المسألة .

٢ ـ **القصر والتخصيص**: أي تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي ، تقول مثلاً: (محمد سعى في حاجتك) ، و(خالد أنجز هذا الأمر) ، أي ليس غيره . فإنّ قولك : (سعى محمدٌ في حاجتك) يفيد أنّ محمدًا كان من الساعين فيها ، ولا يمنع أن يكون سعى فيها غيره ، ولكن قولك : (محمدٌ سعى في حاجتك) قصرت فيه السعي على محمد دون غيره .

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] ، «وفي تقديم (الآخرة) وبناء (يوقنون) على (هم) تعريض بأهل الكتاب ، وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته ، وأنّ قولهم ليس بصادر عن إيقان ، وأنّ اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك»[١] .

٣ ـ **لتعجيل المسرة**: نحو: الحبيب حضر ، البركة حلت ، الجيش انتصر ، أو لتعجيل المساءة نحو: السفاك حضر ، المحذور وقع، الأمر انتشر .

٤ ـ **للتعظيم**: نحو: الملك أعطاني الجائزة ، القائد منح محمدًا وسامًا . أو التحقير نحو: الكناس أهان سعيدًا ، الحوذي ضرب خالدًا .

٥ ـ **للتعجب والغرابة**: نحو: المقعد مشى ، والأخرس نطق .

٦ ـ **تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن المخاطب** ، كأن تقول: هو يعلم أن الأمر على ما قلت لك ، وذلك إذا كان المخاطب ينفي أن يكون المتحدث عنه عالمًا بالأمر ، فتقدم المسند إليه لإفادة هذا الأمر وتحقيقه. وأنت ترى فرقًا بين قولنا: (محمد تكفل بهذا الأمر) ، وقولنا: (تكفل محمد بهذا الأمر) ففي تقديم المسند إليه من التحقيق والتأكيد ما لا يخفى .

---

(١) «الكشاف» (١/ ١٥٠).

جاء في (دلائل الإعجاز): «ويشهد لما قلنا من أنّ تقديم المحدَّث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له، أنا إذا تأملنا وجدنا الضرب من الكلام يجيء فيماسبق فيه إنكار منكر، نحو أن يقول الرجل: (ليس لي علم بالذي تقول)، فتقول له: (أنت تعلم أن الأمر على ما أقول، ولكنك تميل إلى خصمي. . . أو يجيء فيما اعترض فيه شك، نحو أن يقول الرجل: (كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك)، فيقول: (أنا أعلم ولكني أداريه)، أو في تكذيب مدّع كقوله عزّ وجل ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ٦١]، وذلك أنّ قولهم: (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب. أو فيما القياس في مثله أن لا يكون كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ [الفرقان: ٣]. . . وكذلك في كل شيء كان خبرًا على خلاف العادة، وعما كان يستغرب من الأمر، نحو أن تقول: (ألا تعجب من فلان يدَّعي العظيم وهو يعني باليسير). . .

ومما يحسن ذلك فيه ويكثر، الوعد والضمان، كقول الرجل: أنا أعطيك، أنا أكفيك. . . وذلك أنّ من شأن من تعده وتضمن له، أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به، فهو أحوج شيء إلى التأكيد.

وكذلك يكثر في المدح، كقولك: أنتَ تعطي الجزيل. . . وكذلك المفتخر.

ويزيدك بيانًا أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت: (قد خرج) ولم تحتج إلى أن تقول: (هو قد خرج)، ذاك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحققه، وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه»[١].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٢ ـ ١٠٤).

٧ ـ قصد الجنس ، وهذا يكون في النكرات إذا تقدمت ، نحو: (رجل حضر). وأما قولك: (حضرني رجل) فإنه يحتمل الجنس والواحد. ونحوه قولك: (جاءني طالب) أي واحد من الطلاب ، ويحتمل أيضًا الإخبار عن جنس من جاءك ، وأما قولك: (طالب جاءني) فإنك تخبر به أنّ الذي جاءك هو من جنس الطلاب ، لا من غيرهم ، فإنّ السامع يعلم أن أحدًا جاءك ، لكنه لا يعلم جنسه ، أو يظن أنه طالبة مثلاً ، جاء في (دلائل الإعجاز): «إذا قلت: أجاءك رجل؟ فأنت تريد أن تسأل: هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه؟

فإن قدّمت الاسم فقلت: أرجل جاءك؟ فأنت تسأله عن جنس من جاء ، أرجلٌ هو أم امرأة؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آت ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي... وإذا كان كذلك كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس...

وإذ قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام ، فابن الخبر عليه ، فإذا قلت: (رجل جاءني) لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أنّ الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت ، فإن لم ترد ذاك كان الواجب أن تقول: (جاءني رجل) فتقدم الفعل»[١].

٨ ـ ويتضح الفرق بين التقديم والتأخير في النفي والاستفهام ، فلو قلت مثلاً: (ما سعى محمد في حاجتك) لكنت نفيت السعي عن محمد ولم تثبته لغيره ، ولو قلت: (ما محمد سعى في حاجتك) لكان المعنى أنّك نفيت السعي عن محمد وأثبته لغيره ، أي ليس محمد هو الساعي في حاجتك ولكن الذي سعى غيره ، ولذا لا يصح أن تقول: (ما محمد سعى في حاجتك ولا غيره) لأنه تناقض ، فإنّك بقولك: (ما محمد سعى في حاجتك) أثبت السعي لغيره ،

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٠٩).

أي لم يسع محمد ، ولكن سعى غيره ، فكيف تقول بعد: ولا غيره؟ بخلاف ما لو قلت: (ما سعى محمد في حاجتك ولا غيره) فإنك نفيت السعي أصلاً. جاء في (البرهان): «فإذا قلت: (ما ضربت زيدًا) كنت نافيًا للفعل الذي هو ضربك إياه. وإذا قلت: (ما أنا ضربته) كنت نافيًا لفاعليتك للضرب.

فإن قلت: الصورتان دلتا على نفي الضرب فما الفرق بينهما؟

قلت: من وجهين: **أحدهما**: أن الأولى نفت ضربًا خاصًّا وهو ضربك إيّاه ، ولم تدل على وقوع ضرب غيرك ولا عدمه ، إذ نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم ولا ثبوته.

والثانية: نفت كونك ضربته ، ودلت على أن غيرك ضربه بالمفهوم»[(١)].

ونحو هذا أن تقول: (أأعطاك محمد الكتاب؟) فأنت تسأل أحصلَ هذا الأمر ، أي هل حصل إعطاء؟ ولو قلت: (أمحمدٌ أعطاك الكتاب؟) لكان السؤال عمن أعطاكَ الكتاب أهو محمد؟ فالإعطاء قد حصل في الجملة الثانية ، أي أنّ السائل يعلم أنّ شخصًا أعطاه الكتاب ، ولكن عنده شك في المعطي ، فسأل عنه أهو محمد؟

ونحوه أن تقول: أضربَ محمدٌ خالدًا؟ وأمحمد ضربَ خالدًا؟ ففي الجملة الأولى حصل الشك في الضرب ، وأما في الثانية فإنّ الضربَ قد حصل ، ولكن السؤال عن الضارب. جاء في (**دلائل الإعجاز**): «وهذه مسائل لا يستطيع أحدٌ أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه. ومن أبين شيء في ذلك (الاستفهام بالهمزة) ، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت: (أفعلت؟) فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك

---

(١) «البرهان» (٢/ ٣٧٥).

من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: (أأنت فعلت؟) فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه. ومثال ذلك أنك تقول: (أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟)، (أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟)، أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟) تبدأ في هذا ونحوه بالفعل؛ لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه؛ لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه، مجوز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن. وتقول: (أأنت بنيت هذه الدار؟)، (أأنت قلت هذا الشعر؟)، (أأنت كتبت هذا الكتاب؟) فتبدأ في ذلك كله بالاسم؛ ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان. كيف وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مقولاً، والكتاب مكتوباً؟ وإنما شككت في الفاعل من هو؟

فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ولا يشك فيه شاك، ولا يخفى فساد أحدهما في موضع الآخر. فلو قلت: (أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟)، (أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟)، (أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟) خرجت من كلام الناس. وكذلك لو قلت: (أبنيت هذه الدار؟)، (أقلت هذا الشعر؟)، (أكتبت هذا الكتاب؟) قلت ما ليس بقول»[1].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧]، «والمعنى: أأنتم أوقعتموهم في الضلال عن طريق الحق أم هم ضلوا عنه بأنفسهم؟»[2].

وقال: «فإن قلت: ما فائدة (أنتم) و(هم) وهلا قيل أضللتم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل؟

قلت: ليس السؤال عن الفعل ووجوده؛ لأنه لولا وجوده لما توجه هذا

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٦ ـ ٨٨).
(٢) «الكشاف» (٢/ ٤٠٣).

العتاب ، وإنما هو عن متوليه ، فلا بد من ذكره وإيلائه حرف الاستفهام حتى يعلم أنه المسؤول عنه»[١].

إلى غير ذلك من الأغراض[٢] التي مناطها على الاهتمام والعناية.

إضمار الفعل:

الأصل أن يذكر فعل الفاعل نحو (أقبل خالد) ، وقد يضمر إذا دلت عليه القرينة كأن تقول: من زاركم؟ فيقال: إبراهيم. أي زارنا. قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] ، أي خلقهن الله[٣].

قال ابن يعيش: «اعلم أنّ الفاعل قد يذكر ، وفعله الرافع له محذوف ، لأمر يدل عليه ، وذلك أن الإنسان قد يرى مضروبًا أو مقتولاً ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضرب أو القتل ، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة فيسأل عن الفاعل فيقول: من ضربه؟ أو من قتله؟ فيقول المسؤول: زيدٌ أو عمرو ، يريد: ضربه زيدٌ أو قتله عمرو ، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإنْ لم ينطق به ؛ لأنّ السائل لم يشك في الفعل ، وإنما يشكُّ في فاعله ، ولو أظهره فقال: (ضربه زيد) لكان أجود شيء ، وصار ذكر الفعل كالتأكيد»[٤].

ومن إضمار الفعل ما يذكره النحاة في نحو قراءة من قرأ ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧] بفتح الباء ، إذ يقدرون فعلاً يدلّ عليه الأول ، كأنه قيل: من يسبحه؟ فقيل: يسبحه رجال ، وكقول الشاعر:

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٤٠٢).

(٢) انظر «الإيضاح» (١/ ٥٢) ، ٥٣ ، ٥٩) ، «البرهان» (٢/ ٣٢٩) ، «المختصر على تلخيص المفتاح» (٤١ ـ ٤٢) ، «معترك الأقران» (١/ ١٨٧).

(٣) «الأشموني» (٢/ ٤٨).

(٤) «ابن يعيش» (١/ ٨٠).

لِيُبْكَ يزيدٌ ضارعٌ لخُصومةٍ ومُخْتبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

ببناء الفعل للمجهول ورفع (ضارع) على الفاعلية ، فإنه لما قال: (ليبك يزيد) كأن قائلاً قال: من يبكيه؟ فأجابه: ضارع لخصومة ، أي يبكيه ضارع[(١)] «وعلى هذا تقول: أُكِل الخبزُ ، زيد ، ورُكِبَ الفرسُ ، محمدٌ ، فترفع زيدًا ومحمدًا بفعل ثان يدل عليه الأول . . .

ونحوه قول الآخر:

أَسْقَى الإلَـهُ عُدُوَاتِ الْوَادِي وَجَوْزَهُ كُلَّ مُلِثٌ غَادِي

كلُّ أجشَّ حالكِ السوادِ

لأنه إذا أسقاها الله كل ملث فقد سقاها ذلك الأجش»[(٢)].

وجعل جمهور النحاة من إضمار الفعل نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ، وقولهم: (لو ذات سوار لطمتني) فهم يرون أن الفعل محذوف وجوبًا يفسره المذكور ، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت ، وإن استجارك أحد استجارك ، وقل لو تملكون تملكون ، ولو لطمتني ذات سوار لطمتني.

وذكر أنه عند الكوفيين فاعل متقدم ، ومبتدأ عند الأخفش[(٣)].

وفي رأي الجمهور نظر ، فإنّه إذا قدّر فعل بعد الأداة لم يكن ثمة معنى

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ١٤٥) ، «المقتضب» (٣/ ٢٨٢) ، «الأشموني» (٢/ ٤٨) ، «ابن الناظم» (٨٩) ، «ابن يعيش» (١/ ٨٠) «التصريح» (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥) ، «الهمع» (١/ ١٦٠).

(٢) «الخصائص» (٢/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥).

(٣) انظر «المقتضب» (٣/ ٧٧) ، «ابن يعيش» (١/ ٨٠ ـ ٨٢) ، «ابن عقيل» (١/ ١٦٢).

للتقديم ، وأصبح معنى قولنا : (إذا جاءك محمد فأكرمه) و(إذا محمد جاءك فأكرمه) واحدًا ، ولم يفد التقديم شيئًا إلاّ ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتأكيدًا.

والذي أراه ـ وهو ما ينسجم مع طبيعة التعبير العربي ـ أنّ معنى التقديم غير معنى التأخير ، وأنّ ما قدم من نحو هذا فإنّما يقدّم لغرض من أغراض التقديم التي أشرنا إلى طرف منها.

فقد يكون التقديم للقصر ، كقولك: (إذا محمد جاءك فأكرمه) ، فهناك فرق بين قولك: (إذا جاءك محمد فأكرمه) و(إذا محمد جاءك فأكرمه) ، ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب بإكرام محمد ، ولم تنهه عن إكرام غيره.

وأما قولك: (إذا محمد جاءك فأكرمه) فإنّه يدل على قصر الإكرام على محمد دون غيره ، وهو نظير قولك: (أكرم محمدًا) و(محمدًا أكرم) ، فالأولى أمر بإكرام محمد دون إشارة إلى غيره. والثانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه ، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ ﴾: «وتقديره: لو تملكون تملكون... فأمّا ما يقتضيه علم البيان فهو أنّ (تملكون) فيه دلالة على الاختصاص ، وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ، ونحوه قول حاتم: (لو ذات سور لطمتني) وقول المتلمس:

ولو غيرُ أخوالي أرادوا نقيصتي

وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر»[1].

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٤٧) ، وانظر «التفسير الكبير» (٢١/ ٦٣) ، «الإيضاح» (١/ ٨٢).

والزمخشري مع وقوعه على المعنى الصحيح تابع الجمهور في التقدير ههنا ، علمًا بأنه إذا كان الكلام دالاً على الاختصاص ، دلّ بحكم ذلك على أنّ المسند إليه مقدم على فعله ، وليس كما ذهب إليه الجمهور .

وقد يكون التقديم للتهويل ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ ۝١ وَإِذَا ٱلۡكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡبِحَارُ فُجِّرَتۡ ﴾ [الانفطار : ١ ـ ٣] ، وكقوله : ﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ﴾ [التكوير : ١] ، فإنّ في تقديم المسند إليه تهويلاً لا تجده في التأخير ، ألا ترى أنّ السماء لم يسبق لها أن انفطرت، ولا الكواكب انتثرت، ولا البحار فجّرت ، ولا الشمس كوّرت ، فهذه الأجرام مستقرة على عادتها الدهور المتطاولة والأحقاب المتوالية ، حتى ذهب بعض الناس إلى أنها على حالها منذ الأزل ، وستبقى كذلك أبدًا ، ولذلك قدّمها إشارة إلى الهول العظيم والحدث الجسيم الذي يصيب هذه الأجرام. ألا ترى إلى قوله تعالى مثلاً : ﴿ إِذَا زُلۡزِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ زِلۡزَالَهَا ﴾ [الزلزلة : ١] كيف أخّر المسند إليه ، لأن الزلزلة معهودة مستمرة الحصول ، بخلاف ما سبق .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلۡبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ ٱلۡقَمَرُ ﴾ [القيامة : ٧ ـ ٨] ولم يقل : (وإذا القمر خسف) ؛ لأن خسوف القمر معتاد الحصول ، ونحوه بريق البصر .

وقد يكون لغير ذلك من أغراض التقديم التي ذكرنا طرفاً منها .

وأظنّ أن تفسير مثل هذا وبيان معناه أولى من ذكر الخلاف الذي لا طائل تحته ، فيحس دارس العربية أنّ لهذا غرضًا يرمي إليه المتكلم فيراعيه هو في كلامه ، بخلاف ما يذكر من خلافات وأعاريب وتقديرات سمجة ، نحو (إذا انشقت السماء انشقت) ، و(إذا فجرت البحار فجرت) مما يتنزه عنه الكلام البليغ ، ولا يهضمه العقل ، وينبو عنه الذوق .

تقديم المفعول على الفاعل:

الأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول نحو قولك: (أكرم خالدٌ سعيدًا) فهذا التعبير هو التعبير الطبيعي في اللغة، ويقال والمخاطب خالي الذهن. فإن حصل أيُّ تغيير في هذه الصورة فإنما يحصل لغرض، وذلك كأن تقول: (خالدٌ أكرم سعيدًا) بتقديم المسند إليه، كما أسلفنا، أو (أكرم سعيدًا خالدٌ) بتقديم المفعول به على الفاعل، أو (سعيدًا أكرم خالدٌ) بتقديم المفعول به على الفعل، والذي يعنينا هنا تقديم المفعول به على الفاعل.

يذكر النحاة أنّ الأصل أن يلي الفاعل الفعل[1]، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل إلاّ إذا حصلَ لبسٌ، فإنه عند ذلك يجب الإبقاء على الأصل، وذلك كأن يخفى الإعراب ولا قرينة، نحو (ضرب موسى عيسى)، و(أكرم هذا ذاك)، و(أكرم أخي صديقي)، و(أهان هذا من زاركم)، فإنّ المتقدم هو الفاعل. فإن كانت هناك قرينة جاز التقديم نحو (أكل الكمثرى موسى)، و(ضرب ليلى عيسى).

كما يجب تقديم الفاعل على المفعول في الحصر نحو (إنّما أكرم خالدٌ محمدًا)؛ لأنه لو تأخر لانقلب المعنى[2].

وهناك مواطن لوجوب تقديم المفعول على الفاعل ليس هذا موطن ذكرها، وإنّما الذي يعنينا هنا موطن جواز تقديم المفعول على الفاعل؛ لأنّه

---

(١) «الجمل» للزجاجي (٢٤)، «ابن عقيل» (١/ ١٦٥)، «ابن الناظم» (٩١)، «الرضي على الكافية» (١/ ٧٥)، «الأشموني» (٢/ ٥٥)، «الهمع» (١/ ١٦١)، «التصريح» (١/ ٢٨١).

(٢) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦٥)، «ابن الناظم» (٩٢)، «حاشية الخضري» (١/ ١٦٥)، «الأشموني» (٢/ ٥٥ _ ٥٦)، «حاشية الصبان» (٢/ ٥٥ _ ٥٦)، «التصريح» (١/ ٢٨١)، «الهمع» (١/ ١٦١).

موطن التصرف ، وأما مواطن الوجوب فهي لازمة ليس فيها تصرف .

إنّ مدار تقديم المفعول على الفاعل في اللغة إنّما يدور على الاهتمام والعناية كسائر مواطن التقديم. قال سيبويه: «وإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: (ضرب زيدًا عبد الله)؛ لأنك إنّما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ ، فمن ثم كان حدّ اللفظ فيه أن يكون الفاعل مقدمًا ، وهو عربي جيد كثير ، كأنّهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعًا يُهمانهم ويَعنيانهم»[(١)] .

فمدار الأمر إذن هو الاهتمام والعناية ، وإن كان موطن الاهتمام مختلفًا بحسب المقام ، قال تعالى: ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٤٠] ، فأنت ترى ههنا أنه قدم المفعول (القوم) على الفاعل (قرح) ، وذلك هو الوجه هنا. إنّ هذه الآية نزلت في معركة أحد التي أصاب المسلمين فيها أذى شديد ، وقتل فيها من قتل من المسلمين ، وشج وجه رسول الله ﷺ فأنزل الله هذه الآيات يواسيهم ويمسح عنهم الحزن الذي أصابهم ، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ﴾ [آل عمران: ١٣٩ ـ ١٤٠].

فأخبرهم أنّ القرح والأذى لم يصبهم وحدهم ، وإنّما أصاب أعداءهم أيضًا ، وقدّم العدو لأنه هو الذي يعني المسلمين ههنا ، إذ ليس المهم قرح ، وإنّما المهم من أصاب ، فقدم القوم لأن إصابة هؤلاء بأعيانهم هو الذي يواسي المسلمين ويخفف عنهم الحزن.

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٤ ـ ١٥).

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ [الأنفال: ٥٠]، قدم المفعول به (الذين كفروا) على الفاعل؛ لأن السياق على الذين كفروا، وتغليظ عقوبة الكفر وبيان عاقبة الكافرين، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٦]، ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، ﴿إِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٩]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الأنفال: ٥٠].

فإنّ المراد بيان حال هؤلاء عند الاحتضار. ولم يقدم الملائكة لأنّه لا يتعلق غرض بذكرهم، فإنّ الملائكة يتوفون بني آدم جميعًا، مؤمنهم وكافرهم، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١].

إنّ الغرض ههنا، كما ذكرت، بيان احتضار الكافر وأنّه ليس كاحتضار المؤمن. وأنّه يلقى عذابًا ومشقة في احتضاره، وأنّه يبدأ صب العذاب عليه حين التوفي. فالمقصود هنا تشنيع حالة الكفر وبيان غلظ عقوبة الكافرين، فقدم الذين كفروا، ولو قدم الملائكة في هذا الموطن لم يفد هذا المعنى.

وقد تقول ألم يقدم الله تعالى المفعول به في قوله: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [السجدة: ١١]، وقوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]؟ والجواب: أنّ هذا من مواطن وجوب تقديم المفعول به؛ لأنه ضمير واجب الاتصال كما هو معلوم، ولا يصح تأخيره، كما تقول: (أكرمك محمد) ولا تقول: أكرم محمدٌ إياك. وكلامنا فيما كان فيه مجال للتصرف والاختيار.

ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ

جاثمين﴾ [هود: ٦٧]، وهو نظير ما مرّ؛ لأن الكلام على الذين ظلموا وعاقبتهم.

وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٥]، و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٤١]، فإنّه أخذ يسرد أحوال هؤلاء المكذبين ثم عاقبتهم، فكان المناسب تقديمهم. وكذلك قوله: ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، فإنّ المراد بيان أن إرادة الله لا تقهر ولا تغلب ولا راد لها، فإذا أراد الله أمرًا أنفذه، فالمناسب هنا تقديم الفاعل (الله)، ثم إنّ السياق في بيان قدرة الله تعالى وبالغ علمه وقوته: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُم بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ (٢) وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٣) وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٤) ۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَإِذَا كُنَّا تُرَابًا أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٥) وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ (٦) وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ (٧) اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ (٨) عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ (٩) سَوَاءٌ مِّنكُم مَّنْ أَسَرَّ الْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ (١٠) لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ (١١) هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد: ٢ ـ ١٢].

ألا ترى كيف أنّ المناسب هنا تقديم الفاعل المريد الذي لا يرد حكمه ولا يقوم لأمره شيء؟

وقد أوضح عبد القاهر شيئًا من هذا فقال: «واعلم أنّا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: (كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم). ولم يذكر في ذلك مثالاً.

وقال النحويون: إنّ معنى ذلك أنّه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد ويكثر به الأذى، أنّهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قتل وأراد مريدٌ الإخبارَ بذلك فإنّه يقدم ذكر الخارجي فيقول: (قتل الخارجيَّ زيدٌ) ولا يقول: (قتل زيدٌ الخارجي)؛ لأنّه يعلم أن ليس للناس في أنْ يعلموا أنّ القاتل له (زيد) جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرتهم، ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه.

ثم قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس، ولا يُقدَّر فيه أن يقتل، فقتل رجلاً وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنّه يقدم ذكر القاتل فيقول: (قتل زيدٌ رجلاً)؛ ذلك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل طرافته وموضع الندرة فيه، وبعده كان من الظن. ومعلوم أنّه لم يكن نادرًا وبعيدًا من حيث كان واقعاً بالذي وقع به، ولكن من حيث الذي كان واقعًا من الذي وقع منه»[1].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٤ ـ ٨٥).

وإليك مثالاً آخر يوضح الفرق بين هذه التعبيرات. تقول:

أعانَ محمدٌ خالدًا، ومحمد أعان خالدًا، وأعان خالدًا محمدٌ، وخالدًا أعان محمدٌ.

فالتعبير الأول (أعان محمدٌ خالدًا) تقوله والمخاطب خالي الذهن، فأخبرته إخبارًا ابتدائيًا.

والتعبير الثاني (محمد أعان خالدًا) يقال إذا كان المخاطب يعلم أنّ شخصًا ما أعان خالدًا، ولكنه يظن أنّه سعيد مثلاً لا محمد، فتقدم له المسند إليه لتزيل هذا الوهم، أو تقوله بقصد الحصر، أو لشيء من الأغراض التي سبق ذكرها.

والتعبير الآخر (أعانَ خالدًا محمدٌ) يقال إذا كان المخاطب يعنيه أمرُ خالد، كأن يكون أخاه أو صديقه فيهمه أمر المعان لا المعين، إذ المهم أن يكون خالدٌ هو المعان لا من أعانه فأخّرَ الفاعل، وقدّم المفعول لذلك.

وقولنا: (خالدًا أعانَ محمد) يقال بقصد الحصر، أي إنّ محمدًا لم يعن غير خالد، كقوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو يقال بقصد إزالة الوهم من ذهن المخاطب إذا كان السامع يعلم أنّ محمدًا أعان شخصًا ولكنه يظنّ أنّه سعيدٌ لا خالد، فقدم المفعول لإزالة هذا الوهم.

أو لغير ذلك من الأغراض التي سبق أن أشرنا إليها.

* * *

تذكير الفعل وتأنيثه[١]

يذكر النحاة أن تاء التأنيث تلزم الفعل في موضعين: أحدهما: أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، سواء كان المؤنت حقيقيًا أم مجازيًا، نحو (هند قامت) و(الشمس طلعت)، و(هند تقوم)، و(الشمس تطلع)، ولا تقول: قام ولا طلع.

فإن كان الضمير منفصلاً لم يؤت بالتاء نحو (هند ما قام إلاّ هي).

والآخر: أن يكون الفاعل ظاهرًا حقيقي التأنيث[٢] غير مفصول عن الفعل ، نحو (قامت هند) ، أما المجازي التأنيث فلا تلزمه التاء نحو (طلعت الشمس) و(طلع الشمس) ، فإن فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلاّ) جاز إثبات التاء وحذفها ، والأجود الإثبات ، فتقول: (أتى خالدًا سلمى) ، والأجود أتت.

فإن فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ(إلاّ) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور ، فتقول: (ما قام إلا هندٌ) ، ولا يجوز (ما قامت إلاّ هند) وقد جاء في الشعر[٣].

---

(١) من المعلوم أن الفعل لا يتصف بتذكير ولا تأنيث ، وإنما نقول هذا تجوزًا.

(٢) المؤنث الحقيقي هو ما كان له مذكر من جنسه ، أو كما يقول النحاة: هو ما كان له فرج ويكون في الإنسان والحيوان ، ولا يكون في غيرهما ، نحو: فاطمة ، وليس نحو ثمرة ولا مدرسة.

(٣) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٦٢) ، «المقتضب» (٢/١٤٦ ، ١٤٨ ، ٣٣٨) ، «ابن الناظم» (٩٠) ، «الأشموني» (٢/ ٥٠ ـ ٥٣) ، «الهمع» (٢/ ١٧١) ، «التصريح» (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩) ، «سيبويه» (١/ ٢٣٥).

أما بالنسبة إلى الجمع فإنه إذا أسند إلى جمع مذكر سالم فحكم الفعل فيه كحكمه مع واحده فتقول: (حضر المحمدون)، ولا تقول: (حضرت المحمدون).

وما عدا هذا الجمع فيجوز فيه إثبات التاء وحذفها، قال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وتقول: (قامت الطالبات) و(قام الطالبات)، وفي التعبير الأخير خلاف، فإن البصريين يذهبون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث نحو طالبات، لا كظلمات وثمرات. وأما التذكير في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢] فللفصل بالكاف[(١)].

والذي يهمنا من هذا موطن الجواز لا موطن الوجوب، فإنّ النحاة يذكرون ـ كما أسلفنا ـ أنّه إذا كان الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير (إلّا) جاز إثبات التاء وحذفها، والأجود الإثبات، فتقول: أتى القاضي بنتُ الواقف، والأجود أتت[(٢)].

وقال سيبويه: «وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: (حضر القاضي امرأة)؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل»[(٣)].

والذي أراه أنّ هذا الكلام ليس على إطلاقه، وإنّما الذي يقرره المعنى،

---

(١) «التسهيل» (٧٥)، «ابن عقيل» (١/ ١٦٤)، «حاشية الخضري» (١/ ١٦٤)، «الأشموني» (٢/ ٥٤)، «التصريح» (١/ ٢٨٠)، «ابن الناظم» (٩١)، «الهمع» (٢/ ١٧١).

(٢) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦٣).

(٣) «سيبويه» (١/ ٢٣٥).

فليس إثبات التاء في الحقيقي التأنيث أجود ، ولا إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، سواء كان المؤنث حقيقيًا أم مجازيًا. ودليلنا على ذلك كلام الله تعالى:

قال تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وقال: ﴿ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ ﴾ [يونس: ٥٧].

فذكّر الفعل في الأولى مع أن الفصل أقل ؛ لأنه بالهاء وحدها ، وأنّث في الثانية مع أنّ الفصل أكثر ؛ لأنه بـ(كم).

وقال: ﴿ مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقال: ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

فمرة أنّث ، ومرة ذكّر ، والفصل واحد.

وقال: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [هود: ٦٧].

وقال: ﴿ وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [هود: ٩٤].

فمرة أنّث ، ومرة ذكّر ، والفصل واحد.

وقال: ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ ﴾ [الممتحنة: ١٠].

فحذف التاء مع أنه حقيقي التأنيث. وعلى قول النحاة يكون هذا خلاف الأجود.

فالحقُّ أن المعنى هو الحاكم في كل ذلك، فمرة يكون التأنيث أجود، ومرة يكون التذكير أجود ، بحسب القصد والسياق ، طال الفصل أم قصر.

فقد تقصد باللفظ المؤنث معنى المذكّر فتذكّر الفعل له ، وقد تقصد باللفظ المذكّر معنى المؤنث فتستعمله استعمال المؤنث ، حملاً على المعنى ، جاء في (**الخصائص**): «فمن تذكير المؤنث قوله:

فــلا مـزنـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَـهـــا ... ولا أرض أبـقـــلَ إبـقـالَـهـــا

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان. . . وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ لأن الموعظة والواعظ واحد. . . وعليه قول الحطيئة:

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ لقد جارَ الزمانُ على عيالي

ذهب بالنفس إلى الإنسان فذكّر.

وتذكير المؤنث واسع جدًّا؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكّر أذهب في التناكر والإغراب. . . وأنشدوا:

أتهجرُ بيتًا بالحجازِ تَلَفَّعَتْ به الخوفُ والأعداءُ من كلِّ جانبِ

ذهب بالخوف إلى المخافة. . .

وقال:

يا أيها الراكبُ المزجي مطِيتَه سائلْ بني أسدٍ ما هذهِ الصوتُ

ذهب إلى تأنيث الاستغاثة، وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنّه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟

فقال: نعم أليس بصحيفة!

قلت: فما اللغوب؟ قال: الأحمق»[١].

والحمل على المعنى مدار كثير من أحوال التذكير والتأنيث في القرآن الكريم، وقد يكون لغرض آخر، كتنزيل المذكر منزلة المؤنث وبالعكس، أو لغير ذلك من الأغراض.

ومما ورد في القرآن الكريم من هذا الباب تذكير وتأنيث (الشفاعة)، فقد ورد معها الفعل مؤنثًا حيثما وردت إلاّ في موطن واحد. قال تعالى ﴿ وَلَا يُقۡبَلُ

---

(١) «الخصائص» (٢/ ٤١١ ـ ٤١٦).

مِنۡهَا عَدۡلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ١٢٣] ، وقال: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨] ، وقال: ﴿يَوۡمَئِذٍ لَّا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [طه: ١٠٩] ، وقال: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ﴾ [سبأ: ٢٣] ، وقال: ﴿إِن يُرِدۡنِ ٱلرَّحۡمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغۡنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [يس: ٢٣] .

وقال: ﴿۞وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النجم: ٢٦] .

أمّا الموطن الذي ورد بتذكيرها فهو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمًا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٍ شَيۡـًٔا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٌ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] ، وسبب ذلك ـ والله أعلم ـ أنّ الآيات التي وردت بتأنيث الشفاعة هي بمعناها المؤنث ، أما الآية التي وردت بتذكيرها فمعنى الشفاعة فيها هو (الشفيع) ، أو على معنى (ولا يقبل منها طلب الشفاعة) ويدلك قوله تعالى ههنا: ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا﴾ ، بخلاف الآيات الأخرى التي فيها (لا تنفع) ، و(لا تغني) ، مما يدل على أنّ الشفاعة في الآيات السابقة بمعناها دون الأخرى ؛ لأن الكافرين لا يشفعون لأنفهسم وإنما يطلبون الشفاعة من غيرهم لهم ، أي يطلبون شفيعًا يشفع لهم عند ربهم .

ومعلوم أن الشفيع يشفع لغيره لا لنفسه(١) .

فمعنى الشفاعة هنا إذن (الشفيع) أو (ذو الشفاعة) أو (طلب الشفاعة) ، بخلاف ما ورد في الآيات الأخرى ، ولذلك ذكّرها .

ومن ذلك ما جاء فيه من تذكير وتأنيث (الموعظة) . فقد استعملت فاعلة في موطنين: مرة مذكرًا ومرة مؤنثًا ، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا

---

(١) انظر «لسان العرب» (شفع) (١٠/ ٥٠) ، «تاج العروس» (شفع) (٥/ ٤٠٠) .

يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٥] .

فاستعملها مذكّرة ؛ وذلك لأنها بمعنى (النهي) ، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ ﴾ أي جاءه نهي فانتهى ، وإلاّ فالموعظة ليست نهيًا فقط ، بل هي أوامر ونواه ، فالموعظة هنا معناها النهي عن الربا ولذلك ذكّرها .

وقال: ﴿ هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٥٦﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس: ٥٦ ـ ٥٧] .

فاستعملها مؤنثة لأنّها بمعناها وليس بمعنى مذكر .

ومن ذلك ما جاء فيه من تذكير وتأنيث (الضلالة) ، فقد استعملها فاعلة في موطنين: مرة مذكرة ، ومرة مؤنثة ، قال تعالى: ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٩ ـ ٣٠] .

وقال: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [النحل: ٣٦] .

ذكّر الضلالة في آية الأعراف؛ لأنها بمعنى العذاب؛ لأنّ الكلام في الآخرة . فإن المعنى: تعودون كما بدأكم ، أي يعيدكم كما أنشأكم فريقين ، فريقًا هداه الله وفريقًا حق عليه العذاب . كما قال تعالى في موطن آخر: ﴿ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الحج: ١٨]؛ لأن الآخرة ليست مقام ضلال ، فإنّ الأمر انتهى وانكشف الغطاء ، واتضح ما كان مستورًا وخفيًا ، وبان ما كان يذكره رسل

الله، وكأنّ المعنى (وفريقًا حق عليه مؤدى الضلالة) ومؤدى الضلالة: العذاب.

أما في آية النحل فالضلالة بمعناها فأنّثها لذلك، وهي في الدنيا وليست في الآخرة، ألا ترى إلى قوله تعالى فيما بعد: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ بخلاف الآية الأولى.

ومن ذلك استعمال القرآن (العاقبة) مذكرة حيث وقعت بمعنى العذاب، قال تعالى: ﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام: ١١].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٦].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٤].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ٨٦].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [يونس: ٣٩].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [القصص: ٤٠].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [يونس: ٧٣].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ٧٣].

﴿كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَـٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النمل: ٥١].

وغير ذلك.

ولم ترد في القرآن مؤنثة إلاّ في موطنين، هما قوله: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وقوله: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّىٓ أَعْلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَـٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [القصص: ٣٧]، وهما ليسا بمعنى

العذاب كما هو ظاهر ، بل معناهما (الجنة) .

قال الزمخشري: «عاقبة الدار: العاقبة الحسنى التي خلق الله تعالى هذه الدار لها»[١] ، فأنّثها لذلك. فحيث ذكّر العاقبة كانت بمعنى العذاب ، وحيث أنّثها كانت بمعنى الجنة.

ومن ذلك تذكير وتأنيث (البينة) ، فقد استعملها مذكّرة ، كما استعملها مؤنّثة. قال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [طه: ١٣٣] .

وقال: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٥٥﴾ أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾ أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ﴾ [الأنعام: ١٥٥ ـ ١٥٧] .

فقد أنّث البينة في آية طه ؛ لأنها بمعناها ، أو هي بمعنى الآية والعلامة.

وذكّر الثانية ؛ لأنّها بمعنى الكتاب ، والكتاب مذكّر. ألا ترى إلى السياق: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ ﴾ . . . إلى أن يقول: ﴿ أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ أي جاءكم ما كنتم تتمنون وتطلبون ، وهو الكتاب.

ونحوه تذكير وتأنيث (البينات) ، فقد أنثها حيث كانت بمعنى العلامات الدالة على النبوات. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾ فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى

(١) «الكشاف» (١/ ٥٢٩).

ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ﴾ [البقرة: ٢٠٨ ـ ٢١١] .

أنّث البينات لأنها بمعنى الآيات البينات ، أي العلامات المظهرة للنبوات والدلائل، ألا ترى بعدها قوله: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ . . . ﴾، وقوله: ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ۗ﴾ فأنث ؛ لأنها بمعنى العلامات الدالة على النبوات.

وقال: ﴿ ۞ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] .

والبينات هنا أيضًا بمعنى المعجزات ، والآيات الدالة على النبوات ، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ﴾ [البقرة: ٢٥٣] .

وقال: ﴿ يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۚ فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ۚ ثُمَّ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ [النساء: ١٥٣] .

وهي هنا أيضًا بمعنى الآيات الدالة على النبوات والمعجزات ، وذلك ظاهر ، ألا تراها منتظمة مع ما سأله أهل الكتاب من الآيات؟ ثم إنّ اتخاذ العجل كان بعد ظهور الآيات مع السحرة ، وانفلاق البحر ، وغرق فرعون ، وغيرها من الآيات.

في حين استعملها مذكّرة في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ وَلْتَكُن مِّنكُمْ

أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٢ ـ ١٠٥].

وذلك لأنها بمعنى الأمر والنهي، أو بمعنى الدين أو حبل الله، وليست بمعنى الآيات الدالة على النبوات، ألا تراها منتظمة في سياق الأمر والنهي، وليس في سياق الآيات والمعجزات؟

فحيث كانت بمعناها المؤنث أُنِّثت، وحيث كانت بمعنى المذكر ذُكِّرت.

ومن ذلك تأنيث وتذكير (الصيحة)، فقال في قوم صالح: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٦٧] بالتذكير، وقال في قوم شعيب: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ [هود: ٩٤] بالتأنيث.

وقد ذكر السهيلي أنّ «الصيحة في قصة صالح في معنى العذاب والخزي، إذ كانت منتظمة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾ [هود: ٦٦] فصارت الصيحة عبارة عن ذلك الخزي وعن العذاب المذكور في الآية فقوي التذكير، بخلاف قصة شعيب فإنّه لم يذكر فيها ذلك»(١).

وقال ابن القيم: «وعندي فيه جواب أحسن من هذا إن شاء الله، وهو أنّ الصيحة يراد بها المصدر بمعنى الصياح، فيحسن فيها التذكير، ويراد بها الواحدة من المصدر فيكون التأنيث أحسن.

وقد أخبر تعالى عن العذاب الذي أصاب به قوم شعيب بثلاثة أمور كلها مؤنثة في اللفظ:

أحدها: الرجفة في قوله في (الأعراف): ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٢٦)، «البرهان» (٣/ ٣٦٨).

دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ [الأعراف: ٧٨].

الثاني: الظلة: ﴿فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩].

الثالث: الصيحة: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾ وجمع لهم بين الثلاثة، فإنّ الرجفة بدأت بهم، فأصحروا إلى الفضاء خوفًا من سقوط الأبنية عليهم، فصهرتهم الشمس بحرِّها، ورفعت لهم الظلة فأهرعوا إليها يستظلون بها من الشمس، فنزل عليهم منها العذاب وفيه الصيحة، فكان ذكر الصيحة مع الرجفة والظلة أحسن من ذكر الصياح، وكان ذكر التاء والله أعلم»[1].

قال أبو البقاء: «وقد يترجح أحد المتساويين في نفس الأمر مع جواز الآخر كما في قوله تعالى: ﴿۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤]، ﴿۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، تنزيلاً لهم منزلة الإناث في نقصان العقل، إذ لو كملت عقولهم لدخل الإيمان في قلوبهم. ألا ترى أن النسوة لما وصفوا زليخا بالضلال المبين، وذلك من شأن العقل التام، نزلن منزلة الذكور»[2].

وقال الفراء: إنّ تذكير الفعل في قوله تعالى: ﴿۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠] ونحوه يدل على القلة بخلاف التأنيث. قال: «ومثله ﴿۞ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِى ٱلْمَدِينَةِ﴾، فذكّر الفعل لقلة النسوة... ومنه قوله: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ﴾ [التوبة: ٥]، ولم يقل انسلخت، وكلٌّ صواب. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ [الإسراء: ٣٦] لقلتهن، ولم يقل (تلك)، ولو قيلت كان صوابًا»[3].

والذي يبدو صوابُ هذا القول، فقد استعمل القرآن التأنيث أحيانًا للدلالة

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٢٦)، وانظر «البرهان» (٣/ ٣٦٨)، «تسهيل التسهيل».

(٢) «الكليات» (٣٢٨).

(٣) «معاني القرآن» (١/ ٤٣٥).

على الكثرة ، بخلاف التذكير ، قال تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَهِدَ إِلَيۡنَآ أَلَّا نُؤۡمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىٰ يَأۡتِيَنَا بِقُرۡبَانٖ تَأۡكُلُهُ ٱلنَّارُۗ قُلۡ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ مِّن قَبۡلِي بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلَّذِي قُلۡتُمۡ فَلِمَ قَتَلۡتُمُوهُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾ [آل عمران : ١٨٣] .

فقال : ﴿ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ ﴾ بتذكير الفعل . وقال : ﴿ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلّٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهۡتَدِيَ لَوۡلَآ أَنۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُۖ لَقَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّۖ وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤٣] . فأنّث الفعل .

والفرق واضح بين الأمرين ، فإنّ الأولى خطاب لبني إسرائيل فقال لهم : ﴿ قَدۡ جَآءَكُمۡ رُسُلٞ ﴾ والثانية في رسل الله جميعًا ؛ لأن الكلام على لسان أهل الجنة في الآخرة ، فالرسل في الآية الثانية أكثر عددًا مما في الآية الأولى ، فأنّث الفعل للكثرة وذكّره للقلة .

وقال أيضًا : ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ قَدۡ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ﴾ [الأعراف : ٥٣] .

وهذه الآية نظيرة الآية السابقة ، فإنّ الكلام في الآخرة أيضًا ، فأنّث الرسل للدلالة على الكثرة والله أعلم .

وهذا ميدان واسع نكتفي منه بما ذكرنا .

* * *

الفاعل المفسر بالتمييز

يضمر الفاعل أحيانًا ويفسر بالتمييز نحو قوله تعالى: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [الكهف: ٥] ، أي ما أكبرها كلمة ، وكقولك: (بلُغت خطبةً ألقاها خطيب اليوم) أي ما أبلغها خطبة ، ويقدر النحاة الفاعل ضميرًا مستترًا يفسره التمييز المذكور ، ففي الآية يقدره النحاة: كبرت الكلمة كلمة ، وفي المثال يقدرونه: بلغت الخطبة خطبة.

ويفيد إضمار الفاعل وتفسيره بالتمييز أنّ الفعل خرج من الخبر إلى معنى آخر كالتعجب ، أو إلى المدح والذم ، فقولك: (بلغت خطبةً ألقاها خطيب اليوم) يفيد التعجب كما ذكرنا ، أو يفيد المدح كقولك: (نعم الخطبة) ، ولو صرحت بالفاعل فقلت: (بلغت خطبةٌ) أو (بلغت الخطبة) لاحتمل ذلك الإخبار ، أي أخبرت أنّ خطبة بليغة ألقاها الخطيب ، واحتمل الإنشاء على معنى التعجب ، أو إنشاء المدح والذم.

وسيأتي مزيد لهذا البيان في باب المدح والذم إن شاء الله تعالى ، وقد يفيد الاستغناء بالتمييز عن الفاعل أنّ الفعل خرج إلى النهي ، وذلك كما في فاعل (كفى) المفسر بالتمييز نحو (كفى إذلالاً) و(كفى إرهاقًا) و(كفى تعنتًا) ، والمقصود بهذا طلب الكف عن التمييز والانتهاء عنه ، أي انته عن الإذلال والإرهاق والتعنت ، ولذا لا يقال: كفى قلمًا ولا كفى شجرةً ؛ لأنه لا يطلب الكف عن القلم والشجرة ، أما إذا قلت: (كفى الإذلال والإرهاق) فإنّه يحتمل هذا المعنى ، وهو طلب الكف عن الفاعل ، ويحتمل الإخبار بأنّ هذا الأمر كفى عن غيره ، كأن تقول: (كفى العلم أهل الفضل) أي كفاهم عن غيره ،

فهم قد اكتفوا به ، ولا تقول : (كفى علمًا أهل الفضل) على هذا المعنى ، بل على معنى طلب الكف عن العلم ، ويكون أهل الفضل منادى .

ويصح أن تقول : (كفى قلمٌ) و(كفى كتابٌ) على معنى الإخبار ، بأنّ القلمَ كان كافيًا ، وكذلك الكتاب .

والخلاصة أنّ التمييز الذي يفسر الفاعل ينقل الفاعل من دلالة الإخبار إلى دلالة الإنشاء .

* * *

نائب الفاعل

قد يترك الفاعل ويؤتى بما ينوب عنه لأغراض متعددة ، منها ـ كما يقول النحاة ـ :

لفظي : كالسجع نحو قولهم : (من طابت سريرته حمدت سيرته) ، ولإقامة النظم[1] كقوله :

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

ومعنوي : كأن يحذف للجهل به ، كقولك : (سُرق المتاع) ، و(كُسِر الباب) ، إذا لم تعلم فاعله .

أو للعلم به ، فقد يكون معلومًا للمخاطب فلا تذكره له ، كقولك : (خُلق الإنسان عجولاً) أي خلق الله الإنسان .

وقد يحذف لأنه لا يتعلق غرض بذكره ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، فإنه لا يتعلق غرض بذكر المحصر ، إذ لو ذكر فاعلاً بعينه لتوهم أنّ هذا الحكم مختص بهذا الفاعل دون غيره ، وكقوله تعالى : ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ﴾ [البقرة : ١٠٨] ، وقوله : ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا﴾ [البقرة : ٢٤٦] ، فإن الحكم لا يتغير بذكر المخرج ، ونحوه قوله

---

(١) «الهمع» (١/ ١٦١ ـ ١٦٢) ، «التصريح» (١/ ٢٨٦) ، «الأشموني» (٢/ ٦١) ، «الصبان» (٢/ ٦١) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٦٧) .

تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ [النساء: ٨٦]، فإنه حذف الفاعل لأنه لا يتعلق غرض بذكره. ومثله قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ١١٦]، وقوله: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا﴾ [النساء: ١٤٠]، وقوله: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨] أيًّا كان الظالم.

وقوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]، أيًّا كان الذابح.

وقوله: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]، أيًّا كان العاثر.

ففي هذه المواطن حذف الفاعل؛ لأنه لا يتعلق بذكره غرض.

جاء في (التصريح): «أو لغرض معنوي ـ أي يحذف الفاعل ـ كأن لا يتعلق بذكره غرض أي قصد، نحو ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ [المجادلة: ١١]، إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص، بل إلى أي فاعل كان»(١).

وقد يحذف للخوف منه، كأنْ تقول: (هُدم البناء) وأنت تعلم الفاعل، فلا تذكره خوفًا من أن ينالك بأذى، ومثله (كُسر الباب)، و(سُرق الكتاب).

أو للخوف عليه، فتستر ذكره، لئلا يناله أذى، نحو قولك: (قُتل خالد)، ولم تذكر فاعله خوفًا من أن يؤخذ بقولك.

أو تقصد إبهامه، فلا يريد المتكلم إظهاره، كقولك: (تُصدق على مسكين) و(أُهين متكبر)، فلا تريد إظهار الفاعل بقصد التواضع مثلاً، أو

---

(١) «التصريح» (١/ ٢٨٦).

لغرض آخر ، أو للتحقير كقولك : (عُمل الكنيف ، وكُنس السوق).

أو للتعظيم نحو (خُلق الخنزير) ، فتستر ذكره بجنب ذكر الخنزير تعظيمًا له[1] ، وكقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ [هود: ٤٤] ، فإنّ في ستره تعظيمًا للفاعل الذي يأمر السماء والأرض من وراء حجاب فيطاع.

والتعظيم قد يكون بذكر الفاعل ، وقد يكون بتركه ، فمما يكون بذكر الفاعل نحو قوله تعالى : ﴿ أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ ﴾ [النساء: ٨٨] ، فإنّه لا يحسن هنا حذف الفاعل ، فإنه لو قال : (أتريدون أن تهدوا من أُضِلّ) بالبناء للمجهول لكان من الممكن أن يقال : نعم. فإن مهمة الأنبياء والرسل والمصلحين هداية الضال ، ولكن لما قيل : ﴿ أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ ﴾ علم أنّ المقصود أنّ هؤلاء باقون على ضلالهم ، وأنه لا يقدر أحد أن يغير ما أراد الله ، فإذا أضله الله فمن يستطيع هدايته غيره سبحانه؟ بخلاف ما لو قيل : (من أُضِلّ).

وهناك خط واضح وظاهرة بينة في التعبير القرآني ، وهي أنّ الله سبحانه يذكر نفسه ويُظهر ذاته وتفضله في الخير العام ، بخلاف الشر والسوء ، فإنه لا يذكر فيه نفسه تنزيهًا لها عن فعل الشر وإرادة السوء. فإنه مثلاً عندما يذكر النعم ينسبها إليه ، ولم يبن فعل النعمة للمجهول ؛ لأن النعمة خير وتفضل منه ، قال تعالى : ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي ﴾ [المائدة: ٣] ، وقال : ﴿ قَدۡ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيَّ ﴾ [النساء: ٧٢] ، وقال : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ [النساء: ٦٩] ، وقال : ﴿ وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦۖ وَإِذَا مَسَّهُ

(١) انظر «حاشية الخضري» (١/ ١٦٧) ، «الأشموني» (٢/ ٦١) ، «حاشية الصبان» (٢/ ٦١) ، «الهمع» (١/ ١٦١) ، «ابن الناظم» (٩٣) ، «ابن يعيش» (٧/ ٦٩).

ﵟالشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسٗاﵞ [الإسراء: ٨٣] ، ففي النعمة أظهر نفسه فقال: (أنعمنا) وفي الشر قال: ﵟوَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّﵞ ولم يقل: (مسسناه بالشر) أو (أصبناه بالشر). وقال: ﵟصِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَﵞ [الفاتحة: ٧] ، وقال: ﵟإِنۡ هُوَ إِلَّا عَبۡدٌ أَنۡعَمۡنَا عَلَيۡهِﵞ [الزخرف: ٥٩] ، وقال: ﵟٱلَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهۡدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي وَيَسۡقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِﵞ [الشعراء: ٧٨ ـ ٨٠] .

فأنت ترى أنه نسب الخير إلى ربّه فقال: ﵟوَٱلَّذِي هُوَ يُطۡعِمُنِي وَيَسۡقِينِﵞ ، ونسب السوء إلى نفسه فقال: ﵟوَإِذَا مَرِضۡتُ فَهُوَ يَشۡفِينِﵞ ولم يقل: (وإذا أمرضني) فنسب المرض إلى نفسه ، والشفاء إلى الله تعالى.

وقال: ﵟوَأَنَّا لَا نَدۡرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ أَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗاﵞ [الجن: ١٠] ، فبنى الشر للمجهول ﵟأَشَرٌّ أُرِيدَﵞ ، ونسب الخير والرشد إلى الرب سبحانه ﵟأَرَادَ بِهِمۡ رَبُّهُمۡ رَشَدٗاﵞ .

ومن ذلك ما جاء في القرآن الكريم في قصة موسى والرجل الصالح:

قال: ﵟأَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتۡ لِمَسَٰكِينَ يَعۡمَلُونَ فِي ٱلۡبَحۡرِ فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٞ يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا ۝٧٩ وَأَمَّا ٱلۡغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤۡمِنَيۡنِ فَخَشِينَآ أَن يُرۡهِقَهُمَا طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗا ۝٨٠ فَأَرَدۡنَآ أَن يُبۡدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيۡرٗا مِّنۡهُ زَكَوٰةٗ وَأَقۡرَبَ رُحۡمٗا ۝٨١ وَأَمَّا ٱلۡجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيۡنِ يَتِيمَيۡنِ فِي ٱلۡمَدِينَةِ وَكَانَ تَحۡتَهُۥ كَنزٞ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحٗا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبۡلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسۡتَخۡرِجَا كَنزَهُمَا رَحۡمَةٗ مِّن رَّبِّكَۚ وَمَا فَعَلۡتُهُۥ عَنۡ أَمۡرِيۚﵞ [الكهف: ٧٩ ـ ٨٢] .

فقال في خرق السفينة: ﵟفَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَاﵞ ، وقال في قتل الغلام: ﵟفَأَرَدۡنَآ أَن يُبۡدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيۡرٗا مِّنۡهُ زَكَوٰةٗ وَأَقۡرَبَ رُحۡمٗاﵞ ، وقال في إقامة الجدار: ﵟفَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبۡلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسۡتَخۡرِجَا كَنزَهُمَاﵞ . وهذا داخل فيما ذكرناه من هذه الظاهرة ، فإنه نسب العيب إلى نفسه ولم ينسبه إلى الله تعالى تنزيهًا له ، فقال:

﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ (١). أما في قتل الغلام فجاء بالضمير مشتركًا؛ لأن العمل مشترك، فإن فيه قتل غلام، وهو في ظاهر الأمر شر، وإبدال خير منه، وهو خير، فجاء بالضمير المشترك للعمل المشترك، ثم قال: ﴿يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ﴾ فأسند الإبدال إلى الله وحده. وأما إقامة الجدار فعمل كله خير فأسنده إلى الله سبحانه فقال: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ [الحجرات: ٧]، فأسند تزيين الإيمان في القلوب إلى ذاته سبحانه.

وقال: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ﴾ [آل عمران: ١٤]، فبني حب الشهوات للمجهول، ولم ينسبه إلى نفسه.

وقال: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦].

وقال: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك: ٥].

وقال: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [الحجر: ١٦].

فأسند هذا التزيين الحسن إلى ذاته.

وقال: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٢].

وقال: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الرعد: ٣٣].

وقال: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٢].

وقال: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨].

---

(١) انظر «بدائع الفوائد» (٢/ ١٨ ـ ١٩)، «التفسير القيم» (١٢ ـ ١٣)، (٥٥٥ ـ ٥٥٦).

وقال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [غافر: ٣٧].

وقال: ﴿ زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [التوبة: ٣٧].

وقال: ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ﴾ [الفتح: ١٢].

فأنت ترى أنه ينسب تزيين الخير إلى نفسه، وتزيين القبيح يبنيه للمجهول، أو ينسبه إلى الشيطان، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٨]، وقال: ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ [العنكبوت: ٣٨].

وقد تجد في القرآن نحو ﴿ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ لغرض إقامة العقيدة الصحيحة، ولبيان أنّ كل ذلك بأمر الله، ولكن لا تجد فيه نحو (زيّنا لَهُمْ سوءَ أَعْمَالِهِمْ) بذكر السوء، بل لا تجده إلا مبنيًا للمجهول، والفرق ظاهر بين الأمرين.

ومن هذا الباب ما نراه في القرآن الكريم في الذين أوتوا الكتاب، فإنه على العموم إذا كان المقام مقام مدح وثناء أظهر ذاته ونسب إتيان الكتاب إلى نفسه فيقول: ﴿ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ ﴾، وإذا كان المقام مقام ذم وتقريع قال: ﴿ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ ﴾. ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ٥٣].

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الجاثية: ١٦].

وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ﴾ [البقرة: ١٢١].

وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٦].

وقوله: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤].

وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الرعد: ٣٦].

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝٥٢ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ﴾ [القصص: ٥٢ ـ ٥٣].

وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٧].

وقوله: ﴿فَقَدْ ءَاتَيْنَآ ءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَءَاتَيْنَٰهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٥٤].

فأنت ترى أنه أسند الإيتاء إلى نفسه في مقام المدح والثناء.

في حين قال: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠١].

وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ۝١٤٤ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٤ ـ ١٤٥].

وقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يُدْعَوْنَ إِلَىٰ كِتَٰبِ ٱللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ وَهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [آل عمران: ٢٣].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تُطِيعُوا۟ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠].

وقال: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ١٨٦].

وقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ﴾ [النساء: ٤٧].

وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾ [النساء: ٥١].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥٧].

وقال: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩].

وقال: ﴿وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦].

وغير ذلك من الآيات. فأنت ترى في مقام الذم يبني فعل الإيتاء للمجهول.

ومن هذا الباب قال تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [الأعراف: ١٣٧].

وقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ﴿٥٣﴾ هُدًى وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [غافر: ٥٣ ـ ٥٤].

بإسناد الأمر إلى ذاته في مقام المدح.

في حين قال: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾ [الشورى: ١٤].

وقال: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥] في مقام الذم[١].

فأنت ترى أن الله سبحانه يذكر ذاته في الخير العام وينسبه إلى نفسه، بخلاف الشر والسوء، قال ابن القيم: «إن أفعال الإحسان والرحمة والجود تضاف إلى الله سبحانه وتعالى، فيذكر فاعلها منسوبة إليه ولا يبنى الفعل معها للمفعول، فإذا جيء بأفعال العدل والجزاء والعقوبة حذف الفاعل وبني الفعل معها للمفعول أدبًا في الخطاب، وإضافته إلى الله أشرف قسمي أفعاله، فمنه هذه الآية ـ يعني: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ـ فإنه ذكر النعمة فأضافها إليه ولم يحذف فاعلها. . . ومنه قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فحذف الفاعل وبناه للمفعول.

وقال: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥].

لأن في ذكر الرفث ما يحسن منه ألاّ يقترن بالتصريح بالفاعل»[٢].

وكلام ابن القيم فيه صحة كثيرة، غير أن قوله: «فإذا جيء بأفعال العدل

---

(١) انظر «التفسير القيم» (٥٥٥ ـ ٥٥٦).

(٢) «بدائع الفوائد» (٢/١٨ ـ ١٩).

والجزاء والعقوبة حذف الفاعل وبني الفعل معها للمفعول» فيه نظر ، فليس هذا الكلام على إطلاقه ، بل أسند الله مثل هذا الأمر إلى نفسه في مواطن عديدة ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦] ، وقوله: ﴿ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٤﴾ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ﴾ [الحج: ٤٤ ـ ٤٥] ، وقوله: ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الفرقان: ٣٧] .

فإن إهلاك المفسدين وتدمير الظالمين والبطش بهم من الخير العام.

وليس من الخير المطلق أن يترك المفسد يعيث في الأرض ويسفك الدماء، بل البطش به وعقوبته وإزالته واستئصاله من أكبر الخير ، ولذلك قد يُظهر الله فيه نفسه ، وذلك نحو ما مر ، ونحو قوله: ﴿ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا ﴾ [محمد: ١٠] ، وقوله: ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ﴿٨٢﴾ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ ۖ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ﴾ [هود: ٨٢ـ٨٣] .

فإنّ في نسبة الأمر إليه في عقوبة هؤلاء وإزالتهم وإنزال بالغ نقمته عليهم ما لا يخفى من الخير.

والأمر حسب السياق ، فقد يقتضي السياق هذا ، وقد يقتضي ذاك.

* * *

ما ينوب عن الفاعل

١ ـ يذكر النحاة أنه إذا بُني الفعل المتعدي إلى مفعولين للمجهول ، وكان من باب (أعطى) ، جاز إقامة الأول مقام الفاعل ، وكذلك الثاني . تقول : (مُنع خالدٌ الخيرَ) ، و(مُنِع الخيرُ خالدًا) ، و(أعطي محمدٌ دينارًا) ، و(أعطي دينارٌ محمدًا) ، إلاّ إذا حصل لبسٌ ، فإنّه عند ذاك يتعين إقامة الأول نحو (أعطيت زيدًا عمرًا) فيقال : (أعطي زيدٌ عمرًا) .

ومذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول فتقول : (أعطي زيدٌ درهمًا) ، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني ، فلا تقول : (أعطي درهم زيدًا)[١] .

ورأي الجمهور أرجح ؛ لأنه لا مانع من أن يكون الفاعل نكرة مع كون المفعول معرفة ، فلا مانع أن تقول : (ضرب رجل محمدًا) ، وكذلك ما ينوب عنه .

وما ذكره النحاة في إنابة أي المفعولين صحيح ، غير أنه ينبغي أن لا ننسى أنّ ذلك بحسب المعنى ، فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض ، فإنك تقيم مقام الفاعل ما كان أولى بالعناية والاهتمام ، فإذا قلت مثلا : (أعطي محمدٌ دينارًا) كان اهتمامك منصبًّا على (محمد) والحديث يدور عنه ، وإذا قلت : (أعطي دينارٌ محمدًا) كان الحديث منصبًّا على الدينار ، وذلك كأن يكون قليلاً أو كثيرًا أو لغير ذلك .

---

(١) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٧١) ، «الأشموني» (٢/ ٦٨ ـ ٦٩) ، «الهمع» (١/ ١٦٢) ، «التصريح» (١/ ٢٩٢) .

ونحو ذلك أن تقول: (أُعطي محمد الجائزة) إذا كان الاهتمام منصبًّا على من أخذ الجائزة. وتقول: (أُعطيت الجائزة محمدًا) إذا كان الاهتمام منصبًّا على الجائزة لا على الآخذ، فإذا كانت حصلت منافسة بين أقران مثلاً لنيل جائزة، وكان الناس مهتمين بهؤلاء الأقران معنيين بأمرهم، فشخص يرى أنه سيأخذها محمد، والآخر خالد، وهكذا، ولا يهمهم أمر الجائزة بقدر ما يهمهم صاحبها قلت: أعطي محمدٌ الجائزة.

وإذا كان الناس معنيين بأمر الجائزة، لأنها جائزة فريدة ثمينة، ولا يهمهم آخذها قلت: (أُعطيت الجائزةُ محمدًا)، فجعلتها هي المتحدث عنه. ونحو ذلك أن تقول: (أعطي محمد الكتاب) إذا كان يعنيك شأن الآخذ، أو تقول: (أعطي الكتابُ محمدًا)، إذا كان يعنيك شأن الكتاب.

أما إذا كان الفعل من باب (ظن) وأخواتها، أو كان متعديًّا إلى ثلاثة مفاعيل، فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة المفعول الأول، ويمتنع إقامة الثاني، أو الثالث، فتقول: (ظُنّ محمد قائمًا) ولا تقول: (ظُن محمدًا قائم). وذهب قوم إلى أنه لا يتعين إقامة الأول، لكن يشترط أن لا يحصل لبس فتقول: (ظُنّ زيدًا قائم)(١). قال ابن يعيش: «إن المفاعيل متساوية في صحة بناء الفعل لما لم يسم فاعله وإقامة أي المفاعيل شئت مقام الفاعل... إلاّ ما استثناه وهو المفعول الثاني في باب (علمت)، والثالث في باب (أعلمت) لأن المفعول الثاني في باب (علمت) قد يكون جملة من حيث كان في الأصل خبر المبتدأ»(٢).

---

(١) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٧٢)، «الأشموني» (٢/ ٦٩)، «الهمع» (١/ ١٦٢)، «التصريح» (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣).

(٢) «ابن يعيش» (٧/ ٧٢).

٢ ـ فإن كان هناك مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور ، فالذي عليه جمهور النحاة أنه يتعين إقامة المفعول به مقام الفاعل ، تقول: (ضُرِب خالد ضربًا شديدًا يوم الخميس). ولا يجوز إقامة غيره ، فلا تقول: (ضُرب خالدًا في بيته).

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده ، فتقول: (ضُرِب ضربٌ شديدٌ زيدًا) ، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر ـ وهو من العشرة ـ ﴿لِيُجزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(١).

وذهب بعض النحاة إلى أن الأحق بالنيابة ما كان أهم في الكلام ، مفعولاً أو غيره ، فمثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به(٢).

وهو ما نراه الصواب ، فإن المعنى هو الحاكم في مثل ذلك.

٣ ـ فإن لم يكن هناك مفعول به وكان في الجملة ظرف متصرف مختص(٣) ، أو مصدر متصرف مختص ، أو جار ومجرور صالح للنيابة أقيم أحدها مقام الفاعل فتقول: سير يومان ، وانطُلِقَ انطلاقٌ شديد ، وجُلس في القاعة(٤).

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٧١)، «الأشموني» (٢/ ٦٧ ـ ٦٨)، «التصريح» (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ٦٨) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٧١).

(٣) الظرف المتصرف: هو ما يفارق النصب على الظرفية ، أو الظرفية والجر بمن ، فيكون مبتدأ وخبرًا وفاعلاً وغيره نحو يوم وليلة ، لا نحو مع وعند. أما المختص: فهو ما خصص بإضافة أو وصف أو تعريف ونحو ذلك من المخصصات.
أما المصدر المتصرف: فهو ما يفارق النصب على المصدرية فيكون مبتدأ وفاعلاً ونحو ذلك كانطلاق واجتهاد ، لا نحو سبحان ومعاذ ، أما المختص: فما ليس لمجرد التأكيد ، بل يكون مخصَّصًا بإضافة أو وصف أو يكون معدودًا ونحو ذلك.

(٤) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٦٩)، «حاشية الخضري» (١/ ١٧٠)، «الأشموني» (٢/ ٦٤)، =

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر ، والظرف ، والمجرور ، فالذي عليه الأكثرون أنها متساوية في النيابة ، ولا يفضل بعضها بعضًا. تقول: جُلس في الدار جلوسًا طويلاً يوم الجمعة ، إذا جعلت المجرور هو النائب ، أو تقول: جُلِس في الدار جلوسٌ طويلٌ يوم الجمعة ، أو جُلس يومُ الجمعة في الدار جلوسًا طويلاً[(١)].

والحق أن يقال: إنه ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل في عناية المتكلم، فإذا كان المجرور هو المهم أنيب ، وإذا كان المصدر هو المهم أنيب ، وإذا كان الظرف هو المهم أنيب. قال الرضي: «والأولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة»[(٢)].

وإيضاح هذا الأمر أن المتكلم قد يعنيه ذكر الحدث مع ما ارتبط به من مجرور أو ظرف، دون أن يعنيه ما وراء ذلك ، فيقتصر عليه، فيقول مثلاً: (جُلس في الدار). و(اقتُتل يومُ الخميس) ، قال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨] ، فإنَّ المهم هو المجرور ، ونحو قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨] ، وقوله: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦] . ونحوه (اجتُمع يوم الخميس) إذا لم يعنك من اجتمع.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى المصدر فتقول: (انطُلق انطلاق شديد).

وقد يعنيه عدة أمور بعضها أهم من بعض، فيجعل مدار حديثه ما كان

= «حاشية الصبان» (٢/ ٦٤)، «التصريح» (١/ ٢٨٧ ـ ٢٩٠)، «الهمع» (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، «سيبويه» (١/ ١١٧).

(١) «الهمع» (١/ ١٦٣) ، «ابن يعيش» (٧/ ٧٣) ، «الرضي على الكافية» (١/ ١٩٠).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٩١).

أدخل في عنايته وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، فالمصدر الدال على المرة هنا هو الأهم لا المجرور كما في الآيات السابقة، ولذلك أنابه عن الفاعل. ومما يدل على أن الاهتمام منصب على المصدر الدال على المرة قوله تعالى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤] فقد جاء بالمصدر الدال على المرة أيضًا.

وقد يجري الفعل المتعدي في ذلك مجرى اللازم إذا لم يتعلق غرض بذكر مرفوعه نحو قولك: (أُكرم في الحفل)، و(حُفظ في الدار) إذا لم يعنك ما أُكرم ولا من أكرم، ولا ما حُفظ، جاء في (المفصَّل): «إن قصدت الاقتصار على ذكر المدفوع إليه والمبلوغ به قلت: دُفع إلى زيد وبُلغ بعطائك»[1].

وقد يعنيك ذكر أحد المفعولين دون الآخر، ولا يعنيك ذكر الفاعل أيضًا فتنيب عن الفاعل المفعول الذي يعنيك، فتقول مثلاً: (أُكرم خالد) إذا لم يكن يعنيك من أكرمه، ولا ماذا أُكرم، وتقول: (مُنحت الشهادت في الحفل) إذا لم يكن يعنيك المانح، ولا من مُنح. وقد يعنيك ذكرهما كليهما فتنيب ما كان أدخل في عنايتك، فتقول: (أُكرم خالد مالاً كثيرًا)، وقد يعنيك ذكر الفاعل أيضًا فتقول: (أكرم محمود خالدًا مالاً كثيرًا) بالبناء للفاعل، وهكذا.

فُعل وانفعل[2]:

يرى قسم من المعنيين بهذا العلم أنّ معنى (فُعل) و(انفعل) واحد، وأن (الزجاجة) في قولنا: (كُسرت الزجاجة) فاعل، كما في (انكسرت الزجاجة)، أو نقول: إنّ كليهما نائب فاعل.

والظاهر أنّ الأمر على خلاف ذلك، ففي (فُعِل) دافع خارجي، بخلاف

---

(١) «المفصل» (٢/ ١٥٢).

(٢) انظر كتابنا (تحقيقات نحوية) باب (الفاعل ونائب الفاعل) ص ٧ وما بعدها.

(انفعل) الذي يبدو فيه الفعل كأنه حصل ذاتيًا.

ألا تحس أنّ ثمة فرقًا بين قوله تعالى: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله: (انغاض الماء وانقضى الأمر)؟ ففي الأول تحس كأن هناك يدًا خفية غاضت الماء، بخلاف انغاض. وكأن هناك قاضيًا قضى الأمر وحسمه، بخلاف (انقضى الأمر) فإنه كأنه تصرّم من نفسه.

ثم انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الانفطار: ٣]، وإلى قوله: ﴿ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾ [البقرة: ٦٠].

فإنّ انفجار الماء من الصخرة حدث ذاتيًا، بخلاف قوله: (فجرت) الذي يفيد أن مفجرًا فجرها، ألا ترى فرقًا بين قولك (انفجر الماء من الصخرة)، و(فُجر الماء من الصخرة)؟ فأنت تفهم أن الانفجار في الأولى حصل ذاتيًا، وفي الثانية حصل بمفجر خارجي.

ثم ألا تحس فرقًا بين قولك: (فُرط العقد) و(انفرط العقد)، وقولك: (بُعث إليه) و(انبعث إليه)؟ فإنّ قولك: (بُعث) يفيد أن هناك باعثًا بعث، وأما انبعث فهو انبعاث داخلي من النفس، قال تعالى: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشْقَىٰهَا﴾ [الشمس: ١٢]، أي ذهب من نفسه، بخلاف قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]، فالموتى يبعثون، ولا ينبعثون من أنفسهم.

ومثله الفرق بين: اندفع إليه ودُفع إليه، وانفصل وفُصل، وانشطر وشُطر، وانقسم وقُسم.

صحيح أنّ قسمًا من اللغات السامية استعملت (انفعل) للمبني للمجهول[1]، ولكن العربية لها صيغة أخرى هي صيغة (فُعِل)، والعربية تميل

---

(١) انظر (جداول تصريفات الفعل في (فقه اللغات السامية) لبروكلمان من=

إلى التخصص ، فلا تجعل صيغتين بمعنى واحد ، كما هو واضح في استعمالاتها ، وقد خصت كل صيغة باستعمال ومعنى. ألا ترى أنه يمكن أن يكتفى بالفعل اللازم المبني للمجهول والجار والمجرور فيقال: (جُلس في الحديقة) و(ذُهب إلى خالد) ، ولا يمكن أن يستعمل نحو هذا الاستعمال في (انفعل) مما يدل على اختلاف بينهما؟

فهناك فرق ظاهر بين الصيغتين كما هو بيّن.

* * *

ص ١٢٦ ـ ١٣٢ ترجمة رمضان عبد التواب ، وانظر (الحقائق التاريخية وأثرها في النظم اللغوية الوصفية) لعبد الرحمن أيوب ص ٣٣ مطبوع بالآلة الكاتبة.

المفعول بـه

يقول النحويون: إن المفعول به «هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: (ضرب زيد عمرًا) و(بلغت البلد)»[1]. قيل: «والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد، مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتًا»[2].

وتفسير ذلك أنك تستطيع أن تصوغ معه من فعل[3] المفعول به اسم مفعول غير مقيد بحرف جر أو غيره نحو قولنا: (أكرمت محمدًا) فإنك تستطيع أن تقول: (محمد مكرم)، و(نصرت سعيدًا) فتقول: (سعيد منصور)، و(خلق الله السماوات) فتقول: (السماوات مخلوقة). بخلاف قولنا مثلاً: (انطلقت انطلاقًا)، فلا يصح أن يقال: (الانطلاق منطلَق)، و(خرجت صباحًا) فلا يقال: (الصباح مخروج)، بل نقيده بحرف جر فنقول: (الصباح مخروج فيه).

وعلى أي حال فحد المفعول ورسمه لا يهماننا كثيرًا في هذا البحث، وإنما الذي يهمنا ما له علاقة بالمعنى، كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، ونحو ذلك. وإنما ذكرت هذا الضابط لأنه حصل وهم عند قسم

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ١٢٤).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ١٣٦).

(٣) نقصد بفعل المفعول هنا فعل الفاعل، سواء كان بصيغة الفعل أم بأية صيغة أخرى نحو (هو مكرم خالدًا) أو (ضارب سعيدًا).

من النحاة في إدخال قسم من المفعول به في المفعول المطلق .

تقديم المفعول به:

الأصل في الجمل التي تحتوي مفعولاً به أن يؤتى بالفعل ، فالفاعل ، فالمفعول به[١] ، وذلك نحو (ينصر الله المجاهدين) ، ولا يعدل عن مثل هذا التعبير إلا لسبب فيقدم المفعول به على الفاعل نحو (ينصر المجاهدين الله) ، أو يقدم المفعول به على الفعل نحو (المجاهدين ينصر الله) .

وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما يتعدى إلى المفعولين ، فإن الأصل أن يتقدم الفعل ففاعله ثم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى ـ كما يقول النحاة ـ ثم المفعول الثاني[٢] نحو (ألزم سعيدٌ محمدًا الأمر) فمحمد هو المفعول الأول ، وهو الفاعل في المعنى ، لأنه هو الذي التزم بالأمر ، و(الأمر) المفعول الثاني ، ونحو (ألبس خالدٌ سعدًا ثوبًا) فسعد هو المفعول الأول ، وهو الفاعل في المعنى ؛ لأنه هو اللابس ، وثوبًا : مفعول ثان[٣] . ولا يعدل عن هذا التعبير إلاّ لسبب نحو (ألزم سعيدٌ الأمر محمدًا) ، و(ألبس خالد ثوبًا سعدًا) .

وتتلخص صور التقديم فيما يتعدى إلى واحد بما يأتي :

١ ـ أن يتقدم الفاعل على المفعول ، نحو (يجل الناس العلماء) وهذا في

---

(١) «ابن الناظم» (٩١) ، «ابن عقيل» (١/ ١٦٥) ، «الرضي على الكافية» (١/ ٧٥) ، «الأشموني» (٢/ ٥٥) ، «التصريح» (١/ ١٦١) .

(٢) «ابن عقيل» (١/ ١٨١) ، «الأشموني» (٢/ ٩٢) ، «التصريح» (١/ ٣١٤) .

(٣) نترك صور وجوب تقديم الفاعل على المفعول أو المفعول على الفاعل وغير ذلك من أوجه الوجوب ؛ لأنها لا تعنينا هنا ؛ لأن المتكلم ليس له أن يتصرف في هذا الضرب ، ولكن الذي يعنينا أوجه الجواز ؛ لأنه يمكن التصرف فيها حسب المقتضى .

الحقيقة ليس من باب تقديم ما يستحق التأخير ، بل هو التعبير الطبيعي كما ذكرت .

٢ ـ أن يتقدم المفعول على الفاعل نحو : نصر أخاك محمود .

٣ ـ أن يتقدم المفعول على الفعل نحو : أخاك نصر محمود .

أما صور ما يتعدى إلى مفعولين فكثيرة أذكرها باختصار :

١َ ـ أن يتقدم الفعل والفاعل ثم المفعول الأول (الفاعل في المعنى) ، ثم المفعول الثاني وذلك نحو (منح خالد سعيدًا دارًا) وهذا هو التعبير الطبيعي الذي ليس فيه تقديم ما يستحق التأخير .

٢َ ـ أن يتقدم المفعول الثاني على الأول نحو (منح خالد دارًا سعيدًا) .

٣َ ـ أن يتقدم المفعولان ويتأخر الفاعل نحو (منح سعيدًا دارًا خالد) و(منح دارًا سعيدًا خالد) وتحت هذا صورتان ـ كما ترى ـ تقديم المفعول الأول ، وتقديم المفعول الثاني .

٤َ ـ أن يتقدم أحد المفعولين على الفاعل ويتأخر الثاني عنه ، نحو (منح سعيدًا خالدٌ دارًا) و(منح دارًا خالدٌ سعيدًا) .

٥َ ـ أن يتقدم المفعولان على الفعل والفاعل ، نحو (سعيدًا دارًا منح خالد) و(دارًا سعيدًا منح خالد) وتحت هذا صورتان كما ترى .

٦َ ـ أن يتقدم أحد المفعولين على الفعل ويتأخر الثاني على الفعل والفاعل ، نحو (سعيدًا منح خالد دارًا) و(دارًا منح خالد سعيدًا) .

٧َ ـ أن يتقدم أحد المفعولين على الفعل ويتقدم الآخر على الفاعل ، نحو (سعيدًا منح دارًا خالد) و(دارًا منح سعيدًا خالد) .

ولاشك أن كل عدول من التعبير الطبيعي الذي هو الأول يصحبه عدول من معنى إلى معنى .

ونحن سنذكر أوجهًا من هذه الصور لنستعين بها على بقية الوجوه ، وهذه كلها هي جزء من موضوع رئيس هو موضوع التقديم والتأخير الذي يشمل المفعول وغيره ، ولكني آثرت أن أبحثها مجزأة على أبواب النحو ؛ لأنه يعسر أحيانًا على بعض الناس أن يجري القاعدة العامة على الجزئيات .

١ ـ **تقديم الفاعل على المفعول به**: نحو (أكرم خالد الزائرين) وهو التعبير الطبيعي ، وهو ليس من باب تقديم ما حقه التأخير كما ذكرنا ، يقوله المتكلم إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم المسألة فتفيده بها كلها ، وهي بجزئياتها أخبار جديدة ، وكأن هذا النوع من الجمل إنما هو جواب عن سؤال: ماذا حدث؟ فتخبره بما حدث .

٢ ـ **تقديم المفعول على الفاعل**: وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوۡاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيۡهِ﴾ [الروم: ٣٣] ، وقوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] .

وهذه المسألة ذكرناها في باب الفاعل وبينا الغرض من التقديم فلا داعي لإعادة القول فيها .

٣ ـ **تقديم المفعول على الفعل**: وذلك كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ، وكقولك: (محمدًا أكرمت) وله أغراض أهمها:

أ ـ **الاختصاص**: وهو أبرز غرض في تقديم المفعول ، بل في عموم مسائل التقديم ، فقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ معناه نخصك بالعبادة ، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ

﴿ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٥ ـ ٦] ، كيف قدم المفعول في العبادة والاستعانة دون طلب الهداية ؛ وذلك لأن المعنى : نخصك بالعبادة والاستعانة لا نعبد أحدًا إلّا إيّاك ، ولا نستعينُ أحدًا إلّا إيّاك. ولا يصح ذلك في طلب الهداية ، إذ لا يصح أن تقول : (إيانا اهدنا) لأنّ المعنى سيكون : خصنا بالهداية ، أي اهدنا دون غيرنا ، بخلاف (اهدنا) ، فإنّ المعنى : نسألك الهداية لنا لا قصر الهداية علينا.

وهو كما تقول : (أكرمْ محمدًا) ، و(محمدًا أكرمْ) ، و(أعطنا) ، و(إيانا أعط) ، فإن معنى قولك : (أكرم محمدًا) أن تطلب لمحمد الإكرام من المخاطب ، ولا تطلب حصر الإكرام به ، أما (محمدًا أكرم) فمعناه خص محمدًا بالكرم ، وكذلك (أعطنا) و(إيانا أعط) ، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ : «تقديم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى : ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر : ٦٤] ، ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤] ، والمعنى : نخصك بالعبادة ، ونخصك بطلب المعونة»(١).

وجاء في (المثل السائر) : «فإن في قولك : (زيدًا ضربت) تخصيصًا له بالضرب دون غيره ، وذلك بخلاف قولك : (ضربت زيدًا) ؛ لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت ، بأن تقول : (ضربت خالدًا ، أو بكرًا أو غيرهما) ، وإذا أخرته لزم الاختصاص للمفعول»(٢).

وكذلك الأمر في النفي نحو قولك : (ما شتمت خالدًا) و(ما خالدًا شتمت) ، فإنّك في الجملة الأولى نفيت الشتم عن خالد ولم تثبته لغيره ، فقد

---

(١) «الكشاف» (١/ ٤٨ ـ ٤٩).

(٢) «المثل السائر» (٢/ ٢١٧) ، وانظر «البرهان» (٣/ ٢٣٦).

تكون شتمت غيره أو لا تكون. أما قولك: (ما خالدًا شتمت) فإن معناه أنك نفيت الشتم عن خالد وأثبتَ وقوعه على غيره، أي أنا لم أشتم خالدًا بل شتمت غيره.

ولذا يصح أن تقول: (ما شتمت خالدًا ولا غيره)، ولا يصح أن تقول: (ما خالدًا شتمت ولا غيره) لأنه تناقض، إذ قولك: (ما خالدًا شتمت) معناه: شتمت غيره، فكيف يصح أن تقول: (ولا غيره)؟

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «ويجيء لك هذا الفرق على وجهه في تقديم المفعول وتأخيره، فإذا قلت: (ما ضربت زيدًا) فقدمت الفعل، كان المعنى أنّك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته مبهمًا محتملاً.

وإذا قلت: (ما زيدًا ضربت) فقدمت المفعول كان المعنى على أنّ ضربًا وقع منك على إنسان، وظُنّ أنّ ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه.

فلك أن تقول في الوجه الأول: (ما ضربت زيدًا ولا أحدًا من الناس)، وليس لك ذلك في الوجه الثاني، فلو قلت: (ما زيدًا ضربت ولا أحدًا من الناس) كان فاسدًا. . .

ومما ينبغي أن تعلمه أنّه يصح لك أن تقول: (ما ضربت زيدًا ولكن أكرمته)، فتُعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده، ولا يصح أن تقول: (ما زيدًا ضربت ولكني أكرمته)، وذاك أنك لم ترد أن تقول: لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك، ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا، ولكن ذاك، فالواجب إذن أن تقول: (ما زيدًا ضربت ولكن عمرًا)»[١].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (٩٨)، وانظر «نهاية الإيجاز» للرازي (١٢١)، و«الإيضاح» ١/ ١١٠ _ ١١١).

جاء في (الهمع) أنه «إذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ أي لا غيرك ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، أي لا غيره. وخالف في ذلك ابن الحاجب ووافقه أبو حيان فقالا: الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقدم المفعول وهم»(١).

والحق أنّ تقديم المفعول قد يفيد الاختصاص والحصر، بل هو غالب كما ذكرنا، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]، وكقوله تعالى: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزمر: ٦٦]، لكن ليس معنى ذلك أنّ التقديم لا يفيد إلاّ الاختصاص، فقد يتقدم المفعول لغير الاختصاص، جاء في (البرهان): «ما ذكرناه من أنّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص، فهمه الشيخ أبو حيان في كلام الزمخشري وغيره. والذي عليه محققو البيان أنّ ذلك غالب لا لازم بدليل قوله تعالى: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ﴾ [الأنعام: ٨٤]» (٢).

وهو الصواب، فقد يكون التقديم لغير ذلك كرد الخطأ وغيره.

٢ ـ **رد الخطأ في التعيين**، جاء في (الإيضاح): «وأما تقديم مفعوله ونحوه فلرد الخطأ في التعيين، كقولك: (زيدًا عرفت) لمن اعتقد أنك عرفت إنسانًا وأنه غير زيد، وأصاب في الأول دون الثاني. وتقول لتأكيده وتقريره: (زيدًا عرفت) لا غيره»(٣).

وإيضاح ذلك أنك تقول: (محمدًا أكرم خالد)، ومعنى هذا إما أن يكون أنّ خالدًا خص محمدًا بالإكرام ـ كما ذكرنا في (التخصيص) ـ أو قد يكون

---

(١) «الهمع» (١/ ١٦٦).
(٢) «البرهان» (٣/ ٢٣٧).
(٣) «الإيضاح» (١/ ١١٠ ـ ١١١).

لغرض آخر وهو رد الخطأ. والمعنى أن المخاطب كان يظن أن خالدًا أكرم سعيدًا مثلاً ، فتقول له: (محمدًا أكرم خالد) أي أن خالدًا أكرم محمدًا لا سعيدًا.

٣ ـ **وقد يكون للتعجب** ، كقولك: (دينارًا أعطى خالد) إذا كانت مثل هذه الحادثة مستغربة، كأن يكون أكبر من أن يعطيه خالد أو أقل فيكون مثار تعجب.

٤ ـ **أو للمدح والثناء** ، كما قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ﴾ [الأنعام: ٨٤] ، وقال: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦] .

فهذا ليس من باب التخصيص والحصر ، إذ ليس معناه ما هدينا إلا نوحًا من قبل ، وإنّما هو من باب المدح والثناء ، وكذلك قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٢] .

٥ ـ **أو للعناية بالمتقدم لأهميته** ، كقوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤] .

٦ ـ **أو للحذر منه** ، كقوله: ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ﴾ [المدثر: ٥] .

٧ ـ **أو لتعظيمه** ، كقولك لمن سأل الله: عظيمًا سألت.

٨ ـ **أو للتوجيه والإرشاد** ، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠] ، فهذا ليس من باب الحصر كما هو واضح ، إذ المعنى على الحصر يكون أنه منهي عن قهر اليتيم دون غيره ، أي يباح له أن يقهر غير اليتيم ، وأن ينهر غير السائل ، وهو غير مراد.

إلى غير ذلك من الأغراض التي تعلم من مواطن القول.

وهذا الأمر نفسه جارٍ فيما يتعدى إلى مفعولين ، فقد ذكرنا في أول البحث

أنّ الأصل أن يتقدم الفعل ، فالفاعل ، ثم المفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى ، ثم المفعول الثاني ، نحو (منح سعيد خالدًا أرضًا) ويقال هذا إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئًا عن الموضوع بجملته .

وقد يتقدم المفعول الثاني على الأول لغرض بلاغي يقتضيه المقام ، نحو (منح سعيد أرضًا خالدًا) إذا كان الاهتمام منصبًا على الأرض لا على الآخذ ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَأَوْرَثْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [غافر : ٥٣] .

وقوله : ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [فاطر : ٣٢] . ففي الآية الأولى قدم (بني إسرائيل) وهو المفعول الأول على (الكتاب) ، وفي آية فاطر قدّم (الكتاب) على (الذين اصطفينا من عبادنا) ولذلك سبب واضح يتبين من سياق الآيتين ، ففي آية فاطر الكلام جارٍ على الكتاب ولذلك قدمه ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴾ [فاطر : ٢٩] ، ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴾ [فاطر : ٣١] ، ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر : ٣٢] . فناسب تقديم الكتاب .

أما في سورة غافر فالكلام على حَمَلة الكتاب ، فلذلك قدمهم . قال تعالى : ﴿ قَالُوٓا۟ أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۚ قَالُوا۟ فَٱدْعُوا۟ ۗ وَمَا دُعَٰٓؤُا۟ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴾ [غافر : ٥٠] ، ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ [غافر : ٥١] ، ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [غافر : ٥٣] ، فناسب كما ترى أن يتقدم الحملة على الكتاب ، بخلاف الآية الأولى كما هو واضح .

وكذلك بالنسبة إلى تقديم المفعولين أو أحدهما على الفعل ، فقد يقدم للتخصيص أو لغرض من الأغراض التي سبق أن ذكرناها وذلك نحو :

ـ خالدًا منح سعيدٌ أرضًا ، المعنى أنّ سعيدًا خص خالدًا بذلك ولم يمنح غيره ، أو للرد على المخاطب إذا كان يظن أن سعيدًا منح أرضًا محمدًا ، فأزال الوهم من ذهنه. والمخاطب في هذه الجملة يعلم جانبًا من الحدث ، فهو يعلم أن سعيدًا منح أرضًا ، وإنما حصل الوهم في الشخص الممنوح ، وكأن هذا جواب سؤال : من منح سعيدٌ أرضًا؟

ـ أرضًا منح سعيدٌ خالدًا ، المعنى أنّ سعيدًا خصّ خالدًا بالأرض لا شيء آخر ، ولإزالة الوهم من ذهن المخاطب الذي كان يظن أنه منح خالدًا نقودًا فقدمها لإزالة الوهم ، والمخاطب في هذا يعلم أنّ سعيدًا منح خالدًا شيئًا ولكن الوهم حصل في الشيء الممنوح ، وكأن هذا جواب عن سؤال : ماذا منح سعيد خالدًا؟

ـ خالدًا أرضًا منح سعيد ، المعنى أنّ سعيدًا خص خالدًا بأرض ، أي لم يمنح غير سعيد ولم يمنح غير أرض ، أو لإزالة الوهم إذا كان المخاطب يظن أن سعيدًا منح محمدًا نقودًا مثلاً ، فهنا حصل الوهم في الشخص الممنوح والشيء الممنوح فقدم المفعولين لإزالة الوهم ، وهنا المخاطب يعلم أن سعيدًا منح شيئًا ما شخصًا ما ولكن لا يعلم الشخص الممنوح ولا الشيء.

وهكذا القياس ، وكل ما تقدمه فهو الأهم بقصد التخصيص أو بقصد آخر يستدعيه المقام.

* * *

الحذف

حذف المفعول به على ضربين :

١ ـ أن يحذف من الكلام لفظًا لكنه مراد معنى وتقديرًا ، وهو الذي يسميه النحويون : (الحذف اختصارًا) . ولا يحذف إلا لدليل وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر : ١١] ، أي من خلقته ؛ لأن الاسم الموصول لابد له من عائد ، وكقوله : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ٤٠] ، أي أنعمتها .

ومن هذا الحذف قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [البقرة : ٢٣ ـ ٢٤] ، أي فإن لم تفعلوا الإتيان ولن تفعلوه ، وقد حذف للعلم به لأنه مر ذكره . ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] .

ومن هذا الباب نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طـه : ٧٩] ، أي وما هداهم ، غير أن الحذف هنا له غرض لطيف علاوة على الإيجاز ، وذلك أنه أخرجه مخرج العموم ، أي أن فرعون لم يتصف بصفة الهداية البتة . وذلك أنه لو قال : (وما هداهم) لكان عدم الهداية مقيدًا بقومه ، إذ يحتمل أنه هدى غيرهم ، لكنه قال : ﴿ وَمَا هَدَىٰ ﴾ أي ما هدى أحدًا .

ومثله قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴾ [طـه : ١٢٢] ، أي وهداه ، غير أنه أخرجه مخرج العموم فلم يقصر الهداية على آدم عليه السلام .

ويذكر النحاة أن المفعول قد يحذف لتناسب الفواصل ، كقوله تعالى : ﴿ مَا

وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ٣]، أي وما قلاك ، غير أنني أرى لهذا الحذف غرضًا بديعًا وسرًّا لطيفًا علاوة على ما ذكروه، وهو أن الحذف ههنا للإكرام والتعظيم ، وذلك أنه تعالى لم يرد أن يواجهه بالقلى فيقول: (وما قلاك) وإنما اكتفى بالمفعول السابق إكرامًا لرسول الله من أن يناله الفعل. ونحو هذا يجري في كلامنا ، كأن يقول أحد لآخر: بلغني عنك أنّك شتمت وقلت وقلت، فيقول: لا والله ما شتمت ولا قلت ، فحذف المفعول من الفعلين تعظيمًا له من أن يناله الفعل.

أما ذكر مفعول التوديع في (ما ودعك) فللإكرام ؛ ذلك أن التوديع إنما يكون بين المتحابين ، بخلاف القلى ، يقول الشاعر:

ودّعْتُه وبِوُدِّي لو يُوَدّعني صَفْوَ الحياةِ وأنّي لا أودّعُهُ

فيحسن في مثل هذا الموقف ذكر المودّع. فقولك: (ودعت فلانًا) دليل على محبتك له وأنت تفارقه.

فذكر مفعول التوديع إكرام لرسول الله ، وحذف مفعول القلى إكرام له ، فكان الإكرام له في الذكر والحذف(١).

قالوا وقد يحذف المفعول لاحتقاره ، نحو: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾ [المجادلة: ٢١] ، قالوا: أي الكافرين ، وأرى أن حذفه علاوة على هذا لإخراجه مخرج العموم، فالغلبة عامة له وإن كان المقصود بها الكافرين.

أو للاستهجان، كقول عائشة رضي الله عنها: (ما رأيت منه ولا رأى مني) أي العورة.

أو للجهل به في نحو قولك: (ولدت فلانة) وأنت لا تدري ما ولدت.

---

(١) انظر كتابنا (على طريق التفسير البياني) ج ١ ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

إلى غير ذلك من الأغراض[١] .

٢ ـ أن لا يذكر المفعول[٢]، وهو غير مراد ، وهو الذي يسميه النحويون (الحذف اقتصارًا) .

والحقيقة أن هذا ليس من باب الحذف ، بل هو أن تقتصر على الحدث وصاحبه من غير إرادة للمفعول ، وليس له تقدير ولا نية، وذلك بحسب الحاجة والقصد ، فقد تكون الحاجة إلى أن تذكر مفعولين ، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١]، وكقوله: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا ﴾ [الكهف: ٦٥]، وكقولنا: (هو يكرم السائلين الدنانير ، ويطعم المحتاجين القوت ، ويمنح طلاب العلم الكتب) ، فقيدت الإكرام والإطعام والمنح بالمعطي والمعطى له .

وقد يتعلق الغرض بذكر مفعول واحد ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحى: ٥] ، فقد ذكر مفعولاً واحدًا ؛ لأنّه هو الذي تعلق الغرض بذكره ، ولم يذكر ما سيعطيه ؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكره .

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [المائدة: ٥٥] ، وقوله: ﴿ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴾ [الليل: ١٨] ، فلم يذكر لمن يؤتون الزكاة ؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكرهم ، فإنه أراد أن يصف المؤمنين بإيتاء الزكاة .

ونحو هذا أن تقول: (هو يطعم اللحم ويكرم الدنانير) فقد ذكرت أنه

---

(١) انظر «الأشموني» (٢/ ٩٣ ـ ٩٤) ، «الصبان» (٢/ ٩٤) ، «الهمع» (١/ ١٦٧) ، «التصريح» (١/ ٣١٤) ، «البرهان» (٣/ ١٦٢) .

(٢) آثرت هذا التعبير هنا على تعبير (حذف المفعول) لأن قولهم (الحذف) مشعر بأن أصله الذكر ، والحذف طارئ ، في حين أن الأصل هنا عدم الذكر .

متصف بصفة إطعام اللحم وإكرام الدنانير ، ولم يتعلق غرض بذكر آكل اللحم وآخذ الدنانير ، بل أردت أن تقول إن هذه صفته وخصلته ، وإنه مختص بهذا النوع من الإطعام والإكرام. فإن قلت: (هو يكرم السائلين ويطعم الجائعين) قيدته بالصنف الذي يكرمه ويطعمه ، أي هو متصف بهذه الخصلة وهي إكرام السائلين وإطعام الجائعين ولم ترد أن تذكر ماذا يكرم أو يطعم.

وقد يراد مجرد الحدث مسندًا إلى فاعله دون تعلقه بشيء آخر فلا تذكر له مفعولاً ، كأن تقول: (هو يكرم ويطعم) ، أي هو متصف بهذه الخصلة ، ولا تريد أن تذكر ماذا يكرم أو من يكرم ولا ماذا يطعم أو من يطعم. ومثله أن تقول: (قد وقع منك ما يؤذي) ، أي يؤدي إلى الإيذاء ، فأخرجته مخرج العموم ، ولو قلت: (ما يؤذيني) لكنت قيدت الإيذاء بك ، وهناك فرق بين التعبيرين كما هو ظاهر ، فالأول الإيذاء فيه عام ، والثاني مقيد ، وما يؤذيك ربما لا يؤذي غيرك ، فإذا أردت أن ما وقع منه يؤدي إلى الإيذاء عمومًا ، أي مما يتأذى به الخلق لم تذكر المفعول ، وإن أردت أن ما وقع منه يؤذي واحدًا أو صنفًا بعينه ذكرت ذلك الصنف أو الواحد.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ [الليل: ٥ ـ ٦] ، ولم يذكر من أعطى ولا ما أعطى ، وإنما أراد أنْ يصفهم بصفة العطاء والتقوى. ونحوه قوله تعالى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] ، أي لا يتصف بالنسيان ، ألا ترى لو قلت: (هو لا ينسى المواعيد) لكنت قيدت عدم النسيان بالمواعيد ، وقد ينسى غيرها ، بخلاف ما لو قلت: (هو لا ينسى) أي غير متصف بالنسيان. ومثله قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَأْكُلُوا جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا﴾ [النور: ٦١] ، فلم يذكر مفعولاً لفعل الأكل ؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكره ، ولو ذكره لكان السامع يحسب أن عدم الجناح من حيث أكل ذلك الشيء بعينه ، فلو قال مثلاً: (ليس عليكم جناح أن

تأكلوا اللحم جميعًا أو أشتاتًا) لفهم منه أنه لو أكل غير اللحم لكان عليه جناح.
ومثله قوله تعالى: ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ ﴾ [الفرقان: ٦٧]، فلم يذكر ماذا ينفقون، وقوله: ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [الأنعام: ١٤]، أي متصف بصفة الإطعام دون تقييد بصنف معين ولا إطعام معين.

ومن هذا الباب قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [غافر: ٦٨]، وقوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝٤٣ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٤٤]، أي متصف بصفة الإضحاك والإبكاء، والإماتة والإحياء، ومنه قوله: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣]، فلم يذكر ما يلد، ولو ذكر لفسد المعنى.

فالمفعول في مثل هذه التعبيرات غير مراد ولا يصح تقديره ولو كان الفعل متعديًا في الأصل؛ لأن تقدير أي مفعول مفسد للمعنى. فهذا إنما يكون بحسب قصد المتكلم ـ كما أسلفنا ـ فقد يقصد إلى أنه يخبر بمجرد الحدث، أو أن يخبر بالحدث منسوبًا إلى فاعله، أو أن يخبر بالحدث وما وقع عليه.

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «إذا أريد الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن تنسب إلى فاعل أو مفعول، أو يتعرض لبيان ذلك، فالعبارة فيه أن يقال: (كان ضرب)، أو (وقع ضرب)، أو (وجد ضرب)، وما شاكل ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء.

وإذا قد عرفت هذه الجملة فاعلم أنّ أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظًا ولا تقديرًا. ومثال ذلك قول الناس: (فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويضر

وينفع) ، وكقولهم: (هو يعطي ويجزل ، ويقري ويضيف). المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة ، من غير أن يتعرض لحديث المفعول، حتى كأنك قلت: (صار إليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد، وأمر ونهي ، وضر ونفع) وعلى هذا القياس.

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] ، المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له ، من غير أن يقصر النص على معلوم. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣ ـ ٤٤] المعنى هو الذي منه الإحياء والإماتة. . . ألا ترى أنك إذا قلت: (هو يعطي الدنانير) كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه ، وأنه يعطيها خصوصًا دون غيرها ، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء ، لا الإعطاء نفسه»(١).

وجاء فيه: «وإن أردت أن تزداد تبيينا لهذا الأصل ـ أعني وجوب أن تسقط المفعول لتتوفر العناية على إثبات الفعل لفاعله ولا يدخله شوب ـ فانظر إلى قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ [القصص: ٢٣ ـ ٢٤] ، ففيها حذف مفعول في أربع مواضع ، إذ المعنى: وجد عليه أمة الناس يسقون أغنامهم أو مواشيهم ، وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا لا نسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما.

ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره ويؤتي بالفعل مطلقاً ، وما ذاك إلاّ أنّ الغرض في أن يعلم أنّه كان من الناس في تلك

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١١٨ ـ ١١٩).

الحال سقي ، ومن المرأتين ذود ، وأنهما قالتا : لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي . فأما ما كان المسقي أغنمًا أم إبلاً أم غير ذلك ، فخارج عن الغرض ، وموهم خلافه . وذاك أنه لو قيل : (وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما) ، جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود ، بل من حيث هو ذود غنم ، حتى لو كان مكان الغنم إبل لم ينكر الذود . كما أنك إذا قلت : مالك تمنع أخاك؟ كنت منكرًا المنع لا من حيث هو منع ، بل من حيث هو منع أخ»[١] .

وجاء في (المغني) : «جرت عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو ﴿ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ ﴾ [الطور : ١٩] أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين (من يسمع يخل) أي تكن منه خيلة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من واقع عليه ، فيجاء بمصدره مسندًا إلى فعل كون عام ، فيقال : حصل حريق أو نهب . وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ، ولا يسمى محذوفًا ؛ لأنّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] ، ﴿ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ، ﴿ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ ﴾ [الأعراف : ٣١] ، ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ [الإنسان : ٢٠] ، إذ المعنى : ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك . . .

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٢٤ ـ ١٢٥) .

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ﴿ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ﴿ وَلَا تَقْرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقولك: ما أحسن زيدًا، وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف نحو ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ٣].

وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١]، (وكلٌّ وعد الله الحسنى)، و

حَمَيت حمى تِهامةَ بعدَ نجدٍ   وما شيءٌ حَمَيت بمستباحِ[1]

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧]: «والمفعول الساقط من (لا يبصرون) من قبيل المتروك الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنوي، كأن الفعل غير متعد أصلاً نحو (يعمهون) في قوله: ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٦]»[2].

حذف مفعول فعل المشيئة:

حذف مفعول فعل المشيئة كثير في كلام العرب، وقد ذكر ذلك النحويون والبيانيون نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام: ١١٢]، والتقدير: لو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بسمعهم وأبصارهم، ولو شاء ربك أن لا يفعلوه ما فعلوه، ولا يكاد يذكر المفعول إلاّ إذا كان أمرًا عظيمًا أو غريبًا كأن تقول: (لو شاء أن يبني قصرًا من ذهب لفعل).

---

(١) «المغني» (٢/ ٦١١ ـ ٦١٢).
(٢) «الكشاف» (١/ ١٥٥).

جاء في (**دلائل الإعجاز**): «وإذا استقريت الأمر وجدت الأمر كذلك أبدًا ، متى كان مفعول المشيئة أمرًا عظيمًا أو بديعًا غريبًا كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر ، يقول الرجل يخبر عن عزة نفسه: (لو شئت أن أردّ على الأمير رددت) ، و(لو شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيت) ، فإذا لم يكن مما يكبره السامع فالحذف كقولك: لو شئت خرجت ، ولو شئت قمت ، ولو شئت أنصفت ، ولو شئت لقلت ، وفي التنزيل: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١] . . .

وكذا الحكم في غيره من حروف المجازاة ، تقول: إن شئت قلت ، وإن أردت دفعت. قال الله تعالى: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤] ، وقال عز اسمه: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]» (١).

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]: «ومفعول (شاء) محذوف ؛ لأنّ الجواب يدل عليه ، والمعنى: ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم وأبصارهم لذهب بها. ولقد تكاثر هذا الحذف في (شاء) و(أراد) ، لا يكادون يبرزون المفعول إلاّ في الشيء المستغرب كنحو قوله:

فلـو شئـتُ أن أبكـي دمًا لبكيتُـهُ [عليـهِ ولـكن ساحةُ الصبرِ أوسعُ]

وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ﴾ [الأنبياء: ١٣٠] ، و﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [الزمر: ٤]» (٢).

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٢٧).

(٢) «الكشاف» (١/ ١٧٠ ـ ١٧١).

قالوا: وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة الشرط ؛ لأنّ مفعول المشيئة مذكور في جوابها[١].

واشترط بعض النحاة لحذفه دخول أداة الشرط على الفعل[٢].

ويجدر بنا هنا أن ننبه على أمرين:

١ ـ اشتراط الحذف بدخول أداة الشرط ، كما ذهب إليه بعض النحاة.

٢ ـ إدخال أفعال الإرادة مع أفعال المشيئة في هذا الحذف ، فقد ذهب أهل البيان أن أفعال المشيئة والإرادة مشتركة في هذا الأمر ، كما صرح به الزمخشري في النص الذي نقلناه آنفًا[٣].

أما بالنسبة إلى الأمر الأول ـ وهو اشتراط الحذف بدخول أداة الشرط كما ذهب إليه ابن النحوية محمد بن يعقوب ـ فهو غير صحيح ، بل ورد الحذف كثيرًا من غير دخول أداة شرط وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [آل عمران: ٦] أي كيف يشاء أن يصوركم ، وقوله: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وقوله: ﴿ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ﴾ [الزمر: ٧٤] ، وقوله: ﴿ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: ٨] ، وقوله: ﴿ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [الأعراف: ١٩] ، وقوله: ﴿ ۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١١١] . إلى غير ذلك من الآيات.

وبهذا يتضح أن اشتراط هذا الشرط غير صحيح.

---

(١) «معترك الأقران» (١/ ٣٠٨).

(٢) «البرهان» (٣/ ١٦٨).

(٣) «الكشاف» (١/ ١٧٠ ـ ١٧١) ، وانظر «معترك الأقران» (١/ ٣٠٨) ، «البرهان» (٣/ ١٦٧ ـ ١٦٨) ، «الطراز» (٢/ ١٠٤).

ومما ورد مذكورًا معه مفعول المشيئة قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان: ٥٧]، وقوله: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴾ [التكوير: ٢٨]، وقوله: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ ﴾ [المدثر: ٣٧]، وقوله: ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا ﴾ [الأنعام: ٨٠].

أما بالنسبة إلى الأمر الثاني، وهو إدخال أفعال الإرادة مع أفعال المشيئة، فإنه ـ وإن كان مقبولاً في القياس ـ لم أجد ما يؤيده في القرآن الكريم، على كثرة ما ورد من هذا الفعل فيه. فقد ورد هذا الفعل مقتضيًا للمفعول به في (١٣٦) مائة وستة وثلاثين موطنًا من القرآن الكريم، ولم يحذف مفعوله في واحد منها إلا في عائد الصلة، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] و﴿ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴾ [هود: ٧٩]، وهذا غير مختص بفعل دون فعل كما هو معلوم، فحذف عائد الصلة المنصوب كثير في عموم الأفعال كقوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: ٤١]، أي بعثه، وقوله: ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر: ١١] أي خلقته.

وهذا الحذف في عائد الصلة ورد في فعل الإرادة في سبعة مواطن، وفي (١٢٩) مائة وتسعة وعشرين موطنًا من فعل الإرادة ولم يحذف في واحد منها وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ﴾ [الرعد: ١١]، وقوله: ﴿ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا ﴾ [الكهف: ٨٢]، ﴿ قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ﴾ [الأحزاب: ١٧]، ﴿ لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ [الزمر: ٤]، إلى غير ذلك من الآيات، فلا يصح فيما أرى أن يجعل فعل الإرادة نظيرًا لفعل المشيئة في حذف مفعوله، فالفرق بينهما ظاهر في الاستعمال والله أعلم.

* * *

التحذيـر والإغـراء

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه[1] ، وهو على ضربين :

أ ـ ذكر المحذر مع المحذر منه ، نحو (إياك والغيبة) ، و(يدك والنار) فالمحذر في الأولى (إياك) ، وفي الثانية (يدك) ، والمحذر منه (الغيبة) ، و(النار) في المثالين.

ب ـ ذكر المحذر منه مكررًا أو غير مكررٍ نحو ، النار النار ، الأسد[2].

١ ـ ذكر المحذر مع المحذر منه :

المحذر إمّا أن يكون بـ(إيّا) للمخاطب ، وإما يكون بالأسماء المضافة إلى ضمر المخاطب نحو: يدك ، ونفسك ، ورجلك ، وعينك ، ثم يؤتى بالمحذر منه تاليًا للواو أو (من) نحو (إياكم والكذب) ، و(إياكم من الكذب) ، و(رأسك والحجر ، أو من الحجر). ولا يجوز عند سيبويه والجمهور حذف (الواو) و(من) ، فلا يصح عندهم أن يقال: (إيّاك خالدًا) ولا (رأسك الجدار) ، وأجازه قسم من النحاة[3].

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٩٢) ، «الأشموني» (٣/ ١٨٨).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ١٩٥).

(٣) «سيبويه» (١/ ١٤٠ ـ ١٤١) ، «المقتضب» (٣/ ٢٣) ، «الأشموني» (٣/ ١٨٩) ، «التصريح» (٢/ ١٩٢) ، «حاشية يس على التصريح» (٢/ ١٩٣).

وأمّا نحو (إيّاك أن تفعل) فجائز لصلاحية تقدير (من)[١] ، قال سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز أن تقول: (إيّاك زيدًا) ، كما أنّه لا يجوز أن تقول: (رأسَك الجدارَ) ، حتى تقول: (من الجدار) أو (والجدارَ) ، وكذلك (أن تفعل) إذا أردت: إياك والفعل. فإذا قلت: (إياك أن تفعل) تريد: إياك أعظ مخافة أن تفعل ، أو من أجل أن تفعل ، جاز ؛ لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت: إياك نحّ لمكان كذا وكذا.

ولو قلت: (إياك الأسد) ، تريد: من الأسد ، لم يجز ، كما جاز في (أن) إلاّ أنهم زعموا أنّ ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر

إيّاكَ إيّاكَ المراءَ فإنّه ... إلى الشرِّ دعّاءٌ وللشرِّ جالبُ

كأنه قال: (إياك) ، ثم أضمر بعد (إيّاك) فعلاً آخر فقال: اتّق المراء»[٢].

وعلى هذا فأساليب التحذير من هذا القسم هي ما يأتي:

١ ـ إيّاك والكذب.

٢ ـ إيّاك من الكذب.

٣ ـ إيّاك أن تكذب.

٤ ـ رأسك والحجر.

٥ ـ رأسك من الحجر.

وهذه متفق على صحتها.

٦ ـ إيّاك الكذب.

---

(١) «الأشموني» (٣/ ١٨٩) ، «التصريح» (٢/ ١٩٣).
(٢) «سيبويه» (١/ ١٤٠ ـ ١٤١).

٧ ـ رأسك الحجر.

عند قسم من النحاة.

فاللفظة الأولى من هذه الجملة محذر، والثانية محذر منه، فـ(إياك) و(رأسك) محذر، و(الكذب) و(الحجر) محذر منه.

وتسمية نحو (رأسك) و(يدك) محذَّرًا تجوز، والحقيقة أنّه محذَّر لأجله، وإنما المحذَّر المخاطب.

وعند النحاة أنّ التحذير لا يكون للمتكلم ولا للغائب، مع ورود نصوص قليلة بذلك، نحو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لتذكّ لكم الأسل والرماح والسهام، وإيّاي وأن يحذف أحدكم الأرنب)، وقول زياد: (إيّاي ودعوة الجاهلية)، وقوله أيضًا: (إيّاي ودلج الليل)، وقولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابّ)[١].

جاء في (كتاب سيبويه): «ومن ذلك أيضًا قولك: (إيّاك والأسد) و(إيّاي والشر) كأنّه قال: (إيّاك فاتقيَنَّ والأسد)، وكأنه قال: (إياي لأتقين والشر) فـ(إياك) متقىً، والأسد والشر متقَيان، فكلاهما مفعول ومفعول منه، ومثله (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) ومثله (إيّاك وإيّاه) و(إيّاي وإيّاه) كأنه قال: إيّاك باعد، وإيّاه، أو نحّ.

وزعم أن بعضهم يقال له: (إيّاك)، كأنّه قال: إياي أحفظ وأحذَر، وحذفوا الفعل من (إياك) لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل...

---

(١) «التصريح» (٢/١٩٣ ـ ١٩٤)، «الرضي على الكافية» (١/١٩٦)، «الهمع» (١/١٦٩ ـ ١٧٠).

فكأنه قال: احذر الأسد، ولكن لا بدّ من الواو، لأنه اسم مضموم إلى آخر»[١].

فذكر سيبويه أنه ورد تحذير الإنسان لنفسه بمعنى لأتَّقِ، ولأَحذر. وتحذير المتكلم نفسه على ضربين:

إما أن يكون المقصود به المخاطب مع وروده بأسلوب تحذير النفس، وهو نحو قول عمر رضي الله عنه: (وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) أي احذروني في أن يحذف أحدكم الأرنب، وهو إن كان أخرجه مخرج التحذير للنفس أنّ المقصود به المخاطب، وهو نظير قولك: (لا أرينك هنا بعد اليوم) فهو وإن كان بأسلوب النهي للمتكلم إن المقصود به المخاطب. ومنه قول زياد الذي ذكرته آنفًا، وفي الحديث (إياي والتشادق) وهو من هذا الباب.

وإما أن يكون المقصود به المتكلم نفسه، وهو ما ذكر سيبويه في نحو قولهم: (إياي والشر) أي لأحذر الشر، فهو يحذر نفسه منه. قال الرضي: «وقول عمر رضي الله تعالى عنه لجماعة: (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا، ولتذك لكم الأسل والرماح) يحتمل أمر المتكلم، أي لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب أي بعِّدوني عن مشاهدة حذفه»[٢].

ويبدو أن القسم الأول من تحذير المتكلم لنفسه، وهو المقصود به المخاطب ليس قليلاً كالقسم الثاني.

والفرق بينهما أن المتكلم في القسم الثاني يحذّر المخاطب من عقوبته أو الإيقاع به إذا لم يلتزم بالتحذير. فقول زياد: (إياي ودلج الليل) يحذّر من

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٣٨).
(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ١٩٦).

يخالف أن ينزل به عقوبته ، وكذلك قول عمر : (وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) فهو يحذرهم نفسه .

فالفرق بين قولك : (إياك ودلج الليل) وقولك : (إياي ودلج الليل) أن التعبير الأول يحذِّر المخاطب من مخاطر الطريق في الليل ، فقد يحصل له مكروه في ذلك الوقت .

وأما قوله : (إياي ودلج الليل) فمعناه أنه يحذرهم إذا فعلوا ذلك أن ينزل بهم عقوبته .

ولا يعني قوله : (إياك ودلج الليل) بالضرورة أنه سيحاسبه إن فعل ذلك ، بل قد يكون تحذيره له من باب النصح .

وكذلك قولك : (إياك وأن تهمل) و(إياي وأن تهمل) فالتحذير الأول قد يكون من باب النصح ، ولا يعني حتمًا أنه سيحاسبه إن أهمل ، بل قد يقوله الصديق لصديقه ، كما أنه قد يقوله الأب لابنه محذرًا له ، وأنه إن فعل ذلك أنزل به عقوبته .

بخلاف التعبير الثاني ، فإنه نص في تحذير المخاطب من أن يوقع المتكلم عليه عقوبته .

وهذا التحذير ـ أعني نحو قوله : (إياي أن تفعل) إنما هو من باب تحذير المخاطب على الحقيقة ، والمقصود به أن يحذر المتكلم إذا خالف تحذيره .

وأما القسم الثاني ـ وهو تحذير المتكلم لنفسه على الحقيقة ـ فهو القليل ، وذلك نحو ما ذكره سيبويه من قوله : (إياي والشر) أي لأحذر الشر .

وكأن تحذر شخصًا من أمر فتقول له : (إياك وصحبة هذا الرجل) فيقول : (إياي وذاك) أي لأحفظ نفسي منه ولأحذره .

وظاهر أنّ الكثير والشائع في التحذير أن يكون للمخاطب ، ويصح أن يكون للمتكلم والغائب على قلة .

٢ ـ ذكر المحذر منه مكررًا أو غير مكرر :

وذلك نحو: النار ، العقرب العقرب ، الكذب والخيانة ، فهذه ألفاظ محذر منها وردت مكررة وغير مكررة .

حذف فعله:

ذهب النحاة إلى أنه إذا كان أسلوب التحذير بـ(إيّا) ففعله واجب الحذف مطلقًا ، سواء كررت أم لم تكرر ، تقول: (إيّاك والكذب) ولا يصح أن تقول: إياك احذر والكذب ، أو أحذرك والكذب ، وكذلك إذا كان بغير (إيّا) إذا كان مكررًا أو معطوفًا نحو: النار النار ، والكذب والخيانة ، فإنّه لا يصح أن تقول: احذر النار النار ، واحذر الكذب والخيانة(١) .

وأجاز بعضهم إظهار الفعل معه ، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الأسد الأسد ، وإياك إياك احذر ، نظرًا إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل ، كقوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر: ٢١]»(٢) .

وإذا لم يكرر المعمول جاز إظهار عامله اتفاقًا(٣) .

وفي هذه المسألة بحث، فإنه عند جمهور النحاة أن حذف الفعل واجب في

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٩٢) ، «ابن عقيل» (٣/ ٨٧) ، «حاشية الخضري» (٢/ ٨٨) ، «سيبويه» (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

(٢) «الرضي» (١/ ١٩٦) ، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٩١) ، «الهمع» (١/ ١٦٩).

(٣) «الرضي» (١/ ١٩٦) ، وانظر «سيبويه» (١/ ١٣٩) ، «التصريح» (٢/ ١٩٥).

نحو قولك: (إياك من المراء) و(إيّاك من الكذب) وفي نحو (الكذب والخيانة)، ولكن ألا يصح أن نقول: أحذرك من المراء، واحذر الكذب والخيانة؟ ألا يصح أن نقول: (أحذرك من هذا الأمر) و(أحذرك العقوق والظلم)؟

إن هذه التعبيرات صحيحة بلا شك، وإذا حذفنا الفعل من هذه الجمل كانت من الجمل الواجبة حذف الفعل عند النحاة، فمثلاً قولنا: (أحذرك من المراء) إذا حذفنا الفعل منه كان (إياك من المراء)، و(أحذرك من هذا الأمر) إذا حذفنا الفعل منه كان (إياك من هذا الأمر)، وإذا حذفنا الفعل من قولنا: (احذر الكذب والخيانة) قلنا: (الكذب والخيانة)، فإذا كانت هو الجمل مع ذكر الفعل صحيحة فلماذا يقول النحاة: إنّ الحذف واجب؟

إنه يصح أن تقول: (أحذرك من هذا الأمر) و(إياك من هذا الأمر) قال تعالى: ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا ﴾ [النور: ١٧]، فذكر فعل التحذير (يعظ)، ولو حذفه لكان القول: (إيّاكم أن تعودوا لمثله أبدًا). وقال: ﴿ إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾ [هود: ٤٦]، فذكر فعل التحذير، ولو حذفه لقال: (إياك أن تكون من الجاهلين)، قال: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ [النساء: ١]، ولو حذفه لقال: (الله والأرحام)، وقال: ﴿ قُلْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ ﴾ [آل عمران: ٣٢]، ولو حذف فعل الإغراء لكان القول: (الله والرسول). وقال: ﴿ وَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ولو حذف فعل الإغراء لقال: (الكيل والميزان).

فهذه كلها من أساليب التحذير والإغراء الواجبة حذف الفعل عند النحاة، وقد ذكر الفعل معها، فكيف يفسر قول النحاة بوجوب الحذف، مع أنّ الذكر وارد في القرآن الكريم وفي غيره؟

ولا يذهب ذاهب إلى أن هناك فعلاً بعينه هو الذي يلزم تقديره، بل كلّ

ما يؤدي المعنى صح تقديره ، قال سيبويه : «(هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير) وذلك قولك إذا كنت تحذر : (إياك) كأنك قلت : إيّاك نحّ ، وإيّاك باعد ، وإيّاك اتّق ، وما أشبه ذا»(١) .

وجاء فيه : «فإذا قلت : (إيّاك أن تفعل) تريد : إياك أعظ مخافة أن تفعل ، أو من أجل أن تفعل جاز»(٢) .

فقدر (أعظ) الذي ذكره القرآن الكريم .

قال الحفيد : «والحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير (باعد) ، ولا على تقدير (احذر) ، بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض ، إذ المقدور ليس أمرًا متعبدًا به لا يعدل عنه»(٣) .

ونعود إلى سؤالنا وهو : ما معنى قول النحاة : إنّ الحذف واجب في نحو قولك : (إيّاك أن تكذب) مع أنه يصح أن نذكر الفعل ونقول : أحذّرك أن تكذب؟

والجواب أن (إيّا) في هذا الباب كناية عن المنع والتحذير والتبعيد عن الشيء ، معناها (بعّد) أو (باعد) أو (احذر) أو (احفظ نفسك) أو (ق نفسك) ، ونحو ذلك من معاني التحذير ، والكاف للخطاب ، وهي بمعنى فعل التحذير نائبة عنه ، وتسد مسدّه ، وقد ذكر ذلك سيبويه فقال : «وإياك بدل من اللفظ بالفعل ، كما كانت المصادر كذلك ، نحو : الحذر الحذر»(٤) .

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٣٨) .
(٢) «سيبويه» (١/ ١٤١) .
(٣) «حاشية الصبان» (٣/ ١٨٩) ، «حاشية الخضري» (٢/ ٨٨) ، وانظر «ابن يعيش» (٢/ ٢٥) .
(٤) «سيبويه» (١/ ١٣٩) ، وانظر «لسان العرب» ـ إيا (٢٠/ ٣٢٣) .

وقال ابن كيسان: «وقد تكون (إيّا) بمعنى التحذير»[١].

ولو قال قائل: هي اسم فعل بمعنى (بعّد)، أو (احذر) ونحو ذلك، كما قالوا في (دونك) بمعنى (خذ)، و(رويدك زيدًا) بمعنى أمهله، و(عليك) بمعنى الزم، و(إليك) بمعنى تنحَّ، لكان في قوله وجاهة.

وهي من حيث ذكر الفعل وعدمه نظيرة المصدر النائب عن فعل الأمر في نحو قولنا: (إقدامًا يا سعيد) فمعنى (إقدامًا) هنا معنى فعل الأمر (أقدم) والنحاة يقدرون فعلاً محذوفًا واجب الحذف في نحو هذا، وهو هنا (أقدم)، مع أنّه يصح أن يقال: (أقدم إقدامًا يا سعيد) قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥]، وقال: ﴿وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا﴾ [المزمل: ١٠]، وهو ـ كما ترى ـ نظير مسألتنا في التحذير.

يقول النحاة في التحذير: إيّاك من الكذب ـ الفعل واجب الحذف، وتقديره احذر أو احفظ، علمًا بأنه يصح أن نقول: أحذرك من الكذب.

ويقولون في باب المفعول المطلق: (إقدامًا يا سعيد) الفعل واجب الحذف، وتقديره (أقدم)، مع أنه يصح أن نقول: أقدم إقدامًا يا سعيد.

فما تفسير هذا الأمر؟

في مسألة المفعول المطلق إذا قلنا: (إقدامًا يا سعيد) كان المصدر نائبًا عن فعل الأمر، ومعناه (أقدم يا سعيد)، ولكن إذا قلنا: (أقدم إقدامًا يا سعيد) تغير المعنى، وكان المصدر مؤكدًا وليس نائبًا عن فعل الأمر.

وكذلك إذا قلت: (صبرًا جميلاً يا فلان) فمعناه (اصبر)، ولكن إذا قلت: (اصبر صبرًا جميلاً) تغير المعنى وأصبح المصدر مبينًا للنوع فقط، فإنه

---

(١) «لسان العرب» (إيا) (٢٠/ ٣٢٦).

يصح أن تقول: (صبرًا جميلاً) ، وفعله واجب الحذف عند النحاة ، ومعناه الأمر ، وهو نائب عن فعله ، ويصح أن تقول: (اصبر صبرًا جميلاً) لكن ليس بالمعنى الأول ، فهنا (صبرًا) ليست نائبة عن فعل الأمر ، ولا بمعنى الأمر ، وإنّما هي ههنا مبينة فحسب ، فالنحاة يقدرون في (صبرًا جميلاً) (اصبر) محذوفًا وجوبًا لضرورة تمشية الصناعة الإعرابية ؛ لأنّ كل منصوب لابدّ له من ناصب عندهم ، ولو ذكرته لصح ، لكن ليس بالمعنى الأولى كما أوضحت.

وكذلك الأمر في التحذير ، فـ(إياك) في التحذير نائبة عن فعل التبعيد والمنع والتحذير ، ويقدرون لها فعلاً معناه (احذر) ونحوه ، ولكن لو أظهرته لتغير المعنى ، ولأصبح التحذير بالفعل المذكور لا بإياك ، فلو قلت: (إيّاك من الكذب) كان التحذير بإياك وحده ، ولو قلت: (أحذرك من الكذب) لكان التحذير بالفعل (أحذر) لا بالضمير ، وكذلك لو قلت: (إياك أحذر من الكذب) كان التحذير بالفعل لا بـ(إيّا) وقدمت الضمير للاختصاص ، وعند ذلك لا يكون (إيّا) كناية عن التبعيد والمنع ، ولا نائبًا عن فعل التحذير ، وإذا قلت: (أُحذرك إيّاك أن تفعلَ) كانت (إيا) ليست تحذيرًا ، وإنّما هي بدل من ضمير الخطاب على رأي الجمهور ، أو توكيد له على رأي آخرين.

فأنت لا تذكر الفعل إذا كانت (إيّا) تقوم مقام فعل التحذير ، ولو ذكرت الفعل كانت ضمير نصب غير مكني به عن التحذير.

والذي يدل على أنّ (إيّا) في التحذير ليست مثلها في غير التحذير أنّ بعض العرب قد تغير في (إياك) التي للتحذير وتتصرف فيها ، بخلاف التي لغير التحذير ، فتقول: (أياك) بفتح الهمزة ، و(هياك) بإبدال الهمزة هاء ، وذلك في التحذير فقط ، جاء في (لسان العرب): «ومنهم من يجعل التحذير وغير التحذير مكسورًا ، ومنهم من ينصب في التحذير ويكسر ما سوى ذلك

للتفرقة. . . ، قال الفراء: والعرب تقول: (هياك وزيدًا) إذا نهوك ، قال: ولا يقولون: هياك ضربت»[١].

إنها طريقة من طرائق التعبير في المنع والتبعيد. إنك كما تقول في الأمر:

قم بالواجب وقيامًا بالواجب.

اصبر على الحق وصبرًا على الحق.

فتأمر مرة بالفعل ، ومرة بالمصدر ، وكما تقول:

الزم نفسك وعليك نفسك

خذ الكتاب ودونك الكتاب

فتأمر مرة بالفعل ومرة باسمه ، كذلك تقول:

احذرك أن تكذب وإياك أن تكذب.

أعظك أنْ تجهل وإيّاك أن تجهل

فالأول تحذير بالفعل ، والثاني تحذير بالاسم أو بالكناية.

ثم إنّ التحذير بـ(إيّا) هو منع عام بصيغة التبعيد المطلق ، في حين أنّ التحذير بالفعل مقيد بمعنى ذلك الفعل ، فقولك: (احذر) مقيد بمعنى فعل التحذير ، و(أعظك) مراد منه الوعظ ، و(أنهاك) مراد به معنى النهي ، وهكذا.

وأما ما كان بغير (إيا) من المكرر والمعطوف فحذف فعله واجب عند الأكثرين ، وأما ما لم يكن مكررًا فذكر فعله جائز كما سبق أن ذكرنا.

قال سيبويه: «وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا[٢] لكثرتها في

---

(١) «لسان العرب» (هيا) (٢٠/ ٣٢٥).

(٢) المعنى: حين كرروا.

كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر ، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثل: إياك. . . ولو قلت: (نفسَك) أو (رأسَك) أو (الجدار) كان إظهار الفعل جائزًا نحو قولك: (اتق رأسك) ، و(احفظ نفسك) ، و(اتق الجدار) فلما ثنيت صار بمنزلة إياك»[١].

وذكر غيره أن سبب الحذف هو أن الوقت يضيق عن ذكر غير المحذوف منه. قال الرضي: «وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر ، وكون[٢] تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذر ، بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره ، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر ، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقًا»[٣].

وقال: «وإنما وجب الحذف في الأول والثاني [أي ما كان بذكر المحذر والمحذر منه ، وما كان بذكر المحذر منه مكررًا] لأن القصد. . . أن يفرغ المتكلم سريعًا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور ، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلاّ إذا شارف المكروه أن يرهق»[٤].

وجاء في (ملا جامي) في التحذير: «وإنما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره»[٥]. وفي (حاشية ملا جامي): «في كلا قسمي[٦] التحذير

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩).

(٢) الراجح فيما يبدو زيادة الواو.

(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ١٩٦).

(٤) «الرضي على الكافية» (١/ ١٩٧).

(٥) «ملا جامي» (١٢٨).

(٦) القسم الأول ما ذكر فيه المحذر نحو الأسد الأسد. والقسم الثاني ما ذكر فيه المحذر والمحذر منه نحو: إياك والأسد ، ويدك والنار.

ضيق وقت ، وهو أضيق من القسم الثاني منه ، ولهذا لا يذكر إلاّ المحذر منه»[١].

وجاء في (الإتقان) للسيوطي أنّ من دواعي الحذف «التنبيه على أنّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف ، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم ، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء»[٢].

والأمر عندي فيه تفصيل ، وهو أنه ليس كل مكرر واجب الحذف ، ولا كل مفرد جائز الحذف ، وإنّما الأمر يعود إلى القصد والمعنى والمقام ، فإذا كان ذكر اللفظ من المحذر والمحذر منه نائبًا عن فعل التحذير مفهومًا منه التحذير بما يرى من الحال ، وكان المقام يضيق عن ذكر الفعل حذف فعله ولا يذكر ، وكان المذكور يقوم مقام فعل التحذير ، كما في (إيّا) سواء كان مكررًا ، أم غير مكرر ، وإلاّ جاز ذكره.

وإيضاح ذلك أنّك تقول لصاحبك: (احذر زيدًا) ، ثم ترى أنّه لم يسمع كلمة (زيد) أو ذهب ذهنه إلى خالد ، فتؤكد زيدًا ، وهذه من فوائد التوكيد اللفظي ، فتقول: (احذر زيدًا زيدًا). فإذا كان زيدٌ قريبًا منه ، وهو له عدو ينوي قتله ، وكان الوقت يضيق عن ذكر غير المحذر قلت: (زيدًا) أو (زيدًا زيدًا) ، أي احذره فهو قريب. فكلمة (زيد) الأولى ، أعني في (احذر زيدًا) ، ليست نائبة عن فعل التحذير ، بخلاف الثانية ، فإنها نائبة عنه ومفهمة معناه.

قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] ، فذكر فعل التحذير ؛ لأنّ لفظ الجلالة لم يقم مقام التحذير ، ولأن هناك سعة من الوقت ، ولو حذف لقال: (الله والأرحام). وعلى مقتضى قول النحاة أنّ هذه

---

(١) «حاشية ملا جامي» (١٢٨).

(٢) «الإتقان» (٢/ ٥٧) ، «معترك الأقران» (١/ ٣٠٥).

واجبة الحذف ؛ لأنّها معطوفة. والحق ما ذكرت ، وهو أنه إذا كان المذكور مفيدًا للتحذير من مجرد ذكره ، وأنه نائب عن فعل التحذير ، وكان الزمان يتقاصر عن ذكر الفعل حذف وجوبًا نحو (الحية والعقرب) ، وإن لم يكن كذلك ذكرت فتقول: (احذر الحية والعقرب) وهذا كما يكون في المكرر والمعطوف يكون في المفرد.

ومثله الإغراء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ﴾ [آل عمران: ٣٢]، فذكر فعل الإغراء مع العطف ؛ لأن الاسم المذكور لم يقم مقام فعل الإغراء.

وقال: ﴿ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ ﴾ [الأنعام: ١٥٢] ، فذكر الفعل لما ذكرت.

وخلاصة الأمر في هذا الباب أنّ لك أن تقول: (إياك أن تفعل) ، و(أحذرك أن تفعل) و(إياك أحذّر أن تفعل) ، و(أحذرك إياك أن تفعل) ، فكل ذلك جائز ولكلٍّ قصدٌ ومعنى. فإذا ذكرت (إياك) وحده كان مفيدًا للتحذير بنفسه ، وإذا ذكرت أي فعل معه كان التحذير بذلك الفعل لا بـ(إيّا).

ولك أن تقول: (الكذبَ) ، و(الكذبَ الكذب) ، و(الكذب والخيانة) ، و(رأسك والحائط) ، ولك أن تقول: (احذر الكذب) و(احذر الكذب الكذب) و(احذر الكذب والخيانة) و(امنع رأسك والجدار) فيكون التحذير في الجمل الأولى بما ذكرت من المحذر والمحذر منه. وفي الثانية يكون التحذير بالفعل ، وإذا ذكرت الفعل معها لم تكن هذه نائبة عن فعل التحذير، ولا مفيدة له، بل يكون التحذير بما ذكرت من الفعل.

ففي هذه المسائل يجوز ذكر الفعل وعدمه ، ولكن إذا أردت التحذير بالاسم نيابة عن الفعل حذفت الفعل ولم تذكره ، وإذا أردت التحذير بالفعل ذكرت الفعل وخرجت الأسماء عن كونها للتحذير.

الواو في التحذير:

قد تدخل الواو على المحذر منه مع ذكر المحذر وبدونه ، وذلك نحو قولنا : (إياك والمراء) و(يدك والنار) و(الكذب والخيانة) فما هذه الواو؟

ذهب النحاة إلى أن هذه الواو عاطفة ، وتكلفوا لذلك تقديرات نذكر أشهرها بإيجاز :

١ ـ **إياك والمراء**: ذهب النحاة إلى أنّ الواو في نحو هذا عاطفة ، ثم اختلفوا في التقدير ، فذهب السيرافي وكثيرون إلى أن ما بعد الواو (المحذر منه) معطوف على ما قبله (المحذر) ، والتقدير عندهم : احذر نفسك أن تدنو من المراء ، والمراء أن يدنو منك ، فحذف ما حذف من الأفعال والحروف والأسماء إلى أن صار (إيّاك والمراء) وهو عندهم من عطف المفردات. واعترض بأن (إياك) محذر و(المراء) محذر منه ، فكيف نعطف محذرًا على محذر منه ، والعطف يقتضي المشاركة في المعنى؟

جاء في (**حاشية الصبان**): «فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه ، و(إيّاك) محذر ، و(الأسد) محذر منه ، وهما متخالفان ، فكيف جاز العطف؟ فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلاّ في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله ، وهي هنا كونه مفعولاً به ، أي مباعدًا ، وكذا الأسد مباعد ، إذ المعنى إيّاك باعد وباعد الأسد»[1] .

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أنّ ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف ، والتقدير : إياك باعد من الشر واحذر الشر ، فيكون الكلام جملتين[2] .

---

(١) «حاشية الصبان» (٣/ ١٨٨) ، وانظر «التصريح» (٢/ ١٩٣) .
(٢) «الهمع» (١/ ١٦٩) ، «التصريح» (٢/ ١٩٣).

وهو تكلف ، فإنّك إذا قلت : (إيّاك باعد من الشر) كان تحذيرًا من الشر ، فلا داعي لأن يقول : واحذر الشر .

واختار ابن مالك قولاً ثالثًا ، وهو أن يكون معطوفًا عطف مفرد على مفرد ، على تقدير (اتق تلاقي نفسك والمراء) فحذف الفعل ، ثم حذف المضاف (تلاقي) وأقيم المضاف إليه مقامه فصار (نفسك والمراء) ، ثم حذف المضاف (نفس) وأُقيم المضاف إليه مقامه ، وهي الكاف ، ثم حول ضمير الجر إلى ضمير نصبٍ منفصلٍ فصار (إيّاك والمراء)(١) .

وهو تكلف واضح تبدو فيه كثرة الحذف بدون موجب ، وذلك في الآراء كلها .

والراجح في مثل هذا أن تكون الواو للمعية ، والمعنى : إيّاك وممارسة المراء أو التلبس به أو مصاحبته ونحو ذلك ، ولا داعي لهذه التقديرات المتكلفة .

قال ابن مالك في (التسهيل) : «ولا يعطف في هذا الباب إلاّ بالواو ، وكون ما يليها مفعولاً معه جائز»(٢) .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : «ولا يمتنع أن يدعى أن الواو التي في المحذر بمعنى مع»(٣) .

وهو فيما نرى ليس جائزًا فقط بل هو الراجح الذي يؤدي المعنى بدون تكلف ولا كثرة حذف .

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٩٣) .
(٢) «التسهيل» (١٩٣) .
(٣) «الرضي» (١/ ١٩٨) ، وانظر «الأشموني» (٣/ ١٩١) ، «حاشية الخضري» (٢/ ٨٨) .

٢ ـ رأسك والحائط:

وهي كالتي قبلها والواو عندهم للعطف ، والتقدير (قِ رأسك واحذر الحائط) ، فيكون الكلام جملتين ، ويذكرون وجوهًا أخرى مشابهة كما مرّ في (إيّاك والمراء)[1] ، وهي في جملتها تقديرات متكلفة مقاربة لما ذكرناه في العبارة السابقة ، والراجح أن تكون أيضًا للمعية ، أي: احفظ رأسك من الحائط ومصاحبته ، ونحوه (يدك والنار) أي يحذره أن تمس يده النار وتصاحبها.

وقد تكون هذه العبارة لمعنى آخر غير التحذير على تقدير: دع رأسك والحائط ، وخلّه وإيّاه ، أي اضرب رأسك بالحائط إن شئت ، و(يدك والنار) أي دَع يدك والنار، جاء في (كتاب سيبويه): «ومن ذلك (رأسَه والحائط) ، كأنه قال: خلِّ أو دَعْ رأسه مع الحائط ، فالرأس مفعول والحائط مفعول معه ، فانتصبا جميعاً. ومن ذلك قولهم: (شأنك والحج) كأنه قال: عليك شأنك مع الحج»[2].

وهذه ليس من التحذير وليس مما نحن فيه.

٣ ـ الكذب والخيانة:

يجوز أن تكون الواو عاطفة، أي: احذر الكذب والخيانة، بل هو الراجح، ويجوز أن يكون الثاني مفعولاً معه ، أي: احذر الكذب مصاحبًا الخيانة ، وهو مرجوح هنا ؛ لأن النهي يكون عن المصاحبة ، ولو فعل أحدهما ما كان بمحذور، وهذا المعنى غير مراد، ولو قلت: (الأكل والضحك) لكانت المعية

---

(١) «الأشموني» (٣/ ١٩٠) ، وانظر «الصبان» (٣/ ١٩٠).
(٢) «سيبويه» (١/ ١٣٨).

راجحة ؛ لأنها نهي عن المصاحبة والجمع بينهما .

الإغراء:

تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ، نحو (المروءة والنجدة) ، و(أخاك والإحسان إليه) ، و(أخاك أخاك) ، ولا يكون بـ(إيّا) لأنها خاصة بالتحذير ، وتقدير فعله عند النحاة (الزم) .

وحكم الاسم المنصوب في الإغراء حكمه في التحذير[١] ، ونقول فيه وفي واوه ما قلنا في التحذير .

* * *

(١) «التصريح» (٢/ ١٩٥) ، وانظر «ابن عقيل» (٢/ ٨٩) ، «الرضي على الكافية» (١/ ١٩٨) .

الاختصاص

«الاختصاص في الأصل مصدر اختصصته بكذا، أي خصصته به، وفي الاصطلاح: تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه، من اسم ظاهر معرَّف»[1].

والنحاة يخصون هذا المصطلح بما يقع بعد ضمير المتكلم، أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضحًا لذلك الضمير ومبينًا له نحو (نحن المسلمين نفي بالعهود) و(عليَّ خالدًا يعتمد). ولا يصح أن يوضح الضمير في هذا الباب نكرة، ولا اسم مبهم، فلا يصح أن يبين باسم إشارة ونحوه من المبهمات، قال سيبويه: «واعلم أنّه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب فتقول: (إنّي هذا أفعل كذا وكذا) ولكن تقول: (إني زيدًا أفعل) ولا يجوز أن تذكر إلّا اسمًا معروفًا؛ لأنَّ الأسماء إنّما تذكر هنا توكيدًا وتوضيحًا للمضمر وتذكيرًا. فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر، ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت: (إنّا قومًا) فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضع بيان، كما كانت الندبة موضع بيان، فقبح إذا ذكروا الأمر توكيدًا لما يعظّمون أمره أن يذكروه مبهمًا»[2].

وإيضاح ذلك أنَّ الضمائر قد تحتاج إلى إيضاح؛ لأنها كنايات عن

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٩٠)، وانظر «حاشية الصبان» (٣/ ١٨٥).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٢٨)، وانظر «التصريح» (٢/ ١٩٠).

المتكلم والمخاطب والغائب ، ولذلك سميت (ضمائر) ، فالضمير فعيل بمعنى (مُفْعَل) أي مُضْمَر من (أضمر) ، وأضمر: أخفى ، وأضمر خيرًا أو شرًّا أي أخفى ذلك في نفسه ، قالوا: وسمي ضميرًا ؛ لأنه يستتر ، أي يخفى ، وأرى أنه سمي ضميرًا ؛ لأنه يُسْتَر تحته الاسم الصريح ويُخْفى كما مر بيان ذلك ، فإذا قلت: (أنا) فأنت لم تصرح باسمك ، وإنما أخفيته تحت الضمير.

والغرض الأساسي من الاختصاص توضيح الضمير المتقدم وتبيينه ، ولذلك لا يجوز هنا أن تذكر إلاّ اسمًا معروفًا كما قال سيبويه ، فلا يصح أن نأتي باسم إشارة ولا موصول ؛ لأنها كنايات أيضًا وليست تصريحًا ، وإذا جئت بها فقد جئت بما هو أشكل من المضمر ، فلو قلت: (إني هذا أفعل وأفعل) لم يكن (هذا) تبيينًا للضمير ، ولا توضيحًا له. وكذلك لا يصح أن تأتي بنكرة ، فلا تقول: (إنّا معشرًا نفعل كذا وكذا) لأن الضمير معرفة ، والنكرة أعم منه فلم تبينه ، وإنّما جئت بما هو أغمض منه وأخفى ، ولم توضح المقصود. بخلاف ما لو قلت: (إنّا معشر العراقيين أو معشر الأدباء) ونحو ذلك.

فالاختصاص يراد به توضيح الضمير المذكور وتخصيصه ، وتخليصه من غيره ، وتمييزه عنه ، والباعث عليه فخر نحو (عليَّ أيّها الكريم يُعتمد) ، ونحو (بنا تميمًا يكشف الضباب) ، أو تواضع نحو (أنا المسكينَ محتاج إلى إعانتك) ، أو بيان المقصود نحو (إنا معشر الأنبياء لا نورث) ونحو (نحن الطلبةَ نريد حقوقنا)(١).

والأصل فيه أن يكون للمتكلم كما ذكرت ، فلا يقع بعد ضمير غائب ، فلا

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٩٠)، «الأشموني» (٣/ ١٨٥)، «الرضي على الكافية» (١/ ١٧٤).

يقال: (بهم معشرَ العرب ختمت المكارم)، ولا بعد اسم ظاهر نحو (بزيد العالمَ يقتدى).

ويقل بعد ضمير الخطاب نحو (بك اللهَ نرجو الفضل)(١).

ومن هذا يتبين أنّ المقصود به المتكلم، فقولك: (عليَّ أيّها الكريم يعتمد)، المقصود بالكريم هو المتكلم، وقولك: (أنا أيها الراحل أحمل عنك ما تريد) الراحل فيه هو المتكلم وليس المخاطب، فإن قصد المخاطب فهو نداء وليس اختصاصًا.

أسلوبه:

أسلوب الاختصاص على ضربين:

١ ـ أن يكون بـ(أي) مبنية على الضم متلوة بـ(ها) مثلها في نداء المحلى بأل، وتستعمل للمحلى بأل نحو (عليّ أيها الكريم يعتمد) و(أنا أيها الراحل أحمل عنك ما تريد).

٢ ـ أن يكون بغير (أيّ) مضافًا أو معرفًا أو علمًا منصوبًا نحو قوله:

إنَّـا بَنِـي مِنْقَـرٍ قـومٌ ذَوُو حَسَبٍ ... فِينَـا سَـرَاةُ بَنِـي سَـعْدٍ وَنَـادِيهَـا

وقوله

إنّـا بنـي نهشـلٍ لا ندّعي لأب ... عنـه ولا هـوَ بالأبنـاءِ يشـرينـا

وقولهم: (نحن العربَ أقرى الناس لضيف) وقوله: (بنا تميمًا يكشف الضباب)، وهو منصوب عند النحاة بفعل تقديره أعني أو أخص، قال سيبويه:

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٩١)، «الهمع» (١/ ١٧٠).

«وذلك قولك: (إنّا معشر العرب نفعل كذا وكذا)، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء، لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، وأنهم لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله»[١].

وقد أوضح سيبويه أنّ العرب في الاختصاص لا يريدون أن يحملوا الكلام على أوله، ولكن ما بعده محمول على أوله، وذلك نحو قوله: (إنّا بني منقر قوم ذوو حسب) فإنه لم يرد أن يخبر بأنهم بنو منقر، وإنما أراد أن يخبر بأنهم قوم ذوو حسب، وأوضح المقصود بالضمير فقال: (إنّا بني منقر) أي أعني بني منقر. ولو رفع فقال: (إنا بنو منقر) لكان المعنى أنه أراد أن يخبر عن نفسه وجماعته بأنهم بنو منقر. وكذلك لو قلت: (نحن الطلبة نريد حقوقنا) فأنت لم ترد أن تخبر عنكم بأنكم طلبة، وإنما أردت أن تخبر بأنكم تريدون حقوقكم ثم بينت من أنتم؟ ونحوه لو قلت: (أنا خالدًا أقوم بهذا الأمر) فإنك لم ترد أن تخبر عن نفسك بأنك خالد، وإنّما أردت أن تخبر بأنك تقوم بالأمر ثم بينت نفسك.

وجملة الاختصاص في نحو (عليّ يعتمد أيها الرجل) يقدرها النحاة حالاً أي مخصوصًا. قال ابن الناظم: «ومن ذلك الاختصاص، لأنه خبر يستعمل بلفظ النداء كقولهم: (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة) و(نحن نفعل كذا أيها القوم) و(أنا أفعل كذا أيها الرجل) يراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص على معنى: اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصائب، ونحن نفعل كذا مخصوصين من بين الأقوام، وأنا أفعل كذا مخصوصًا من بين الرجال»[٢].

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٢٧).

(٢) «ابن الناظم» (٢٤٧)، وانظر «حاشية يس على التصريح» (٢/ ١٩٠)، «حاشية الخضري» (٢/ ٨٧)، «الرضي على الكافية» (١/ ١٧٤).

وفي نحو (عليّ خالدًا يعتمد) يعربونها اعتراضية[١] ، وهو الراجح فيما أرى في كل أساليب الاختصاص ، لأنه ليس القصد من نحو قولك : (نحن أيها الطلبة نريد حقوقنا) أنكم تريدون حقوقكم حال كونكم مخصوصين من بين الطلبة ، بل ذكرت أنكم تريدون حقوقكم وقد بينت من أنتم ، وهو نظير قولك : (نحن الطلبة نريد حقوقنا) ، فلماذا تكون جملة الاختصاص ههنا اعتراضية وهناك حالية؟

الفرق بينه وبين النداء:

ذهب الأخفش إلى أنّ الاختصاص نداء ، قال :

«ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ، ألا ترى أنّ عمر قال : كل الناس أفقه منك يا عمر»[٢] .

ونظرة إلى طبيعة المنادى واستعماله ، وإلى طبيعة الاختصاص واستعماله ، توضح الفرق بينهما :

١ ـ فالغرض من الاختصاص كما أوضحنا توضيح الضمير المتقدم وتبيينه وتمييزه من غيره ، أما النداء فإنه طلب الإقبال بحرف النداء ، فأنت حين تقول : (نحن العرب أقرى الناس لضيف) لا تنادي العرب ، إنما تبين بذكرهم الضمير (نحن). وكذلك حين تقول : (عليّ خالدًا يعتمد) لم تناد نفسك ، وإنما أوضحت الضمير المتقدم ، ولذلك لا يؤتى بـ(يا) النداء في الاختصاص ؛ لأنه ليس الغرض أن تنبه أحداً وتدعوه إليك .

قال ابن يعيش : «والفرق بين هذا الاختصاص واختصاص النداء ، أنك في

---

(١) «المغني» (٢/ ٣٨٧) ، «حاشية يس» (٢/ ١٩٠) .
(٢) «الهمع» (١/ ١٧٠) ، «التصريح» (٢/ ١٩٠) .

النداء تختص واحدًا من الجماعة ليعطف عليك عند توهم غفلة عنك، وفي هذا الباب تختصه بفعل يعمل فيه النصب، تقصد به الاختصاص على سبيل الافتخار والتفضيل له، والاسم المنصوب في هذا الباب لا بدّ أن يتقدم ذكره»[١].

وجاء في (المقتضب): «(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة؛ لأن فيها الاختصاص الذي في النداء، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك ثم تخبره، أو تأمره، أو تسأله، أو غير ذلك مما توقعه إليه، فهو مختص من غيره في قولك: يا زيد، ويا رجال.

فإذا قلت: (اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)، فأنت لم تدع العصابة، ولكنك اختصصتها من غيرها، كما تختص المدعو، فجرى عليها اسم النداء، أعني (أيتها) لمساواتها إيّاه في الاختصاص، ... وعلى هذا تقول: (على المضارب الوضيعة أيها الرجل)، ولا يجوز أن تقول: يا أيها الرجل، ولا يا أيتها العصابة؛ لأنك لا تنبه إنسانًا إنّما تختص، و(يا) إنّما هي زجر وتنبيه»[٢].

أما قول الأخفش إنه لا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه كقول عمر: (كل الناس أفقه منك يا عمر) فهذا صحيح، فإنّ الإنسان قد يجرد من شخصه شخصًا آخر فيخاطبه، كأن يقول الإنسان مخاطبًا نفسه: يا نفس لم فعلت كذا وكذا؟ وماذا حملك على هذا يا فلان؟ فهذا نداء وليس الغرض منه توضيح الضمير وتمييزه من غيره، فإنه يخاطب نفسه فلا يحتاج إلى إيضاح، وليس هناك موطن إبهام. بخلاف الاختصاص فإنه يخاطب غيره موضحًا نفسه.

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ١٨).
(٢) «المقتضب» (٣/ ٢٩٨ _ ٢٩٩).

ثم ألا ترى أنه جاء بـ(يا) النداء في قوله: (يا عمر) مما يدل على أنه نداء حقًّا، بخلاف الاختصاص الذي لا يؤتى فيه بحرف النداء البتة.

٢ ـ ومما يبين الفرق بينهما أنّ الاسم المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا ضميرًا ولا موصولاً، بخلاف المنادى، فإنه يكون نكرة ومعرفة، مبهماً وغير مبهم، فإنّك تقول: يا هذا، ويا مارًّا أنجدني، ويا من يعز علينا أن نفارقهم.

٣ ـ ثم إنّ الاختصاص لا يقع في أول الكلام، بل في أثنائه؛ وذلك لأن الغرض منه توضيح الضمير المتقدم، أما النداء فإنه يقع أولاً ومتوسطًا وآخرًا.

٤ ـ لا بدّ أن يقدم على المختص ذكر له، وهو ضميره المتقدم، بخلاف النداء.

٥ ـ الأصل في النداء أن يكون للمخاطب، والأصل في الاختصاص أن يكون للمتكلم.

٦ ـ المفرد منه منصوب، بخلاف المنادى، وذلك كقوله: (بنا تميمًا يكشف الضباب)، وتقول: (عليّ خالدًا يعتمد)، أما المنادى في نحو هذا فإنه يكون مبنيًّا على ما يرفع به.

٧ ـ يصح أن يكون الاسم المختص المعرف بأل منصوبًا بدون (أي)، كقولهم: (نحن العربَ أقرى الناس لضيف)، و(نحن العلماءَ ورثة الأنبياء)، ولا يصح أن يكون منادى؛ لأن المحلى بأل لا ينادى إلاّ بأي[1]، إلى غير ذلك من الفروق.

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٣٢٨)، «التصريح» (٢/ ١٩١)، «الأشموني» (٣/ ١٨٥)، «الهمع» (١/ ١٧١).

فاتضح بهذا أنّ المختص ليس منادى.

الفرق بينه وبين المقطوع:

يقدر النحاة للاسم المنصوب على الاختصاص فعلاً تقديره: أعني أو أخصُّ، وقد قدره سيبويه بأعني، قال: «وذلك قولك: (إنّا معشر العرب نفعل وكذا وكذا) كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر ولا يستعمل»(١).

وتقدير الفعل (أعني أو أخص) لا يختص بهذا الباب، فإنا نلحظ هذا التقدير في الأسماء المقطوعة في المدح، والشتم، وغيرهما، نحو مررت بمحمد الكريمَ، وكقوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، أي أعني وأخص، فهل هذا داخل في باب الاختصاص الذي أوردناه أو ليس إياه؟

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «قالوا وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو (مررت به الفاسق)، أو بعد الظاهر نحو (الحمد لله الحميد)، أو كان المختص منكرًا، فليس من هذا الباب، بل هو منصوب إمّا على المدح، نحو (الحمد لله الحَميدَ)، أو الذم نحو ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ أو الترحم نحو قوله:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ ... وشعثاً مراضيعَ مثل السعالي

بفعل لا يظهر، وهو أعني أو أخص في الجميع، أو أمدح أو أذم أو أترحم، كل في موضعه. هذا ما قيل. ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد؛ لأن في الجميع معنى الاختصاص، فنكون قد أجرينا هذا الباب مجرى واحدًا»(٢).

وأرى أنّ بينهما فرقًا، أما النداء فقد ذكرنا فيه ما فيه الكفاية فيما أحسب،

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٢٧).

(٢) «الرضي» (١/ ١٧٥).

وأما المقطوع فهناك خلاف فيما بينهما أذكر طرفًا منه:

١ ـ قال ابن يعيش موضحًا الفرق بينهما: «ونصب هذه الأسماء كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم، بإضمار أريد، أو أعني، أو أختص، فالاختصاص نوع من التعظيم والشتم، فهو أخص منهما، لأنه يكون للحاضر، نحو المتكلم والمخاطب، وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب.

وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم، وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر، وإنما المراد المدح أو الذم، فمن ذلك (الحمد لله الحميدَ)، و(الملك لله أهلَ الملك).

وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره»[١].

فالغرض ـ كما أسلفنا ـ من الاختصاص تبيين الضمير وتخليصه من غيره، بخلاف النعت المقطوع.

٢ ـ ذكرنا أن الغرض من الاختصاص هو توضيح الضمير المتقدم وتبيينه باسم علم أو باسم المعرفة غير مبهم كقولك: (عليّ خالدًا يعتمد)، وكقولك: (نحن العراقيين نجلّ المخلصين).

أما الغرض من النعت المقطوع فإنه بيان أن الموصوف بالصفة المقطوعة معلوم بهذه الصفة، مشهور بها، يعلمها المخاطب كما يعلمها المتكلم، فإذا قلت: (مررت بمحمد الكريمَ) وقطعت، كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بخصلة الكرم المشتهر بها، في حين ليس الأمر كذلك في الاختصاص. فلو قلت: (نحن الطلبة نريد حقوقنا) كان المعنى: بيان الضمير وتوضيحه، وليس

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ١٩).

المقصود بيان أنّ المخاطب يعلم خصلة معينة كما يعلمها المتكلم.

٣ ـ ثم إن القطع قد يكون إلى الرفع أو النصب، فقد يقطع مع المنصوب إلى الرفع، ومع المرفوع إلى النصب، ومع المجرور إلى الرفع أو النصب، فنقول: (مررت بمحمد الكريمُ أو الكريمَ)، وتقول: (رأيت خالدًا الكريمُ)، و(أقبل سليم البائسَ). في حين أن الاختصاص لا يكون إلاّ نصبًا نحو (إنَّا بني نهشل لا ندعي لأب) فدلّ على أنّ هذا غير ذاك.

٤ ـ قد يقع القطع في العطف كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، فقطع إلى النصب في العطف، وكقوله: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُو۟لَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢].

فقطع إلى النصب، وهذا لا يكون في الاختصاص.

٥ ـ ثم إن القطع قد يكون في النكرات كقولك: (مررت برجل طويل كريمًا) وكقوله:

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ وشعثًا مراضيعَ مثل السعالي

أما الاختصاص فلا يكون إلاّ في المعارف.

فالغرض مختلف من كل قسم، كما أنّ الأسلوب مختلف فيهما، ولذلك لا أرى ضرورة دمجهما.

وسيأتي بشأن القطع تفصيل في مكانه إن شاء الله تعالى.

* * *

الاشتغال

معناه:

الاشتغال عند النحاة هو كل اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه(١) .

ومعنى ذلك أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو اسم فاعل أو نحوهما ، فينصب ذلك الفعل ضميره ولو لم يشتغل بضميره لنصبه ، نحو (خالدًا أكرمته) و(خالدًا أنا مكرمه) ، فالفعل (أكرم) نصب ضمير خالد ، واسم الفاعل اشتغل بضمير خالد ، ولو لم يكن هذا الضمير موجودًا لنصب الاسم المتقدم .

والاشتغال له صور ، منها ما ذكرت ومنها ما يشتغل بمتعلقه نحو (خالدًا أكرمت أخاه) ، و(سعيدًا ضربت صديقه) .

وقد يكون الفعل يصح تسلطه على الاسم المتقدم بنفسه كما ذكرت ، وقد يكون لا يصح تسلطه عليه بنفسه نحو (خالدًا سلمت عليه) و(أخاك مررت به) ، وكقوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١] ، فـ(أعد) متسلط على (عذاب) ، ولا يصح أن يتسلط على (الظالمين) بنفسه هنا .

ولا بدّ في الاشتغال من ضمير يعود على الاسم المتقدم كما رأيت ، وهذا

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٧٥) ، «ابن عقيل» (١/ ١٧٣) ، «التصريح» (١/ ٢٩٦) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٧٧) ، «الأشموني» (٢/ ٨٣ ـ ٨٤) .

الضمير قد يكون منصوبًا بالفعل المتقدم نحو (خالدًا أكرمته) وقد يكون مجرورًا بحرف جر نحو (خالدًا سلمت عليه)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١]، وقد يكون مضافًا إليه نحو (خالدًا أكرمت أخاه).

وهناك صور أخرى وكلها تجتمع في عود الضمير على الاسم المتقدم[١].

ناصبه:

اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبًا مماثل للفعل المذكور في نحو (خالدًا أكرمته) أي أكرمت خالدًا أكرمته، ويناسبه في المعنى في نحو (خالدًا سلمت عليه) والتقدير: حييت خالدًا سلمت عليه، و(خالدًا ضربت أخاه) والتقدير: أهنت خالدًا ضربت أخاه.

قال سيبويه: «وإن شئت قلت: (زيدًا ضربته) وإنّما نصبه على إضمار فعل هذا تفسيره، كأنك قلت: ضربت زيدًا ضربته، إلاّ أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره، فالاسم ههنا مبني على المضمر...

فإن قلت: (زيد مررت به) فهو من النصب أبعد من ذلك... وإن شئت قلت: (زيدًا مررت به) تريد أن تفسر له مضمرًا، كأنك قلت إذا مثلت ذلك: جعلت زيدًا على طريقي مررت به... وإذا قلت: (زيد لقيت أخاه) فهو كذلك، وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنّه قد وقع به، والدليل على ذلك أنّ الرجل يقول: أهنتَ زيدًا بإهانتك أخاه، وأكرمتَه بإكرامك أخاه»[٢].

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ٣٠٦).

(٢) «سيبويه» (١/ ٤٢ ـ ٤٣)، وانظر «ابن عقيل» (١/ ١٧٣)، «حاشية الخضري» =

وذهب الكسائي إلى أنّ نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر ، وأنّ الضمير ملغى.

وذهب الفراء إلى أنّ الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنهما في المعنى لشيء واحد.

ويرد عليهما نحو (سعيدًا مررت به) فإنّ الفعل (مر) لا يصح أن ينصب الاسم المتقدم ، كما لا يصح أن يلغي الضمير المجرور ؛ لأن الفعل لا يتعدى إليه إلاّ بالحرف ، ونحو (زيدًا هدمت داره) و(خالدًا خطت قميصًا له) فإنّه لا يصح تسلط الفعل على الاسم المنصوب قبله[1].

وهذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب ؛ لأنّ كل منصوب لابدّ له من ناصب عند النحاة ، ولما لم يجدوا ناصبًا للاسم المتقدم اضطرّوا إلى التقدير.

إنّ التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى ، مفسد للجملة ، فإنّ الجملة تتمزق وتنحل بتقديرنا (أكرمت خالدًا أكرمته) ، و(سررت خالدًا أحببت رجلاً يحبه) وبنحو ذلك من التقديرات.

وما ذهب إليه الفراء مقبول في نحو (خالدًا أكرمته) ، غير مقبول في نحو (خالدًا سلمت عليه) و(محمدًا خطت قميصًا له)، وكذلك ما ذهب إليه الكسائي.

فتقدير الجمهور متمشٍّ مع الصنعة الإعرابية إلاّ أنه مفسد للمعنى ، مفسد للجملة. وما ذهب إليه الفراء والكسائي مفسد للصنعة الإعرابية ولا يستقيم في كثير من التعبيرات.

= (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤) ، «التصريح» (١/ ٣٠٧) ، «الأشموني» (٢/ ٧٣) ، «الرضي على الكافية» (١/ ١٧٦).

(١) انظر «التصريح» (١/ ٢٩٧)، «الهمع» (٢/ ١١٤)، «ابن عقيل» (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٧٤).

ونحن هنا لا تعنينا تقديرات النحاة واختلافاتها ، وإنّما الذي يعنينا هو المعنى ، وإنّما ذكرت هذه التقديرات لأنها تترتب عليها أمور ذات علاقة بالمعنى ـ كما سنرى ـ.

وحقيقة الأمر فيما نرى أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى ، وإنّما هو أسلوب خاص يؤدي غرضًا معينًا في اللغة. ومما يدل على ذلك قولهم: (محمدًا سلمت عليه) و(خالدًا أكرمت أخاه) و(سعيدًا انطلقت مع أخيه) فأي اشتغال في هذا؟ وهل يمكن تسليط الفعل على الاسم المنصوب المتقدم ، فإن الفعل قد يكون لازمًا كما نرى.

وأما على رأي الكسائي والفراء فليس ثمة اشتغال أصلاً ، وإذا كنا نرغب في الإبقاء على اصطلاح الاشتغال والمشغول عنه فإنّا نقصد به معنى آخر سنذكره ، لا ما ذكره القوم.

أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوبًا ولا داعي لأن نذكر له ناصبًا ؛ لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها ، فإنه يمكن أن يقال: إنّ الفاعل في العربية مرفوع ، والمفعول به منصوب ، والمبتدأ مرفوع ، والمشغول عنه منصوب ، وهكذا ، ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا ، وإذا كان لا بدّ من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه.

أقسامه:

يذكر النحاة في هذا الباب خمسة أقسام:

١ ـ ما يجب فيه النصب.

٢ ـ ما يجب فيه الرفع.

٣ ـ ما يجوز فيه الأمران والرفع أرجح .

٤ ـ ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح .

٥ ـ ما يجوز فيه الأمران على السواء[١] .

أما ما يجب فيه الرفع فليس من باب الاشتغال ؛ لأنه لم ينطبق معنى الاشتغال عليه ، وذلك أنهم قالوا: إنه لو فرغ الفعل من الضمير لنصب الاسم ، وذلك ممتنع في وجوب الرفع نحو (خرجت وإذا أخوك يضربه خالد)[٢] .

وأما مسألة وجوب النصب فالأمر فيها كما ذكره النحاة .

وأما مسألة جواز الأمرين مع الترجيح أو بدون ترجيح ففيها نظر فيما نرى ، وذلك أننا نعتقد أن لكل وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر ، فمعنى النصب غير معنى الرفع ، فإن أردت معنى معينًا وجب عليك أن تقول تعبيرًا معينًا .

إنه يصح أن تقول: (محمدٌ أكرمته) كما يصح أن تقول: (محمدًا أكرمته) ولكن هل هما بمعنى واحد؟ هذا ما لا يكون ، إن (محمدًا) في قولك: (محمدًا أكرمته) فضلة ، و(محمد) في (محمد أكرمته) عمدة ، فهل تكون الفضلة كالعمدة؟ كيف يمكن أن يكون ذاك؟

إنه كان المأمول أن يقول النحاة: ورد عن العرب قولهم: (محمدٌ أكرمته) وهو بمعنى كذا ، و(محمدًا أكرمته) وهو بمعنى كذا ، فإن أردت المعنى الفلاني تعيّن الرفع ، وإن أردت المعنى الآخر تعيّن النصب . وكل ترجيح من دون النظر إلى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على أساس .

---

(١) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٧٤) ، «الأشموني» (٢/ ٧٣ ـ ٧٥) .

(٢) «التصريح» (١/ ٢٠٣) .

ولذلك ينبغي أن يعالج موضوع الاشتغال على غير الشاكلة التي عالجها النحاة.

هل يفيد الاشتغال تخصيصًا أو تأكيدًا؟

ذهب البيانيون إلى أنّ الاشتغال قد يفيد تخصيصًا أو توكيدًا، وذلك بحسب تقدير الفعل المحذوف، فإذا قدرنا الفعل المحذوف بعد الاسم المنصوب أفاد تخصيصًا، وإذا قدرنا الفعل المحذوف قبل الاسم المنصوب أفاد توكيدًا، وذلك نحو قولك: (محمدًا أكرمته) فإن قدرت (محمدًا أكرمت أكرمته) أفاد تخصيصًا؛ لأن المفعول إذا تقدم على فعله أفاد تخصيصًا كما مر في بحث المفعول، وإن قدرت (أكرمت محمدًا أكرمته) أفاد توكيدًا وذلك لتكرير اللفظ، جاء في (الإيضاح): «وأما نحو قولك: (زيدًا عرفته) فإن قدّر المفسر المحذوف قبل المنصوب، أي (عرفت زيدًا عرفته) فهو من باب التوكيد، أعني تكرير اللفظ، وإن قدر بعده، أي (زيدًا عرفت عرفته) أفاد التخصيص»[1].

وجاء في (شرح المختصر) للتفتازاني: «وأما نحو (زيدًا عرفته) فتأكيد إن قدر المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب، أي عرفت زيدًا عرفته، وإلاّ، أي وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده فتخصيص، أي زيدًا عرفت عرفته، لأنّ المحذوف المقدر كالمذكور، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور، ... فنحو (زيدًا عرفته) محتمل للمعنيين: التخصيص والتأكيد، فالرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا: (زيدًا عرفت) لما فيه من التكرار»[2].

(١) «الإيضاح» (١/ ١١٠ ـ ١١١).
(٢) «شرح المختصر» (٧٦).

وذهب النحويون إلى أنّه يجب تقدير المفسر قبل الاسم المنصوب ، جاء في (المغني) «فيجب أن يقدر المفسر في نحو (زيدًا رأيته) مقدمًا عليه.

وجوز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا»[١].

وجاء في (التصريح): «وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدمًا على الاسم المنصوب إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخرًا عنه»[٢] فلا يفيد تخصيصًا عند النحاة.

والذي أراه في هذا الباب أن الاشتغال لا يفيد تخصيصًا ولا توكيدًا ، وإنّما هو أسلوب خاص يؤدي غرضًا معينًا لأنه ليس معنى:

(خالدًا أكرمت) كمعنى (خالدًا أكرمته).

ولا معنى (على محمد سلمت) كمعنى (محمدًا سلمت عليه).

فمعنى (خالدًا أكرمت) خصصته بالكرم ، وأمّا (خالدًا أكرمته) فتفيد إكرام خالد ، لا تخصيصه بالإكرام ، وقد قدمته للعناية. وكذلك قولك: (على محمد سلمت) و(محمدًا سلمت عليه) فالأولى تفيد التخصيص ، بخلاف الثانية ، فإنّك قدمت الاسم للاهتمام به. وأي تخصيص في نحو قولك: (محمدًا رأيت رجلاً يحبه) و(خالدًا أهنت أخاه؟) وهل في قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ [النحل: ٥] ، وقوله: ﴿وَلُوطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٤] تخصيص؟

---

(١) «المغني» (٢/ ٦١٣) ، وانظر «معترك الاقتران» (١/ ٣٠٦) ، «الهمع» (٢/ ١١٤).

(٢) «التصريح» (١/ ٣٠٧) ، وانظر «المغني» (٢/ ٦١٣) ، «حاشية يس» (١/ ٣٠٧) لتوضيح الموانع.

وأيّ دليل على أنّ الفعل متأخر عن الاسم ، وهو لم يظهر البتة؟

وهو لا يفيد توكيدًا أيضًا ، إذ لو كان توكيدًا لجاز ذكره ، بل لوجب ذكره عند بعض النحاة ؛ لأنّ الحذف ينافي التوكيد ، فلا مانع في التوكيد من أن تقول: (أكرمتُ محمدًا أكرمتُ محمدًا) و(أكرمت محمدًا أكرمته) فتعيد الضمير على الاسم المتقدم.

إن الاشتغال تعبير خاص وأسلوب معين له غرض معين كما ذكرت.

الفرق بين الرفع والنصب:

١ ـ تقول: (خالدًا أكرمته) و(خالدٌ أكرمته) فما الفرق بين التعبيرين؟

قال تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] بالنصب ، وقال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] بالرفع ، فلم ذاك؟ وما وجه الاختلاف بينهما؟

إنه يصح من حيث التركيب النحوي أن تقال كلُّ جملةٍ من الجمل التي ذكرناها بالرفع وبالنصب ، ولكن هل تكون بمعنى واحد؟

نحن ذكرنا رأي النحاة في ذلك ، وذكرنا أنّ عندهم ترجيحات لا تقوم على أساس ، فما حقيقة هذا الأمر؟

من الواضح أن المتحدث عنه في نحو قولك: (محمد أكرمته) هو محمد ، وفي (محمدًا أكرمته) هو المتكلم. وكذلك في نحو قولك: (زيد سلمت عليه) الإخبار فيه عن زيد ، وفي (زيدًا سلمت عليه) الإخبار عن المتكلم.

جاء في (الإيضاح في علل النحو): «قال أبو العباس: الفرق بين (ضربت زيدًا) و(زيد ضربته) أنك إذا قلت: (ضربت زيدًا) فإنّما أردت أن تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك ، وإذا قلت: (زيد ضربته) فإنّما أردت أن تخبر

عن زيد»[١]. ولكنك قدمت (زيدًا) في قولك: (زيدًا ضربته) للاهتمام به والحديث عنه، غير أنه حديث لا يرقى إلى درجة العمدة.

وبتعبير آخر أنت قدمت المنصوب في الاشتغال للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ؛ لأن المبتدأ متحدث عنه والحديث يدور عليه أساسًا، بخلاف المشغول عنه، فإن الحديث يدور على غيره أساسًا. فالفرق بين قولنا: (محمدًا أكرمته) و(محمدٌ أكرمته) أنك بالرفع جعلت مدار الحديث محمدًا، وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام. أما الأولى فقد قدمت فيها محمدًا للاهتمام، قدمته لتتحدّث عنه بدرجة أقل من العمدة، فإنّ الإخبار عن المتكلم، ولكن قد يقتضي السياق أن تخص محمدًا بحديث، وأمّا (محمدًا أكرمت) فللاختصاص.

ونحوه:

محمدٌ سلمت عليه.

ومحمدًا سلمت عليه.

ففي الأولى المتحدث عنه محمدٌ، والجملة الصغرى إخبار عنه، وأما في الثانية فقد قدمته للاهتمام به، وجئت بالضمير في (عليه) لإرادة الإخبار عنه بصورة ثانوية، وإنّما الحديث على المتكلم.

إنّ المشغول عنه على صورة المبتدأ من حيث الحديث عنه، ولذا لابد له في الجملة المتأخرة عنه من ضمير يربطها بالاسم المتقدم، كالمبتدأ الذي لابدّ له من رابط يربط جملة الخبر به ليصح الحديث عنه، ولكن الفرق بينهما أنّ الحديث في الابتداء يدور أساسًا على المبتدأ، بخلاف الاشتغال الذي يدور فيه الحديث على شيئين: أمر أساسي وهو المسند إليه، وأمر دونه وهو المنصوب المتقدم.

---

(١) «الإيضاح في علل النحو» (١٣٦ ـ ١٣٧).

وبهذا نستطيع أن نقول: إن الاشتغال مرحلة دون المبتدأ وفوق المفعول ، إذ هو متحدث عنه من جهة ، لكنه لا يرقى إلى درجة المبتدأ ، فيكون معنى الاشتغال على هذا أنه إنّما جيء بالاسم المنصوب المتقدم لإرادة الحديث عنه ، ثم شغل عنه بالحديث عن المسند إليه ، فهو أسلوب على صورة المبتدأ والخبر.

وإليك مثالاً يوضح الفرق بين المشغول عنه والمبتدأ:

إنّ المبتدأ ـ كما ذكرنا ـ هو المتحدث عنه ، أمّا في باب الاشتغال فالمسند إليه هو المتحدث عنه ، وقد قدم المشغول عنه للتحدث عنه بصورة ثانوية لا المبتدأ. تقول:

(الظالمُ يكرهه الناس ويحتقرونه في أنفسهم ، ثقيل عليهم مبغض إلى قلوبهم ، أمّا العادل فإنّ الناس يحبونه ويحترمونه) ، فأنت تلاحظ أن الكلام على الظالم فترفعه.

وتقول:

(ألا ترى إلى ربك وعقابه ، وأنه إذا أمهل فإنه لا يهمل ، عاقب الكافر ، والظالمَ أهلكه ، والمستعبد أذله وقهره ، والباطل أزاله) فإنّ الكلام على الله سبحانه ، وقدم ما قدم للاهتمام ، فنصب الظالم والمستعبد والباطل. وهذا وجه الكلام. ولو نظرنا في الآيات القرآنية الكريمة لوجدنا مصداق ذلك:

قال تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ﴾ بالنصب ، ولو رجعنا إلى السياق لوضح السبب ، وإليك السياق: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّٰهَا لِلنَّٰظِرِينَ ﴿١٦﴾ وَحَفِظْنَٰهَا مِن كُلِّ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿١٧﴾ إِلَّا مَنِ ٱسْتَرَقَ ٱلسَّمْعَ فَأَتْبَعَهُۥ شِهَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٨﴾ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْزُونٍ ﴿١٩﴾ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾ [الحجر: ١٦ ـ ٢٠].

فالكلام إنما هو على الله الذي جعل في السماء بروجًا وزينها ، ومدّ الأرض وألقى فيها رواسي وأنبت فيها من كل شيء ، وجعل فيها المعايش.

فالكلام ـ كما ترى ـ على الله تعالى لا على الأرض ، ولكن قدم الأرض للاهتمام بها من بين ما ذكر ، والحديث عنها من بين ما عدد فقال: ﴿ وَٱلْأَرْضَ مَدَدْنَٰهَا . . . ﴾ إلخ ، فإنّه وإن كان الكلام في الأصل يدور على الله تعالى وقدرته ، خص الأرض بالاهتمام فقدمها ، والكلام فيها قبل وبعد على الله تعالى. ولو رفع (الأرض) لكان الحديث يدور عنها والإسناد إليها ، والسياق غير ذلك.

وإليك مثالاً آخر يوضح ذلك ، قال تعالى: ﴿ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴾ [الحجر: ٢٧] ، بالنصب فلمَ لم يرفع؟ إن السياق يوضح ذلك.

إن الكلام على الله تعالى وهو في سياق الآيات التي سردناها آنفًا ، قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٦﴾ وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٣٢﴾ قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٣٣﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٣٥﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٣٨﴾ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾ قَالَ هَٰذَا صِرَٰطٌ عَلَىَّ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤١﴾ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾

[الحجر: ٢٦ـ ٤٢].

فالكلام على الله تعالى وخلقه ، لكنه أراد أن يفرد الجان بحديث عنه ، فقدمه وأعاد عليه الضمير للكلام عليه ، وقد تقول: ولمَ لم يقدم الإنسان ، وقد ذكر الإنسان أيضًا؟ والجواب أنه وإن ذكر الإنسان فإنّ مدار الحديث في هذه الآيات عن الجن ، فالكلام على إبليس ومجادلته ربه .

فأنت ترى أنه قدم الأرض في الآيات الأول ؛ لأن الحديث عليها أهم ، وقدم الجان لأن القصد يتعلق بذكرهم .

وإليك مثالاً آخر ، قال تعالى: ﴿ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ [النحل: ٥] ، فإنه نصب (الأنعام) ولم يرفعها ، والسياق يوضح سبب ذلك. قال تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ تَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ۝٤ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ۝٥ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَـٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝٧ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٣ ـ ٨] ، فأنت ترى أن الكلام على الله تعالى ، ولكنه قدم الأنعام للاهتمام بها والحديث عنها من بين ما ذكر ، فقد ذكر خلقه السماوات والأرض والإنسان والأنعام والخيل والبغال والحمير ، ولكن أكثر الحديث في هذه الآيات عن الأنعام، فقدمها للحديث عنها والاهتمام بها في هذا المجال .

وقال تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾ [الإسراء: ١٣] ، فنصب (كل) ولم يرفعها ؛ وذلك لأن الكلام إنما هو على الله ، وقدم (كل إنسان) للاهتمام ، وهذا سياق الآيات يوضح ذلك: ﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ فَصَّلْنَـٰهُ تَفْصِيلًا ۝١٢ وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ طَـٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ

﴿ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٢ ـ ١٣] .

في حين قال: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِى دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٢ ٱلزَّانِى لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ۚ وَحُرِّمَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢ ـ ٣] .

فرفع ؛ لأن الكلام على الزاني والزانية .

ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَـٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨] ؛ لأن الكلام عليهما .

وقال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] برفع الشعراء ؛ لأن الكلام عليهم ، ولو نصب لكان الكلام على الغاوين ، والسياق يوضح ذلك ، قال تعالى: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ۝٢٢٤ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ۝٢٢٥ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ۝٢٢٦ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٤ ـ ٢٢٧] .

وقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٥٥] فنصب السماء لأن الكلام على الله تعالى فبدأ السورة بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۝٦ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝٩ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ۝١٠ فِيهَا فَـٰكِهَةٌ وَٱلنَّخْلُ ذَاتُ ٱلْأَكْمَامِ ۝١١ وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١ ـ ١٢] .

فالكلام على الله الرحمن الخالق ، لا على السماء والأرض ، ولكن قدمهما للاهتمام بهما .

وقال تعالى: ﴿وَٱلظَّـٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾ فنصب ؛ لأن الكلام على الله تعالى ، المجازي المحسن بالإحسان ، والمسيء بالإساءة ، قال تعالى:

﴿ نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ۖ وَإِذَا شِئْنَا بَدَّلْنَآ أَمْثَٰلَهُمْ تَبْدِيلًا ﴿٢٨﴾ إِنَّ هَٰذِهِۦ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا ﴾ [الإنسان: ٢٨ ـ ٣١].

وقال ﴿ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴾ بالنصب ؛ لأن الكلام على الله تعالى ، قال تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا ﴿٢٨﴾ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ وَٱلْأَرْضَ بَعْدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ أَخْرَجَ مِنْهَا مَآءَهَا وَمَرْعَىٰهَا ﴿٣١﴾ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴿٣٢﴾ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴾ [النازعات: ٢٧ ـ ٣٣].

فالكلام على الله ونعمه من خلق السماء ودحو الأرض وإخراج الماء والمرعى وإرساء الجبال.

وأظن أنه اتضح الفرق بين المشغول عنه والمبتدأ اتضاحًا لا غموض فيه.

٢ ـ وينصب الاسم إذا خيف في الرفع أن يلتبس الفعل بالصفة ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩].

قال السيرافي ما ملخصه: «فإن قال قائل: قد زعمتم أن نحو (إني زيد كلمته) الاختيار فيه الرفع ؛ لأن الجملة في موضع الخبر ، فلم اختير النصب في ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ وكلام الله تعالى أولى بالاختيار؟

فالجواب أنّ في النصب ههنا دلالة على معنى ليس في الرفع ، فإن التقدير على النصب: إنا خلقناه كل شيء خلقناه بقدر ، فهو يوجب العموم. وإذا رفع فليس فيه عموم ، إذ يجوز أن يكون (خلقناه) نعتًا لشيء ، و(بقدر) خبرًا لكل ، ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر»(١).

---

(١) «شرح أبي سعيد السيرافي بهامش كتاب سيبويه» (١/ ٧٤) ، وانظر «التصريح» =

وإيضاح ذلك أن رفع (كل) يدل على معنيين: إما أن يكون (خلقناه) خبرًا عن (كل) فيكون المعنى: إنا خلقناه كل شيء بقدر، وإما أن يكون (خلقناه) صفة لكل، والخبر (بقدر) فيكون المعنى: كل شيء مخلوق لنا مخلوق بقدر. ومقتضى ذلك أن هناك خالقًا مع الله سبحانه، فما خلقه الله خلقه بقدر، وما خلقه غيره قد يكون ليس مخلوقًا بقدر، تعالى الله عن ذلك.

ونحوه أن نقول: (كل رجل أكرمته هنا) فبالنصب يكون المعنى: أكرمت كلَّ رجل هنا، وبالرفع له معنيان: إمّا أن يكون كمعنى النصب، والخبر (أكرمته)، وإمّا أن يكون المعنى: كل رجل مكرم من قبلي هنا، فالخبر (هنا)، و(أكرمته) نعت، أي قد يكون في المكان رجال لم تكرمهم، ولكن كل من أكرمتهم هنا.

قال الرضي: «إذا أردت أن تخبر أنّ كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارًا وأنك لم تملك أحدًا منهم إلّا بشرائك بهذا الثمن فقلت: (كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين دينارًا) بنصب (كل) فهو نص في المعنى المقصود؛ لأن التقدير: اشتريت كلَّ واحد من مماليكي بعشرين.

وأما إن رفعت (كل) فيحتمل أن يكون (اشتريته) خبرًا له، وقولك: (بعشرين) متعلقًا به، أي كلّ واحد منهم مشترى بعشرين، وهو المعنى المقصود، ويحتمل أن يكون (اشتريته) صفة لـ(كل واحد)، وقولك: (بعشرين) هو الخبر، أي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين.

فالمبتدأ إذن على التقدير الأول أعمّ؛ لأن قولك: (كل واحد من مماليكي) عمّ من اشتريته ومن اشتري لك، ومن حصل لك منهم بغير

= (١/ ٣٠٢)، «الأشموني» (٢/ ٨٠)، «الهمع» (١/ ١١٣).

المشترى من وجوه التملكات ، والمبتدأ على الثاني لا يقع إلاّ على من اشتريته أنت .

فرفعه إذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول . إذ ربما يكون ذلك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر ، وربما يكون أيضًا لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة أو غير ذلك ، وكل هذا خلاف مقصودك . فالنصب إذن أولى لكونه نصًا في المعنى المقصود ، والرفع محتمل له ولغيره»(١) .

فالأمر بحسب المعنى ، فإذا أردت التنصيص على أنّ الفعل ليس صفة نصبت المتقدم ، وإذا أردت الاحتمال رفعت ، كما أنه إذا أردت التنصيص على أن الفعل صفة رفعت الاسم المتقدم ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر : ٥٢] . جاء في (معاني القرآن) للفراء : «وأما قوله : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ فلا يكون إلاّ رفعًا ؛ لأن المعنى ـ والله أعلم ـ كل فعلهم في الزبر مكتوب ، فهو مرفوع بفي(٢) ، و(فعلوه) صلة لشيء ، ولو كانت (في) صلة لفعلوه في مثل هذا من الكلام جاز رفع (كل) ونصبها ، كما تقول : (وكل رجل ضربوه في الدار) ، فإن أردت : (ضربوا كل رجل في الدار) رفعت ونصبت ، وإن أردت : (وكل من ضربوه هو في الدار) رفعت»(٣) .

وإيضاح ذلك أنّ المعنى لا يحتمل النصب ، لأنه في النصب يكون المعنى : (فعلوا كل شيء في الزبر) والمعنى ليس عليه ، وإنما المعنى أنّ ما فعلوه مثبت في الزبر ، فـ(فعلوه) صفة لشيء ، و(في الزبر) خبر ، والمعنى

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٨٩) .
(٢) هذا على مذهب الكوفيين الذين يقولون : إن المبتدأ يرفعه الخبر والخبر يرفعه المبتدأ .
(٣) «معاني القرآن» (٢/ ٩٥ ـ ٩٦) .

أنّ الشيء الذي فعلوه هو مثبت في الزبر ، والنصب لا يؤدي هذا المعنى .

وهذا القسم عند النحاة مما يترجح فيه النصب على الرفع[١] ، والصواب أن هذا القسم ليس مما يترجح فيه النصب على الرفع ، وإنما هو بحسب القصد ، فإذا أردت التنصيص على أن الفعل ليس صفة نصبت وجوبًا ، كما مرّ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ ونحوه من الأمثلة ، وإن أردت التنصيص على أنه صفة رفعت وجوبًا ، وكذلك إذا أردت احتمال الوجهين فهو ليس من باب الجواز ، وإنّما من باب الوجوب بحسب المعنى كما أوضحت .

٣ ـ وقال قسم من النحاة إنه يختار الرفع في الاسم المنظور فيه إلى العموم ، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢] ، وقوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨] .

لشبهه بالشرط في العموم والإبهام. ويختار النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص بالأمر ، كـ(زيدًا اضربه) لعدم مشابهته للشرط[٢] .

جاء في (معاني القرآن) للفراء: «﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾ مرفوعان بما عاد من ذكرهما. والنصب فيهما جائز ، كما يجوز: (أزيد ضربته) ، و(أزيدًا ضربته) ، وإنما تختار العرب الرفع في (السارق والسارقة) لأنهما غير موقتين ، فوجّها توجيه الجزاء ، كقولك: (من سرق فاقطعوا يده) ، فـ(من) لا يكون إلاّ رفعًا. ولو أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام»[٣] .

وجاء في (التفسير الكبير) للرازي: «اختيار الفراء أنّ الرفع أولى من

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٠٢) ، «الهمع» (١/ ١١٣) ، «الأشموني» (٢/ ٨٠) .
(٢) «التصريح» (١/ ٢٩٩) .
(٣) «معاني القرآن» (١/ ٣٠٦ ، ١/ ٢٤٢) .

النصب ؛ لأن الألف واللام في قوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ يقومان مقام (الذي) ، فصار التقدير: الذي سرق فاقطعوا يده. وعلى هذا التقدير حسن إدخال حرف الفاء على الخبر ؛ لأنه صار جزاء. وأيضاً النصب إنما يحسن إذا أردت سارقًا بعينه أو سارقة بعينها ، فأما إذا أردت توجيه هذا الجزاء على كل من أتى بهذا الفعل فالرفع أولى ، وهذا القول هو الذي اختاره الزجاج وهو المعتمد»(١).

وإيضاح ذلك أنّ الاسم المرفوع هنا أشبه اسم الشرط في العموم ، بدليل وقوع الفاء في خبره ، وعند قسم من النحاة أنّه لا يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، ولا يفسر عاملاً في الاشتغال(٢).

وعند بعضهم أنه لا يعمل الجواب في الشرط(٣) ، فإذا أردت به التعيين جئت به منصوبًا ، فالسارق في النصب معلوم ، أي من قد سرق ، في حين أنّ الرفع يدل على شبهه بالشرط ، فهو سار على كل سارق.

وعلى مقتضى هذا ينبغي أن تقول: (الضيفَ أكرمه) بالنصب إذا كان الضيف معينًا ، و(الضيفُ أكرمه) بالرفع إذا كان الضيف غير معين، أي لا يراد به ضيف مخصوص ، وأن تقول: (العالمَ احترمه) إذا كان عالمًا معينًا من بين العلماء ، و(العالمُ احترمه) إذا لم يكن عالمًا معينًا ، بل كل من اتسم بسمة العلم.

وأرى أنّ في هذا نظرًا ، فإنه يصح أن تقول بالرفع والنصب للمعلوم وغير المعلوم ، فإنك تقول: (أكرم الضيف) سواء كان ضيفًا معينًا ، أم غير معين ،

---

(١) «التفسير الكبير» (١٠/ ٢٢٣).
(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ٨٤ ـ ٨٥).
(٣) «حاشية الصبان» (٢/ ٧٧).

فقد يكون القول للتعليم والتوجيه. ونحوه (احترم العالم) ، وهذا هو تقدير الاشتغال عند النحاة: أكرم الضيف أكرمه ، واحترم العالم احترمه.

وإنما الأمر كما سبق أن أسلفنا في القاعدة العامة في الفرق بين الاشتغال والابتداء ، إذا أردت الإخبار عن الاسم المتقدم والإسناد إليه رفعت ، وإن لم ترد نصبت وقدمته للاهتمام.

وأما الآيتان فقد ذكرت الأمر فيهما ، وهو إرادة الإخبار عن الاسمين المرفوعين ، والله أعلم.

وأما تعين العموم فبسبب الفاء الواقعة في الخبر لأنها أشبهت فاء الجزاء ، والجزاء يراد به العموم ، وهو نظير قولك: (الفائز فأعطه جائزة) والمعنى: من يفز فأعطه جائزة ، و(الفائز أعطه جائزة) وهو على معنيين: إمّا أن يكون كمعنى الأولى ، وإما أن نقصد به فائزًا معينًا والفاء عينت قصد العموم.

ونحوه أن تقول:

الذي يدخل الدار فله مكافأة

الذي يدخل الدار له مكافأة

فبوجود الفاء تترتب المكافأة على دخول الدار ، أي من يدخل الدار فله مكافأة ، فسبب المكافأة دخول الدار ، فأشبه الموصول الشرط ، وأريد به العموم.

وبغير الفاء تكون الجملة ذات احتمالين: إما أن تكون كمعنى الأولى ، وإما أن لا تترتب المكافأة على دخول الدار ، وإنما هي لشخص معين يدخل الدار ، فكأنه قلت: انظر إلى ذلك الذي يدخل الدار إن له مكافاة. فلم يعط المكافأة بسبب دخول الدار ، وإنما أردت أن تعرفه للمخاطب بالصلة ، كما

تقول: (الذي يمشي رسب) ، فالرسوب لم يترتب على المشي ولا بسببه ، فالذي عين قصد العموم هو الفاء وليس الرفع ، ولو كان حق العام الرفع وحق الخاص النصب لكان الراجح في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۗ﴾ الرفع ؛ لأنها ليست أنعامًا خاصة ، بل هي عموم الأنعام ، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيۡءٖ فَصَّلۡنَٰهُ تَفۡصِيلٗا﴾ [الإسراء: ١٢] ، وقوله: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلۡزَمۡنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِي عُنُقِهِۦۖ﴾ [الإسراء: ١٣] ، وقوله: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ [الإنسان: ٣١] ، وقوله: ﴿وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣٢] ، فقد وردت كلها بالنصب ، وهي كلها للعموم.

وكان ينبغي النصب في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ وَعَدَهَا ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ﴾ [الحج: ٧٢] ، وقوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣] ، وقد وردتا بالرفع وهما معلومتان ، وإنما الأمر كما ذكرت ، والله أعلم.

* * *

التنــازع

ورد عن العرب نحو قولهم: (حضر واستمع خالد) و(أعظمت وأكرمت عليًا) ونحوه (أكرمني وأكرمت سالمًا) وهذا ما يسميه النحويون باب التنازع.

وسبب تسميته بذلك أن النحاة رأوا أن العاملين يتنازعان معمولاً واحدًا كما يقولون. ففي الجملة طلب كل من الفعلين (حضر) و(استمع) الفاعل خالدًا، ولما كان لا يمكن أن يكون الفعل بلا فاعل، كما أنه لا يمكن أن يكون الاسم فاعلاً للفعلين معًا، قالوا: تنازع الفعلان على هذا الفاعل كل منهما يطلبه.

ومثل ذلك ما جاء في الجملة الثانية (أعظمت وأكرمت عليًا) فكل من الفعلين (أعظم وأكرم) يطلب عليًا، والمعنى: أعظمت عليًا وأكرمت عليًا.

أما في الجملة الثانية فالمعنى: أكرمني سالم وأكرمت سالمًا، فأضمر الفاعل استغناء عنه بالمفعول، فالفعل الأول طالب للفاعل، والثاني طالب للمفعول، ولا يمكن أن يكون (سالم) معمولاً لهما؛ لأنه لا ينبغي أن يكون فاعلاً ومفعولاً في آن واحد، أي مرفوعًا ومنصوبًا، وهذا لا يكون.

قال ابن يعيش: «اعلم أنك إذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة ووجهتهما إلى مفعول واحد نحو (ضربني وضربت زيدًا) فإنّ كلّ واحد من الفعلين موجه إلى (زيد) من جهة المعنى، إذ كان فاعلاً للأول ومفعولاً للثاني، ولم يجز أن يعملا جميعًا فيه؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا

ومنصوبًا في حال واحدة»[١].

من هذه الفكرة التي تقول: إنه لا بد لكل فعل من فاعل، وإن المعمول لا يمكن أن يعمل فيه عاملان، ذهب النحاة إلى توجيه هذا الأسلوب توجيهًا خاصًا فقالوا: إنه لا بد أن يكون كل من الفعلين عاملاً فأضمروا وقدروا ما لم يكن مذكورًا.

ثم إن النحاة انقسموا على قسمين:

قسم ذهب إلى أن الأولى هو إعمال الأول لسبقه وهم الكوفيون، وقسم ذهب إلى أنّ الثاني أولى بالعمل لقربه من المعمول وهم البصريون.

وأيضًا لو أعملت الأول في العطف نحو (جاء ورجع خالد) لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، أي عطفت على بعض الجملة قبل أن تتم، وكلاهما خلاف الأصل[٢].

وأجمعوا على جواز إعمال أيهما شئت، ولكن الاختلاف في الأَولى منهما[٣]، فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور، وإذا أعملت الثاني أضمرت في الأول المرفوع والمنصوب العمدة ولا يضمر غير ذلك[٤]. تقول:

(قام وقعدا المحمدان) على إعمال الأول في الاسم الظاهر، والثاني في

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٧٧).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٨٣).

(٣) «ابن يعيش» (١/ ٧٧)، «شرح شذور الذهب» (٤٩٩)، وانظر «سيبويه» (١/ ٣٧ - ٤١).

(٤) انظر «شرح قطر الندى» (٣٧٦)، «الرضي على الكافية» (١/ ٨٤ - ٨٥)، «ابن يعيش» (١/ ٧٨)، «الهمع» (٢/ ١١٠)، «الأشموني» (٢/ ١٠٧).

ضميره ، أي قام المحمدان وقعدا .

وتقول : (قاما وقعد المحمدان) على إعمال الثاني ، فأضمرت في الأول الفاعل .

قال الشاعر :

جَفَوني ولم أجفُ الأخلاءَ إنني لغير جميلٍ من خليليَ مهملُ

وقال :

هَوَينني وهويتُ الغانياتِ إلى أن شبتُ فانصرفتْ عنهنَّ آمالي

على إعمال الثاني في الاسم الظاهر ، والأول في الضمير[١] .

وكلهم يجيز (قام وقعد المحمدان) بإفراد الفعلين على إضمار فاعل الفعل الأول على رأي سيبويه والبصريين وتقديره مفردًا ، وهو ضعيف عندهم ، أو حذف الفاعل الأول على رأي الكسائي ، أو جعل الفاعل للفعلين معًا على رأي الفراء[٢] . قال الشاعر :

تَعَفَّقَ بالأَرْطى لها وأرادَها رجالٌ فبذّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ

وتقول :

(أكرمت وأعظمته سعيدًا) بإعمال الأول في الاسم الظاهر ، وقد أضمرت في الثاني ما يحتاجه ، كأنك قلت : أكرمت سعيدًا وأعظمته .

وتقول :

(أكرمت وأعظمت سعيدًا) بإعمال الثاني ، ولا تضمر في الأول المفعول لأنه فضلة .

---

(١) «الأشموني» (٢/ ١٠٤) .

(٢) انظر «سيبويه» (١/ ٤١) ، «الأشموني» (٢/ ١٠٢ ـ ١٠٤) ، «ابن يعيش» (١/ ٧٧) ، «الرضي على الكافية» (١/ ٨٤) .

وتقول:

(أكرمني وأكرمته سعيد) على إعمال الأول في الاسم الظاهر، وتسليط الثاني على ضميره، على معنى (أكرمني سعيد وأكرمته).

وتقول:

(أكرمني وأكرمت سعيدًا) على إعمال الثاني في الاسم الظاهر، والفاعل مضمر في الأول. قال الفرزدق:

ولكن نصفًا لو سببت وسبني ... بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

وقال طفيل الغنوي:

وكُمْتًا مُدَمَّاةً، كأَنَّ مُتُونَها ... جَرَى فَوْقَها، واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقال رجل من باهلة:

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى به سَيْفَانَةٌ ... تُصْبِي الحَلِيمَ ومثلُها أَصْبَاهُ

قال سيبويه: «فالفعل الأول في كل هذا معمل في المعنى، غير معمل في اللفظ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى»(١).

ومن إعمال الأول قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تَسْتَكْ بِعُودِ أراكَةٍ ... تُنُخِّلَ فاسْتَاكتْ به عُودُ إسْحِلِ

وقول المرار الأسدي:

فرَدَّ على الفؤاد هوى عميدًا ... وسوئل لو يبينُ لنا السؤالا

وقد نغنى بها ونرى عصورًا ... بها يقتدنَنا الخرد الخدالا(٢)

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٩).

(٢) «سيبويه» (١/ ٤٠).

فأعمل الأول في الاسم الظاهر ، وأضمر في الثاني .

وإعمال الثاني هو الأولى عند الجمهور ، وبه ورد القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ [الكهف : ٩٦] ، ولو أعمل الأول لقال : (أفرغه عليه)[١] . قال سيبويه : «وقد يجوز (ضربت وضربني زيدًا) . . .

ومثل ذلك في الجواز (ضربني وضربت قومُك) ، والوجه أن تقول : (ضربوني وضربت قومك) فتحمله على الآخر»[٢] .

يتضح من هذا أنّ لك أن تعمل الأول أو الثاني ، ولكن الاختلاف في الأَولى منهما . ونحن هنا لا يعنينا العمل أو أن هناك تنازعًا حقًّا ، وإنما يعنينا هذا الأسلوب ومعناه .

إننا لا نعتقد أن تعبيرًا ههنا أَولى من تعبير ، وإنما هو بحسب القصد والمعنى ، والراجح فيما نرى أنّه ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين :

١ ـ ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره ؛ لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير .

٢ ـ ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته .

وإيضاح ذلك أنك تقول : (أغضبت وأهنت سعيدًا) و(أغضبت وأهنته سعيدًا) والفرق بينهما أن الاهتمام في التعبير الأول بالإهانة ، ولذا جعلت لها الاسم وحذفت مفعول الأول . وأما في قولك : (أغضبت وأهنته سعيدًا) فإن الاهتمام فيه بالإغضاب لأنك أعملته في الاسم الظاهر ، وأما الإهانة فقد

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ٧٨) .

(٢) «سيبويه» (١/ ٤١) .

أعملتها في ضميره ، والاسم الظاهر أقوى من الضمير[١] .

قال تعالى في السد الذي صنعه ذو القرنين : ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ [الكهف : ٩٦] .

فإن الاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء ، فإن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه ، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود ، فجعل (القطر) معمولاً للإفراغ ، ولو جعله للأول لقال : (آتوني أفرغه عليه قطرًا) .

وقال في أصحاب اليمين : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة : ١٩] ، جعل (الكتاب) مفعولاً للقراءة ولم يجعله لاسم الفعل ؛ لأن القراءة والاطلاع على الكتاب أهم من مجرد المناولة ، لأنّ فيه فلاحه وفوزه ، أما المناولة فلقصد القراءة واطلاعهم عليه .

ولو أعمل المناولة فيه لقال : (هاؤم اقرؤوه كتابيه) فيكون عند ذلك أعمل المناولة في الظاهر والقراءة في الضمير ، وهو خلاف المقصود .

وتقول : (حضروا واستمع الرجال) فالاهتمام ههنا بالاستماع لأنك أسندته إلى الاسم الظاهر ، أما الحضور فقد أسندته إلى الضمير ، والظاهر أقوى من الضمير ، ولو قلت : (حضر واستمعوا الرجال) لكان اهتمامك بالحضور أشد وكنت بشأنه أعنى .

وتقول أيضًا : (حضر واستمع الرجال) بإفراد الفعلين على ضعف في رأي الجمهور . ومعناه على مقتضى قول البصريين كمعنى (حضروا واستمع الرجال) لأن الأول أعملته في الضمير المستتر المفرد ، والثاني أعملته في الاسم الظاهر .

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٤٦ ، ٤٩٧) .

والذي يبدو لي أنّ اهتمام المتكلم بالحدثين سواء من حيث الإسناد ، مختلف من حيث التقديم والتأخير ، فإنك تقدم حدثًا على آخر لملحظ معين ، فقد يكون ذلك لتقدمه في الزمن ، أو السبب ، أو الرتبة ، أو غير ذلك ، تقول : (استيقظ وأفطر المسافرون) فالاستيقاظ مقدم على الإفطار لأنه قبله في الزمن ، وتقول : (أقبل ليدرس الطلاب) ، فالإقبال مقدم على الدرس لأنه سبب له ، ونحوه (رسب فبكى الطالبان) فالرسوب سبب البكاء ، وهو قبله .

وتقول : (اغتاب وبهت المتحدثون) فقدمت الغيبة على البهتان بادئًا بما هو أقل وزرًا وأهون ذنبًا. ونحو (همز ونمّ الرجلان) أو لغير ذلك من الملاحظ والأغراض.

وتقول : (أكرمني وأكرمت محمدًا) و(أكرمت وأكرمني محمدٌ) فما ذكرته وصرحت به أهم عندك مما حذفته ودللت عليه بالآخر. وإيضاح ذلك أنك في الأولى ذكرت نفسك وذكرت الشخص الذي أكرمته صريحًا ظاهرًا ، فإخبارك عن إكرامك محمدًا أهم عندك من إكرام محمد لك ، ولذا سترت فاعل من أكرمك وأظهرت نفسك.

وأما الثانية فبالعكس ، فإنّ العناية بمن أكرمك لا بمن أكرمته ، ولذا أظهرت مفعول إكرامه ، وحذفت مفعول إكرامك.

جاء في (دلائل الإعجاز) : «فانظر إلى بيت البحتري :

قد طلبنا فلم نجدْ لك في السؤ دِ والمجدِ والمكارمِ مثلا

المعنى : قد طلبنا لك مثلاً ، ثم حذف لأن ذكره في الثاني يدل عليه ، ثم إنّ في المجيء به كذلك من الحسن والمزية والروعة ما لا يخفى. ولو أنه قال : (قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده) ، لم تر من هذا الحسن الذي تراه شيئًا .

وسبب ذلك أن الذي هو الأصل في المدح والغرض بالحقيقة هو نفي الوجود عن المثل ، فأما الطلب فكالشيء يذكر ليبنى عليه الغرض ويؤكد به أمره. وإذا كان هذا كذلك فلو أنه قال: (قد طلبنا لك في السؤدد والمجد والمكارم مثلاً فلم نجده)، لكان يكون قد ترك أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل ، وأوقعه على ضميره ، ولن تبلغ الكناية مبلغ الصريح أبدًا. . .

وإذ قد عرفت هذا فإن هذا المعنى بعينه قد أوجب في بيت ذي الرمة أن يضع اللفظ على عكس ما وضعه البحتري ، فيعمل الأول من الفعلين ، وذلك قوله:

ولم أمدحْ لأرضيَه بشعري لئيمًا أن يكون أصابَ مالا

أعمل (لم أمدح) الذي هو الأول في صريح لفظ (اللئيم) ، و(أرضي) الذي هو الثاني في ضميره ، وذلك لأن إيقاع نفي المدح عن اللئيم صريحًا والمجيء به مكشوفًا ظاهرًا هو الواجب من حيث كان أصل الغرض ، وكان الإرضاء تعليلاً له. ولو أنه قال: (ولم أمدح لأرضي بشعري لئيمًا) لكان يكون قد أبهم الأمر فيما هو الأصل ، وأبانه فيما ليس بالأصل. فاعرفه.

ولهذا الذي ذكرنا من أن للتصريح عملاً لا يكون مثل ذلك العمل للكناية ، كان لإعادة اللفظ في مثل قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥] ، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢] ، من الحسن والبهجة ، ومن الفخامة والنبل ، ما لا يخفى موضعه على بصير ، وكان لو ترك فيه الإظهار إلى الإضمار فقيل: (وبالحق أنزلناه وبه نزل) ، و(قل هو الله أحد هو الصمد) ، لعدمت الذي أنت واجده الآن»[1].

* * *

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٢٩ ـ ١٣١).

المفعول المطلق

سمي المفعول المطلق بذلك لأنه مطلق من القيود ، أي غير مقيد ، بخلاف المفعولات الأخرى ، فإنها مقيدة بحروف الجر ونحوها ، فالمفعول به مقيد بالباء ، أي الذي فعل به فعل ، والمفعول فيه مقيد بفي ، أي الذي حصل فيه الفعل ، والمفعول معه مقيد بالمصاحبة ، والمفعول له أي الذي فعل لأجله الفعل ، أما المفعول المطلق فهو غير مقيد ، بخلاف غيره من المفعولات.

قال **ابن عقيل**: «وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلاّ مقيدًا كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له»(١).

وهو المفعول الحقيقي الذي أحدثه الفاعل ، فإذا قلت: (مشى محمد) دل ذلك على أنّ المشي أحدثه محمد ، وأنه مفعول له ، فإن قلت: (مشيًا) فقد ذكرت المصدر الذي دل عليه الفعل.

قال **ابن يعيش**: «اعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي ؛ لأن الفاعل

---

(١) «ابن عقيل» (١/١٨٦) ، وانظر «الرضي على الكافية» (١/١٢٢) ، «الأشموني» (٢/١١٠).

يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وصيغة الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه ، سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده ، نحو (ضربت زيدًا ضربًا) ، و(قام زيد قيامًا). وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيدًا من قولك: (ضربت زيدًا) ليس مفعولاً لك على الحقيقة ، وإنما هو مفعول لله سبحانه ، وإنّما قيل له مفعول على معنى أن فعلك وقع به»[1].

أنواعه:

ذهب النحاة إلى أنّ أنواع المفعول المطلق ثلاثة:

١ ـ المؤكد لعامله.

٢ ـ المبين لنوعه.

٣ ـ المبين لعدده[2].

١ ـ المؤكد لعامله:

يسمي النحاة المفعول المطلق في نحو (قمت بالأمر قيامًا) مؤكدًا لعامله ، والعامل هنا الفعل. والحقيقة أنه في نحو هذا مؤكد لمصدر الفعل لا للفعل ؛ لأن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن ، أما المصدر فهو الحدث المجرد ، فعندما تقول: (قمت قيامًا) تكون قد أكدت الحدث وحده ، ولم تؤكد الحدث والزمن جميعًا. فالمتكلم قد يحتاج إلى توكيد الفعل كله فيكرره فيقول: (قام قام محمد) ، فيكون قد أكد الحدث والزمن ، وقد يحتاج إلى توكيد الحدث فقط فيقول: (قام محمد قيامًا) ، وقد يؤكد الزمن الذي تضمنه الفعل دون

---

(١) «ابن يعيش» (١/ ١١٠) ، وانظر «الرضي على الكافية» (١/ ١٢١).

(٢) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٨٧) ، «الأشموني» (٢/ ١١٢) ، «التصريح» (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

الحدث فيأتي بالظرف المؤكد فيقول: (قام محمد حينًا) فـ(حينًا) مؤكد للزمن الذي تضمنه الفعل (قام) ؛ لأن القيام لا بدّ أن يكون في حين ، ونحو قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء: ١] لأن الإسراء لا يكون إلا في الليل.

فهذا القسم من المفعول المطلق إذن مؤكد لمصدر عامله سواء كان فعلاً أم وصفًا نحو (محمد قائم قيامًا) ، فالمفعول المطلق مؤكد لمصدر الوصف ، لا للوصف الذي يدل على الحدث والذات ، ولو أردت توكيد الوصف لقلت: (محمد قائم قائم) ولا يؤكد عامله إلا إذا كان مصدرًا نحو (عجبت من ضربك خالدًا ضربًا).

قال الرضي: «المراد بالتأكيد: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد ، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سموه تأكيدًا للفعل توسعًا ، فقولك: (ضربت) بمعنى: أحدثت ضربًا ، فلما ذكرت بعده (ضربًا) صار بمنزلة قولك: أحدثت ضربًا ضربًا.

فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل»[١].

وذهب بعضهم إلى أن المصدر المؤكد «عوض عن تكرار الفعل مرتين. فقولك: (ضربت ضربًا) بمنزلة قولك: (ضربت ضربت) ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد»[٢]. وهذا ليس بسديد ، ولو كان الأمر كذلك لألغي التوكيد اللفظي.

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٢٢) ، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ١٨٦).
(٢) «البرهان» (٢/ ٣٩٢).

إن العرب قد تكرر الفعل مرتين إذا أرادت ذلك ، وقد تأتي بالمصدر المؤكد إذا أرادت ، فهذا تعبير وذاك تعبير ، وكل يؤدي غرضًا ومعنى.

إن ثمة فرقًا في المعنى بين قولنا : (تحدث تحدث محمد) و(تحدث محمد تحدثًا) فإن قولنا : (تحدث تحدث محمد) إنما كرر الفعل فيه لأن المتكلم قد يظن أن المخاطب لم يسمع الكلمة الأولى ، أو انصرف ذهنه إلى فعل آخر ، فتعيد له الكلمة لتزيل ذلك عنه ، أما قولنا : (تحدث محمد تحدثًا) فلإزالة الوهم من أن الفاعل لم يفعل ذلك ، وإنما فعل ملازمه أو فعلاً قريبًا منه ، فإذا قلت مثلاً : (ركض الرجل) فقد ينصرف الذهن إلى أنه أسرع في المشي وقد جعلت المشي ركضًا تجوزًا ، فاذا قلت : (ركضًا) فقد أزلت التجوز الذي قد ينصرف إليه ذهن السامع ، وقررت أنه قام بالحدث حقًّا.

٢ ـ المبين للنوع :

ويقصد به : المبين لنوع العامل نحو (انطلقت انطلاقًا سريعًا) ، و(انطلاق السهم).

وأدرجوا تحت هذا القسم ما ينوب عن المصدر من كلية المصدر ، وبعضيته ، ونوعه ، وصفته ، وهيئته ، ومرادفه ، وضميره ، والإشارة إليه ، ووقته ، وآلته ، وعدده ، ونحوها[1].

٣ ـ المبين للعدد :

ويقصد به عدد العامل سواء كان العدد معلومًا أم مبهمًا ، فالأول نحو (ضربته ضربتين) ، والثاني نحو (ضربته ضربات).

وفي هذا التقسيم نظر ـ فيما نرى ـ ، لأنه لم يستوف أقسام المفعول

---

(١) انظر «الأشموني» (٢/ ١١٢ ـ ١١٤).

المطلق أولاً ، ولأنه لو اقتصرنا على هذه الأقسام لأوقعَنا ذلك في إشكالات لا مفرّ منها.

من ذلك على سبيل المثال قولهم: (أنت ابني حقًّا) و(له علي ألف دينار اعترافًا) فهذا في أي قسم من الأقسام التي ذكرها النحاة يدرج؟ أهو يدرج في المؤكد لعامله؟ وهذا لا يمكن ؛ لأن حذف عامل المؤكد ممتنع كما يقول النحاة ، وهو ليس مبينًا للنوع ولا للعدد.

وقد جعل النحاة هذا من المؤكد لنفسه ، أو المؤكد لغيره ، أفالمؤكد لنفسه أو لغيره غير المؤكد لعامله ، أم هو نفسه؟ فإن كان غيره كان صنفًا آخر ، وإن كان إياه نفسه فقد انتقض الحكم القائل بعدم جواز حذف عامل المؤكد.

ونحو قولهم: (خالد سيرًا) ، و(خالد سيرًا سيرًا) ، مما لا يصح أن يكون المصدر فيه خبرًا عن المبتدأ ، وهو ما قال فيه **ابن مالك**:

كذا مُكرَّرٌ وذو حَصْرٍ وردْ ... نائبَ فعلٍ لاسمِ عينٍ استَنَدْ

فهم يقولون: إننا إذا كررنا المصدر في نحو هذا ، كان الحذف واجبًا ، وإن لم نكرره كان الحذف جائزًا. ففي قولنا: (خالد سيرًا) يكون ذكر العامل وحذفه جائزين ، فأصل (خالد سيرًا) هو (خالد يسير سيرًا) ولكنا لو قلنا لأحد من المنتسبين إلى هذا العلم: احذف العامل (يسير) من هذه الجملة لقال لنا: هذا ممتنع لأنه لا يجوز حذف عامل المؤكد ، وهذا تناقض - كما ترى - فهم يقولون: هو جائز الحذف ، وهم يمنعون حذفه.

فنحن إما أن نقول: هذا قسم آخر ، أو أن نبطل قاعدة عدم جواز حذف عامل المؤكد.

وغير ذلك وغيره.

إن أقسام المفعول المطلق ثلاثة فيما أرى وهي:

١ ـ المفعول المطلق المؤكد.

٢ ـ المبين.

٣ ـ النائب عن الفعل.

١ ـ المفعول المطلق المؤكد:

ولا أعني به المؤكد لعامله فحسب كما يقول النحاة، بل هو أوسع من ذلك، يدخل فيه المؤكد لمصدر عامله كما ذكرت نحو (انطلقت انطلاقًا) ويدخل فيه غيره من المؤكد لمضمون الجملة، وهو ما يسميه النحاة المؤكد لنفسه، والمؤكد لغيره، نحو (أنت ابني حقًّا)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فإنه حين أمر بالتمتيع علم أنّ ذلك حق لهن، وأكد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

ونحو قوله: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١]، فإنه لما ذكر أن للمطلقات أن يمتعن بالمعروف، علم أن ذلك حق لهن، وقد أكد مضمون الجملة بقوله: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾، فهذا توكيد لمضمون الجملة.

ونحوه قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِۚ﴾ [التوبة: ١١١]، فلما ذكر أن الله ضمن للمجاهدين في سبيله الجنة، علم أن هذا وعد منه، وقد أكد بقوله: ﴿وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ

﴿أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨] ، فالجبال كما نعلم من صنع الله ، وأكد هذا الأمر بقوله: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥] ، فلما ذكر أنّ النفس لا تموت إلاّ بإذن الله ، علم أن ذلك بأجل منه ، وقد أكده بقوله: ﴿كِتَابًا مُّؤَجَّلًا﴾.

ونحوه قوله تعالى: ﴿الم ۝ غُلِبَتِ الرُّومُ ۝ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ١ ـ ٤] ، فلما ذكر أنهم سيغلبون في بضع سنين ، علم أن هذا وعد منه ، وقد أكده بقوله: ﴿وَعْدَ اللَّهِ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الروم: ٦].

ونحوه قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ . .﴾ [النساء: ١١] ، فعلم بهذا أن هذا فرض افترضه علينا في المواريث ، وقد أكده بقوله: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ﴾.

فهذه وأمثالها مؤكدة لمضمون الجملة وليست مؤكدة لعاملها ، إذ لو كانت مؤكدة لعاملها ما جاز حذفه ؛ لأن حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة.

فهذا إذن ليس مؤكدًا لعامله ، ولا مبيناً للنوع ، ولا للعدد ، وإنما هو قسم برأسه يفيد التوكيد ، والمصدر المؤكد على هذا هو كل مصدر فضلة غير تابع دل على معنى ما تقدمه من مفرد أو جملة.

٢ ـ المبين:

قسم النحاة المصدر المبين إلى مصدر مبين لنوع عامله ومبين لعدده كما ذكرنا.

والحق أن التبيين لا يختص بهذين القسمين ، بل يكون مبينًا لهما ولغيرهما ، فقد يكون المصدر مبينًا للنوع والعدد ، وقد يكون مبينًا للمقدار

أيضًا ، وإنّ كثيرًا مما أدرجه النحاة في المبين للنوع ليس كذلك ، وإنّما هو مبين للمقدار .

فمن المبين للمقدار قولنا : (أنا لا أظلمك ذرة من الظلم أو مثقالاً من الظلم) فهذا بيان للوزن وهو تعبير مجازي ، فإنّ المصدر لا يوزن ، وإنما يقصد به بيان المقدار . ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ ﴾ [النساء : ٤٠] ، وذلك أنّ المعنى يحتمل أن يكون المراد أن الله لا يظلم مثقال ذرة من الظلم ، ويحتمل أن يكون المراد : لا يظلم مثقال ذرة من العمل أو نحو ذلك ، فإذا كان المثقال يعود على الظلم كان إعرابه مفعولاً مطلقًا ، وإذا لم يعد على المصدر كان مفعولاً به .

فإذا كان بالمعنى الأول كان المفعول المطلق مبينًا للمقدار وليس مبينًا للنوع ولا للعدد ، ومنه قوله ﷺ : «**سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته**» فقوله : (رضا نفسه) ليس مبينًا لنوع عامله المقدر ، وهو (أسبح) ، ولا لعدده ، وإنما المعنى مقدار ذلك . ثم إن قوله : (زنة عرشه) في أي قسم من الأقسام التي ذكرها النحاة يسلك؟

إنك إذا قلت : (سبحان الله عدد الرمال وزنة الجبال) فهل يكون (زنة الجبال) مبينًا لنوع العامل؟ إنه إذا كان قولك : (عدد الرمال) مبينًا لعدد العامل فإن قولك : (زنة الجبال) يكون مبينًا لوزن العامل .

ومن هذا القسم فيما أرى ما كان دالاًّ على كلية المصدر ، وبعضيته ، نحو (ضربه كل الضرب ، وضربته بعض الضرب ، وشيئًا من الضرب ، وجزءًا منه ، ونصيبًا منه) فهذا ليس مبينًا لنوع الضرب ولا لعدده ، وإنما هو لبيان مقدار الضرب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء : ٤٩] .

فقوله : (فتيلاً) ليس مؤكدًا لعامله ، ولا مبينًا لنوعه ، ولا لعدده ، بل

المقصود أنهم لا يظلمون ظلمًا وإن كان قليلاً ، فهو مبين لمقدار العامل.

إن النحاة يجعلون هذا من المبين للنوع ، وأحسب أنّ في هذا بعدًا ، فقولك: (ضربته كل الضرب) يختلف عن قولك: (ضربته ضربًا شديدًا أو مبرحًا) فالأولى بيان لكمية الضرب ، لا لنوعه ، بخلاف الجملة الأخرى ، فإنها مبينة لنوع الضرب. وكذلك لو قلت: (ضربته جزءًا من الضرب أو نصيبًا منه) ، فإنّها مبينة لمقدار الضرب لا لنوعه.

إن النحاة يلحون على تقسيمهم المذكور ، ولا يحاولون أن يجدوا عنه معدلاً ولو كان فيه تعسف وبعد ، ألا ترى أن بعض النحاة يجعل (العدد) من المبين للنوع ، ففي قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] ، يجعل العدد (ثمانين) من المبين للنوع ولا يجعله نائبًا عن المبين للعدد[١] ، فأي تعسف أبعد من هذا؟!

بل إنه لا داعي لذكر جزئيات المبين ـ فيما أرى ـ بل الأولى أن يكتفى بإطلاق التبيين فيقال: (المصدر المبين) فقد يكون المصدر مبينًا للنوع ، وقد يكون مبينًا للعدد ، وقد يكون مبينًا للمقدار ، وقد يكون مبينًا لغير ذلك ، فإنه يبدو لي أن نيابة الآلة عن مصدر المفعول المطلق لا تدخل في بيان نوع الفعل ولا مقداره ، فإذا قلت: (طعنه سكينًا) و(ضربه سوطًا) فهذا بيان لنوع الآلة التي استعملت في الفعل وليست بيانًا لنوع الفعل.

وقد تثور شبهة في نفسك وهي أنّ الأمثلة التي ذكرتها آنفًا كلها من باب النيابة عن المصدر وليست مصادر ، وهذا لا يضير فإنّ النحاة يحددون أنواع المفعول المطلق بهذه الأنواع الثلاثة سواء كان مصدرًا أم نائبًا عنه ، ولا يخرج

---

(١) انظر «الأشموني» (٢/ ١١٢ ـ ١١٤).

النائب عندهم عن الأنواع التي ذكروها في أنواع المفعول المطلق كما هو موضح في كتب النحو.

٣ ـ النائب عن الفعل:

وهو قسم مستقل برأسه، وليس مؤكدًا أو مبينًا للنوع كما يذهب النحاة، وذلك نحو (إقدامًا يا سعيد)، فإنّ معناه الأمر، أي أقدم، ولو قيل: (أقدم إقدامًا يا سعيد) لم يفد المصدر معنى الأمر، وإنما يفيد التوكيد.

إن حذف عامل المؤكد ممتنع عند النحاة، قال ابن مالك:

وَحَذْفُ عامِلِ المؤكِّدِ امتنعْ وفي سواهُ لدليلٍ مُتَّسَعْ

قيل: لأنه مسوق لتقوية عامله وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك[١].

ومعنى التقوية: تثبيت معناه في النفس لتكريره، والمقصود بتقرير المعنى: رفع توهم المجاز عنه[٢]، أي يراد به معناه الحقيقي.

وقد ذهب ابن الناظم إلى أنه يجوز حذف عامل بعض المصدر المؤكد، قال: «يجوز حذف عامل المصدر إذا دلّ عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به، وغيره، ولا فرق بين أن يكون المصدر مؤكدًا أو مبينًا.

والذي ذكره الشيخ رحمه الله في هذا الكتاب وفي غيره، أن المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله. قال في (شرح الكافية): لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه منافٍ لذلك، فلم يجز، فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائمًا فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أنَّ المصدر المؤكَّد

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٨٩)، «الأشموني» (٢/ ١١٥).
(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ١١٥).

قد يقصد به التقوية والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير ، فمسلّم. ولكن لا نسلّم أن الحذف منافٍ لذلك القصد ؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر ، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينه عليه أحق وأولى.

ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا القياس لكان دفعه بالسماع كفاية ، فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفًا جائزًا إذا كان خبرًا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر ، نحو (أنت سيرًا وميرًا) ، وحذفًا واجبًا في مواضع يأتي ذكرها ، نحو: سقيًا ، ورعيًا ، وحمدًا ، وشكرًا لا كفرًا»[1].

وقد رد ابن عقيل عليه بقوله: إن نحو «(ضربًا زيدًا) ، ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمر خال من التأكيد ، بمثابة (اضرب زيدًا)... وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء ؛ لأن المصدر فيها نائب مناب العامل ، دال على ما يدل عليه ، وهو عوض عنه ، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمنع الجمع بينها وبين المؤكد.

ومما يدل أيضًا على أن (ضربًا زيدًا) ونحوه ليست من المصدر المؤكد لعامله أن المصدر لا خلاف في أنه لا يعمل ، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل»[2].

وجاء في (حاشية الخضري) أن نحو (ضربًا زيدًا) قسم برأسه ، وليس مؤكدًا «فالمصدر إما مؤكد ، أو نوعي ، أو عددي ، أو بدل من فعله ، ولا ضرر في زيادة ذلك»[3].

---

(١) «ابن الناظم» (١٠٩ ـ ١١٠).

(٢) «ابن عقيل» (١/ ١٨٩).

(٣) «حاشية الخضري» (١/ ١٨٩).

إن قول ابن الناظم: إن المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير فلا يحذف عامله، وقد يقصد به التقرير فقط فيجوز عند ذاك حذف عامله؛ فيه نظر، فمن يقول: إنّ (اعترافًا) في قولك: (له علي دينار اعترافًا) مثلاً لا يراد به التقوية إذا ذهبنا إلى أنه مؤكد لعامله، كما ذهب إليه ابن الناظم؟

وإن قوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١] لا يراد به تقوية العامل وتقرير معناه، وأي دليل على ذلك؟ وكذلك قوله: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [التوبة: ١١١]، فإخراج هذا من أن يراد به التقوية فيه نظر.

وهذا عندنا من المؤكد لمضمون الجملة كما مر.

إن قول ابن الناظم: إنه قد يقصد بالمصدر المؤكد التقرير فقط مردود، يرده قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل: ٥٠]، فهو لم يرفع المجاز، فإن قوله تعالى: ﴿وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ مجاز.

جاء في (البرهان): «قال ابن الدهان: ومما يدل على أن التأكيد لا يرفع المجاز قول الشاعر:

قَرَعْتُ ظَنابِيبَ الْهَوَى، يَوْمَ عَالِجٍ وَيَومَ اللِّوَى حَتَّى قَسَرْتُ الْهَوَى قَسْرا

قلت: وكذا قوله: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾»(١).

وجاء في (حاشية الصبان): «وقوله: (وتقرير معناه) أي رفع توهم المجاز عنه لا يؤكد نقله الزركشي في (البحر المحيط) في الأصول، ونقض بقوله:

---

(١) «البرهان» (٢/ ٣٩٣).

﴿وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ وقول الشاعر:

وعجَّت عجيجاً من جذامِ المطارفِ[١]

وأجيب بأنه يرفع فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كـ(قتلت قتلًا) لا فيما هو مجاز لا غير، كذا في القسطلاني على البخاري. فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت. فقولهم: (المجاز لا يؤكد)، ليس على إطلاقه»[٢].

إنه لابد من إضافة قسم آخر إلى ما ذكره النحاة، وهو (النائب عن الفعل) يختلف عنها في المعنى والحكم.

إن النائب عن فعله يحذف عامله جوازًا ووجوبًا عند النحاة، أما المؤكد فلا يجوز حذف عامله، فنحو قولنا: (إكرامًا الضيف) لا يجوز أن يكون مؤكدًا لحذف فعله، فتعين أن يكون نائبًا عن فعله، وهو غير المؤكد.

ما ينوب عن المصدر:

ينوب عن المصدر ما يدل عليه نحو: كلية المصدر، وبعضيته، ونوعه، وصفته، وهيئته، ومرادفه، وضميره، والإشارة إليه، وآلته، وعدده، واسم المصدر، وملاقيه في الاشتقاق، وغيرها[٣]. وذلك لأداء معان لا يؤديها مصدر الفعل أحيانًا.

فقد يراد بالنيابة الدلالة على الكلية والجزئية نحو ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، و(ضربته بعض الضرب)، ويسير الضرب، وشطر الضرب؛ لأن المصدر لا يدل بنفسه على الكلية والجزئية؛ لأن المقصود به

---

(١) لأن المطارف وهي الثياب لا تصيح.
(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ١١٥).
(٣) انظر «الأشموني» (٢/ ١١٢ ـ ١١٣)، «التصريح» (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٨)، «الصبان» (٢/ ١١٢ ـ ١١٤)، «حاشية الخضري» (١/ ١٨٨).

الجنس ، وهو يدل على القليل والكثير كالماء والخل والتراب والعسل ، فيؤتى بما يدل على الجزئية والكلية ليفيد ذاك .

وقد يراد الدلالة على الآلة والعدد ونحو ذلك .

إنّ من أهم أغراض النيابة التوسع في المعنى ، فالإتيان بنائب المصدر قد يوسع المعنى توسيعًا لا يؤديه ذكر المصدر ، وذلك كالمجيء بصفة المصدر بدلاً منه ، فإنك إذا حذفت المصدر وجئت بصفته فربما احتمل معنى جديدًا لم يكن ذكر المصدر يفيده ولا يحتمله وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِٱلْعَشِيِّ وَٱلْإِبْكَٰرِ ﴾ [آل عمران: ٤١] ، فهنا تحتمل كلمة (كثير) أن يراد بها الدلالة على المصدر ، أي ذكرًا كثيرًا ، ويحتمل أن يراد بها الدلالة على الوقت ، أي زمنًا كثيرًا . فهذ تعبير يحتمل معنيين في آن واحد. بخلاف ما لو ذكرت الموصوف ، فإنه لا يدل إلاّ على معنى واحد. وقد يكون المعنيان مطلوبين ، أي ذكرًا كثيرًا زمنًا كثيرًا فتكسبهما بالحذف ، فيكون الحذف قد أدى معنيين في آن واحد ، وهذا توسع في التعبير وزيادة في المعنى .

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ [التوبة: ٨٢] ، فأنت ترى أنه إذا قال : ضحكًا قليلاً وبكاءً كثيرًا كان نصًا على الضحك والبكاء. وإذا قال زمنًا قليلاً أو كثيرًا كان نصًا على الزمن .

في حين أنه لما حذف الموصوف احتمل معنيين : المصدرية ، أي ضحكًا قليلاً ، والزمن ، أي زمنًا قليلاً. وقد يكون المعنيان مرادين في آن واحد فكسبهما من أيسر طريق وأوجز تعبير ، فبدل أن يقول : فليضحكوا ضحكًا قليلاً وقتًا قليلاً ، وليبكوا بكاءً كثيرًا وقتًا كثيرًا قال : ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا ﴾ فأدى المعنيين معًا .

وقد تقول : إذا كان الوقت قليلاً كان الضحك قليلاً ، وإذا كان الوقت كثيرًا

كان البكاء كثيرًا. فهذان الحدثان مرتبطان بالوقت فلا يدل ذلك على ما ذكرت من التوسع ؛ لأن تقدير أي واحد من المصدر أو الظرف يدل على الآخر. فإذا قدرت (فليضحكوا ضحكًا قليلاً) أفاد الوقت القليل ، وإذا قدرت (فليضحكوا وقتًا قليلاً) أفاد الضحك القليل ـ وكذلك البكاء.

والحق غير ذلك ـ فإنه قد يرتبط الحدث بالوقت وقد لا يرتبط ، فقد يكون في الزمان الطويل بكاء قليل ، وقد يكون في الزمن القصير بكاء كثير.

فإنه قد يختلف الحدث كثرة وقلة والزمن واحد. فقد ندخل في قاعة فنشاهد تمثيلاً أو مشهدًا نبكي فيه أضعاف ما نبكي في مقدار الوقت نفسه من مشهد مُبكٍ آخر.

وقد تضحك في مشهد آخر أضعاف ما تضحك في مشهد مضحك آخر والوقت واحد.

وقد تشاهد (فيلمًا) راعبًا يداخلك فيه من الخوف والرعب أضعاف ما يداخلك من (فيلم) آخر والوقت فيهما واحد. وقد قال تعالى في أصحاب الكهف: ﴿لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا﴾ [الكهف: ١٨] فوقت الاطلاع عليهم قصير ولكن يملؤك من الرعب أضعاف ما يملؤك مشهد آخر ولو طال المشهد.

فاتضح ما قلناه.

وقد يكتسب بحذف الموصوف معنى المفعولية والمصدرية ، كأن تقول: هو لا يفقه إلاّ قليلاً. قال تعالى: ﴿بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ١٥] ، فقد يحتمل أن يراد بـ(قليل) المفعولية ، أي إلاّ قليلاً من الأمور ، وقد يحتمل المصدرية ، أي فقهًا قليلاً ، وقد جمع المعنيين بحذف الموصوف ، أي لا يفقهون إلاّ قليلاً من الأمور فقهًا قليلاً. والله أعلم.

فإن أريد التنصيص على المصدرية جيء بالمصدر ، كقوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٤١ ـ ٤٢] .

وربما لا يؤدي ذكر المصدر إلاّ مجرد التوكيد لا التنصيص كأن تقول: (نمت عميقًا) فأنت هنا ذكرت الصفة ، ولو قلت: (نمت نومًا عميقًا) لكان أفاد التوكيد إضافة إلى الوصف. ونحوه أن تقول: (اهجر جميلاً واصبر جميلاً) فهنا حذفت المصدر وجئت بصفته ، لأن الغرض تعلق بذكر الصفة ، أما المصدر فإنه مفهوم ، ولو ذكرته لأفاد ذكره التوكيد ، كما في (نمت عميقًا).

وقد يؤدي مثل هذا التوسع الذي ذكرناه أن تأتي باسم جامد بدل المصدر ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء: ٤٩] ، فقد يراد بالفتيل هنا معناه الحقيقي وهو مقدار فتيل ، والفتيل: الخيط الذي في شق النواة ، فيكون مفعولاً به ، وقد يكون المقصود: ولا يظلمون ظلمًا مقدار فتيل ، أي ظلمًا قليلاً ، فيكون المراد بالفتيل: المصدر ، فيكون مفعولاً مطلقًا ، وهذا توسع في المعنى ، فقد كسبنا معنيي المفعولية والمصدرية في آن واحد ، فالظلم ههنا منفي من جهتين: المصدرية والمادية.

ومثله قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران: ١١٦] ، فقد يكون المعنى: لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله إغناء ولو قلّ ، فيكون المراد بـ(شيء) المصدر ، وقد يكون المراد بالشيء الشيء المادي.

ونحوه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤] ، فقد يكون الشيء كناية عن الظلم فيكون المعنى: إن الله لا يظلم الناس ظلمًا وإن قلّ ، فيكون مفعولاً مطلقًا ، وقد يكون (شيء) هنا شيئًا ماديًا فيكون مفعولاً به ، والمعنيان مرادان والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] ، فقد يراد به ما يقرض فيكون مفعولاً به ، وقد يراد به إقراضًا حسنًا فيكون مفعولاً مطلقًا ، وقد كسب المعنيين في هذا التعبير.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء: ٣٦] ، فقد يكون الشيء كناية عن الشرك ، أي لا تشركوا به شيئًا من الشرك وإن قلّ ، وقد يراد بالشيء المخلوقات مما يعبد من دون الله ، والمعنيان مرادان ، والله أعلم.

وقد يتسع به أكثر من هذا فيؤدي أكثر من معنيين ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٦٠] ، فهنا يحتمل أن يكون المراد بـ(كثير) المصدر ، أي صدًّا كثيرًا ، ويحتمل أن يراد به الوقت ، أي وقتًا كثيرًا ، ويحتمل أن يراد به الخلق ، أي خلقًا كثيرًا ، فجمعت ثلاثة معان في آن واحد ، وهو توسع في التعبير كثير.

وقد يكون التوسع على نحو آخر ، وذلك أن يؤتى بملاقي الفعل في الاشتقاق فنكتسب معنيين ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] ، فقد جاء بالفعل (تبتل) لكن لم يجئ بمصدره ، وإنما جاء بمصدر (بتّل) ، فمن المعلوم أن مصدر (تبتّل) هو التبتُّل ، كتعلّمَ تعلُّمًا ، أما التبتيل فهو مصدر (بتّل) مثل علّم تعليمًا ، فجاء بالفعل (تبتل) ولكن لم يجئ بمصدره، وإنما جاء بمصدر فعل آخر، فجمع معنيين في آن واحد.

وتوضيح ذلك أن (تبتّل) على وزن (تفعّل) وهو يفيد التدرج والتكلف ، نحو تحسّى الماء ، أي شربه حسوة حسوة ، وتجرّع الدواء ، أي شربه جرعة جرعة ، ونحوه تحسّس وتجسّس ، ونحو مشى وتمشّى ، أي تدرّج في المشي ، وخطا وتخطّى.

أما (فعّل) فيفيد التكثير وذلك نحو كسرَ وكسّر، فكسّر يفيد التكثير

والمبالغة ، تقول: كسَرت القلم وكسّرته ، ففي كسّرته تكثير ، ومثله قطَع اللحم وقطّعه ، فالتقطيع يفيد التكثير، ونحوه ذبّح، فجاء بالفعل الدال عل التدرج والتكلف، وهو (تبتل) والمصدر الدال على التكثير وهو (تبتيل) فجمع المعنيين: التدرج والتكثير. ولو نظرت إلى هذه الآية لرأيتها مصوغة صياغة فنية عالية ، فالتبتل معناه الانقطاع إلى الله في العبادة ، والعبادة تأتي بالتدرج وحمل النفس وتكلف مشاقها ، فجاء بالفعل الدال على التدرج أولاً ، ثم جاء بالمصدر الدال على التكثير ، ومعنى ذلك: ابدأ بالتدرج، وانته بالكثرة، وهو توجيه تربوي سليم. ولو عكس فجاء بالفعل الدال على الكثرة أولاً ثم جاء بعده بالمصدر الدال على التدرج لم يفد هذه الفائدة.

ولو قال: (تبتل تبتلاً) لم يزد على معنى التدرج ، ولو قال: (بتّل نفسك إليه تبتيلاً) ما زاد على معنى الكثرة ، ولكن أراد المعنيين ، فجاء بالفعل من صيغة ، والمصدر من صيغة أخرى فجمعهما ، فهو بدل أن يقول: (وتبتل إليه تبتلاً وبتّل نفسك إليه تبتيلاً) أخذ فعلاً لمعنى ومصدرًا لفعل آخر فجمعهما ثم قدم التدرج على الكثرة.

وهناك أمر فني آخر جميل ، وهو أنه جاء بما يدل على التدرج بصيغة الفعل ؛ لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث، وجاء بما يدل على الكثرة بالمصدر ؛ لأن الاسم فيه مبالغة وثبوت. فمن المعلوم أن الفعل يدل على التجدد والحدوث ، والاسم يدل على الثبوت نحو يتعلم ومتعلم ، ويحفظ وحافظ ، فجاء لمعنى التدرج بصيغة الفعل الدالة على التجدد والحدوث، وجاء لمعنى الكثرة بصيغة المصدر الدالة على الثبوت والمبالغة ، لأنها الحالة الثابتة المرادة في العبادة. أما حالة التدرج فهي حالة موقوتة يراد منها الانتقال لا الاستمرار والاستقرار ، فجاء لكل معنى بما يناسبه.

جاء في (التفسير القيم) في قوله تعالى ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾:

«ومصدر (تبتل إليه): تبتُّل، كالتعلم والتفهم، ولكن جاء على التفعيل مصدر (فعّل) لسر لطيف.

فإن في هذا الفعل إيذانًا بالتدريج والتكلف والتعمل والتكثر والمبالغة. فأتى بالفعل الدال على أحدهما وبالمصدر الدال على الآخر، فكأنه قيل: بتّل نفسك إلى الله تبتيلاً وتبتَّلْ إليه تبتلاً، ففهم المعنيان من الفعل ومصدره، وهذا كثير في القرآن وهو من حسن الاختصار والإيجاز»[١].

ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]، أي أنبتكم فنبتّم نباتًا[٢]، أي طاوعتم أمر ربكم، ولو قال: (إنباتًا) لما زاد على المعنى، ونحوه أن تقول: (أخرجته خروجًا) أي أخرجته فخرج خروجًا، فكسبنا المعنيين في آن واحد: الإخراج والخروج.

ونحو أن تقول: أدبته تأدبًا، أي أدبته فتأدب تأدبًا، أي قبل التأديب.

ومنه قوله تعالى في مريم عليها السلام: ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنٗا﴾ [آل عمران: ٣٧]، ولم يقل: (إنباتًا) لأنه لو قال: (إنباتًا) لم يجعل لها فضلاً؛ لأنه لم يزد على معنى الإنبات، وإنما قال: ﴿نَبَاتًا حَسَنٗا﴾ على معنى أنها قبلت الإنبات فنبتت نباتًا حسنًا، فجعل لها في معدنها الكريم وشخصها الطاهر قبولاً لذلك الإنبات واستجابة له، ولو قال: (إنباتًا) لجردها من هذا المعنى، والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا﴾ [النساء: ٦٠]،

---

(١) «التفسير القيم» (٥٠١ _ ٥٠٢).

(٢) «التفسير الكبير» (٣٠/ ١٤٠)، «الهمع» (١/ ١٨٦)، «ابن يعيش» (١/ ١١١).

والقياس: أن يضلهم إضلالاً بعيدًا ؛ لأن مصدر (أضلّ): الإضلال ، أما الضلال فهو مصدر (ضلّ) ، قال تعالى: ﴿ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦] ، والمعنى: أن يضلهم فيضلوا ضلالاً بعيدًا ، وقد جمع المعنيين: الإضلال والضلال في آن واحد ، والمعنى أن الشيطان يريد أن يضلهم ثم يريدهم بعد ذلك أن يضلوا هم بأنفسهم، فالشيطان يبدأ المرحلة وهم يتمونها. فهو يريد منهم المشاركة في أن يبتدعوا الضلال ويذهبوا فيه كل مذهب. يريد أن يطمئن أنهم يقومون بمهمته هو.

والقاعدة أنه ما اختلف فيه لفظ الفعل عن لفظ المفعول المطلق فالمراد زيادة المعنى بجمع معنيين أو أكثر ما وسعت ذلك اللغة واتسع المقام.

حذف الفعل:

ذهب النحاة إلى أنه لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد ؛ وذلك لأنه جيء به لتقوية المؤكّد وتقرير معناه ، والحذف ينافي ذلك كما أسلفنا.

وأما فعل المصدر المبين للنوع والعدد فجائز الحذف لدليل حالي أو مقالي ، كأن يقال: ألم تهن المقصّر؟ فتقول: بلى إهانة بالغة أو إهانات متعددة ، وكقولك لمن تراه ينوي السفر: سفرًا قاصدًا ، ولمن قدم: قدومًا مباركًا ، ولمن عاد من حج: حجًّا مبرورًا ، ونحو ذلك[١].

المصدر النائب عن الفعل:

١ ـ النائب عن فعل الأمر والدعاء:

يذكر النحاة أنه يحذف فعل المصدر وجوبًا إذا وقع المصدر بدلاً من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي والدعاء ، مثل: قيامًا لا قعودًا ، وإقدامًا ،

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٢٩) ، «الأشموني» (٢/ ١١٦).

وصبرًا جميلاً ، وسقيًا لك ، بمعنى: قم لا تقعد ، وأقدم ، واصبر صبرًا جميلاً ، وسقاك الله[١].

وهنا قد يعرض سؤال وهو أنه ألا يصح أن يقال: قم قيامًا ، وأقدم إقدامًا واصبر صبرًا جميلاً؟

إنه جائز بلا شك ، قال تعالى: ﴿فَٱصۡبِرۡ صَبۡرٗا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٥] ، وقال: ﴿وَٱهۡجُرۡهُمۡ هَجۡرٗا جَمِيلٗا﴾ [المزمل: ١٠] ، إذن فلماذا يقول النحاة: إن هذا محذوف الفعل وجوبًا ، وهو كما نرى جائز؟

والحقيقة أنه يمكن أن يقال: (صبرًا جميلاً) كما يقال: (اصبر صبرًا جميلاً) ، ويقال: (إقدامًا في المعركة) كما يقال: (أقدم في المعركة إقدامًا) ولكن ليس القولان بمعنى واحد ، فهناك فرق بين قولنا: (إقدامًا) وقولنا: (أقدم إقدامًا) ، و(صبرًا جميلاً) و(اصبر صبرًا جميلاً).

إن قولنا: (إقدامًا يا فلان) معنى المصدر فيه معنى الأمر ، ولكن إذا قلنا: (أقدم إقدامًا يا فلان) كان المصدر مؤكدًا للفعل وليس دالاًّ على الأمر.

وكذلك إذا قلنا: (صبرًا جميلاً) كان معنى المصدر فيه (اصبر) ، لكن إذا قلنا: (اصبر صبرًا جميلاً) كان المصدر مبينًا للنوع وليس نائبًا عن فعل الأمر ولا يؤدي معناه. فإنه يحق لك أن تقول العبارتين ، ولكن كلاًّ بمعنى ، فإذا أردت أن ينوب المصدر عن فعل الأمر جئت بالمصدر فقط ، وإذا لم ترد ذلك وإنما أردت أن يكون المصدر مؤكدًا أو مبينًا أتيت بعامله.

وهذا الأمر نفسه جارٍ في الدعاء، تقول: (سقيًا لك ، ورعيًا له) ، وتقول: (سقاك الله سقيًا ، ورعاك الله رعيًا)، فالمصدر في التعبيرين الأخيرين لا يراد به

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٩٠) ، «التصريح» (١/ ٣٣١) ، «الأشموني» (٢/ ١١٦ ـ ١١٧).

الدعاء ، وإنما هو مؤكد للفعل ، فإذا أردت أن يكون المصدر نفسه للدعاء جئت بالمصدر بلا فعل ، جاء في (الكتاب): «(هذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره) ، وذلك قولك: سقيًا ورعيًا ، ونحو قولك: خيبةً ، ودفرًا ، وجدعًا ، وعقرًا ، وبؤسًا ، وأُفَةً ، وتُفَّةً ، وبعدًا ، وسحقًا. ومن ذلك قولك: تعسًا ، وتبًّا ، وجوعًا ، وجوسًا. . . وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل ، كأنك قلت: سقاك الله سقيًا ، ورعاك الله رعيًا. . .

وإنما اختزل الفعل هنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جعل (الحذرَ) بدلاً من (احذرْ) ، وكذلك هذا ، كأنه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله. . .

وما جاء منه لا يظهر له فعل ، فهو على هذا المثال نصب ، كأنك جعلت (بهرًا) بدلاً من (بهرك الله) ، فهذا تمثيل ولا يتكلم به»[١].

فاتضح بهذا أن المصدر المؤكد غير النائب كل يؤدي معنى. ووظيفتهما مختلفة في الجملة.

وقد تقول: وما الفرق بين قولنا:

اصبر يا خالد	وصبرًا يا خالد
سقاك الله	وسقيًا لك

والجواب عن ذلك أنّ (صبرًا) مصدر ، و(اصبر) فعل ، والمصدر أقوى وأثبت من الفعل. ثم إنّ المصدر هو الحدث المجرد ، والفعل هو الحدث المقترن بالزمن ، فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المجرد ، وهو

(١) «سيبويه» (١/ ١٥٦ ـ ١٥٧) ، وانظر «ابن يعيش» (١/ ١١٤ ، ١٢٠).

آكد من الفعل ، لمجيئنا بالحدث وحده ، وذكر الرضي أنه حذف إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد ، أي الفعل في نحو (حمدًا لك)، و(شكرًا لك)، و(عجبًا منك)، و(معاذ الله)، و(سبحان الله)[1].

ولعله يقصد إلى أنه أدوم من الفعل وأثبت منه، أمّا الرفع فإنه أدوم منهما وأثبت ، وهو نظير الفعل واسم الفاعل والصفة المشبهة ، فاسم الفاعل أثبت من الفعل، والصفة المشبهة أثبت من اسم الفاعل، نحو: ساد سائد وسيد.

ثم إنّ الفعل قد يكون بصيغ متعددة ، فقد يكون ماضيًا ومضارعًا وأمرًا ، نحو قولك: (سقاك الله) ، و(يرعاك الله) ، فإذا جئت بالمصدر فقلت: (سقيًا لك) ، و(رعيًا لك) ، فقد جئت بالحدث بلا دلالة على زمن.

ثم إنّ الفعل لا بد له من فاعل ، غير أنه قد يكون الغرض لا يتعلق بذكر الفاعل ، وإنما يتعلق بالحدث المأمور به أو المدعو به ، وهو المصدر ، نحو سقيًا لك ، وسقاك الله ، فإذا قلت: سقاك الله ، وسقتك الغوادي ، فقد ذكرت الفاعل ، لأنه تعلق غرض بذكره ، ونحوه إذا قلت: قوما وقوموا وقمن ، وربما لم يتعلق غرض بذكره ، فلا تأتي به نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعۡسًا لَّهُمۡ﴾ [محمد: ٨]، فهو دعاء بالتعس غير مقيد بزمن ولا بفاعل معين، بل هو تعس عام، ونحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ بُعۡدًا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ٤٤]، فهذا دعاء بالهلاك غير مقيد بزمن ولا بفاعل.

جاء في (الأشباه والنظائر) أنّ الحدث على ثلاثة أضرب: «ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله وإلى اختلاف أحوال الحدث فيشتق منه الفعل، دلالة على كون الفاعل مخبرًا عنه ، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث.

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ١٢٥).

وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته.

وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، لكن يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافًا إلى ما بعده نحو (سبحان الله)، فإنه ينبئ عن العظمة والتنزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجردًا من التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه، كما يجب كل مقصود إليه بالذكر نحو: إيّاك، وويله، وويحه، وهما مصدران لم يشتق منهما فعل، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما، ولا إلى تخصيصهما بزمن، ونصبهما كنصبه لأنه مقصود إليه»[1].

وأما رفع المصادر هذه فللدلالة على الثبوت والاستقرار كما سبق تفصيله في باب المبتدأ والخبر، تقول: (صبرًا جميلًا) إذا أمرت بالصبر، فإن قلت: (صبرٌ جميلٌ) كان أمرًا بالصبر الدائم الطويل، وهو بمعنى المصدر المنصوب إلا أنه أثبت وأدوم، وكما أن المصدر المنصوب للدلالة على الأمر لا فعل له، فالمرفوع لا مبتدأ له.

قال أبو البقاء: «والرفع في باب المصادر التي أصلها النيابة عن أفعالها يدل على الثبوت والاستقرار، بخلاف النصب فلا يدل إلّا على التجدد والحدوث المستفاد من عامله الذي هو الفعل، فإنه موضوع للدلالة عليه»[2].

إن المصدر المنصوب يدل على التوقيت، والمرفوع يدل على العموم والثبوت، جاء في (معاني القرآن) للفراء: «وأما قوله: ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] فإنه رفع، وهو بمنزلة الأمر في الظاهر، كما تقول: (من لقي العدو فصبرًا واحتسابًا)، فهذا نصب ورفعه جائز. وإنما كان الرفع فيه

---

(١) «الأشباه والنظائر» (١/ ٦٠ ـ ٦١).

(٢) «كليات أبي البقاء» (٣٢٨).

وجه الكلام لأنها عامة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل، فكأنه قال: فالأمر فيها على هذا، فيرفع، وينصب الفعل إذا كان أمرًا عند الشيء يقع ليس بدائم، مثل قولك للرجل: (إذا أخذت في عملك فجدًّا جدًّا وسيرًا سيرًا)، نصبت لأنك لم تنو به العموم، فيصير كالشيء الواجب على من أتاه وفعله، . . . وأما قوله: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، فإنّه حثهم على القتال إذا لقوا العدو، ولم يكن الحث كالشيء الذي يجب بفعل قبله، فلذلك نصب، وهو بمنزلة قولك: إذا لقيتم العدو فتهليلاً وتكبيرًا وصدقًا عند تلك الوقعة. . . كأنه حث لهم»(١).

ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٍۗ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فرفع إمساكاً وتسريحاً للدلالة على الدوام، وعلى أنها ليست حالة موقوتة.

ويذكر النحاة فرقًا آخر بين المرفوع والمنصوب، وهو أنّ المرفوع قد يفيد أن الشيء قد حصل وثبت واستقر، بخلاف المنصوب، نحو رحمةٌ له، وويل له، بمعنى حصل له هذا وثبت، أما إذا قلت: (رحمةً له وويلاً)، فأنت تدعو له أو عليه، ولم يحصل ذلك بعد، جاء في (كتاب سيبويه): «(هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء)، وذلك قولك: سلام عليك، ولبيك، وخير بين يديك، وويل لك، وويح لك، وويس لك، وويلة لك، وعولة لك، وخير له، وشر له، ولعنة الله على الكافرين، فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن أنك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى، كما أن (حسبك) فيه معنى النهي، وكما أن (رحمة الله عليه) في معنى: رحمه الله، فهذا المعنى فيها، ولم تُجعَل بمنزلة

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ١٠٩)، وانظر أيضًا (٢/ ٣٩).

الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إياها تعمل في إثباتها وتزجيتها»[١].

وجاء في (المقتضب): «وإنما تنظر في هذه المصادر إلى معانيها ، فإن كان الموضع بعدها أمرًا أو دعاءً لم يكن إلاّ نصبًا. وإن كان لما قد استقر لم يكن إلاّ رفعًا. وإن كان يقع لهما جميعًا كان النصب والرفع»[٢].

أما إنّه إذا كان أمرًا أو دعاءً لم يكن إلاّ نصبًا ففيه نظر ، فإنه يجوز أن يكون أمرًا وهو مرفوع ، ودعاء وهو رفع على قصد إرادة الثبوت كما ذكرنا.

وجاء في (شرح ابن يعيش) أن «الفرق بين النصب والرفع ، أنك إذا رفعتها فكأنك ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك واستقرّ ، وفيها ذلك المعنى أعني الدعاء ، كما أن (حسبك) فيه معنى النهي ، وإذا نصبت كنت ترجاه في حال حديثك وتعمل في إثباته»[٣].

وما ذكرناه في الفرق بين الرفع والنصب يجري عامًّا على المصادر المرفوعة والمنصوبة في هذا الباب ، سواء كان مقصودًا بها الإنشاء أم الخبر.

٢ ـ المصدر الذي لا يصح الإخبار به عن المبتدأ:

يذكر النحاة أن من مواطن حذف الفعل وجوبًا وقوع المصدر نائبًا عن فعل أسند لاسم عين مكررًا ، أو محصورًا ، نحو (محمد سيرًا سيرًا) ، و(ما محمد إلاّ سيرًا)[٤] ، أو مستفهمًا عنه ، أو معطوفًا عليه نحو (أأنت سيرًا) ، و(أنت أكلاً وشربًا)[٥] ، فإن لم يكن مكررًا ولا محصورًا ولا نحوهما جاز

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٦٦).
(٢) «المقتضب» (٣/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).
(٣) «ابن يعيش» (١/ ١٢٢).
(٤) «ابن عقيل» (١/ ١٩٢) ، «الأشموني» (٢/ ١١٨).
(٥) «التصريح» (١/ ٣٣٢) ، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ١٩٢).

ذكر الفعل وعدمه نحو (أنت سيرًا)[١].

أما اشتراط أن المصدر نائب عن فعل أسند لاسم عين فغير سديد ؛ لأنه لا يجب أن يكون ذاك ، وإنّما الذي يجب هو أن يكون المصدر لا يصح الإخبار به عن المبتدأ ، سواء كان اسم معنى أم اسم ذات نحو (المنون تقريعًا تقريعًا) ، و(ما الدهر إلاّ تقلبًا)[٢] ، و(الامتحان اقترابًا اقترابًا) ، و(الخوف انتشارًا انتشارًا) ، وهذه ليست أسماء أعيان.

وأما اشتراط التكرار لوجوب الحذف فلا أراه سديدًا أيضًا ؛ لأن قولك: (محمد سيرًا) أصله عند النحاة (محمد يسير سيرًا) ، حذف فعله جوازًا ، فأصبح (محمد سيرًا) ، غير أن النحاة لا يجيزون حذف الفعل من نحو قولنا: (محمد يسير سيرًا) لأنه مؤكد ، وهذا تناقض ، فمرة يقولون: هو ممتنع الحذف ، ومرة يقولون: هو جائز الحذف.

والصواب فيما نرى أن هذا المصدر نائب عن الفعل وليس مؤكدًا ، وأنه واجب الحذف لا جائزه ؛ لأنه لو ذكر لأصبح مؤكدًا لا نائبًا.

ومثله المكرر ، فإنّه يصح أن تقول: (محمد يسير سيرًا سيرًا) ، ولكن المصدر هنا مؤكد ، والثاني توكيد له ، وتكرر التوكيد غير عزيز في اللغة ، قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [ص: ٧٣] ، وقال: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر: ٢١] ، وليس المصدر هنا ـ أعني في قولنا: (محمد يسير سيرًا سيرًا) ، نائبًا عن الفعل ، بخلاف قولنا: (محمد سيرًا سيرًا) ، فهذا تعبير وذاك تعبير ، وليسا متماثلين ولا يؤديان غرضًا واحدًا.

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٩٢).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ١٢٨).

ولا يصح رفع المصدر في نحو هذا ، إلاّ على ضرب من التجوز والمبالغة ، فإنه لا يصح أن نقول: (محمدٌ سيرٌ) لأنك تجعل بذاك محمدًا سيرًا ، وهو ليس كذلك.

إنّ ذلك لا يجوز في التعبير الحقيقي ، وإنما يجوز على ضرب من التجوز ، كما قالت الخنساء تصف ناقتها: (فإنّما هي إقبال وإدبار) فجعلتها إقبالاً وإدبارًا لكثرة ما وقع ذلك منها.

فإذا قلت: (محمد سير) ، فقد جعلت محمدًا سيرًا لكثرة ما وقع ذلك منه ، أي تحول إلى سير ، وهو تجوز ومبالغة.

وأما النصب فعلى معنى (هو يسير سيرًا) ، ولكن حذف الفعل وأنيب المصدر عنه ، وجعلته بدلاً منه لإرادة الحدث المجرد ، فبالنصب يكون التعبير حقيقيًا ، وبالرفع يكون مجازًا.

إننا نقول: (محمد سيرًا) بحذف الفعل إذا كان الحدث مستمرًا متصلاً ، أي إذا كان متصفًا بالسير الطويل ، قال سيبويه: «واعلم أن السير إذا كان مخبرًا عنه في هذا الباب [يعني في نحو (ما أنت إلاّ سيرًا) ، و(أنت سيرًا سيرًا)] فإنما تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان ، وأما قولك: (إنّما أنت سيرٌ) فإنّما جعلته خبرًا لأنت ، ولم تضمر فعلاً. . . وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول فجاز على سعة الكلام. من ذلك قول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادَّكرت فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الإقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام كقولك: (نهارك صائم وليلك قائم)»[1].

---

(١) «سيبويه» (١٦٨ ـ ١٦٩) ، وانظر «ابن يعيش» (١/ ١١٥).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإنما وجب حذف الفعل ؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على الحدوث والتجدد ، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضًا ، نحو قولك: (زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف) ، (والله يقبض ويبسط) ، وذلك أيضًا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعًا على الزمان ، فلمّا كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً لكونه إمّا فعلاً وهو موضوع على التجدد أو اسم فاعل ـ وهو مع العمل كالفعل بمشابهته ـ فصار العامل لازم الحذف ، فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرًا عنه ، نحو (زيد سير سير) ، و(ما زيد إلاّ سير) كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا: (فإنّما هي إقبال وإدبارُ) فينمحي إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلاً لعدم صريح الفعل ، وعدم المفعول المطلق الدال عليه. ولمثل هذا المعنى ـ أعني زيادة المبالغة في الدوام ـ رفعوا بعض المصادر المنصوبة. . . تبيينًا لمعنى الدوام ، قال:

عجبت لتلكَ قَضِيّة وإقامتي فيكمْ على تلك القضيةِ أعجبُ»[1]

٣ ـ المصدر التشبيهي:

ذهب النحاة إلى أن المصدر التشبيهي مما يجب فيه حذف فعله نحو (له صراخٌ صراخَ الثكلى) بتقدير يصرخ ، وذلك إذا كان المصدر التشبيهي من الأفعال الظاهرة واقعًا بعد جملة فيها الفاعل في المعنى ، وفيها معنى المصدر ، وليس فيها ما يصلح للعمل[2].

---

(١) «الرضي» (١/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

(٢) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٩٣) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٣) ، «الأشموني» (٢/ ١٢٠) ، «التصريح» (١/ ٣٣٣) ، «حاشية يس» (١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

أما العمل فلسنا بصدده ، ولكن إذا جارينا النحاة في ذلك فإنّ المصدر الأول يصلح للعمل في الثاني في هذا الموطن.

إن النحاة يقولون: إن المصدر الأول لا يصلح أن يعمل في الثاني ؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فعل مع حرف مصدري ، ولا هو نائب عن الفعل ، وإن المصدر لا يعمل إلاّ إذا كان نائبًا عن فعله ، أو مقدرًا بالحرف المصدري ، وهذا ليس منه[1].

ومن المعلوم أنّ اشتراط ذلك في عمل المصدر غالب لا لازم ، فإنّه يصح أن يقال: (ضربي العبد مسيئًا) ويصح أن يقال: (إن إكرامك خالدًا حسنٌ ، وإهانتك سعيدًا قبيح) فقد عمل المصدر فيما بعده وهو ليس واحدًا من الضربين ، وعلى ذلك يجوز النصب بالمصدر الذي قبله[2].

ويجوز مع توفر الشروط رفع الثاني بدلاً مما قبله ، أو صفة له ، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف فتقول: (له صراخٍ صراخُ الثكلى) ، واختلف في الراجح منهما ، فقيل: «إن الرفع مرجوح ؛ لأنّ الثاني ليس هو الأول ، والنصب سالم من هذا المجاز. وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان ؛ لأنّ في النصب التقدير ، والأصل عدمه»[3].

وفي هذا الترجيح نظر ؛ لأن معنى الرفع غير معنى النصب ، وأنت تعبر بحسب المعنى الذي تريد ، فلا تكافؤ ولا ترجيح.

إن معنى النصب في نحو قولك: (له بكاء بكاءَ الثكلى) أنك مررت به وهو

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٣٣) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٣).

(٢) انظر «حاشية الخضري» (١/ ١٩٣) ، «الرضي على الكافية» (١/ ١٣٠) ، «ابن يعيش» (١/ ١١٥).

(٣) «التصريح» (١/ ٣٣٤) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٣).

يبكي ، وكذلك (له قفز قفزَ الأرنب) معناه أنك مررت به وهو يقفز ، أي يقوم بالعمل. بخلاف الرفع ، فإنه ليس معناه ذلك ، وإنما أردت التشبيه ، لا أنه يقوم به في أثناء مرورك ، فكأنك قلت: (قفزه قفز الأرنب) أي أردت أن تخبر عن قفزه.

إنك إذا قلت (له بكاء بكاءُ الثكلى) بالرفع كان المعنى أنّك وصفت بكاءه بذلك ، وهو أمر قد علمته قبل أن تخبر عنه بهذا الخبر ، وليس المعنى أنه كان يبكي في أثناء مرورك به.

جاء في (كتاب سيبويه): «(هذا باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره) ، وذلك قولك: (مررت به فإذا له صوت صوتَ حمار) ، و(مررت به فإذا له صراخ صراخَ الثكلى)... فإنّما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول وبدلاً منه ، ولكنك لما قلت: (له صوت) علم أنه قد كان ثَم عمل ، فصار قولك: (له صوت) بمنزلة قولك: فإذا هو يصوت ، فحملت الثاني على المعنى»[1].

وجاء فيه أيضًا: «(هذا باب يختار فيه الرفع) وذلك قولك: (له علمٌ علمُ الفقهاء) ، و(له رأيٌ رأيُ الأصلاء) ، وإنّما كان الرفع في هذا الوجهَ ؛ لأن هذه خصال تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل ، ولم ترد أن تخبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم ، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه ، وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها ، كقولك: (له حسبٌ حسبُ الصالحين) ؛ لأنّ هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات ، وعلى هذا الوجه رُفعَ الصوت.

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٧٧).

وإن شئت نصبت فقلت: (له علمٌ علمَ الفقهاء)، كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه، وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم...

وإذا قال: (له صوتٌ صوتَ حمار)، فإنّما أخبر أنه مرّ به وهو يصوّت صوت حمار. وإذا قال: (له علمٌ علمُ الفقهاء) فهو يخبرعما قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه، أو رآه يتعلم فاستدل بحسن تعلمه على ما عنده من العلم، ولم يرد أن يخبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال لقيّه إياه؛ لأن هذا ليس مما يثنى به، وإنما الثناء في هذا الموضع أن يخبر بما استقر فيه، ولا يخبر أن أمثل شيء كان فيه التعلم في حال لقائه»(١).

وهو ـ كما ترى ـ لا يخرج عن القاعدة التي ذكرناها في أن المصادر المرفوعة تدل على الثبوت، والمنصوبة تدل على الحدوث، فبالرفع يكون المعنى أن حالته الثابتة كذلك، فبكاؤه كذلك وقفزه كذلك، وأما النصب فلبيان حالة موقوتة.

٤ ـ المصادر المثناة:

وردت مصادر منصوبة بصورة المثنى مضافة إلى الضمير نحو لبيك وسعديك وحذاريك ودواليك، وهذه المصادر وإن كانت بصورة المثنى لا يراد منها التثنية، وإنّما يراد بها التكثير. قال سيبويه: «(هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره) وذلك قولك: حنانيك، كأنّه قال: تحننًا بعد تحنن، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعل؛ لأنه صار بدلاً منه، ولا يكون هذا مثنى إلاّ في حال إضافة... ومثل ذلك لبيك وسعديك... ومثل ذلك حذاريك، كأنه قال: ليكن منك

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٨١ ـ ١٨٢).

حذر بعد حذر ، كأنه أراد بقوله: لبيك وسعديك: إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول: كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب ، وكأن هذه التثنية أشدّ توكيدًا»[١].

وقال: «حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه: قد ألبّ فلان على كذا وكذا ، ويقال: قد أسعد فلان فلانًا على أمره وساعده ، والإلباب والمساعدة دنوّ ومتابعة ، إذا ألبّ على الشيء فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد تابعه ، فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلان ، فقال: لبيك وسعديك ، فقد قال: قربًا منك ومتابعة لك. فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام»[٢].

وهذه المصادر هي مصادر مسموعة لا يصح القياس عليها ، فلا تقول مثلاً: (إعانتيك) بمعنى: إعانة بعد إعانة ، ولا (حضوريك) بمعنى: حضورًا بعد حضور ، ولا نحو ذلك ، وإنما هي أشبه بالتعبيرات الاصطلاحية ، ولا يذكر معها الفعل لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة[٣] ، ولأن الكلام لا يقتضي إلاّ ذكر الحدث ، ولا يقتضي ذكر فاعل ولا زمن كما أسلفنا. ولم تأت هذه المصادر إلاّ منصوبة في كلام العرب.

٤ ـ بقية المصادر:

أما بقية المصادر النائبة عن عاملها كالواقعة بعد الاستفهام التوبيخي ، وما وقع تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه ، والمؤكد لنفسه أو لغيره ، فإنّه يصح رفعها

---

(١) «سيبويه» (/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

(٢) «سيبويه» (١/ ١٧٦ ـ ١٧٧) ، وانظر «ابن يعيش» (١/ ١١٨ ـ ١١٩).

(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ١٢٥).

ونصبها نحو: (له علي ألف اعترافٌ واعترافًا)، و(أفعل ذلك وكرامةٌ أو وكرامةً)[1].

فالنصب على إرادة معنى الحدوث والتجدد، والرفع على إرادة معنى الثبوت كما أسلفنا.

* * *

(١) «حاشية الصبان» (٢/ ١١٧)، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٠).

المفعول فيه وهو المسمى ظرفًا

يسمي النحاة البصريون المفعول فيه ظرفًا ، والظرف هو الوعاء التي توضع فيه الأشياء كالجراب ، والعدل ، والأواني ، وتسمى «ظروفاً لأنها أوعية لما يجعل فيها ، وقيل للأزمنة والأمكنة: ظروف ؛ لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها»(١).

وهي تسمية مجازية ؛ وذلك لأن الظرف في الحقيقة هو الوعاء ذو الحدود ، المتناهي الأطراف ، كالقارورة والزير والحُبّ وسائر الآنية ، وليس هذا كذلك ، فإنّ كلمة (فوق) و(تحت) و(زمن) و(حين) ليس لها حدود متناهية كالظروف الحقيقية ، وإنّما سميت بذلك ؛ لأن الأحداث تكون فيها ، وهي تحتويها كما تكون الأشياء في الآنية. ويسميه الفراء محلاًّ ، والكسائي وأصحابه صفة ، ولعله باعتبار الكينونة فيه(٢) ، أي أن الشيء قد يكون متصفًا بالفوقية والتحتية والبينية ، وهي صفة له. فإن قلت: (هو فوقك) فقد اتّصف بالفوقية ، و(أقبل خلفك) أي اتصف بالخلفية ، وهكذا.

حدّه:

الظرف عند النحاة: زمان أو مكان ضمن معنى (في) الظرفية باطراد ، أو

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ٤١).

(٢) «التصريح» (١/ ٣٣٧) ، «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٥) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٦).

اسم عرضت دلالته على أحدهما ، أو اسم جار مجراه[١] .

ويقصدون بالاسم الذي عرضت دلالته على أحدهما ما ينوب عن الزمان والمكان ، من مصدر أو عدد أو غيرهما ، وبالاسم الجاري مجراه ألفاظًا مسموعة توسعوا فيها نحو قولك: (أحقًّا أنك ذاهب) فحقًّا هنا جارية مجرى الظرف عند الجمهور .

تضمن الظرف معنى في:

لا يسمي النحاة اسم الزمان ولا المكان ظرفًا حتى يتضمن معنى (في) الظرفية ، وذلك نحو (سرت يمينك) فالسير كان في جهة اليمين ، ونحو (قدمت صباح اليوم) ، فالقدوم كان في الصباح ، أي كان اليمين ظرفًا للسير احتواه كاحتواء الوعاء للماء ، والصباح كان ظرفًا للقدوم ، أي وقع فيه كما تحتوي الآنية ما فيها .

فإن لم يتضمن معنى (في) فلا يسميه النحاة ظرفًا ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] ، فـ(يومًا) ليس ظرفًا لأن الاتقاء ليس واقعًا فيه ، بل هو قبله ، فكيف يكون ظرفًا للاتقاء وهو لم يقع فيه؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَهُمْ فِى غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩] ، فيوم الحسرة ـ وهو يوم القيامة ـ ليس ظرفًا ؛ لأنّ الإنذار ليس في يوم القيامة ، وإنما هو قبل يوم القيامة ، فلا يكون ظرفًا له بل هو مفعول به. ونحوه لو قلت: (أخاف يوم القيامة) فهو مفعول به لا ظرف ؛ لأن الخوف ليس واقعًا في يوم القيامة بل قبله، فلو قلت: (أخاف أعمالي يوم القيامة) كان

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ٣٣٧)، «الأشموني» (٢/ ١٢٥ـ١٢٦)، «ابن عقيل» (١/ ١٩٦).

ظرفًا؛ لأنّ الخوف واقع فيه. ونحوه لو قلت: (أتذكر يوم سافرنا قبل عامين) كان اليوم مفعولاً به وليس ظرفًا؛ لأن الذكر واقع بعد يوم السفر لا فيه. ولو قلت: (اذكرني يوم سفرك) كان ظرفًا. ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، فالنسيان ليس في يوم الحساب بل قبله، فهو ليس ظرفًا له. ونحوه أن تقول: (نسيت يوم السفر)، فهو ليس ظرفًا، ولكن لو قلت: (نسيت الكتاب يوم السفر) كان ظرفًا؛ لأن النسيان وقع في يوم السفر.

ومما لم يتضمن معنى (في) قولك: (يومنا مشرق)، فإنك لم تذكر حدثًا وقع فيه، وإنّما هو مبتدأ. ونحوه أن تقول: (ذهب وقت الشباب بما فيه) فإنّه فاعل وليس متضمنًا معنى (في) لأن الوقت هو الذي ذهب، لا أن شيئًا ذهب فيه. جاء في (التصريح): «وخرج عن الحد... نحو ﴿يَخَافُونَ يَوۡمٗا﴾ [النور: ٣٧] من أسماء الزمان، ونحو ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] من أسماء المكان، فإن (يومًا) و(حيث) وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين، فإنهما ليسا على معنى (في)، إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم، والعلم واقع في ذلك المكان، وإنّما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة، فانتصابهما على المفعول به؛ لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما»(١).

وجاء في (المقتضب): «اعلم أن كل ظرف متمكن فالإخبار عنه جائز، وذلك قولك إذا قال قائل: (زيد خلفك) أخبر عن (خلف) قلت: (الذي زيدٌ فيه خلفُك) فترفعه؛ لأنه اسم قد خرج من أن يكون ظرفًا. وإنما يكون ظرفًا إذا تضمن شيئًا نحو (زيد خلفَك)؛ لأن المعنى: زيد مستقر في هذا الوضع،

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٣٩)، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٢٦)، «ابن عقيل» (١/ ١٩٦).

و(الخلف) مفعول فيه. فإن قلت: (خلفُك واسع) لم يكن ظرفًا، ورفعت؛ لأنك عنه تخبر»[١].

وجاء في (الكتاب): «(هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت)، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها. . . وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها»[٢].

فإن صرح بـ(في) لم يسم ظرفًا في الاصطلاح نحو (نحن في وقت طيب) و(جئت في الساعة الثالثة). ومعنى التضمن أن يكون الحرف مقدرًا في الكلام وإن لم يصح التصريح به أحيانًا[٣]. فقد يمتنع التصريح بـ(في) وهو مع ذلك متضمن معنى (في) عند النحاة وذلك نحو: قبل، وبعد، ومع، وإذا، وفوق، وتحت، وإذ، فأنت تقول: (جئت قبل محمد) ولا يصلح أن تقول: (في قبل محمد)، وتقول: (الكتاب فوق المنضدة) ولا يصح أن تقول: (في فوق المنضدة) ولكن المعنى أنه جاء في الزمان الذي سبق مجيء محمد، أو الذي بعده، وأن الكتاب حالّ في هذا المكان، فـ(قبل محمد) احتوى المجيء وكان ظرفًا له؛ لأن الحدث وقع فيه، و(فوق المنضدة) احتوى الكتاب وقد حل فيه، وهكذا.

ولابد أن يذكروا أنه فضلة، وإلاّ فنحو (انْطُلِقَ يومان)، و(سوفر يومُ الخميس) متضمن معنى (في) وليس ظرفًا، وإنّما هو نائب فاعل.

ومعنى الاطراد هو أن تتعدى إليه سائر الأفعال مع بقاء تضمنه لذلك الحرف[٤].

---

(١) «المقتضب» (٣/ ١٠٢).
(٢) «سيبويه» (١/ ٢٠١)، انظر (١/ ١١٤).
(٣) انظر «حاشية الخضري» (١/ ١٩٦).
(٤) «حاشية الخضري» (١/ ١٩٦)، «الأشموني» (٢/ ١٢٦).

وإيضاح ذلك أنك تقول: (جلست فوق المنضدة)، و(نمت فوق السرير)، و(أكلت فوق السطح)، و(بعت الحاجة فوق الحصان)، و(صببت الماء فوق رأسه)، فإنّا نجد أن كلمة (فوق) تعدت إليها أفعال متعددة، وقد بقيت متضمنة لمعنى (في)، بخلاف قولك: (دخلت البيت)، فالمعنى دخلت في البيت، فـ(البيت) هنا متضمن معنى (في) ولكنه غير مطرد في سائر الأفعال، فلا تقول: (بعت البيت) بمعنى: بعت في البيت، ولا (أكلت البيت) بمعنى: أكلت في البيت، ولا (نمت البيت) بمعنى: نمت في البيت، ولا (قرأت البيت) بمعنى: قرأت في البيت[1]، فالبيت لا يسمى ظرفًا لأنه لا يتضمن معنى (في) باطراد، أي في جميع الأفعال.

وعلى هذا يلزم إخراج أسماء المقادير من الظرفية كالفرسخ والميل، فإنها لا يطرد تعدي الأفعال إليها، وإنما تتعدى إليها أفعال السير خصوصًا[2].

فإنك تقول: (سرت ميلًا) و(ركضت فرسخًا)، ولا تقول: (بعت ميلًا) ولا (جلست ميلًا) ولا (نسيت ميلًا).

كما يلزم أن يخرج نحو (جلست مجلس محمد) أي ما صيغ من أسماء المكان والزمان، فإنّها لا تنصب على الظرفية إلّا إذا تعدى إليها ما اجتمع معها من مادتها[3]، فلا يقال: (نمت مجلس محمد) ولا (أكلت مجلس محمد) وهما مستثنيان عند النحاة.

ونعود إلى تضمن الظرف معنى (في)، فقد ذكرنا أنّ الظرف عند النحاة ما تضمن معنى (في) باطراد، وفي هذا نظر، فإنّ من الظرف ما لا يتضمن

---

(١) انظر «الأشموني» (٢/ ١٦٢).
(٢) «حاشية يس على التصريح» (١/ ٢٤٠).
(٣) انظر «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٦).

معنى (في) بل إذا قدرت هذا الحرف معه تغير المعنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، فإنه لا يصح أن تقول: يعمّر في ألف سنة؛ لأن المعنى إنّما هو يعمر ألف سنة، لا في ألف سنة، والفرق واضح بين المعنيين، فإنك إذا قلت: (عمرت الدار في سنتين) كان المعنى أنه استغرق لتعميرها مدة سنتين، وأما يعمر ألف سنة فمعناه يبقى ألف سنة.

ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، فليس المعنى أنه لبث في يوم أو في بعض يوم. ومثله أن تقول: (جلست في القاعة خمسين دقيقة)، فلا يصح أن يقال: (في خمسين). وتقول: (سرت خمسة أميال) ولا يصح في خمسة أميال. ونحو أن تقول: (فعلت هذا سبعة أيام) و(فعلت هذا في سبعة أيام) فإن معنى الجملة الأولى أنني كررت الفعل سبعة أيام، ومعنى الثانية أنه استغرق فعله سبعة أيام. ونحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وقوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُواْ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُۥ بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْـَٔمُونَ۩﴾ [فصلت: ٣٨]، فالأولى معناها يسبحون الأبد لا ينقطعون ولا يفترون، والثانية معناها أنهم يسبحون في هذين الوقتين، كما تقول: (أنام في الليل والنهار) أي في هذين الوقتين، و(أدرس في الليل والنهار) أي في هذين الوقتين، وليس التدريس مستمرًّا لا يفتر، بخلاف قولك: (أدرس الليل والنهار) فإن معناه الاستمرار، فإن الأولى جواب لمتى، والثانية جواب لكم، وما كان جواب (كم) لا يكون العمل فيه إلّا متصلاً، بخلاف (متى)[(١)].

فليس الظرف إذن ما يتضمن (في) باطراد فحسب، فهذا نوع واحد من الظرف، وإنما الظرف على ثلاثة أقسام فيما أرى:

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ١١٠).

١ ـ ما تضمن معنى (في) أي ما حل فيه الحدث ، وذلك نحو (جئت يوم الخميس) و(سافرت يوم الجمعة).

٢ ـ ما دل على مدة أو مقدار زمان الحدث أو مكانه ، وذلك نحو ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧] ، و﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] ، و(سرت يومين) و(سرت ميلين) و(فسح له مدَّ البصر) و(انتظرني صلاة ركعتين) أي مقدار زمان ذلك أو مكانه.

٣ ـ ما دل على عدد أزمنة الحدث أو أمكنته ، نحو أن تقول: (فعلت هذا سبعة أيام) أي تكرر الحدث في سبعة أيام ، فهذا ليس مبينًا لمدة الحدث وإنما لعدد أزمنة الحدث ، ونحو (جلست خمسة مجالس) أي تكرر الحدث في خمسة أمكنة ، قال تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن: ٩].

والذي ينطبق عليه حد النحاة هو القسم الأول. وأما الثاني والثالث فلا ينطبق عليهما الحد ، ولذا نرى أن الأولى أن يحد الظرف بما يأتي: «اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث ، أو مقدارهما ، أو عددهما» فحد النحاة لا يشمل إلاّ ثلث المفعول فيه وهو القسم الأول.

وعند الكوفيين أنّ ما يكون العمل في جميعه نحو ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧] ، ونحو (جلست خمسين دقيقة) ليس ظرفًا ، وإنما هو ينتصب انتصاب المشبة بالمفعول «لأن الظرف عندهم ما انتصب على تقدير (في) ، وإذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه (في) لأن (في) يقتضي عندهم التبعيض ، وإنما جعلوه مشبهًا بالمفعول لا مفعولاً لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة. قال أبو حيان: وما ذهبوا إليه باطل ؛ لأنهم بنوه على أن (في) تقتضي التبعيض ، وإنّما هي للوعاء قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦] ، فأدخل (في) على الأيام ، والفعل واقع

في جميعها بدليل ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ ، وقال: ﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ﴾ فأدخل (في) على ضمير الأيام والليالي ، مع أن الرؤية متصلة في جميعها»[1] .

ويمكن رد أبي حيان بأن الآية ذكرت الأيام منكرة ، والأيام النحسات كثيرة ، وأيام عاد منها فتكون للتبعيض.

ويرد الكوفيون بنحو قولنا: (بنيت الدار في سبعة أيام) ، وقولنا: (فعلت هذا في ساعتين) فإنها تفيد الاستغراق لا التبعيض ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] .

ونرى أن تسمية هذا الباب بـ(الزمان والمكان) أولى من تسمية الظرف ، لما ذكر في أول الباب.

وقد يعرض سؤال في هذا المجال فيقال:

قد نصرح بـ(في) أحيانًا وقد نسقطها في التعبير الواحد نحو (حضر ليلاً) و(حضر في ليل) فهل هناك من فرق بينهما؟

وسنجمل طرفًا من الاختلاف بينهما وإن كنّا قد ذكرنا قبل قليل طرفًا من الخلاف بين التصريح بـ(في) وعدمه:

١ ـ إن (في) تفيد الحلول نصًّا ، وحذفها ليس فيه تنصيص على الحلول ، تقول: (هو في السوق) ، و(الزيت في القارورة) ، و(أكلت في الإناء) فجعلت (في) هذه المحالّ ظروفًا لما فيها. ولو حذفتها لم يفهم المعنى، فهي تجعل ما لا يصلح أن يكون ظرفًا اصطلاحًا صالحًا للظرفية.

---

(١) «الهمع» (١/ ١٩٨).

ونحوه أن تقول: (نحن في وقت طيب) و(نحن في زمن كله خير) ولا يصح إسقاطها، فلا يصح أن تقول: (نحن وقتًا طيبًا وزمنًا كله خير) لأنه ليس فيه تنصيص على الحلول.

٢ ـ قد يفيد ذكرها استمرار الحدث طوال الزمان المذكور، بخلاف حذفها، نحو قولنا: (فعلت هذا في سبعة أيام) و(فعلت هذا سبعة أيام) فإن ذكرها أفاد حلول الحدث في هذه الأزمنة، أي استغرق الحدث سبعة أيام، وأما حذفها فليس فيه هذا المعنى، بل المعنى أن الحدث تكرر في سبعة أيام.

٣ ـ قد يفيد ذكرها النص على توقيت الحدث، وأما عدم الذكر فقد يفيد استمرار الحدث وعدم انقطاعه، فالأول جواب (متى)، والثاني جواب (كم).

وإيضاح ذلك أن الظرف على ضربين:

ما يصلح أن يكون جوابًا لـ(كم)، وما يصلح أن يكون جوابًا لـ(متى).

فما كان جوابًا لـ(كم) استغرقه الحدث إن أمكن ذلك «كما إذا قيل لك: كم سرت؟ فقلت شهرًا، استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره، إلاّ أن تقصد المبالغة والتجوز. وكذلك إذا قلت: شهر رمضان. فإن لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما أمكن، كما تقول: شهرًا، في جواب كم صمت؟ وكم سريت؟ فالأول يعم جميع أيامه، والثاني جميع لياليه»[(١)].

وجاء في (الهمع): «ما صلح أن يقع جوابًا لـ(كم)، ولا يصلح أن يكون جوابًا لـ(متى)، وهو ما كان موقتًا غير معرف ولا مخصص بصفة نحو ثلاثة أيام، ويومين، فإنه يصلح أن يكون جواب (كم سرت؟) فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إما تعميمًا وإما تقسيطًا. فاذا قلت: سرت يومين، أو ثلاثة

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠١).

أيام ، فالسير واقع في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر ، وقد يكون في كل واحد من اليومين ، أو الثلاثة ، وإن لم يعم من أول اليوم إلى آخره .

ومن التعميم: صمت ثلاثة أيام ، ومن التقسيط: أذنت ثلاثة أيام ، ومن الصالح لهما: تهجدت ثلاث ليال ، ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الأيام أو الليالي . . .

وما صلح أن يقع جوابًا لـ(متى) ، فان كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظة (شهر). فكذلك يكون الفعل واقعًا في جميعه تعميمًا أو تقسيطًا نحو: (سرت المحرم) ، و(سرت صفر) يحتمل الأمرين . . .

وإن كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت؟ فيقال: يوم الجمعة ، فيكون القدوم في بعضه . وكذا إن كان اسم شهر مضافًا إليه لفظ (شهر) ، فإنه يجوز أن يكون في بعضه وفي جميعه نحو (قدم زيد شهر رمضان) ، و(صمت شهر رمضان) ، . . . وكذا إذا كان جواب متى: الأبد ، والدهر ، والليل ، والنهار ، مقرونة بالألف واللام ، فإنها مثل (رمضان) إذا لم يضف إليه (شهر) يكون للتعميم نحو (سير عليه الليل ، والنهار ، والدهر ، والأبد) ، ولا يقال: (لقيته الليل والنهار) وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات ، ولا لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يومًا فيه. فإن قصدت المبالغة جاز إطلاقه على غير العام نحو (سير عليه الأبد) تريد المبالغة مجازًا لا تعميم السير في جميع الأبد.

وما سوى ما ذكر من جواب (متى) من أعلام الشهور غير المضاف إليها شهر ، والأبد ونحوه وذلك نحو: اليوم ، والليلة ، ويوم كذا ، وليلة كذا ، وأسماء الأيام ، وأشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض إن صلح له ، فالأول

نحو (قام زيد اليوم) ، والثاني نحو (لقيت زيدًا اليوم) ، ويحتملهما نحو (سار زيد اليوم)»[١].

وجاء في(كتاب سيبويه): «ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلاّ متصلاً في الظرف كله قولك: سير عليه الدهرَ ، والليل ، والنهار ، والأبد ، وهذا جواب لقوله: كم سير عليه؟ اذا جعله ظرفاً ؛ لأنه يريد في كم سير عليه؟ فتقول مجيباً له: الليل ، والنهار ، والأبد ، على معنى: في الليل ، والنهار ، والأبد ، ويدلك على أنه لا يجوز أن يجعل العمل في يوم دون الأيام ، وفي ساعة دون الساعات ، أنك لا تقول: (لقيته الدهر والأبد) وأنت تريد يومًا منه ، ولا (لقيته الليل) وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات ، وكذلك النهار ، إلا أن تريد: سير عليه الدهر أجمع ، والليل كله على التكثير... وإنما جاء هذا على جواب (كم) ؛ لأنه حمله على عدة الأيام والليالي»[٢].

وأما ما كان جوابًا لمتى فالمراد به التوقيت. قال سيبويه: «وأما (متى) فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتًا ولا تريد بها عددًا فإنما الجواب فيه: اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا ، أو الآن ، أو حينئذ وأشباه هذا»[٣].

وقال: «(هذا باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى) فمن ذلك قولك: متى يسار عليه؟ وهو يجعله ظرفًا ، فيقول: اليوم ، أو غدًا ، أو بعد غد ، أو يوم الجمعة.

وتقول: متى سير عليه؟ فيقول: أمس وأول من أمس ، فيكون ظرفًا على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم ، أو حين دون سائر أحيان اليوم.

---

(١) «الهمع» (١/ ١٩٧ ـ ١٩٨).
(٢) «سيبويه» (١/ ١١٠ ـ ١١١) ، وانظر «الأصول» لابن السراج (١/ ٢٢٩).
(٣) «سيبويه» (١/ ١١١).

ويكون أيضًا على أنه يكون السير في اليوم كله ؛ لأنك قد تقول: سير عليه في اليوم ، ويسار عليه في يوم الجمعة ، والسير كان فيه كله»[١].

فما كان جوابًا لـ(متى) أفاد التوقيت نحو (وصلت إلى البيت صباح الجمعة) ولا يراد به الاستمرار ، أما إذا كان الحدث صالحًا للاستمرار فهو أمر يعود إلى الحدث نفسه لا إلى التوقيت.

والخلاصة أن من الجمل ما يقع جوابًا لـ(كم) فقط نحو قولك: (سرت شهرًا) والمراد به استغراق الحدث ما أمكن ، ومنها ما يقع جوابًا لـ(متى) فقط نحو (وصلت يوم الجمعة أو في يوم الجمعة) ويراد به التوقيت فقط.

ومنها ما يصلح أن يقع جوابًا لهما نحو قولك: (سرت المحرم) و(سرت يوم الجمعة) فإن قدرتها جوابًا لـ(متى) فقد أردت به ذكر الوقت فقط ، ولا يهمنا تطاول الحدث أو انقطاعه ، وإن كان جوابًا لـ(كم) فالمراد به تعيين مدة السير لا وقته ، وهو هنا استغرق الوقت ، فإن ذكرت (في) فقد نصصت على التوقيت نحو: سرت في يوم الجمعة.

٤ ـ إنّ ذكرها يفيد عدم تعيين الزمن في قسم من التعبيرات ، وحذفها يفيد التعيين وذلك نحو قولك: جئت صباحاً ، ومساءً ، وليلاً ، وعشاء ، فإن هذا لا يقال إلا إذا كان الوقت معينًا. فتقول: (جئت صباحًا) إذا أردت صباح يومك بعينه ، أو صباح يوم آخر بعينه ، فإذا قلت: (خرجت في صباح) كان اليوم غير معين. جاء في (كتاب سيبويه): «ومثل ذلك: صيد عليه صباحًا ، ومساءً ، وعشيةً ، وعشاءً ، إذا أردت عشاء يومك ، ومساء ليلتك ؛ لأنّهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلاّ ظرفًا. . . وكذلك سير عليه ليلاً ونهارًا ، إذا

---

(١) «سيبويه» (١/ ١١٠).

أردت ليل ليلتك ونهار نهارك»[١].

وجاء في (الأمالي الشجرية): «القسم الثالث وهو الذي ينصرف ولا يتصرف أسماء أوقات ألزموها الظرفية، فلم يرفعوها ولم يجرّوها، وهي صباح، وعشاء، وضحوة، وعتمة، تقول: خرجت عتمةً، وخرج زيد ضحوة، وعشاء، إذا أردت ضحوة يومك، أو يوم غيره بعينه، وكذلك تريد عتمة ليلتك، أو ليلة بعينها. فلو رفعت شيئًا من هذا أو خفضته فقلت: سير عليه عتمةٌ، أو ضحوةٌ، أو خرجت في عتمةٍ لم يجز لأنهم لم يرفعوه ولم يجروه»[٢].

٥ ـ إنّ حذفها قد يفيد اقتران الحدث بالظرف، وذكرها يدل على حلول الحدث في الظرف، وذلك نحو قولك: (عشنا زمنًا طيبًا) و(عشنا في زمن طيب)، فالأول يدل على اقتران الحدث بالظرف، أي هم عاشوا الزمن الطيب، والثاني قد يفيد ذاك وقد يكون لمعنى آخر، هو أن الزمن الذي عاشوا فيه كان طيبًا وإن لم يقترن خصوص عيشهم بالطيب. ونحوه أن نقول: (صمنا في أيام ضاحكة أيامًا باكية) فهذا يدل على أنه اقترن صومهم بزمن البكاء، ولكن عموم الزمن كان ضاحكًا، كما تقول: (عشنا في وقت سعيد أيامًا دامية) فقد اقترن عيشهم بالزمن الدامي وإن كان الزمن العام سعيدًا.

٦ ـ قد يكون ذكرها للتنصيص على الظرفية وذلك إذا كان حذفها يؤدي إلى احتمال المفعولية والظرفية نحو قولك: (قد أنسى يوم السفر) فهذا يحتمل أنك تنسى اليوم نفسه فيكون مفعولاً به، ويحتمل أن يحصل النسيان عندك في يوم السفر، فيكون ظرفًا له، فإن أردت التنصيص على الظرفية قلت: (قد أنسى في يوم السفر).

---

(١) «سيبويه» (١/ ١١٥)، وانظر «الأصول» (١/ ٢٣٠)، «الهمع» (١/ ١٩٦).
(٢) «الأمالي الشجرية» (٢/ ٢٥١).

إلى غير ذلك .

ما ينصب على الظرفية:

اسم المكان:

لا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلاّ ثلاثة أقسام هي :

١ ـ **المبهم**: كالجهات نحو فوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، والمراد بالمبهم هنا ما ليس له حدود محصورة ، فعندما تقول: (هو فوقك) ليس للفوق حدود ، فهو يمتد من رأسك إلى أعلى ، فالسقف فوقنا ، والسماء فوقنا ، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَٰهَا﴾ [ق: ٦] ، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَۚ﴾ [الملك: ١٩] ، ثم هذه الجهات نسبية ، فما يكون فوقًا لك قد يكون تحتًا لشيء آخر ، وما يكون يمينًا لك قد يكون شمالاً لشيء آخر ، وما يكون أمامًا لك قد يكون وراء لشيء آخر ، فهي تختلف باختلاف الكائن(١) .

جاء في (التصريح): «قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني: الإبهام يحصل في المكان من وجهين:

أحدهما: أن لا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك؟ وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ؛ لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان ، فهي جهات له ، وليس لكل واحدة منهما حقيقة منفردة بنفسها .

والوجه الثاني: أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم ، فخلفك اسم لما وراء

---

(١) انظر «حاشية الخضري» (١/١٩٨) ، «الأشموني» (٢/١٢٩) ، «ابن يعيش» (٢/٤٣).

ظهرك إلى آخر الدنيا»[١].

فنحو فوق محمد ، ويمين سعيد ، وأمام خالد ، مبهمة ، ولا تكون مختصة بسبب الإضافة ، بل هي مع إضافتها مبهمة لما ذكرنا.

أما المختص أو المحدود، فهو ما له حدود محصورة ونهايات مضبوطة كالدار والسوق فلا تكون ظروفًا ، فلا يصح أن تقول: نمت البيت ، وبعت السوق ، بل لا بد أن تأتي بفي ، ومن المختص: جوف الدار ، وداخل المسجد ، وخارج البيت ، فهذه مختصة ؛ لأن لها حدودًا ونهايات ، فلا تقع ظروفًا ، فلا تقول: هو داخل المسجد ، ولا خارج البيت ، بل يلزم أن تقول: هو في داخل المسجد ، وفي جوف البيت[٢].

٢ ـ **المقادير**: نحو: ميل وفرسخ ، فهي عند الجمهور مبهمة ، وعند بعضهم ليست مبهمة ؛ لأنها معلومة المقدار[٣].

والصواب أنها شبه مبهمة، فهي معلومة المقدار، غير أنها تشبة المبهم في عدم التعيين ، وذلك أنّ الميل مثلاً يختلف مكان بدئه ونهايته وجهته[٤].

فهو ليس كالدار ، والمدرسة ، والمسجد ، فإنّ لها حدودًا معلومة ، ونهايات محصورة ، ولا كالجهات ؛ لأنها لا تنتهي ، فأنت تبدأ بالمقدار من أي مكان وإلى أية جهة ، فقد تبدأ به من هنا أو هناك ، وإلى جهة اليمين أو اليسار أو الأعلى ، غير أن مسافته مضبوطة محدودة ، ولذا فهو شبه مبهم.

٣ ـ **أسماء المكان** بشرط أن يكون الواقع فيها من لفظها ، نحو: جلست

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٤١).

(٢) «سيبويه» (١/ ٢٠٤) ، «المقتضب» (٣/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩).

(٣) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٩٨).

(٤) انظر «حاشية الخضري» (١/ ١٩٨) ، «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٩).

مجلس خالد ، وقعدت مقعد سعيد ، فلو كان الواقع فيها من غير لفظها تعين جرها بفي ، نحو: نمت في مجلس خالد ، وبعت في مقعد سعيد[١] .

وهذه الأماكن مختصة معلومة ؛ لأنها معلومة محدودة ، غير أن العرب أجرتها مجرى غير المختص. وشذ (هو مني منزلة الشغاف) ، و(مناط الثريا) ، و(معقد الإزار) ، وتعبيرات أخرى قليلة[٢] .

اسم الزمان:

أما اسم الزمان فإنه يقبل النصب على الظرفية ، مبهمًا كان أو غير مبهم ، فالزمان المبهم: ما دلّ على زمان غير مقدر ، ولا حد له يحصره نحو حين ، وزمن ، ومدة ، ووقت ، وانتصابه على أنه ظرف مؤكد للزمن الذي تضمنه الفعل ، نحو (سرت حينًا ومدة) ، فالسير لا يكون إلا في مدة ، ونحو قوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ﴾ [الإسراء: ١] ، وقوله: ﴿ فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا ﴾ [الدخان: ٢٣]، لأن الإسراء لا يكون إلاّ في الليل[٣] .

وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق أن المفعول المطلق المؤكد إنما هو مؤكد لمصدر العامل ، وأن من الظرف ما يكون مؤكدًا للزمن الذي تضمنه الفعل.

أما المختص من الزمان فما له نهاية تحصره ، بأن يكون معلوم الوقت أو المقدار ، سواء كان معرفة أم نكرة ، نحو: يوم ، وليلة ، وشهر ، ويوم

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٩٨) ، «التصريح» (١/ ٣٤١) ، «الأشموني» (٢/ ١٢٨) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٧).

(٢) انظر «سيبويه» (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦) ، «التصريح» (١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢) ، «ابن عقيل» (١/ ١٩٨).

(٣) انظر «الهمع» (١/ ١٩٥) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٧) ، «الصبان» (٢/ ١٢٨).

الجمعة والصيف والشتاء ، نحو (سرت يومًا أو يومين) ، و(صمت يوم الخميس) ، و(قمت ليلة القدر).

وقد يكون مقدرًا غير معلوم نحو سرت زمنًا طويلاً ، وزمنًا قليلاً[1]. وقد يكون اللفظ الواحد مرة مختصًا ومرة مبهمًا بحسب القصد ، فمثلاً (يوم) إذا أريد به المدة المعلومة كان مختصًا نحو (صمت يومًا) ، و(سرت يومًا). وقد يكون مبهمًا وذلك إذا لم يرد به المدة المعلومة نحو (خرجت يومًا إلى البصرة) ، ونحو: ليلة ، وساعة ، ولحظة ، كقولك: (نمت ليلة) و(خرجت ليلة) ، فالأولى مختصة ، والثانية مبهمة ، وكلاهما يقبل النصب على الظرفية الزمانية.

ما ينوب عن الظرف:

مما ينوب عن الظرف صفته نحو ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦] ، أي زمنًا قليلاً ، ويحتمل أن يكون المعنى: تمتيعًا قليلاً ، فيكون نائبًا عن المصدر ، وهو ما يفيد معنيين كما ذكرنا في بحث المفعول المطلق ، ونحو (جلست شرقي الدار) أي مكانًا شرقي الدار.

ومما ينوب عنه العدد ، نحو قوله تعالى: ﴿بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ، ونحو (سرت عشرين يومًا) ، و(سرت خمسة أميال) ، كما ينوب عنه كلية الظرف وجزئيته ، نحو (مشيت كل اليوم) ، و(جميع اليوم) ، و(كل المسافة)، و(جميع الميل) ونحو ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] ، و(سرت بعض الميل) ، و(جزءًا من الميل)[2] ، واسم الإشارة نحو (جئت هذا

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ١٩٦) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٧) ، «الرضي على الكافية» (١/ ١٩٩).

(٢) «الأشموني» (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤) ، «التصريح» (١/ ٢٣٨).

الوقت) ، و(خرج محمد هذه الساعة) ، و(سرت هذه المسافة).

والمصدر وقد ينوب عن الزمان ، وشرطه إفهام وقت أو مقدار ، فالأول نحو (جئت طلوع الشمس ، وصلاة العصر) أي وقت طلوع الشمس ، ووقت صلاة العصر.

والثاني نحو (انتظرته حلب ناقة) و(صلاة ركعتين) ، أي مقدار حلب ناقة ، ومقدار صلاة ركعتين.

وينوب عن ظرف المكان مفهمًا مكانًا أو مقدارًا[١] ، نحو (جلست قربك) ، أي مكان قربك ، و(فسح له مد البصر) ، أي مقدار مد البصر ، و(ركضت رمية سهم) ، أي مقدار رمية سهم.

وهو في ظرف الزمان أكثر.

وقد يقام اسم عين مقامه ، على تقدير مضاف محذوف نحو (لا أكلمك القارظين) أي مدة غيبتهما. والقارظان: رجلان خرجا يجنيان القرظ ولم يعودا فضرب بهما المثل ، ونحو (لا آتيك الفرقدين) أي مدة بقائهما[٢].

وذكروا أنه تنوب عن ظرف الزمان ألفاظ مسموعة توسعوا فيها نحو: أحقًّا أنك ذاهب؟ وذهب المبرد إلى أن (حقًّا) مصدر ، والمصدر المؤول فاعله[٣] ، وإليه أميل.

---

(١) انظر «الأشموني» (٢/ ١٣٢) ، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٠) ، «التصريح» (١/ ٢٣٨) ، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٥).

(٢) انظر «الرضي» (١/ ٢٠٥) ، «التصريح» (١/ ٢٣٨) ، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٠) ، «ابن الناظم» (١١٥).

(٣) «الأشموني» (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤) ، «التصريح» (١/ ٣٣٨) ، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٠).

الظرف المتصرف وغير المتصرف:

ينقسم اسم الزمان والمكان إلى متصرف وغير متصرف ، فالمتصرف من ظروف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفًا وغير ظرف ، كيوم ومكان ، فإن كلّ واحد منهما يستعمل ظرفًا نحو (سرت يومًا) ، و(جلست مكانًا) ، ويستعمل مبتدأ نحو (يوم الجمعة يوم مبارك) ، و(مكانك حسن) ، وفاعلاً نحو (جاء يوم الجمعة) ، و(ارتفع مكانك)[١] .

وغير المتصرف: ما لا يستعمل إلاّ ظرفًا ، أو لا يفارق الظرفية إلا إلى الجرّ بمن ، فمن غير المتصرف قط ، وعوض ، وذات يوم ، وذات ليلة ، ومن ذلك سحر ، إذا أردت به سحر يوم بعينه ، تقول: (خرجت يوم الجمعة سحر) فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف ، قال تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] ، ومثله صباحًا ومساءً وعشية وعشاء وليلاً ونهارًا ، إذا أردت صباح يومك ومساءه وعشيته وعشاءه وليله ونهاره ، أو يوم آخر بعينه ، تقول: (جئت يوم السبت عشاء) فلا يكون إلاّ ظرفًا ، و(جئت يوم الخميس صباحًا أو مساء أو ليلاً) قال تعالى: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] ، أي في عشاء ذلك اليوم الذي خرجوا فيه ، فهذا لا يكون إلاّ ظرفًا ، فلا يصح أن تقول: (جئت يوم الخميس في صباح أو مساء) فإن لم ترده من يوم بعينه تصرف ، تقول: (هذا صباح مشرق) ، و(هذا ليل طويل) ، و(أقبل أخوك بليل) ، و(هو يؤذن بليل) ، قال سيبويه: «ومثل ذلك صيد عليه صباحاً ومساءً وعشية وعشاء ، إذا أردت عشاء يومك ، ومساء ليلتك ، لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلاّ ظرفًا . . . وكذلك سير عليه ليلاً ونهارًا ، إذا

---

(١) «ابن عقيل» (١/ ١٩٩) ، وانظر «التصريح» (١/ ٣٤٢) ، «الأشموني» (٢/ ١٣١ ـ ١٣٢).

أردت ليل ليلتك ونهار نهارك»[١].

وقال: «وتقول: سير عليه ضحوةٌ من الضحوات، إذا لم تعن ضحوة يومك؛ لأنها بمنزلة قولك: ساعة من الساعات، وكذلك قولك: سير عليه عتمةٌ من الليل؛ لأنك تقول: أتانا بعدما ذهبت عتمة من الليل»[٢].

أو لا يفارقها إلا الجر بـ(من) في الأكثر نحو: عند، ولدن، وقبل، وبعد، وفوق، وتحت[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، وقد تجر (متى) بإلى وحتى، وتنجر (أين) بـ(إلى) و(من) مع عدم تصرفهما. وربما وقعت بعض الظروف ذات التصرف الناقص مفعولاً به ومضافًا إليه نحو (إذ)، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٢٦]، وقال: ﴿بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٨٧]. ومنه: يومئذ وحينئذ[٤].

«واختلف في (من) الداخلة على قبل، وبعد، فقال الجمهور: لابتداء الغاية، وردّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان، ... وأجيب بأنهما غير

---

(١) «سيبويه» (١/ ١١٥)، وانظر «الأصول في النحو» (٢٣٠)، «الأمالي الشجرية» (٢/ ٢١٥)، «ابن يعيش» (٢/ ٤١ ـ ٤٢)، «الهمع» (١/ ١٩٦)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٢) «سيبويه» (١/ ١١٢).

(٣) جاء في «حاشية الخضري» (١/ ١٩٩): «أجاز بعضهم تصرفهما في نحو (فوقك رأسك) و(تحتك رجلاك) بالرفع على الابتداء والخبر، بخلاف (فوقك قلنسوتك) و(تحتك نعلك) فبالنصب، للفرق بين الرأس والرجل وغيرهما، لكن المسموع نصبهما في ذلك كما حكاه الأخفش».

(٤) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٣٠٢)، «التصريح» (١/ ٣٤٢)، «الأشموني» (٢/ ١٣١ ـ ١٣٢).

متأصلين في الظرفية ، وإنما هما في الأصل صفتان للزمان ، وزعم ابن مالك أنها زائدة ، وذلك مبني على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها»(١) .

وجاء في (لسان العرب): «قال الجوهري : وقد تدخل (من) توكيدًا لغوًا ، قال الأخفش : ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ﴾ (٢) [الزمر : ٧٥] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «و(من) الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى (في) نحو (جئت من قبلك ، ومن بعدك). . . وأما نحو (جئت من عندك) و﴿ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ﴾ [آل عمران : ٣٨] فلابتداء الغاية»(٣) .

ومن هذا يتبين أن هناك ثلاثة آراء في (من) الداخلة على بعض من الظروف غير المتصرفة :

١ ـ أنها لابتداء الغاية .

٢ ـ أنها بمعنى في .

٣ ـ زائدة للتوكيد .

والذي يبدو لي أن الأول هو الراجح ، وليست بمعنى (في) ؛ لأن الأصل عدم النيابة ، وليست بزائدة لأن الأصل عدم الزيادة ، وإذا أمكن عدم إخراجها من معناها الذي وضعت له فهو الأولى ، ولا تصرف عن معناها الأساسي إلاّ إذا تعذر إبقاؤها عليه .

وأرى أنه يمكن الإبقاء على معنى الابتداء في هذه الظروف ، ولكن قد

---

(١) «المغني» (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦) ، وانظر «التصريح» (١/ ٣٤٢) ، «الهمع» (٢/ ٣٦).
(٢) «لسان العرب» (١٧/ ٣١٠) (من) .
(٣) «الرضي» (١/ ٢٠٢).

يتضح معنى الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦] ، و(انطلقت من تحت الشجرة) فإنه لا يصح في نحو ذلك أن تكون بمعنى (في) ولا زائدة ؛ لأن المعنى يكون على ذلك (لأكلوا فوقهم وتحت أرجلهم) وهو ممتنع ، وكذلك قولنا: (انطلقت من تحت الشجرة) ؛ وذلك لأن مبدأ الانطلاق من هذا المكان ، والمعنى يتغير بتقديرها بـ(في) أو بجعلها زائدة.

وأحيانًا يدق المعنى حتى يحتاج إلى غوص واستخراج ، وفي نحو هذا يحصل الخلاف ، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى:

﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ ۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٠] .

وقوله: ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥] .

فالأولى بدون (من) والثانية بمن ، وقد يبدو أن (من) ههنا زائدة زيادة ظاهرة ، ولكن لدى التدقيق يتبين أنها ليست زائدة ، ومن مقارنة السياقين يتبين ذلك:

قال تعالى في سورة النحل: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ ۚ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٦٨ ـ ٧٠] .

وقال في سورة الحج: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ

فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥].

فأنت ترى أن الآية الثانية رد على من هو في ريب من البعث، وإيضاح بالغ قدرة الله له وكيف أنه خلقه من التراب بشرًا، فطوّره إلى أن يرد إلى أرذل العمر فيجهل من بعد العلم، إلى غير ذلك من مظاهر قدرة الله، فذكر (من) هنا بخلاف آية النحل لسر لطيف وهو أن قوله: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ معناه أن الجهل يبدأ من بعد العلم بلا مهلة، فهناك حالة علم تبدأ منها حالة الجهل التام، أما قوله: ﴿بَعْدِ عِلْمٍ﴾ فيحتمل الزمن القريب والبعيد، فهو كقولك: (جئت بعد خالد) يحتمل الزمن القريب والبعيد، وأما (من) فقد أفادت الابتداء، أي يبدأ الجهل مباشرة بعد العلم بلا مهلة أو فاصل، وهو أدل على قدرة الله؛ وذلك لأنه انتقال مباشر من العلم إلى الجهل، أما قوله: ﴿بَعْدِ عِلْمٍ﴾ فيحتمل أن مرت عليه مدة طويلة من غياب بعض المعلومات ونسيانها إلى الجهل، فمعنى ﴿مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ﴾ أنه قادر على أن يغير بأقرب وقت من حال إلى حال، وهو المناسب لمقام تبيان القدرة لمنكري البعث.

ومن قال بالزيادة للتوكيد لأن المقام مقام توكيد فقوله ليس بمطرح، لكن الأولى عدم إخراجها عن معناها ما أمكن.

ومثله قوله تعالى: ﴿يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الحديد: ١٧]، وقوله: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ [العنكبوت: ٦٣].

إن آيات وردت من دون (من) في مواطن عدة من القرآن، وبـ(من) في موطن واحد، ويتضح من السياق سبب ذلك:

قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وقال: ﴿ وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ [النحل: ٦٥].

وقال: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴿١٨﴾ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ ﴾ [الروم: ١٧ ـ ١٩].

وقال: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الروم: ٢٤].

وقال: ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [الروم: ٥٠].

وقال: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ﴾ [فاطر: ٩].

وقال: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية: ٣ ـ ٥].

وقال: ﴿ ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الحديد: ١٧].

في حين قال: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ

مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣].

فأنت ترى أنه لم يذكر (من) في ثمانية مواطن، وذكرها في موطن واحد، والسبب واضح وهو أن الآية في سورة العنكبوت تدور حول المشركين الذين يشركون بالله ويعبدون معه آلهة أخرى، وهي تعجيب من عقولهم، وإظهار لمقدار تفكيرهم وباطلهم، فهم يعبدون آلهة من الحجر أو من غيره. في حين لو سألتهم: ﴿مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ولئن سألتهم من نزل السماء ماء فأحيا به الأرض ليقولن الله.

فهذا السياق يختلف عن كل ما سبق، وهو نظير ما مر في منكري البعث، فأدخل (من) في هذا الموطن للدلالة على مقدار قدرة الله وعظمها، وذلك أن قوله: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ يعني في الزمن الذي هو بعد الموت، وهو يحتمل الزمن القريب والبعيد، أي يحصل الإحياء بعد إنزال الماء، وقد يطول الزمن أو يقصر، كما ذكرنا في (بعد علم). ولكن قوله: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ معناه: يكون الإحياء بعد الموت بلا مهلة ولا فاصل.

ومعنى ذلك أن الله قادر على أن يحيي الميت فورًا بلا مهلة، فهو لا يحتاج إلى زمن لإحيائه. وهو أدل على قدرة الله، وإن كان كلاهما من قدرة الله وحده، وقد جاء بـ(من) في هذا المقام للدلالة على أنهم يشاهدون ذلك، ويقرون أن الله يحيي الأرض من الموت بلا مهلة، ومع ذلك يعبدون غيره.

وهو نظير ما سبق، فهي ليست زائدة للتوكيد ولكن لمعنى الابتداء. ولو قال قائل: إنها هنا أدخلت توكيدًا لأن المقام مقام توكيد لكان في قوله مندوحة، ولكن الأولى إبقاؤها على معناه الذي أوضحناه.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩].

وقوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠].

ففي الآية الأولى ذكر (من)، وفي آية آل عمران لم يذكرها، وذلك أنه ذكر في الآية الأولى أن كثيرًا من الكفار يتمنون لو أنهم ردوا المسلمين من بعد الإيمان كافرين، أي بلا مهلة، حسدًا من عند أنفسهم، فهم يتمنون الإسراع في تكفيرهم، وأن ينقلوهم من حالة الإيمان إلى حالة الكفر فورًا، في حين أن آية آل عمران تحذير للمسلمين من إطاعة الكافرين؛ لأنهم ينفثون فيهم أوهامهم وضلالهم شيئًا فشيئًا، حتى يردوهم من بعد الإيمان كافرين، وليس معناه أنهم ينقلونهم فورًا من الإيمان إلى الكفر، ولكن معناه أنهم يضلونهم شيئًا فشيئًا، حتى يخرجوا الإيمان من قلوبهم.

فالأولى مقام تمنّ، والثانية مقام التحذير من الإضلال.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۝٥٥ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥ ـ ٥٦] أي لم يتركهم مدة طويلة ميتين، ثم قال: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٦٣ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٣ ـ ٦٤].

وقال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓاْ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝٨١ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ٨١ ـ ٨٢].

والفرق واضح، وذلك أن آية البقرة في بني اسرائيل وتعداد نعم الله عليهم وعصيانهم مع ظهور الآيات البينات، فقد قال تعالى: ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ

لَيۡلَةٗ ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥١] ، فهم بعد أن فرق بينهم البحر وأغرق آل فرعون اتخذوا العجل بلا مدة فاصلة ، فجاء بمن فقال : (من بعده) ولم يقل: (بعده) ، ثم عفا عنهم من بعد ذلك. ثم إنهم قالوا لموسى إنهم لن يؤمنوا بعد كل ذلك حتى يروا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة فأماتتهم ، ثم بعثهم من بعد الموت ، ثم رفع فوقهم الطور ، ثم تولوا من بعد ذلك فجأة ، فما أقسى قلوبهم وما أضلهم! وهذا دليل على تقلب قلوبهم، وتمكن الضلال من نفوسهم، يعصون من بعد الآيات فجأة.

وليس الأمر كذلك في آية آل عمران ؛ لأن الكلام مع النبيين ، وليس المقام مقام تبكيت ، ولا أنهم يتولون مباشرة من بعد الميثاق ، وإنما هو مقام ترهيب وتوعد لمن تولى بعد الميثاق ، والفرق واضح بين المقامين.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧].

وقوله: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣] .

فلم يذكر (من) في آية الأنبياء وذكرها في آية النحل ، وسر ذلك أن (من) تفيد الابتداء كما ذكرنا ، أي أن الأمر كذلك ابتداء من قبلك إلى القديم ، بخلاف آية الأنبياء فهي ليست لهذا المعنى ، والذي يدل على ذلك سياق الآيتين:

جاء في النحل ﴿ قَدۡ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ وَأَتَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَشۡعُرُونَ ﴾ [النحل: ٢٦] .

وقال: ﴿ هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ٣٣ فَأَصَابَهُمۡ سَيِّـَٔاتُ مَا

عَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣٤﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [النحل: ٣٣ ـ ٣٦].

فهذا يدل على أن هذا شأن القرى مع رسلهم منذ القديم. ثم قال: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤١].

أي هاجروا من بعد الظلم، فلم يكن فاصل بين الظلم والهجرة، ولو قال: (بعد ما ظلموا) لاحتمل أن ثم مدة ليس فيها ظلم؛ لأنه بعد الظلم قد يحتمل الطول والقصر، بخلاف قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ﴾.

ثم قال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ...﴾ أي هذا هو الشأن منذ القديم ابتداء من قبلك إلى الأقدم، ثم قال: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل: ٤٥]، وهو فعل مشابه لفعل الذين من قبلهم ﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ فهو خط واحد من الأول إلى الآخر.

وأما سورة الأنبياء فليس فيها مثل هذا المعنى، ولا القصد أن هذا شأنهم من القديم، وإليك الآيات: ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴿١﴾
مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٢﴾
لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٣﴾
قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٤﴾
بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ فَلْيَأْتِنَا بِـَٔايَةٍ كَمَآ أُرْسِلَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴿٥﴾
مَآ ءَامَنَتْ

قَبْلَهُم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَفَهُمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء: ١ ـ ٦] .

فلم يذكر (من) لعدم إرادة الابتداء ، وإنما هو إخبار أن الذين قبلهم لم يؤمنوا ، ثم قال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧] ، فاتضح الفرق بين السياقين .

وأظن الآن أنه اتضح الفرق بين ذكر (من) وعدمه في مواطن قد يبدو أن الفرق فيها غير ظاهر .

فـ(من) تدل على الابتداء. قال تعالى: ﴿ ۞ قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٩ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا ﴾ [فصلت: ٩ ـ ١٠] ، ولم يقل (فوقها) ؛ لأن كلمة (فوق) تحتمل المسافة القريبة والبعيدة ، قالى تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُوٓاْ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ ﴾ [ق: ٦] ، وقال: ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ [البقرة: ٦٣] .

وقال: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ ﴾ [الملك: ١٩] .

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ ﴾ [الزمر: ٧٥] . وقد جعل الأخفش (من) فيه زائدة ، وهي ليست زائدة ، ولكنها للابتداء والله أعلم ، وذلك أن المعنى أن صفوف الملائكة تبدأ مباشرة من حول العرش ، ولو قال: (حول العرش) لاحتمل المسافة القريبة والبعيدة ، في حين أن (من) أفادت أن الصفوف تبدأ مباشرة من حول العرش .

ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ۚ ﴾ [الزمر: ١٦] ، ولم يقل (فوقهم) أي أن الظلل تكون ابتداء من فوقهم ، ومن تحت أرجلهم بلا فاصل بينها وبينهم ، بخلاف ما لو قال: فوقهم وتحتهم ؛ لأن ذلك يحتمل المسافة القريبة والبعيدة ، والله سبحانه وتعالى أعلم بمراد كلامه .

الظروف المركبة:

من الظروف غير المتصرفة الظروف المركبة نحو: صباح مساء، وليل نهار، ويوم يوم، وحين حين، نحو (هو يزورنا صباح مساء)، ومعنى (صباح مساء): كل صباح ومساء، وهي مبنية على فتح الجزأين.

جاء في (الهمع): «ألحق بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يضف من مركب الأحيان، كفلان يزورنا صباح مساء، ويوم يوم، أي: كل صباح ومساء، وكل يوم... وقال:

آتِ الرزقُ يومَ يومَ فأجمِل طلبًا وابغ للقيامةِ زادا

وهو مبني حينئذ لتضمنه معنى حرف العطف، كخمسة عشر، بخلاف ما إذا أضيف الصدر إلى العجز، فإنه يتصرف فيقع ظرفًا وغير ظرف كقوله:

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا

...

وكذا إذا لم يركب بل عطف نحو (فلان يتعاهدنا صباحًا ومساء)»[1].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد استعمل جوازًا كخمسة عشر مبنية الجزأين ظروف كيوم يوم، وصباح مساء، وحين حين... ويجوز أيضًا إضافة الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العجز... إذ يحتمل أن يكون كلها بتقدير حرف العطف وأن لا تكون، فإذا قدرناها قلنا: إن معنى (لقيته يوم يوم، وصباح مساء، وحين حين) أي: يومًا فيومًا، وصباحًا فمساءً، وحينًا فحينًا، أي: كل يوم، وكل صباح ومساء، وكل حين، والفاء يؤدي معنى هذا العموم، كما في قولك: (انتظرته ساعة فساعة)، أي في كل ساعة، إذ

---

(١) «الهمع» (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

فائدة الفاء التعقيب ، فيكون المعنى: يومًا فيومًا عقيبه بلا فصل إلى ما لا يتناهى . . . وإن لم نقدر حرف العطف قلنا: إن المعنى: يومًا بعد يوم ، وصباحًا بعد مساء ، وحينًا بعد حين»[١].

وجاء في (الكتاب): «ومثل ذلك: إنه ليسار عليه صباحَ مساءَ ، إنما معناه صباحاً ومساء ، وليس يريد بقوله: صباحًا ومساء: صباحًا واحدًا ، ولكنه يريد صباح أيامه ومساءها»[٢].

وذهب الحريري في (درة الغواص) إلى أن معنى الإضافة غير معنى التركيب ، فقولك: (هو يزورنا صباحَ مساءٍ) ، معناه أنه يزورنا في الصباح ، وأما قولك: (هو يزورنا صباحَ مساءَ) فمعناه: هو يزورنا صباحًا ومساء ، جاء في (درة الغواص): «ومن ذلك أنهم لا يفرقون بين قولهم: (زيد يأتينا صباح مساءٍ) على الإضافة ، ويأتينا (صباحَ مساءَ) على التركيب ، وبينهما فرق يختلف المعنى فيه ، وهو أن المراد به مع الإضافة أنه يأتي في الصباح وحده ، إذ تقدير الكلام: يأتينا في صباحِ مساءٍ. والمراد عند تركيب الاسمين وبنيتهما على الفتح أنه يأتي في الصباح والمساء ، وكان الأصل: هو يأتينا صباحًا ومساءً، فحذفت الواو العاطفة، وركب الاسمان، وبنيا على الفتح؛ لأنه أخف الحركات ، كما فعل في العدد المركب من أحد عشر إلى تسعة عشر»[٣].

وعند الجمهور أن المعنى في التركيب والإضافة والعطف واحد[٤].

وجاء في (الهمع) أن ابن بري رد على الحريري زعمه هذا «بأن هذا الفرق

(١) «الرضي» (٢/ ١٠١ ـ ١٠٢).
(٢) «سيبويه» (١/ ١١٦).
(٣) «درة الغواص» (١٩٣).
(٤) «حاشية الصبان» (١/ ١٣٢).

لم يقله أحد ، بل صرح السيرافي بأن (سير عليه صباحَ مساءَ) و(صباحَ مساءٍ) و(صباحًا ومساءً) معناهن واحد ، ثم قال: وليس (سير عليه صباحَ مساءٍ) مثل قولك: (ضربت غلامَ زيدٍ) في أن السير لا يكون إلاّ في الصباح ، كما شهر أن الضرب لا يقع إلاّ بالأول ـ وهو الغلام ـ دون الثاني ؛ لأنك إذا لم ترد أن السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ، وهذا نص واضح»[(١)].

والصواب أنّ الإضافة والتركيب لغتان ، فمن العرب من يقولها بالتركيب ، ومنهم من يقولها بالإضافة ، والمعنى الواحد ، لأنّ الاختلاف في اللغات لا يدل حتمًا على الاختلاف في المعنى.

جاء في (كتاب سيبويه): «وأما يومَ يومٍ ، وصباحَ مساءٍ ، وبيتَ بيتٍ ، وبينَ بينٍ ، فإنّ العرب تختلف في ذلك ، يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسمًا واحدًا»[(٢)].

ولو كان التعبيران من لغة واحدة لكان القياس ما قاله الحريري ، ويكون القصد آنذاك الاهتمام بالمضاف إليه ، فإن قلت مثلاً: (لقد زارنا صباحَ مساءٍ) كان المساء مهتمًّا به ، أي زارنا في صباحٍ مساؤه عظيم ، أو نحو ذلك ، كما تقول: جاءنا في صباح مساءٍ حافل بالبشر.

والإضافة لا تفيد التكرار نصًّا كما يفيده التركيب ؛ لأن القياس أن يكون المضاف هو المقصود بالظرفية.

أما العطف فيختلف عن التركيب ، إذ التركيب يفيد التكرار ، أما العطف فهو يحتمل التكرار وعدمه ، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا

---

(١) «الهمع» (١/ ١٩٧).
(٢) «سيبويه» (٢/ ٥٣).

وَنَهَارًا ﴿٥﴾ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآءِىٓ إِلَّا فِرَارًا﴾ [نوح: ٥ ـ ٦] ، وقوله: ﴿وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٢] ، أي كل بكرة وأصيل. ومن عدم التكرار قولك: (كلمته صباحًا ومساء) فهو يحتمل التكرار وعدمه ، أي في صباح واحد ومساء واحد.

طائفة من الظروف

هذه طائفة من الظروف نشرحها بصورة موجزة إكمالاً للفائدة.

الآن:

اسم لزمن الحال ، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى وما هو آت ، وهو مبني على الفتح(١) ، وهو من (آن الشيء أينًا) بمعنى (حان) ، فمعنى: (الآن): هذا الحين ، وهو ملازم للألف واللام ، وفي سبب بنائه وفي الألف واللام الداخلة عليه كلام لسنا بصدده هنا(٢).

إذ:

وهي ظرف للمضي في أصل وضعها ، نحو ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠].

وقال قسم من النحاة: إنها قد تقع للاستقبال خلافًا للجمهور. قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] ، وقال: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [غافر: ٧٠ ـ ٧١].

وقد تكون للتعليل ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩] ، أي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في

---

(١) انظر «ابن يعيش» (٤/ ١٠٣) ، «لسان العرب» (أين) (١٦/ ١٨٣).
(٢) انظر «لسان العرب» (١٦/ ١٨٣) ، «الأشموني» (١/ ١٨١) ، «حاشية الصبان» (١/ ١٨١).

العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا.

وترد للمفاجأة وهي الواقعة بعد بينا وبينما ، كقوله:

* فبينما العسرُ إذ دارت مياسير[(١)] *

والأولى حرفيتها في المعنيين الأخيرين.

وهي تدخل على الجملة الاسمية والفعلية ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ ﴾ [التوبة: ٤٠] ، وقد تحذف الجملة المضاف إليها ، فيؤتى بالتنوين عوضًا عنها نحو ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴾.

إذا:

وهي في الغالب تكون «ظرفًا للمستقبل مضمنة معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية... قيل: وقد تخرج عن كل من الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط»[(٢)].

فمن خروجها عن الظرفية ووقوعها مفعولاً به قوله ﷺ لعائشة ، «إني لأعلم إذا كنت راضية عني وإذا كنت عليّ غضبى» وذلك أنه يعلم زمن الرضا والغضب لا أنه يعلم شيئًا حل في زمن الرضا والغضب. والجمهور على أنها لا تخرج عن الظرفية.

وقد تخرج عن الاستقبال فتستعمل للمضي كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجْعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٦].

---

(١) انظر «مغني اللبيب» (١/ ٨٠ ـ ٨١) ، «الهمع» (١/ ٢٠٤) ، «الرضي على الكافية» (١٢٩/٢).

(٢) «مغني اللبيب» (١/ ٩٢ ـ ٩٣).

«لأن (قالوا) ماض فيستحيل أن يكون زمانه مستقبلاً ، ومثله قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ﴾ [النمل: ١٨] ، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] ، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾ [الكهف: ٩٣] ، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾ [الكهف: ٩٦] ، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾ [الكهف: ٩٦] ، ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١]، لأن الانفضاض واقع في الماضي.

وتجيء للحال كقوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] ، ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ١ ـ ٢]. . .

وتستعمل أيضاً للاستمرار كقوله: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] ، وقوله: ﴿لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ فهذا فيما مضى لكن دخلت (إذا) لتدل على أن هذا شأنهم أبدًا ومستمر فيما سيأتي كما في قوله:

وَنَــدْمــانٍ يَــزِيــدُ الــكَــأْسَ طِيبــًا سَـقَيْتُ، إِذَا تَـغَـوَّرَتِ النُّـجُـومُ[١]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝١٥٥ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥ ـ ١٥٦] .

وهذه حال مستمرة.

وقوله: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ لِيُفۡسِدَ فِيهَا وَيُهۡلِكَ ٱلۡحَرۡثَ وَٱلنَّسۡلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] ، وقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ ٱتَّقِ ٱللَّهَ أَخَذَتۡهُ ٱلۡعِزَّةُ بِٱلۡإِثۡمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦] .

وقوله: ﴿وَإِذَا لَقُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ عَضُّواْ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَنَامِلَ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ﴾ [آل عمران: ١١٩] .

وقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمًا﴾ [يونس: ١٢] ،

---

(١) «البرهان» (٤/ ١٩٠ ـ ١٩٤).

وهذه حال الإنسان على وجه الاستمرار .

ونحوه ﴿ وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ۖ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ كَانَ يَـُٔوسًا ﴾ [الإسراء: ٨٣] ، وقوله: ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ ﴾ [الروم: ٣٦] .

وقد ذكر الفراء أنها تجيء للدوام والدأب فقال: «وأما قول الكميت:

ما ذاقَ بُؤسَ معيشةٍ ونعيمَها فيما مضى أحدٌ إذا لم يَعشَقِ

فمن ذلك ، إنما أراد: لم يذقها فيما مضى ولن يذوقها فيما يستقبل إذا كان لم يعشق. وتقول: (ما هلك امرؤ عرف قدره) فلو أدخلت في هذا (إذا) كانت أجود من (إذ) ؛ لأنك لم تخبر بذلك عن واحد فيكون بإذا ، وإنما جعلته كالدأب ، فجرى الماضي والمستقبل. ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل: (كنت صابرًا إذا ضربتك) لأن المعنى: كنت كلما ضُربت تصبر. فإذا قلت: كنت صابرًا إذ ضُربت ، فإنما أخبرته عن صبره في ضرب واحد»[1] .

وقد تتجرد للظرفية فلا تتضمن معنى الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ [الليل: ١] ، ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾ [الضحى: ١ ـ ٢] [2] .

وسيأتي في شأنها تفصيل في بحث الشرط بإذن الله تعالى.

أمس:

وهو اسم لليوم الذي قبل يومك ، وهو معرفة مبنية على الكسر عند الحجازيين ، والتميميون يمنعونها من الصرف «فإن نكر أمس كقولك: (كل

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ٢٤٤) ، وانظر بحث (الشرط بإن وإذا في القرآن الكريم) للدكتور علي فوده بمجلة كلية الآداب بجامعة الرياض ـ المجلد الرابع ـ السنة السابعة (١٣٩٥ ـ ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦م) ص٦٦ ، وانظر «الرضي على الكافية» (١/ ١١٣).

(٢) «الهمع» (١/ ٢٠٦) ، «المغني» (١/ ٩٤ ـ ١٠٠).

غد يصير أمسًا) و(كل أمس يصير أول من أمس) ، أو أضيف نحو (مضى أمسنا) ، أو دخله اللام نحو (ذهب الأمس بما فيه) أعرب اتفاقًا»[(١)] .

وإذا اقترن (أمس) بأل العهدية «فهو لليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين ، وليه يومك أم لا ، وإذا نوّن كان صادقًا على كل أمس»[(٢)] .

فالفرق بين قولك : (فعلت هذا أمس) وقولك : (فعلت هذا بالأمس) أنّ الأول قصدت به أنك فعلته في اليوم الذي قبل يومك ، وأما الثاني فمعناه أنك فعلته في اليوم المعهود بينك وبين المخاطب ، أي اليوم الذي يعلمه المخاطب ، سواء كان اليوم الذي يليه يومك أم ما قبله. ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ ﴾ [يونس : ٢٤]، أي الأمس الذي ازينت فيه ، وليس معناه التنصيص على اليوم الذي قبل يومك .

أيان :

ظرف زمان مبهم بمعنى (متى) وهو مختص بالأمور العظام ، وفيما يراد تفخيم أمره نحو قوله تعالى : ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا ﴾ [النازعات : ٤٢] ، وقوله : ﴿ يَسۡـَٔلُ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة : ٦] . ولا يقال : أيان نمت «وتختص (أيان) في الاستفهام بالمستقبل ، بخلاف متى ، فإنه يستعمل في الماضي والمستقبل»[(٣)] . ولفظهما يوحي بالاستبطاء ، فقوله تعالى : ﴿ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا ﴾ [النازعات : ٤٢] يوحي أنهم يستبطئون يومها ، ونحوه ﴿ يَسۡـَٔلُ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة : ٦] .

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٤١).

(٢) «حاشية الصبان» (١/ ٦٣).

(٣) انظر «ابن يعيش» (٤/ ١٠٦) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٠)

بين ، بينا ، بينما :

أصل (بين) أن تكون ظرفًا للمكان ، وقد تكون للزمان ، وذلك بحسب ما تضاف إليه ، فمن ورودها ظرفًا للمكان قوله تعالى: ﴿أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾ [الكهف: ٩٥] . ومن ورودها للزمان قولهم: (بين المغرب والعشاء يفعل الله ما يشاء)[١] . جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأصل (بين) أن يكون مصدرًا بمعنى الفراق ، فتقدير (جلست بينكما) أي مكان فراقكما. وتقدير (فعلت بين خروجك ودخولك) أي زمان فراق خروجك ودخولك ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه»[٢] . وإذا لحقتها الألف أو (ما) أضيفت إلى الجمل ، ولا تكون عند ذاك إلا للزمان ، وذلك نحو قوله :

فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سوقةٌ نتنصّفُ

وقوله :

وبينما المرءُ في الأحياءِ مغتبط إذا هو الرمسُ تعفوهُ الأعاصيرُ

وقد تضاف (بينا) إلى مصدر كقوله :

بينا تَعنُّقِه الكُماةَ وروغِهِ يومًا أتيح له جريءٌ سَلْفَعُ[٣]

وقد تُلقّى بينا وبينما بإذ وإذا اللتين للمفاجأة كما مر في البيتين.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإنما رتب بينا وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء ، لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى لزوم الجزاء للشرط ، ولهذا أدخل (إذا) و(إذ) للمفاجأة

---

(١) انظر «الهمع» (١/ ٢١١)

(٢) انظر «الرضي» (١/ ١٢٧).

(٣) «الهمع» (١/ ٢١١) ، وانظر «درة الغوص» (٦٤) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٢٩).

في جواب بينا وبينما ، ليدلا على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأة بلا تراخ فيكون آكد في معنى اللزوم»[١] .

وجاء فيه أيضًا : «وقد تقع (إذ) و(إذا) في جواب بينا وبينما ، وكلتاهما إذن للمفاجأة. والأغلب مجيء (إذ) في جواب بينما ، و(إذا) في جواب (بينا) ، قال :

فبينــا نســوسُ النـاسَ والأمـرُ أمـرُنـا إذا نحـنُ فيهـم ســوقـةٌ نتـنصّـفُ

ولا يجيء بعد (إذ) المفاجأة إلاّ الفعل الماضي ، وبعد (إذا) المفاجأة إلاّ الاسمية ، وكان الأصمعي لا يستفصح إلاّ تركهما في جواب (بينا) و(بينما) لكثرة مجيء جوابهما بدونهما ، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح ، بل تدل على أن الأكثر أفصح»[٢] .

حيث :

ظرف مكان مبني على الضم ، ولا يستعمل إلاّ مضافًا إلى الجمل ، اسمية كانت أو فعلية نحو ﴿ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ [الأعراف: ١٩] ، و(جلست حيث الهواء طيب) و(أجلس حيث الماءُ) ، أي وفير أو موجود. وقد ترد للزمان كقوله :

لــلفتــى عـقــلٌ يعيــشُ بــه حيـثُ تَـهــدي ســاقَـه قـدمُـهْ

ويصح أن تكون للمكان ههنا أيضًا .

وقد تقع مفعولاً به نحو قوله: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] ، إذ المقصود ـ والله أعلم ـ أنه يعلم المكان المستحق لوضع

---

(١) «الرضي» (٢/١٢٨ ـ ١٢٩).
(٢) «الرضي» (٢/١٢٦) ، وانظر «درة الغواص» (٦٣ ـ ٦٤).

الرسالة ، لا أنه يعلم شيئًا في المكان[١] .

دون :

تكون (دون) ظرفاً وغير ظرف . فهي غير ظرفية بمعنى حقير ، وخسيس ، ومسترذل يقال ثوب دون أي حقير . ورجل دون أي مسترذل ليس بلا حق ، هو دونك أي حقيرك . جاء في (المخصص) : «دون : تقصير عن الغاية وتمكّن ، ولما اقتضى معنى التقصير وصفوا به ما ليس برفيع فقالوا : رجل دون ، وثوب دون»[٢] .

ومعناها ظرفية إفادة التقريب ، يقال هذا دون ذلك أي أقرب منه[٣] فلا تتصرف عند الجمهور . جاء في (الهمع) : «من الظروف المبنية في بعض الأحوال (دون) . . . وهو للمكان ، تقول : (قعد زيد دون عمرو) ، أي في مكان منخفض عن مكانه . وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين . وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف ، لكن بقلة ، وخرّج عليه ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [الجن : ١١]»[٤] .

«وقال بعض النحويين : لدون تسعة معان ، تكون بمعنى قبل ، وبمعنى أمام ، وبمعنى وراء ، وبمعنى حتى ، وبمعنى فوق ، وبمعنى الساقط من الناس وغيرهم ، وبمعنى الشريف ، وبمعنى الأمر ، وبمعنى الوعيد ، وبمعنى الإغراء .

فأما (دون) بمعنى (قبل) فكقولك : (دون النهر قتال) ، و(دون قتل الأسد

---

(١) «الهمع» (١/ ٢١٢) ، «المغني» (١/ ١٣١ ـ ١٣٢) .
(٢) «المخصص» (١٤/ ٦٠) ، «لسان العرب» (١٧/ ٢١) .
(٣) «لسان العرب» (١٧/ ٢١) .
(٤) «الهمع» (١/ ٢١٣) ، وانظر «سيبويه» (١/ ٢٠٤) .

أهوال) ، أي قبل أن تصل إلى ذلك.

و(دون) بمعنى (وراء) كقولك: (هذا أمير على ما دون جيحون) ، أي على ما وراءه. والوعيد كقولك: (دونك صراعي) و(دونك فتمرس بي).

وفي الأمر: دونك الدرهم ، أي خذه.

وفي الإغراء: دونك زيدًا ، أي الزم زيدًا في حفظه.

وبمعنى (تحت) كقولك: (دون قدمك خدّ عدوك) ، أي تحت قدمك.

وبمعنى (فوق) كقولك: (إن فلانًا لشريف) ، فيجيب آخر فيقول: و(دون ذلك) ، أي فوق ذلك»[١].

وجاء في (**الرضي على الكافية**): «وقد يدخل (دون) التي بمعنى (قدام) معنيان آخران ، هي في أحدهما متصرفة ، وذلك معنى أسفل ، نحو (أنت دون زيد) ، إذا كان لزيد مرتبة عالية ، وللمخاطب مرتبة تحتها ، فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو (هذا شيء دون) ، أي خسيس.

ومعناها الآخر (غير) ولا يتصرف بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يس: ٢٣]»[٢] ، وقوله: ﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأنبياء: ٨٢] ، وقوله: ﴿إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦][٣].

وجاء في (البرهان): «وقد تكون صفة لا بمعنى رديء ، ولكن على معناه من الظرفية نحو: (رأيت رجلاً دونك)... ومنه الدون للحقير ، ويستعمل

---

(١) «لسان العرب» (١٧/ ٢٣).
(٢) «الرضي» (١/ ٢٠٥).
(٣) انظر «تاج العروس» (٩/ ٣٠٣).

للتفاوت في الحال ، نحو (زيد دون عمرو) ، أي في الشرف والعلم .

واتسع فيه فاستعمل في تجاوز حد إلى حد ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران : ٢٨] . أي لا يتجاوزون ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين»[١] .

يتبين من هذا أنها تكون وصفًا بمعنى الحقير ، وظرفًا لمعان عدة يجمعها التقريب ، واسمًا بمعنى غير ، وإغراء وأمرًا .

ريثما :

(ريث) مصدر : راث يريث : إذا أبطأ ، وقد استعمل بمعنى الزمان ، وقد تليه (ما) زائدة ، أو مصدرية .

«وإذا استعمل في معنى الزمان جاز أن يضاف إلى الفعل فتقول : (أتيتك ريث قام زيد) ، أي قدر بطء قيام زيد ، فلما خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان»[٢] .

سحر :

وهو ظرف غير متصرف إذا أريد به سحر يوم بعينه ، ومتصرف إذا نُكّر أو حُلّي بأل . تقول : (خرجت يوم الخميس سحر) ، وقال تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾ [القمر : ٣٤] .

وإذا قصد به التعيين كان ممنوعًا من الصرف ، وإن لم يقصد به التعيين صرفته ، ويجر بالكسرة إذا حُلّي بأل شأن الممنوع من الصرف ، تقول : (جاء بالسحر) ، و(سمعت صوتًا بالسحر) ، و(هرب سحرًا)[٣] .

---

(١) «البرهان» (٤/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦) .
(٢) «الهمع» (١/ ٢١٣) .
(٣) انظر «ابن يعيش» (٢/ ٤١ ـ ٤٢) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٤٠) .

عند:

ظرف مكان أو زمان، تقول: عندك مال، وأقبل عند الليل، وهي تفيد أقصى نهايات القرب. قال الليث: «(عند) حرف صفة يكون موضعًا لغيره، ولفظه نصب؛ لأنه ظرف لغيره، وهو في التقريب شبه اللزق»[(١)].

وجاء في (الهمع) أنها «لبيان كون مظروفها حاضرًا حسًّا أو معنى، أو قريبًا حسًّا أو معنى، فالأول نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[(٢)] [النمل: ٤٠]. والثاني نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]، والثالث نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤ ـ ١٥]، والرابع نحو: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر: ٥٥]، ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾ [النحل: ٩٦]»[(٣)].

وقال سيبويه: «وكذلك (عندك) إذا كنت تحذره من بين يديه شيئًا أو تأمره أن يتقدم»[(٤)]. وهو من أسماء الفعل لا يتعدى، وقالوا: أنت عندي ذاهب، أي في ظني.

وهي لا تفارق النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن، قال تعالى: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥][(٥)].

---

(١) «لسان العرب» (عند) (٤/ ٣٠٣).
(٢) «لسان العرب» (عند) (٤/ ٣٠٣).
(٣) «الهمع» (١/ ٢٠٢)، «المغني» (١/ ١٥٥ ـ ١٥٦).
(٤) «سيبويه» (١/ ١٢٦)، «لسان العرب» (٤/ ٢٠٣).
(٥) «الهمع» (١/ ٢٠٢).

عَوض:

هو اسم للزمان والدهر، وخصص بالمستقبل، كما أنَّ (قط) للماضي. وهو من لفظ العوض، وسمي الزمان عوضًا لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر، فصار الثاني كالعوض من الأول، وهو لاستغراق المستقبل مثل (أبدًا) إلّا أنه يكاد يكون مختصًّا بالنفي. تقول: لا أكلمه عوض، ولا تقول: ما كلمته عوض، بل تقول: ما كلمته قط.

وهو مبني على الضم، فإن أضفته أعربته، تقول: (لا أفعله عوضَ العائضين) أي دهر الداهرين. ومعنى الدهر والعائض: الذي يبقى على وجه الدهر، فكان المعنى: ما بقي في الدهر داهر.

ويقال: أفعل من ذي عوض، كما يقال من ذي أنف، أي فيما يستقبل. وأكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله:

رَضيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقَاسَمَا ... بَأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ[1]

غدوة:

ظرف زمان، ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس، وهو ممنوع من الصرف إذا كان معينًا، أي من يوم بعينه، كأن تقول: (آتيه يوم الجمعة غدوة) فإن نكّرت صرفت، تقول: سير عليه غدوةٌ من الغدوات.

ومثله (بكرة) وهو من طلوع الشمس إلى الضحى[2]، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، «ابن يعيش» (٤/ ١٠٧ ـ ١٠٩)، «المغني» (١/ ١٥٠).

(٢) «حاشية الصبان» (١/ ١٣٢)، «لسان العرب» (غدا) (١٩/ ٣٥٢).

جاء في (المقتضب): «أما (غدوة وبكرة) فاسمان متمكنان معرفة لا ينصرفان لأجل التأنيث. تقول: (سير عليه بكرةُ يا فتى، وغدوةُ)، إذا أقمت (بكرة) مقام الفاعل، وإن أردت نصبه على الظرف فكذلك تقول: (سير عليه بكرةً يا فتى، وغدوةً يا فتى).

وإنما صارا معرفة لأنك بنيت غدوة اسمًا لوقت بعينه، وبكرة في معناها.

ألا ترى أنك تقول: (هذه غداةٌ طيبة)، و(جئتك غداةً طيبة)، ولا تقول على هذا: جئتك غدوةً طيبة، ولكن تقول: آتيك يومَ الجمعة غدوةً يا فتى، فإن نكّرت صرفت، فقلت: سير عليه غدوةٌ من الغدوات، وبكرةٌ من البكر»[1].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «(غدوة وبكرة) غير منصرفتين اتفاقًا ـ وإن لم تكونا معينتين ـ لكونهما من أعلام الجنس كأسامة، تقول في التعيين: (آتيك اليوم غدوة، أو بكرة) وفي غير التعيين (لقيته العام الأول، أو يوماً من الأيام غدوة، أو بكرة)، فتمنع الصرف في الحالين. فهو في غير التعيين كما تقول: لقيت أسامة، وإن كنت لقيت واحدًا من الجنس غير معين...

وإذا لم يقصد تعيينهما جاز أيضًا تنوينهما اتفاقًا، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَبَّحَهُم بُكْرَةً﴾ [القمر: ٣٨]. وإذا قلت: كل غدوة أو بكرة، أو رب غدوة وبكرة، فهما منونتان لا غير، لأن كلًّا ورب من خواص النكرات»[2].

قط:

ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، وهو بفتح القاف وتشديد الطاء مبني

---

(١) «المقتضب» (٤/ ٣٥٤).

(٢) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٤).

على الضم ، قال الليث : «وأما (قط) فإنه هو الأبد الماضي»[١] .

وهو يختص بالنفي أو شبهه ، تقول: ما فعلته قط ، وهل فعلته قط؟ ولا تقول: لا أفعله قط ، بل لا أفعله عوض وأبدًا .

واشتقاقه من القطّ ، أي القطع . وقططته ، أي قطعته «فمعنى ما فعلته قط : ما فعلته فيما انقطع من عمري ؛ لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال .

وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى ، إذ المعنى : مذ أن خلقت ، أو مذ خلقت إلى الآن»[٢] .

لدن :

هو «بمعنى (عند) إلاّ أنه أقرب مكانًا من عند وأخص منه . فإن (عند) تقع على المكان وغيره ، تقول: (لي عند فلان مال) أي في ذمته ، ولا يقال في ذلك : (لدن)»[٣] .

وهو مثل (عند) يكون اسمًا لمكان الحضور أو زمانه ، غير أنه ملازم لابتداء الغايات الزمانية والمكانية ، و(عند) غير ملازمة لمبدأ الغايات ، تقول : (جلست عنده) ، ولا تقول : (جلست لدنه) ؛ لأنه ليس في هذا التعبير مبدأ غاية .

وتقول: جئت من عنده ومن لدنه ، قال تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] . جاء في (التسهيل) أن (لدن) لأول غاية زمان أو مكان[٤] .

---

(١) «لسان العرب» (٩/ ٢٥٧) ، وانظر «المغني» (١/ ١٧٥) .

(٢) «المغني» (١/ ١٧٥) ، وانظر «لسان العرب» (٩/ ٢٥٥) ، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٩) ، «حاشية الصبان» (٢/ ١٣١) .

(٣) «التسهيل» (٩٧) .

(٤) «التسهيل» (٩٧) .

ولذا كان معناه في الحقيقة هو (من عند) لا (عند). جاء في (شرح الرضي على الكافية): «(ولدى) بمعنى (لدن)، إلاّ أنّ (لدن) ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء، فلهذا يلزمها (من) إما ظاهرة وهو الأغلب، أو مقدرة، فهي بمعنى: من عند»(١).

إن الغالب في (لدن) أن تكون مجرورة بمن، ولم ترد في القرآن إلا كذلك لملازمتها لابتداء الغايات، وقد تضاف إلى الجمل، بخلاف (عند)، قال الشاعر:

صريعُ غوانٍ راقهُنَّ ورُقْنَهُ ... لدنْ شَبَّ حتى شابَ سودُ الذوائبِ

ولا تقع عمدة، أي لا تقع خبرًا ولا نحوه، فلا تقول: (الكتاب من لدنك) بخلاف (عند) تقول: (الكتاب عندك)(٢).

قال أبو سعيد السيرافي: «(لدن) إنما تضاف إلى ما بعده من زمان متصل به أو مكان إذا اقترنت بها (إلى)، كقولك: (جلست من لدن صلاة العصر إلى وقت المغرب)»(٣).

وجاء في (حاشية التصريح): «وقال بعضهم: (لدن) أبلغ من (عند) قال تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢]»(٤).

ونود تعقيبًا على هذا القول أن نخص (لدن) بزيادة تفصيل فنقول: إن لفظ (لدن) مشابه للفظ (اللدْن) المأخوذ من اللدانة واللدونة.

---

(١) «الرضي» (٢/ ١٣٨).

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ٤٥ ـ ٤٧)، «الأشموني» (١/ ٢٦٤)، «الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، «المغني» (١/ ١٥٦)، «الهمع» (١/ ٢١٥).

(٣) «حاشية ابن يعيش» رقم (١) ج (٤/ ١٠١).

(٤) «حاشية التصريح» (٢/ ٤٥).

و(اللدن) الليّن من كل شيء من عود ، أو حبل ، أو خلق ، وامرأة لدنة : ريا الشباب ناعمة ، وتلدّن في الأمر : تلبّث وتمكّث ولم يثُر ولم ينبعث عليه ، والتلدّن : التمكّث[1] . فاللدونة : الليونة ، واللدن : اللين.

وقد ورد كلمة (لدن) الظرفية في القرآن الكريم سبع عشرة مرة ، كلها في الرحمة والحنان والخير واللين ونحوه ، وهو استعمال قريب لمعنى الليونة ، وأحيانًا لمعنى التلبث وهو استعمال طريف ، أعني إكساء معنى (لدن) الظرفية معنى اللدونة.

قال تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران : ٨] .

وقال : ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [آل عمران : ٣٨] .

وقال : ﴿ إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ فَقَالُوا رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف : ١٠] .

وقال : ﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف : ٦٥] .

وقال : ﴿ وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم : ١٣] .

وقال موسى للرجل الصالح : ﴿ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف : ٧٦] . ولم يأت بـ(عند) وهي هنا كما تفيد معنى الظرفية تفيد معنى التمكث والتلبث ، وليس في (عند) هذا المعنى ، فكأنه قال : قد

---

(١) «لسان العرب» (لدن) (١٤/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨).

بلغت العذر في تمكثك وصبرك عليّ ، وتلبثك على إلحاحي في السؤال ، وهو استعمال رفيع .

وقد تقول: ألم يرد قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢] ، وهذا ليس في اللين والرحمة؟

فأقول: إن هذا هو الموطن الوحيد الذي اقترن به البأس فيه والشدة بـ(لدن) ، ومع ذلك هو في الرحمة ، والنص يوضح ذلك ، قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴿٢﴾ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا﴾ [الكهف: ١ ـ ٣] . فهذا الكلام هو في القرآن الكريم ، الذي هو خير ورحمة ، منذرًا ومبشرًا ، والخير يكون فيهما جميعًا .

ثم إنه لما كانت (لدن) أخص من (عند) لكونها أقرب مكانًا منها ، كانت أبلغ من (عند) ؛ لأنها مبدأ المكان والزمان ، ولم تستعمل (لدن) في القرآن الكريم إلاّ مع الله نحو قوله: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] ، ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] ، ﴿مِّن لَّدُنَّآ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٦٧] ، ﴿رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص: ٥٧] ، ﴿مِن لَّدُنكَ سُلْطَٰنًا نَّصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٠] ، إلا في موطن واحد هو قوله: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] .

فهي أبلغ من (عند) لأنها ألصق منها ، وقد استعملت في القرآن الكريم في خصوصيات الإلطاف والتعليم والرحمة الإلهية ، وبموازنة ذلك بين استعمالها واستعمال (عند) يتضح الأمر .

لدى:

وهي بمعنى (عند) لا بمعنى (لدن) تلازم ابتداء الغاية المكانية والزمانية ، ولذا كثر جرها بمن ، أما (لدى) فلا تستعمل مجرورة بمن ، وذكروا أنّ الفرق

بينها وبين عند أن «(عند) تكون ظرفًا للأعيان والمعاني. . . ، و(لدى) لا تكون ظرفًا للمعاني ، بل للأعيان خاصة ، يقال: عندي هذا القول صواب ، ولا يجوز (لديّ) ، ذكره ابن الشجري في أماليه ، ومبرمان في حواشيه ، . . وأنك تقول: (عندي مال) وإن كان غائبًا. ولا تقول: (لديّ مال) إلاّ إذا كان حاضرًا»[١].

وجاء في (شرح الرضي): «وأما (لدى) فهو بمعنى (عند) ، ولا يلزمه معنى الابتداء ، و(عند) أعم تصرفًا من (لدى) ؛ لأن (عند) تستعمل في الحاضر القريب ، وفيما هو حرزك وإن كان بعيدًا ، بخلاف (لدى) ، فإنه لا يستعمل في البعيد»[٢].

مع:

«اسم لمكان الاجتماع أو وقته ، تقول: (زيد مع عمرو) ، و(جئت مع العصر) ، ويدل على اسميتها تنوينها في قولك: معًا»[٣].

وجاء في (لسان العرب): «مع بتحريك العين كلمة تضم الشيء إلى الشيء ، وهو اسم معناه الصحبة»[٤].

وقد تنون فيقال: (معًا) نحو (جاؤوني معًا) ، و(هما معًا في الدار) «والفرق بين قولنا: (فعلنا معًا) و(فعلنا جميعًا) أن (معًا) يفيد الاجتماع في

---

(١) «الهمع» (٢/ ٢٠٢) ، «المغني» (١/ ١٥٦) ، «ابن يعيش» (٤/ ١٠٠) ، «الأمالي الشجرية» (١/ ٣٢٤).
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٨).
(٣) «الهمع» (١/ ٢١٧).
(٤) «لسان العرب» (١/ ٢١٧) ، وانظر «تاج العروس» (٥/ ٥١٤).

حال الفعل ، و(جميعًا) بمعنى (كلنا) سواء اجتمعوا أو لا»[(١)] .

وسط :

بسكون السين : ظرف بمعنى (بين) ، يقال : (جلست وسْط القوم) بالتسكين. أما وسَط بفتح السين فهو اسم. تقول : (ضربت وَسَطه) ، جاء في (المقتضب) : «وتقول : وسْط رأسك دهن يا فتى ؛ لأنك خبّرت أنه استقر في ذلك الموضع ، فأسكنت السين ونصبت ؛ لأنه ظرف.

وتقول : (وسَطُ رأسك صلب) لأنه اسم غير ظرف ، وتقول : (ضربت وسَطه) لأنه المفعول بعينه.

وتقول : (حفرت وسَطَ الدار بئرًا) إذا جعلت الوَسَط كله بئرًا ، كقولك : (خرب وسَط الدار)»[(٢)] .

وجاء في (لسان العرب) : «(وسَط الشيء) ما بين طرفيه. . . فإذا سكّنت السين من (وسط) صار ظرفًا. . . ويقال : (جلست وسْط القوم) بالتسكين لأنه ظرف ، و(جلست وسَط الدار) بالتحريك لأنه اسم. . . وكل موضع صلح فيه (بين) فهو وسْط ، وإن لم يصلح فيه (بين) فهو وسَط بالتحريك. . .

فإن قلت : قد ينتصب الوسَط كما ينتصب الوسْط ، كقولهم : (جلست وسَط الدار). . . الجواب أن نصب الوسط على الظرف إنما جاء على جهة الاتساع والخروج عن الأصل»[(٣)] .

وقال الفراء : «إذا حسنت فيه (بين) كان ظرفًا نحو (قعد وسط القوم) ، وإن

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٤٣) ، وانظر «أمالي ابن الشجري» (١/ ٢٤٥ _ ٢٤٦).
(٢) «المقتضب» (٤/ ٣٤١ _ ٣٤٢).
(٣) «لسان العرب» وسط (٩/ ٣٠٥) ، وانظر «الهمع» (١/ ٢٠١).

لم تحسن فاسم ، نحو (احتجم وسط رأسه). ويجوز في كل منها التسكين والتحريك ، لكن السكون أحسن في الظرف ، والتحريك أحسن في الاسم»[١].

* * *

(١) «الهمع» (١/ ٢٠١) ، «حاشية الصبان» (٢/ ١٣١).

المفعول لـه

المفعول له أو المفعول لأجله مصطلح بصري ، وهو عندهم ما أفاد تعليلاً من المصادر بشروط معينة نحو قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] ، جاء في (الكتاب): «(هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر) لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ، وليس بصفة لما قبله ولا منه. . . وذلك قولك: فعلت ذاك حذارَ الشر ، وفعلت ذاك مخافةَ فلان ، وادخارَ فلان ، وقال الشاعر وهو حاتم بن عبد الله الطائي:

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ وأصفَحُ عن شتمِ اللئيمِ تكرُّما

. . .

وفعلت ذلك أجل كذا وكذا ، فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله»[1]. وعند الكوفيين والزجاج هو مفعول مطلق لفعل محذوف عند الزجاج ، وللفعل المذكور عند الكوفيين[2]. فنحو (جئتك إكرامًا لك) تقديره

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٨٤ ـ ١٨٦).

(٢) انظر «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨) ، «الهمع» (١/ ١٩٤ ـ ١٩٥) ، «التصريح» (١/ ٣٣٧) ، «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٢) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٤).

عند الزجاج: جئتك أكرم إكرامًا لك، وعند الكوفيين أن معنى (جئتك) هنا (أكرمتك).

ويقول **الجرمي**: «إن ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم تنكيره، ويقدر نحو قوله تعالى: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ﴾ متحاذرين»[(١)].

والذي يبدو أن رأي البصريين أرجح وأقرب إلى طبيعة اللغة، وإن كان المعنى في قسم من التعبيرات يحتمل رأي الكوفيين وغيرهم، وذلك من وجوه عدة منها:

١ ـ إنه يصح بلا خلاف أن أقول: (فعلت ذلك ابتغاءَ مرضاة الله) جوابًا عن سؤال: لم فعلت ذاك؟ فهنا أفدت التعليل والسبب، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًاۖ قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، فهنا بيّن علة الوعظ وسببه. في حين أن المفعول المطلق والحال ليسا لبيان العلة، فالمفعول المطلق يكون لبيان التوكيد ولبيان النوع والعدد عند النحاة، وهذا ليس واحدًا منها. والحال مبينة للهيئة ومؤكدة، وهذا عذر وسبب. فالمفعول له يؤدي غرضًا مغايرًا لغرض الحال والمفعول المطلق.

إنه قد يصح أحيانًا تقديره بالحال أو بالمفعول المطلق، لكن المعنى سيختلف، وذلك نحو قولك: (جئت طمعًا في رضاك) فإن قدّرته (طامعًا) كان حالاً، وإن قدّرته (أطمع طمعًا) كان مفعولاً مطلقًا، وإن أردت العلة والسبب كان مفعولاً له، ولكلٍّ معنى.

٢ ـ العطف على العلة الصريحة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ

---

(١) «الرضي» (١/٢٠٨).

ﭐلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]. فهنا ذكر علة إنزال الكتاب باللام فقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾ وهذه علة لا حال ولا مفعولية مطلقة. ثم عطف عليها بقوله: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ فهو إذن علة مثله وسبب، لا حال ولا مفعول مطلق؛ لأنه لا يصح عطف الحال على ما ليس حالاً، ولا عطف المفعول المطلق على ما ليس مفعولاً مطلقًا.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢]. فهي مثل الأولى.

٣ ـ إن القول برأي الكوفيين يفضي إلى إخراج الأفعال من معانيها إلى معان أخرى قد تكون بعيدة عنها من دون موجب وذلك نحو قولنا: (قلت ذاك خوفًا منه) فيكون القول عندهم بمعنى الخوف، في حين أن القول حسّي والخوف قلبي. ونحو قوله: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]، فيكون الاختلاف بمعنى البغي. ونحو قوله: ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤]، فيكون الإنفاق بمعنى الرئاء. ونحو قوله: ﴿قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [التوبة: ٥٣]، فيكون الإنفاق بمعنى الطوع وبمعنى الكره، ونحو قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، فتكون رؤية البرق بمعنى الخوف والطمع.

ويفضي هذا الرأي إلى أن يكون للفعل الواحد معان متعددة متناقضة، وذلك نحو (قلت هذا خوفًا منك) و(قلت هذا إظهارًا للحق) و(قلت هذا إكرامًا له) و(قلت هذا تحقيرًا له) و(قلت هذا إطفاءً لنار الفتنة) و(قلت هذا تملقًا) و(قلت هذا طمعًا في خيره) وغير ذلك فيكون معنى (قلت) على هذا: خفت، وأظهرت الحق، وأكرمت، وحقرت، وأطفأت نار الفتنة، وتملقت،

وطمعت ، وغير ذلك ، وهي معان متعددة متغايرة ، ولا موجب لهذا كله .

حدّه:

يحدّ النحاة المفعول له بأنه «المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل»(١) .

وعلى هذا فالمفعول له هو ما اجتمع فيه أربعة شروط ، وقيل خمسة :

١ ـ أن يكون مصدرًا .

٢ ـ أن يكون مذكورًا للتعليل .

٣ ـ أن يشارك الحدث في الزمن ، نحو قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ١٩] ، فزمن جعل الأصابع هو زمن الحذر ، ولا يصح أن تقول: خرجت اليوم مخاصمة خالد غدًا .

٤ ـ أن يشاركه في الفاعل ، أي يكون فاعل الحدث والمصدر واحدًا ، نحو (قتله عدوانًا) ففاعل القتل والعدوان واحد ، ولا يصح أن تقول: (جاء خالد إكرام محمد له) لأن فاعلي المجيء والإكرام مختلفان(٢) .

٥ ـ أن يكون قلبيًا ، فلا يصح أن تقول: (جئت قتلاً للكافر) لأن القتل ليس قلبيًا(٣) .

فإن فقد شرط أو أكثر من هذه الشروط جر بحرف التعليل ، فمثال ما لم يكن مصدرًا قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ ﴾ [البقرة: ٦٠] ، وقوله:

---

(١) «شذور الذهب» (٢٨٤) ، وانظر «ابن عقيل» (١/ ١٩٤) ، «الرضي» (١/ ٢٠٨) .

(٢) انظر «ابن عقيل» (١/ ١٩٤) ، «شذور الذهب» (٢٨٤) ، «ابن يعيش» (٢/ ٥٣) ، «التصريح» (١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦) ، «الأشموني» (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٣) .

(٣) انظر «الرضي» (١/ ٢٠٩) ، «الهمع» (١/ ١٩٤) ، «الأشموني» (٢/ ١٢٢) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٤) .

﴿ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ [النحل: ٥] ، و﴿ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَـٰهَا لَكُمْ ﴾ [الحج: ٣٦] . ومثال المختلف مع عامله في الوقت (جئت اليوم للإكرام غدًا) . والمختلف في الفاعل نحو (جاء خالد لإكرام سعيد له) .

والفاقد للقلبية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ﴾ [الأنعام: ١٥١] ، لأن الإملاق حسي ، ونحو (جئتك لحراثة الأرض)(١) .

والذي يبدو لي أنه لا يشترط في المفعول له إلاّ كونه مصدرًا ، فضلة ، مفيدًا للتعليل ، أما الشروط الأخرى ففيها نظر ، جاء في (الهمع): «وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة . . . وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته في الوقت والفاعل نحو (ضربت ابني تأديبًا) . . . ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، فيجوز عندهم: (أكرمتك أمس طمعًا غدًا في معروفك) ، و(جئت حذر زيد) ، ومنه: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ففاعل الإراءة هو الله ، والخوف والطمع من الخلق»(٢) .

ولا أرى سبباً مقبولاً في منع نحو (قصدت مكة أداءً لفريضة الحج) فزمن القصد غير زمن أداء الفريضة ، قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ٣ ـ ٤] ، ومن المعلوم أن هداية الناس ليست مقارنة لوقت الإنزال ، وإنما هي بعده . فالتوراة أنزلت على سيدنا موسى (ع) ثم أصبحت بعد هداية للناس ، وكذلك الإنجيل ، فزمن الإنزال غير زمن الهداية .

ومثله قوله تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ لِيُثَبِّتَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ١٠٢] ، فالتثبيت والهداية والبشرى بعد التنزيل لا وقته .

---

(١) انظر «ابن يعيش» (٢/ ٥٣)، «ابن عقيل» (١/ ١٩٤)، «التصريح» (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦).
(٢) «الهمع» (١/ ١٩٤).

وقد ذهب أبو علي إلى إجازة عدم المقارنة في الزمان(١).

وأما المشاركة في الفاعل فليست ضرورية ، وهو الذي ذهب إليه ابن خروف «تمسكًا بقوله تعالى: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد: ١٢] ، إذ إن فاعل الإراءة هو الله والخوف من المخاطبين»(٢). وقد جعله النحاة على تأويل الخوف والطمع بالإخافة والإطماع ، أو تأويل ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ بيجعلكم ترون ، وهو تأويل بعيد دعت إليه قاعدتهم ، ولم تدع إليه ضرورة تعبير.

ومن عدم الاتحاد في الفاعل أيضًا قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ ﴾ [فاطر: ٤٢ ـ ٤٣] ، ففاعل زيادة النفور: النذير ، وفاعل الاستكبار: الكفار ، فالفاعل مختلف. وقال: ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴾ [القمر: ١٤]، ففاعل الجري السفينة، وفاعل الجزاء هو الله ، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل ، وهو الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلب هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في نهج البلاغة: (فأعطاه الله النظرة استحقاقًا للسخطة واستتمامًا للبلية) والمستحق للسخطة إبليس، والمعطي للنظرة هو الله تعالى. ولا يجوز أن يكون (استحقاقًا) حالاً من المفعول ؛ لأن (استتمامًا) إذن يكون حالاً من الفاعل ، وكذا (إنجازًا للعدة) ، ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول. وكذا قول العجاج:

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُمْهُورِ   مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَحْبُورِ
وَالْهَوْلِ مِنْ تَهَوُّلِ الْهُبُورِ

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٠٩).
(٢) «حاشية الخضري» (١/ ١٩٤) ، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٢٢) ، «التصريح» (١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

فإن الهول بمعنى الإفزاع لا الفزع ، والثور ليس بمفزع بل هو فزع»[1].

ولا يشترط كذلك أن يكون قلبيًّا فيما أرى ، وإن كان الكثير أن يكون قلبيًّا فإنه لا مانع من أن تقول: (فعلت هذا إطفاء لنار الفتنة) وهو غير قلبي ، كما لا يمنع أن تقول: (فعلت هذا عملاً بنصيحتك) و(فرض الله الجهاد محقًا للظلم ، وإزهاقًا للباطل ، ونشرًا للخير ، واستئصالاً للفساد) و(أخطب كل يوم في داري تمرينًا للساني ، وتعويدًا له على الأداء السليم) وهذه كلها ليست قلبية. قال الله: ﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٤٠]، والافتراء ليس قلبيًّا.

وقال: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ بَغْيًا وَعَدْوًا﴾ [يونس: ٩٠] ، وقال: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص: ٥٧].

وقال: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] ، وقال: ﴿مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ۝ اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٢ - ٤٣].

فهذه كلها من المفعول لأجله وهي ليست قلبية ، ونحو ذلك قول الكميت:

طربتُ وما شوقًا إلى البيضِ أطربُ ... ولا لعبًا مني وذو الشيبِ يلعبُ

واللعب ليس قلبيًّا.

جاء في (شرح الرضي على الكافية) أن ذلك - أي كونه قلبيًّا - ينتقض «بجواز نحو (جئتك اصلاحًا لأمرك) و(ضربته تأديبًا) اتفاقًا.

فإن قال: هو بتقدير حذف مضاف ، أي إرادة إصلاح وإرادة تأديب ، قلنا: فجوّز أيضًا (جئتك إكرامًا لي) ، و(جئتك اليوم إكرامًا لك غدًا) ، بتقدير

---

(١) «الرضي» (١/ ٢٠٩).

المضاف المذكور ، بل جوز (جئتك سمنًا ولبنًا) فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف»[(١)].

أما إذا كان المفعول لأجله مصدرًا مؤولاً فلا يشترط فيه شيء من ذلك ، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] ، فـ(أن صدوكم) مفعول لأجله ، والتقدير: لأن صدوكم ، والفاعل مختلف ، ففاعل (يجرمنكم) هو (الشنآن) أي البغض ، وفاعل الصّد هم الكفار ، والصد ليس قلبيًا. وقال: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] ، ففاعل الإلقاء هو الله ، وفاعل الميد هي الأرض ، والميد ليس قلبيًا ، والزمن مختلف ، فخلق الجبال قبل خلق البشر. وقال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] ، وقال: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١ ـ ٢] ، فهذه كلها الفاعل فيها مختلف ، وهي ليست قلبية.

وقد يكون الزمن مختلفًا أيضًا نحو (أكرمته اليوم أن أكرمني أمس) وهذا ليس قلبيًا ، والفاعل والزمن مختلفان، وهو الذي نرجحه في المصدر الصريح أيضًا. جاء في (الهمع): «ولا يتعين الجر مع (أنْ) و(أنّ) وإن كانا غير مصدرين؛ لأنهما يقدران بالمصدر وإن لم يتحد فيهما الفاعل أو الوقت، لأن حرف الجر يحذف معهما كثيرًا نحو (أزوركَ أن تحسن إليّ) ، أو (أنك تحسن إليّ)»[(٢)].

التعليل:

التعليل في المفعول له على ضربين:

الضرب الأول: ما يكون علة يراد تحصيلها ، أي أن العلة ليست موجودة

---

(١) «الرضي» (١/ ٢٠٩).
(٢) «الهمع» (١/ ١٩٥).

في أثناء الفعل ، وإنما هي غاية مرادة ، وذلك نحو (ضربت ابني تأديبًا) أي لأجل التأديب ، فالتأديب علة حاملة على الضرب ، وهي ليست موجودة في أثناء الضرب ، بل يراد تحصيلها به ، وهذا كما تقول في تعبير آخر: (جئت لأستفيد) أي الذي حملك على المجيء هو الاستفادة ، والاستفادة غير موجودة في أثناء المجيء ، بل مطلوب تحقيقها .

والضرب الثاني: أن تكون علة موجودة وهي كانت السبب في دفع الفاعل إلى الفعل ، وهي حاصلة ولا يراد تحصيلها ، وذلك نحو قولك: (قعد جبنًا) فالجبن كان سببًا في القعود ، والجبن حاصل ولا يراد تحصيله ، ومثله (عض أصبعه ندمًا) أي عض أصبعه من الندم ، فالندم كان سببًا في حصول العض ، وهو حاصل ولا يراد تحصيله ، ومثله: قتل نفسه أسفًا[(١)] .

جاء في (ملا جامي): «المفعول له هو ما فعل لأجله ، أي لقصد تحصيله ، أو بسبب وجوده . . . فعل»[(٢)] .

وقد علق عليه المحشّي بقوله: «أراد أن المفعول له قسمان: قسم يفعل لأجل تحصيله ، ويكون غرضًا ومقصودًا من الفعل يحصل منه فيترتب عليه بكون علة بحسب التعقل ، ومعلولاً بحسب الخارج .

وقسم يفعل الفعل لأجل وجوده ، وبكونه محصولاً وموجودًا قبل الفعل ، وهو العلة يكون علة في الخارج ، كقولك: قعدت عن الحرب جبنًا ، فإن الجبن علة مؤثرة للقعود موجودة قبله»[(٣)] .

---

(١) انظر «الرضي» (١/ ٢٠٧) ، «الصبان» (٢/ ١٢٢) ، «حاشية يس على التصريح» (١/ ٣٣٥) .

(٢) «ملا جامي» (١٣٣) .

(٣) «حاشية على ملا جامي» رقم ٧ ص (١٣٣) .

المفعول له المنصوب والمجرور:

المفعول له في الاصطلاح هو المنصوب ، نحو (جئت رغبة في الخير) ، أما المجرور نحو (جئت لرغبة في الخير) فلا يسمى مفعولاً له اصطلاحًا ، وإن كان الجر هو الأصل عند النحاة.

إن النحاة يرون أن الأصل هو المجرور بحرف التعليل ، وذلك نحو (جئت لطمع في نائلك) ثم أسقط حرف الجر الذي يفيد التعليل توسعًا فأصبح التعبير (جئت طمعًا في نائلك) وعلى هذا فالمفعول له منصوب بنزع الخافض[١].

وهنا قد يعرض سؤال وهو: هل هناك فرق في المعنى بين إظهار حرف التعليل وإسقاطه؟ هل هناك فرق في المعنى بين قولنا: (دعوته طمعًا في رضاه) و(دعوته لطمع في رضاه)؟

لقد سبق أن ذكرنا أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلاّ يصحبه عدول من معنى إلى معنى ، ولذا كان لابد من الاختلاف بين معنيي التعبيرين. ومن أوجه الخلاف بينهما:

١ ـ أن المجيء بحرف الجر هو نص في التعليل ، بخلاف إسقاطه فإنه لا يكون نصًا في التعليل ، بل هو محتمل له وللحالية ، أو لغيرهما ، وذلك نحو قولك: (جئت لرغبة في الخير) فهذا نص في التعليل. أما إذا قلت: (جئت رغبة في الخير) فهذا يحتمل التعليل ويحتمل الحالية ، أي جئت راغبًا في الخير ، ويحتمل المفعولية المطلقة ، أي جئتة مجيء رغبة ، فالأول تعبير نصي ، والثاني تعبير احتمالي. وقد سبق أن ذكرنا أن التعبير في العربية على

---

(١) انظر «حاشية يس على التصريح» (١/ ٣٣٦) ، «حاشية الخضري» (١/ ١٩٤) ، «حاشية الصبان» (٢/ ١٢٢) ، «الهمع» (١/ ١٩٤ ـ ١٩٥) ، «التصريح» (١/ ٣٣٧).

ضربين: تعبير قطعي أو نصي ، وتعبير احتمالي.

وهو بحسب القصد ، فإذا أردت التنصيص على العلة جئت بحرف العلة ، وإن أردت التوسع في المعنى أسقطت الحرف ، فتكسب أكثر من معنى ، فإذا قلت مثلاً: (ينفق ماله لمراءاة الناس) جعلت المراءاة علة ، وإذا قلت: (ينفق ماله رئاء) أفدت ثلاثة معان في آن واحد ، وهي العلة كما ذكرت ، أي ينفق ماله للمراءاة ، والحالية ، أي ينفق ماله مرائيًا ، والمفعولية المطلقة ، أي ينفق ماله إنفاق رئاء أو يرائي رئاء ، جاء في (**المغني**) في (ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله): «من ذلك﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ أي فتخافون خوفًا وتطمعون طمعًا ، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثنى، أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع . . . وتقول: (جاء زيد رغبة) أي يرغب رغبة، أو مجيء رغبة، أو راغبًا، أو للرغبة»[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف:٥٦] ، فإنه يحتمل المفعول له ، أي للخوف والطمع ، ويحتمل الحالية أي ادعوه خائفين وطامعين ، ويحتمل المفعولية المطلقة ، أي ادعوه دعاء خوف وطمع. وهذه المعاني كلها مرادة والله أعلم. فإنه أراد: ادعوه للخوف ، وأنتم في حالة خوف ، ودعاء خوف ، وهو اتساع كبير ، فبدل أن يقول ثلاثة تعبيرات مختلفة قال تعبيرًا واحدًا جمعها كلها. بخلاف ما لو قال: (ادعوه للخوف والطمع) فإنه يكون للتعليل فقط.

وبهذا نرى أن المعنى اتسع اتساعًا كبيرًا بإسقاط حرف الجر.

٢ ـ إن الأصل في إتيان المفعول له منصوبًا أن يدل على حصول العلة

---

(١) «المغني» (٢/ ٥٦١ ـ ٥٦٢) ، وانظر «التفسير القيم» (٢٥٦ ـ ٢٥٨).

وحدوثها. أما إذا جئت بالحرف فإنه قد يفيد الحصول وعدمه. ومن ذلك على سبيل المثال قولك: (فعل ذلك عدوانًا) و(فعل ذلك لعدوان) فإن الأولى معناها أن العدوان حصل ، أما قولك: (فعله لعدوان) فقد يحتمل وقوع العدوان ، ويحتمل أيضًا أنه فعله تمهيدًا لعدوان أو سببًا لإيقاع عدوان فيما بعد ، وعلى هذا المعنى الأخير فالعدوان لم يقع بعد ، ألا ترى أنه يصح أن تقول: فعل ذلك لعدوان يبيته. ولا يصح مثل ذلك في المنصوب.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤] ، فالظلم حاصل ، ولو قال: (لظلم وعلو) لاحتمل المعنى أن هذا الجحود إنما هو تمهيد لظلم وعلو سيقعان.

ونحوه أن تقول: (فعلت هذا اختبارًا له ، ولاختبار له) فالجملة الأولى أفادت أن الاختبار حصل ، أما الثانية فتحتمل ذلك ، وتحتمل أنه فعله لاختبار سيجريه عليه ، ألا ترى أنه يصح أن تصرح بذلك فتقول: فعلت هذا لاختبار أجريته عليه ، وفعلت هذا لاختبار سأجريه عليه. ولا يصح ذلك في المنصوب.

وهذا مرتبط إلى حد كبير باتحاد المفعول له مع فعله في الزمن.

وقد تقول: إنك ذكرت قبل قليل أن المفعول له المنصوب لا يشترط اتحاده مع فعله في الزمن.

فنقول: نحن منعنا قولهم إنه لا ينصب إلا إذا اتفقا في الزمن ، فنحن نجيز النصب مع اختلاف الزمانين بالدليل. فإن لم يكن هناك دليل على اختلافهما في الزمان تعين أنه مقارن له. فالأصل في النصب أن يكون مقارنًا لفعله ، إلا إذا دل دليل على خلاف ذلك ، أما الجر بالحرف فهو يحتمل الاختلاف والاتحاد في الزمان ابتداء.

٣ ـ في حالة النصب تكون العلة محدودة معلومة بخلاف الجر ، وذلك على سبيل المثال قولك : (فعله عدوانًا) و(فعله لعدوان) فالعدوان الأول معلوم وهو محدود بالفعل المذكور .

أما إذا قلت : (لعدوان) فهو يحتمل أنه فعل ذلك لقصد عدوان بعد، وأنا لا نعلم مدى العدوان المتوقع .

ومثله (ضربك ظلمًا) و(ضربك لظلم) فإنّ مدى الظلم في الأول محدود بالضرب ، وأما الثانية فقد يحتمل غير ذلك ، كأن يكون ضربه لقصد ظلم سيوقعه به ، فإنا لا نعلم مدى الظلم الذي سيلحقه به .

وهذا شبيه بما مر في الظرف في نحو (جئت صباحًا) و(جئت في صباح) ففي حالة النصب يكون الصباح معينًا ، أي صباح يوم بعينه ، وفي الثانية يكون الصباح غير معين .

ففي كلا التعبيرين أفاد النصب التعيين ، بخلاف المجرور .

٤ ـ في حالة النصب يكون فاعل الحدث والعلة واحدًا ، ما لم يدل على خلاف ذلك ، وأما في حالة الجر فإنه يحتمل الاتحاد في الفاعل وعدمه ابتداء ، وقد مر بنا أن النحاة اشترطوا للنصب الاتحاد في الفاعل ، وذلك نحو أن تقول : (حرم هذا افتراء على الله) و(حرم هذا لافتراء على الله) فالأولى نص على أن المحرم هو المفتري، وأما الثانية فتحتمل أنّ المحرم غير المفتري ، أي حرم هذا لافتراء افتراه شخص آخر فأخبره أن هذا حرام .

ونحوه أن تقول: (عرضت له عدوانًا) فالعارض والمعتدي واحد ، ولو قال: (عرضت له لعدوان) لاحتمل أن يكون العدوان من شخص آخر أو من جهة أخرى .

ولا يرد على هذا ما رددناه على النحاة من اشتراط الاتحاد في الفاعل لصحة النصب. فإنّا نقول: إن الأصل في النصب هو الاتحاد في الفاعل، إلّا إذا دلّ دليل على غير ذلك، فإن لم يدل دليل على أن الفاعل مختلف تعين اتحادهما فيه، أما الجر فهو يحتمل المخالفة ابتداء.

إننا نجيز أن يختلف الفاعلان في النصب بالقرائن، ولكن إذا لم تكن هناك قرينة تدل على اختلاف الفاعلين تعين أن الفاعل واحد، بخلاف الجر المحتمل للاختلاف ابتداء.

فالأصل في النصب الاتحاد في الفاعل ما لم يدل دليل على اختلافهما بخلاف الجر. وهو نظير ما ذكرناه في الاختلاف في الزمان.

٥ ـ إن ذكر الحرف أوسع في إفادة التعليل من عدمه، فهو يوقع للعلّية ما لا يصلح أن يقع بدونه، وذلك كأن تكون العلة ليست مصدرًا نحو قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الحج: ٣٦]، وقوله: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، أو لإرادة تعيين زمان لا يؤديه المصدر نحو ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥١]، ونحوه ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، فزمن الأول ماض، وزمن الثانية حال أو استقبال، علاوة على أنه يصح أن يؤتى بالحرف في كل ما جاز نصبه نحو (فعلت هذا ابتغاء مرضاة الله) أو (لابتغاء مرضاة الله).

فهو أوسع استعمالاً وتعليلاً من النصب.

٦ ـ قد يؤتى بالحرف لإرادة معنى لا يؤديه النزع، ولإرادة معنى خاص به لا يؤديه حرف آخر، فإنّ لكل حرف من حروف التعليل معنى خاصًّا به، وإن كانت كلها تفيد التعليل، ولذا لا يصح أن نجعل حرفًا مكان آخر دومًا،

فلا يصح مثلاً في قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا لَكُمْ ﴾ [الحج: ٣٧] أن يقال: سخرها بكم، وسخرها فيكم، بقصد التعليل.

ولا يصح في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠] أن يقال: والأرض وضعها على الأنام، أو في الأنام، أو بالأنام، لإرادة معنى التعليل، وإن كانت الباء قد تأتي للتعليل وفي وعلى وغيرها.

تقول: هجاه ظلمًا، وهجاه لظلم، وهجاه بظلم، فإنّ معنى الأولى كما مر أنّ الظلم كان سببًا للهجاء، والظلم والهجاء متّحدان في الوقت والفاعل، كما أن الظلم محدود بالهجاء، وأمّا (هجاه لظلم) فتحتمل عدّة معان: منها أنه هجاه لظلمه، أي أن الهاجي ظالم للمهجو، وتحتمل أنه هجاه لظلم وقع من المهجو، أي أن المهجو ظلم فهجاه الشاعر لظلمه، وتحتمل أنّه هجاه لإرادة ظلم سيوقعه به، أي الظلم لم يقع بعد.

وأما قولنا: (هجاه بظلم) فمعناه أن سبب الهجاء هو الظلم من المهجو، فالهجاء مقابل للظلم الذي فعله المهجو.

ونحوه: بظلم فعل هذا، ولظلم فعل هذا، فالأولى فيها الظلم حاصل، وفي الثانية قد يكون حاصلاً وقد يكون متوقعًا.

ونحو ذلك أن تقول: لم فعلت هذا؟ وبم فعلت هذا؟

فإن الأولى استفسار عن علة الفعل، والثانية سؤال عن المقابل الذي دعاك إلى الفعل؛ لأن العلّية بالباء إنما هي مقابل لشيء حصل، أي حصل هذا بهذا، قال تعالى: ﴿ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة: ٨٨]، وقال: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ﴾ [الحج: ٣٩]. أما اللام فقد تكون لما لم يقع ولما وقع نحو (جئت للاستفادة) فالاستفادة مطلوب تحصيلها، وقد تكون الاستفادة حاصلة.

وتقول: أرسلته اختبارًا له ، أو لاختباره أو باختباره ، فالأولى تفيد أنه أرسله للاختبار ، وأن وقت الإرسال هو وقت الاختبار ، وأن المرسل هو المختبر.

وأما الثانية فتفيد أن سبب الإرسال هو الاختبار ، وقد يكون الاختبار لم يقع بعد ، وقد يكون فاعل الاختبار شخصًا آخر.

وأما الثالثة فتفيد أنه أرسله لأنه كان اختبره فوجده صالحًا لذلك.

وتقول: أرسلته لتجربته ، وأرسلته بتجربته ، فقد تفيد الأولى أنه أرسله ليجربه ، والثانية تفيد أنه أرسله لأنه مجرب.

وكذلك (من) التي تفيد الابتداء مع التعليل ، تقول: (عض أصبعه ندمًا) أي من الندم. ومعنى (عض أصبعه من الندم) أن الندم كان مبدأً للعض وعلة له ، ولا يحسن أن تقول: عض أصبعه بالندم ؛ لأنك لا تريد أن تقابله به.

فالباء في الغالب تفيد المقابلة مع التعليل ، و(من) تفيد الابتداء مع التعليل ، و(في) تفيد الظرفية مع التعليل ، و(الكاف) تفيد التشبيه مع التعليل ونحو ذلك. فلكل حرف خصوصية في التعليل لا يشركه الآخر فيها ، وإن كنت ترى أنه يصح أن تجعل حرفًا مكان آخر في تعبير ما فذلك لأن التعبير يحتمل اداء عدة معان ، لا لأن الحرف كان بمعنى الحرف الآخر.

ولنا عودة إلى هذا في بحث حروف الجر بإذن الله.

* * *

المفعول معه

حدّه

يحدّ النحاة المفعول معه بأنه «اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل، أو ما فيه حروفه ومعناه»[1] نحو سرت والشارع.

ومن هذا يتبين أن المفعول معه ما اجتمع فيه ثلاثة أمور:

١ ـ أن يكون اسمًا نحو (جئت والليل) فيخرجون بهذا نحو (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) و(لا تأكل وتضحكَ) بنصب الفعل لأنه ليس اسمًا. والحقيقة هو اسم لأنهم يجعلون نصبه بأن المصدرية بعد الواو، فكان ينبغي إدخاله في المفعول معه. وهو أولى من عد الواو عاطفة والمصدر المؤول معطوفًا على المصدر المتصيد، بمعنى: لا يكن منك أكل وضحك، كما ذهب إليه الجمهور. وكونه مفعولاً معه ذهب اليه بعض النحاة[2].

٢ ـ أن يكون واقعًا بعد جملة فيها فعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، نحو (أنا سائر والطريقَ) فـ(سائر) فيه معنى الفعل وحروفه.

وفي هذا الشرط نظر، فقد ورد المفعول معه مع غير الفعل، ومع غير

---

(١) «شرح قطر الندى» (٣٢٣)، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، «التصريح» (١/ ٣٤٢).

(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ١٣٥).

ما فيه معنى الفعل وحروفه نحو قوله:

إذَا كَـانَتِ الْهَيْجَـاءُ وَانْشَقَّـتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّـاكَ سَـيْفٌ مُهَـنَّـدُ

فليس (حسبك) فعلاً ولا فيه حروف الفعل، وقوله:

فَـقَـدْنِي وَإِيَّـاهُـمْ فَـإِنْ أَلْـقَ بَعْضَهُمْ يَكُـونُـوا كَتَعجِيـلِ السَّنَامِ الْمُسَرْهَدِ

ونحو قولك: (مالك وخالدًا؟) قال المسكين الدارمي:

فَمَـا لَـكَ وَالتَّـلَـدُّدَ حَـوْلَ نَـجْـدٍ وَقَـدْ غَصَّـتْ تِـهَامَـةُ بِالـرِّجَـالِ

ونحو (ما شأنك ومحمدًا؟) و(كيف أنت والنحو؟) و(ما أنت وسعيدًا؟) ولا داعي للتقديرات المتكلفة.

٣ ـ أن يكون واقعًا بعد الواو الدالة على المصاحبة، وهي التي تفيد التنصيص على المعية.

فالمفعول معه في الحقيقة هو «اسم فضلة تال لواو المصاحبة».

معنى المصاحبة

يعني النحاة بالمصاحبة أو بالتنصيص على المعية، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد، سواء اشتركا في الحكم أم لا، فقولك: (جئت ومحمدًا) معناه أنكما جئتما في وقت واحد، وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف. فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن معه بالزمان أم لم يقترن. وأما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لا.

وإيضاح ذلك أنك حين تقول: (جاء محمد وخالدًا) بالنصب، فقد أردت التنصيص على المصاحبة، أي أنهما جاءا في وقت واحد، وإن قلت: (جاء محمد وخالد) فقد أفدت أنهما اشتركا في المجيء ولم تنص على أنهما جاءا في وقت واحد. فالبعطف يحتمل أنهما جاءا معًا، ويحتمل أن محمدًا جاء

قبل خالد ، ويحتمل أن خالدًا جاء قبل محمد ، بخلاف المعية ، ولهذا لا يصح أن يقال: (جاء محمد وخالدًا قبله أو بعده) لأن المعية ستكون مفقودة ، وإنما هذا متعين للعطف.

فإذا أردت التنصيص على المصاحبة نصبت ، وإن لم ترد التنصيص على ذلك عطفت. وقد يقع بعد الواو ما لا يصح اشتراكه في الحكم مع ما قبلها نحو (سرت والجدار) و(مشيت والطريق) فهذا معية لا عطف ؛ لأنه لا يصح أن يشترك الجدار والاسم السابق في السير، ولا الطريق مع ما قبله في المشي.

فالمعية هي المصاحبة سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا ، والعطف هو الاشتراك في الحكم سواء تصاحبا أم لا.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ويعني بالمصاحبة كونه مشاركًا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد ، فـ(زيد) في (سرت وزيدًا) مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي وقع سيرهما معًا. وفي قولك: (سرت أنا وزيد) بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد. . . وإنما يعدل ما بعده من العطف إلى النصب نصًّا على المعنى المراد من المصاحبة ؛ لأن العطف في (جاءني زيد وعمرو) يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر ، والنصب نص على المصاحبة ، وفي قولك: (ضربت زيدًا وعمرًا) لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر»[1].

وجاء في (حاشية الصبان) أن التنصيص على المصاحبة معناه: «مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كـ(جئت وزيدًا) أو لا كـ(استوى الماء

---

(١) «الرضي» (١/ ٢١٠).

والخشبة) وبذلك فارقت واو العطف، فإنها تقتضي المشاركة في الحكم، ولا تقتضي المقارنة في الزمان. . . فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في (ضربت زيدًا وعمرًا) كانت للعطف اتفاقًا. كما قاله الدماميني»[١]

أما قولهم: إن نحو (ضربت زيدًا وعمرًا) للعطف لا للمعية ففيه نظر، فهذا مما يحتمل المصاحبة وعدمها، فهو من التعبيرات الاحتمالية التي سبق أن أشرنا إليها في نحو (جئت اكرامًا لك) فـ(إكرامًا) يحتمل المفعول لأجله والحالية. فالأولى أن يقال: إنه إذا أريد معنى المصاحبة فهو مفعول معه وإلا فهو معطوف.

ويبدو لي أن معنى المصاحبة أوسع مما ذكره النحاة، فهي لا تنحصر في الاقتران بالزمان فقط وإنما هي لعموم الاقتران. ومن ذلك على سبيل المثال أن تقول: (سرت والشارع) فليس في هذا اقتران زماني بل هو اقتران مكاني، وقد يكون لغير ذلك نحو (ما لك وخالدًا) و(كيف أنت وخالدًا) و(رأسك والحائط) و(شأنك والمال) و(إياك والكذب وإياك والمراء)، فإن هذا مما يصح أن يكون مفعولاً معه عند النحاة[٢] كما أسلفنا.

فهذا ليس اقتران زمان أو مكان، وإنما هو لعموم المصاحبة.

المعية والعطف:

يذهب النحاة إلى أن العطف أرجح من المعية اذا أمكن بلا ضعف، نحو (جاء محمد وخالد)، و(كيف أنت وسعيد)؟ وإذا ضعف العطف رجح النصب

---

(١) «الصبان» (٢/ ١٣٤).
(٢) انظر «التسهيل» (١٩٣)، «الرضي» (١/ ١٩٨)، «الأشموني» (٣/ ١٩١).

على المعية نحو (جئت وخالدًا) ، وإذا امتنع العطف وجبت المعية ، وإذا تعين العطف امتنعت المعية ، وعلى هذا فهم يقسمون الاسم الواقع بعد الواو أقسامًا هي :

١ ـ **وجوب العطف** نحو (جاء محمد وخالد قبله) ، ونحو (كل رجل وعمله) لعدم المصاحبة في الأولى ، ولعدم تقدم جملة على الواو في الثانية ، وأجاز بعضهم نصب الثانية مطلقًا[١] .

٢ ـ **وجوب المعية**: وذلك إذا كان العطف ممتنعًا نحو (قمت وطلوع الشمس) لأنه لا يصح اشتراك ما بعد الواو مع ما قبلها في الحكم .

٣ ـ **جواز الأمرين مع رجحان العطف** ، نحو (جاء محمد وخالد) و(وكيف أنت ومحمد؟) و(ما أنت وسعيد؟) وذلك لأن العطف جائز بلا ضعف ، قال ابن مالك :

والعطـفُ إن يمكـنْ بـلا ضعفٍ أحـق والنصـبُ مختـارٌ لدى ضعفِ النسقْ

٤ ـ **جواز الأمرين مع رجحان المعية** ، نحو(جئت ومحمدًا) و(اذهب وعمرًا) لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يقوى إلا مع الفصل ، وجعل ابن هشام منه نحو (كن أنت وزيدًا كالأخ) قال : «وذلك لأنك لو عطفت على الضمير في (كن) لزم أن يكون زيد مأمورًا ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ»[٢] .

٥ ـ **ما يجوز فيه الأمران على السواء**: نحو (رأسك والحائط) ، جاء في (الهمع): «ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء ، وذلك إذا أكد

---

(١) «الصبان» (٢/ ١٣٥) ، «الرضي» (١/ ٢١٤) ، «الهمع» (١/ ٢٢١) ، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٠) .

(٢) «شرح قطر الندى» (٢٣٢ ـ ٢٣٣) .

ضمير الرفع المتصل نحو: ما صنعت أنت وأباك؟ ونحو (رأسه والحائط) أي (خلِّ) أو (دع)، و(شأنك والحج) أي: عليك، بمعنى: الزم، و(امرءًا ونفسه) أي: دع. وذلك مقيس في كل متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر، فالمعية في ذلك والعطف جائزان. والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف، لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر»[1].

٦ ـ امتناع الأمرين نحو قوله:

علفتُها تبنًا وماءً باردًا

وقوله:

إذا ما الغانياتُ برزنَ يومًا وزججنَ الحواجبَ والعيونا

فإن العطف ممتنع؛ لأن الماء لا يشارك التبن في العلف، إذ لا يسمى الماء علفًا، فلا يقال: علفتها ماء، والمعية ممتنعة لانتفاء المصاحبة، فإنه لا بدّ من تقدم أحدهما.

وكذلك بالنسبة لقوله: (وزججن الحواجب والعيونا) فإن العيون لا تشارك الحواجب في التزجيج؛ لأن التزجيج هو التدقيق والتطويل، كما أنه لا فائدة في الإخبار بمصاحبة العيون للحواجب لأنها مصاحبة لها دومًا، فإما أن يؤول الفعل الأول بفعل مناسب نحو (أنلتها) في البيت الأول، ونحو (زيّنَّ) في البيت الثاني، أو يقدر عامل محذوف نحو: سقيتها ماء باردًا، وكحلن العيونا[2].

---

(١) «الهمع» (١/ ٢٢٢).

(٢) انظر «الأشموني» (٢/١٣٨)، «التصريح» (١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٦)، «سيبويه» (١/ ١٥٦).

وفي هذا التقسيم نظر ، فإنه ليس عندنا جواز أمرين مع الترجيح ، أو بدون ترجيح ، وإنما ذلك بحسب المعنى والقصد ، فإن قصد التنصيص على المصاحبة نصب ، وإن لم يقصد ذلك عطف ، ففي قولك : (جاء محمد وخالد) لا يكون العطف أرجح ، وإنما هو بحسب المعنى والقصد ، فإن أراد أن ينص على أنهما جاءا في وقت واحد نصب لا غير ، وإن أراد أنهما اشتركا في المجيء من دون نظر إلى المصاحبة عطف .

وكذلك ليس قولك : (كيف أنت ومحمد) بالرفع أرجح من النصب ، وإنما هو بحسب المعنى ، فإن قصدت السؤال عنه وعن محمد ، أي كيف أنت وكيف محمد ، عطفت لا غير ، وإن أردت السؤال عن العلاقة بينهما نصبت لا غير .

وكذلك نحو قوله : (جئت ومحمدًا) فليس النصب فيه أرجح ، وإنما هو بحسب القصد كما ذكرت .

وأما قوله : (كن أنت وزيدًا كالأخ) فهذا مما لا يجوز فيه العطف ؛ لأنك لا تأمر زيدًا بشيء ، فتجويز ابن هشام العطف أمر غريب .

ومثله قول الشاعر :

فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ

فهذا مما لا يجوز فيه العطف ؛ لأنك لا تأمر بني أبيهم بشيء .

قال أبو البقاء : «كان ينبغي أن النصب يجب ، إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء ، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله : (أنتم) ، ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرًا لجاز هنا»[١] .

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٤٥) .

وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما يجوز فيه الوجهان على السواء في نحو ما ذكره السيوطي في (**الهمع**) نحو (ما صنعت أنت وأباك؟) ونحوه (رأسه والحائط) مع أنه ذكر الفرق بينهما من جهة المعنى. والحق أنه إذا أراد التنصيص على المعية كان مفعولاً معه لا غير، وإلاّ كان معطوفًا.

فليس إذن هناك وجه أرجح من وجه، وإنما هو بحسب القصد.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) في نحو قولهم: (ما لزيد وعمرو، وما شأن زيد وعمرو): «قال المصنف: العطف واجب فيه إذ هو الأصل، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة. وليس بشيء؛ لأن النص على المصاحبة هو الداعي إلى النصب، وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريًا. ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا: لم لا يجوز مخالفة الأصل لداع وإن لم يكن ضروريًا؟

وقال غيره: العطف هو المختار مع جواز النصب.

والأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب وإلا فلا.

والثاني: نحو (مالك وزيدًا)، و(ما شأنك) بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور... فقال المصنف ههنا: إنه يتعين النصب نظرًا إلى لزوم التكلف في العطف. وقال الأندلسي: يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة، وهو أولى»(١).

وجاء في (**حاشية التصريح**) في قولنا: (جاء زيد وعمرو): «قال الحفيد: اعلم أن معنى الرفع والنصب مختلف؛ لأنه مع النصب يكون جاءا معًا، وفي الرفع يحتمل أن يكون جاءا معًا أو منفردين، والثاني قبل الأول أو بالعكس،

---

(١) «الرضي» (١/ ٢١٢).

فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى؟

والذي يظهر لي إن قصد المعية نصًّا نصبت لا غير ، وإن لم يقصد المعية نصًّا رفع لا غير»[١] .

وهذا ملاك الأمر .

وأما القسم الأخير وهو امتناع العطف والمعية ، فهو على كلا التقديرين يكون من باب العطف . فإن ضمنت الفعل معنى فعل آخر كانت الواو عاطفة ، وإن قدّرت فعلاً بعد الواو كانت الواو عاطفة جملة على جملة .

الواو ومع:

يذكر النحاة أن الواو في نحو (سرت ومحمدًا) بمعنى مع . فهل من فرق بين قولنا : (سرت ومحمدًا) و(سرت مع محمد)؟ أو بعبارة أخرى هل هناك فرق بين واو المعية ومع؟

١ ـ إن الفارق الرئيس بين واو المعية ومع ، أنّ (مع) مكان أو زمان ، فالأول نحو (جئت مع سعيد) و(أنا معك) ، والثاني : نحو (جئت مع الغروب) ، بل الأكثر أن تكون للمكان ، وقد وردت في القرآن الكريم في (١٦٠) مائة وستين موطنًا كلها للمكان ، أما الواو فهي حرف يفيد المصاحبة والاقتران ، وليس مكانًا أو زمانًا ، ولذا قد يختلفان في المعنى وفي ورودهما في التعبير ، ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾ [هود: ١١٢] ، فهناك فرق بين قولك : (ومن تاب معك) ، وقولنا : (ومن تاب وإياك) فمعنى (من تاب معك) هنا : من تاب كائنًا معك ، أو صائرًا

---

(١) «حاشية التصريح» (١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥) ، وانظر «الصبان» (٢/ ١٣٨) ، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢).

معك ، فهي مكان. ولو أبدل الواو بها لتغير المعنى ، فلو قال: (ومن تاب وإياك) لكان المعنى أنكما اقترنتما في التوبة ، أي تبتما في وقت واحد ، وقد تحتمل (مع) معنى الواو أيضًا ، إلاّ أنها هنا لا يراد بها إلاّ المكان لا الاقتران.

ومثله قوله: ﴿ٱلَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ، والمعنى: هاجرن كائنات معك ، أو صائرات معك ، ولو قال: (هاجرن وإياك) لاختلف المعنى ، فقولنا: (هاجرن وإياك) معناه أنكم اقترنتم في الهجرة ، أو تصاحبتم في الهجرة ، أي في وقت واحد. ومن المعلوم أنه لا يصح القول: (هاجرن وإياك) لأنهن لم يصحبنه في الهجرة ، وإنما صحبه أبو بكر فقط. ومع ذلك فإن (مع) تحتمل معنى الواو ، إلاّ أنها هنا لا تحتمل إلاّ ما ذكرنا. فقولنا: (هاجرن معك) يحتمل معنيين: الصحبة في الهجرة ، أي الاقتران ، ويحتمل أنهن هاجرن صائرات معك ، أما الواو فلا تحتمل إلا المعنى الأول.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣] ، أي توفنا داخلين مع الأبرار ، ولا تصلح الواو هنا ، فلو قلنا: (توفنا والأبرار) لكان المعنى أنهم يقترنون في الوفاة ، أي يتوفون في وقت واحد ، وليس هذا المقصود.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَـٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤] ، أي كائنة مع سليمان ، أو صائرة معه ، ولا تصلح الواو هنا. ولو قال: (وأسلمت وسليمان) لكان المعنى أنهما اقترنا في دخول الإسلام ، أي دخلا في الإسلام في وقت واحد ، وهو غير صحيح لأن سليمان سبقها في الإسلام.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧] ، فلا يصح أن يقال: (اتبعوا

النور الذي أنزل وإياه) لأنهما لم يشتركا في الإنزال ولم يقترنا فيه، فإن الرسول لم ينزل أصلاً.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، فلا يصح أن يقول: (أنزلنا وإيّاهم الكتاب) لأنهم لم يقترنوا في الإنزال، فإنّ الرسل لم تنزل.

فتبين من هذا أن الواو لمجرد الاقتران والاصطحاب، بخلاف (مع) التي هي مكان أو زمان، تقول: (إياك والمراء) فهذا مفعول معه، ولا يصح أن يقال: (إياك مع المراء) لأن المراد تحذيره من المراء.

٢ ـ ولكون (مع) مكانًا أو زمانًا صح الإخبار بها، ولا يخبر بالواو، تقول: (إنّ الله مع الصابرين)، ولا تقول: (إنّ الله والصابرين). وتقول: (السفر مع سعيد) ولا تقول: (السفر وسعيدًا).

فالواو حرف يفيد الاقتران، فلا يتم المعنى إلاّ بالخبر، فلو قلت: (السفر وسعيدًا) لم يتم المعنى.

٣ ـ قد تكون (مع) للمساعدة والإعانة نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، ونحو ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦]، ولا تكون الواو لهذا المعنى.

ومع ذلك فهما متقاربان، فإن (مع) اسم للصحبة والاجتماع، ولكنهما ليسا متماثلين تمامًا. جاء في (التطور النحوي): «وأظن أن القدماء من النحويين أصابوا في رأيهم أن الواو في مثل (ما أنت والكلام) تؤدي معنى (مع) وتعمل النصب وفي تسميتهم إياها واو المعية، مع أن أصلها وأصل عملها غامض جدًّا... وواو المعية تستعمل في الجمل الكاملة أيضًا نحو (استوى الماء والخشبة) أي كان سطح الماء في مستوى الخشبة، فمعنى الواو في هذا

المثـال وفي أكثر الأمثلة الفصيحة لا يطابق معنى (مع) تمامًا بل هو أخص منه ، كأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثير به»[١].

❊ ❊ ❊

(١) «التطور النحوي» (٨٥).

المستثنى

يحد النحاة الاستثناء بأنه «هو الإخراج بإلاّ أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل»[١].

والاستثناء كما هو ظاهر من الحد له أدوات نحو إلاّ ، وغير ، وسوى ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، وغيرها. وأم أدوات الاستثناء هي (إلاّ). و(إلاّ) أداة سامية استعملها الآراميون والسريان. جاء في (**التطور النحوي**): «و(إلاّ) تطابق في الآرامية 'e'lla غير أن 'e'lla لم تبتعد عن أصلها ابتعاد (إلا) عنه، بيد أن السريانيين قد يجمعون بين 'e'llu وبين e'n أصلها ، ولم تفعل العرب ذلك»[٢].

غير أن العربية اتسعت فيه وفي أدواته اتساعًا لا تماثله فيه سائر اللغات السامية. جاء في (**التطور النحوي**): «وقد وضعت العربية القواعد الدقيقة للاستثناء وأكثرت من حروفه وفرقت بينها في بعض الأحوال فصار الاستثناء فيها بابًا مستقلاًّ بنفسه ، لا يماثلها فيه إحدى سائر اللغات السامية»[٣].

الاستثناء بإلاّ وأقسامه:

ينقسم الاستثناء بإلاّ إلى تام ومفرّغ ، وينقسم التام إلى متصل ومنقطع.

---

(١) «الأشموني» (٢/ ١٤١) ، وانظر «الهمع» (١/ ٢٢٢) ، «التصريح» (١/ ٣٤٦) ، «التسهيل» (١٠١).

(٢) «التطور النحوي» (١١٧).

(٣) «التطور النحوي» (١١٧).

الاستثناء التام:

الاستثناء التام: هو ما ذكر فيه المستثنى منه نحو (حضر الرجال إلاّ عليًا).

وهو على قسمين: متصل ومنقطع:

١ ـ الاستثناء المتصل:

وهو ما كان المستثنى فيه بعضًا من المستثنى منه، نحو (سافر الرجال إلاّ سعيدًا)، فسعيد مستثنى متصل لأنه بعض الرجال، و(نجح الممتحنون إلاّ خالدًا) فخالد مستثنى متصل لأنه بعض الممتحنين.

٢ ـ الاستثناء المنقطع:

وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه، كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠ ـ ٣١]، فإبليس ليس من الملائكة بل هو من الجن، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، والجن ليسوا من الملائكة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ [سبأ: ٤٠ ـ ٤١]. فهو إذن استثناء منقطع.

ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦]. فقوله: ﴿قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ ليس من اللغو ولا من التأثيم؛ لأن اللغو: السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره. ومثله قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، والظن ليس علمًا. ونحو (حضر الطلاب إلا البواب) فالبواب ليس من الطلاب.

ولا يشترط في المستثنى المنقطع أن يكون جنسه مغايرًا لجنس المستثنى

منه ، كما في (جاءت النساء إلاّ نعجة) و(حضر القوم إلاّ حمارًا) بل المنقطع ما كان فيه المستثنى ليس بعضًا من المستثنى منه ، سواء كانت المغايرة بالجنس أم بالنوع أم بغيرهما ، فقولك: (حضر الطلاب إلاّ البواب) استثناء منقطع وإن كانوا جميعًا من جنس واحد. وقولك: (حضر إخوتك إلاّ أخا سعيد) و(أقبل بنوك إلاّ ابن محمد) منقطع وإن كانوا جميعًا من نوع واحد ؛ وذلك لأن البواب ليس من بعض الطلاب ، وابن محمد ليس بعضًا من بنيك(١).

الاستثناء المفرغ:

وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه ، نحو (ما حضر إلاّ سالم) وكقوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]. ولا يكون هذا الاستثناء عند أكثر النحاة إلاّ في غير الموجب ، وهو المسبوق بنفي أو نهي أو استفهام نحو ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] ، و(لا تضرب إلاّ المقصر). ولا يجوز وقوعه في الموجب ، فلا يصح أن تقول: (حضر إلا خالد) لأن المعنى حضر جميع الناس إلاّ خالدًا ، وهو باطل(٢).

فإذا استقام المعنى في الإيجاب صح ، وذلك كأن تكون هناك قرينة على إرادة جماعة مخصوصة ، فنقول: (قام إلاّ محمد) إذا كنت تستثني محمدًا من جماعة مخصوصة ، وتقول: (قرأت إلاّ يوم الخميس) إذا خصصت يوم الخميس من أسبوع معين.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ويمكن أن يقع في بعض المواضع على بعض معين من الجنس المعلوم دخول المستثنى فيه دليل ، كما أنه إذا قيل

---

(١) انظر «حاشية الصبان» (٢/ ١٤٢).

(٢) انظر «الهمع» (١/ ٢٢٣) ، «التصريح» (١/ ٣٤٨).

لك: (ما لقيت صناع البلد؟) فتقول: (لقيت إلاّ فلانًا) لكن الأغلب عدم التفريغ في الموجب»[١].

فنقول في الإيجاب: (يعلم تعالى إلاّ قدم العالم أو حدوث ذاته)، وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الأنفال: ١٦]، فهذا الاستثناء مفرغ في الإيجاب[٢]؛ لأن المعنى مستقيم. وقد يفرغ في الإيجاب لقصد المبالغة، كأن تقول: (ضربني إلاّ محمد) و«المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلوّ المجتمعين على ضربك»[٣].

ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي[٤]، كقوله تعالى: ﴿ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الفرقان: ٥٠]، وقوله: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة: ٣٢]، وكقوله تعالى: ﴿ مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ ﴾ [يوسف: ٧٩]. فهذا استثناء مفرغ لأن معناه: لا نأخذ إلاّ من وجدنا متاعنا عنده.

القصر في الاستثناء المفرغ:

الاستثناء المفرغ يفيد القصر، فإذا قلت: (ما حضر إلا خالد) فقد نفيت الحضور كله إلا حضور خالد، بخلاف ما لو قلت: (حضر خالد) فإنه يجوز أن يكون حضر معه غيره. جاء في (المقتضب): «وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: (جاءني زيد) فقد يجوز أن يكون معه غيره، فإذا

---

(١) «الرضي» (١/ ٢٥٥)، وانظر «ملا جامي» (١٦٨)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٥٠).
(٢) انظر «الرضي» (١/ ٢٥٥).
(٣) «ملا جامي» (١٦٩).
(٤) انظر «الرضي» (١/ ٢٥٥)، «التصريح» (١/ ٢٤٩)، «الأشموني» (٢/ ١٤٤).

قلت: (ما جاءني إلاّ زيد) نفيت المجيء كله إلاّ مجيئه»[١].

وقال ابن يعيش: «وفائدة الاستثناء في قولك: (ما قام إلاّ زيد) إثبات القيام له ونفيه عمن سواه، ولو قلت: (قام زيد) لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره»[٢].

والحقيقة أن (إلاّ) سواء كانت في التفريغ أم في غيره تفيد الاختصاص، فإذا قلت: (قام الرجال إلاّ خالدًا) فقد أثبتّ القيام لجميع الرجال ونفيته عن خالد حصرًا، وإذا قلت: (ما قام إلا خالد) فقد نفيت القيام عن كل أحد وأثبته لخالد حصرًا، قال الرماني: «معنى (إلاّ) اللازم لها الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: (جاءني القوم إلاّ زيدًا) فقد اختصصت زيدًا بأنه لم يجئ، وإذا قلت: (ما جاءني إلا زيد) فقد اختصصته بالمجيء. وإذا قلت: (ما جاءني زيد إلا راكبًا) فقد اختصصت هذه الحال دون غيرها من المشي والعدو ونحوه»[٣].

غير أن القصر في التفريغ أعم وأشمل، وذلك إذا قلت: (حضر الرجال إلاّ خالدًا) فقد استثنيت حضور خالد من الرجال، وقد يكون أطفال أو نساء. فإن قلت: (ما حضر إلاّ خالد) فقد نفيت كل حضور غير حضوره، ولذا لا يصح أن نقول: (حضر إلاّ خالد) لأنه على ذلك يكون معناه أنه حضر كلُّ من يمكن حضوره في الدنيا من رجال ونساء وأطفال وغيرهم إلاّ خالدًا، وهو غير صحيح، فإنه يمكن أن لا يجيئك إلاّ واحد، ولكن يمتنع أن يأتيك أهل الدنيا كلهم إلاّ واحدًا.

---

(١) «المقتضب» (٤/ ٣٨٩).

(٢) «ابن يعيش» (٢/ ٨٧).

(٣) «البرهان» (٤/ ٢٤١).

فالقصر في التفريغ أعم وأشمل.

والقصر له أساليب وأدوات، فقد يكون القصر بـ(إنّما) نحو (إنّما أنتَ مبطل).

وقد يكون بالنفي والاستثناء نحو (ما أنت إلاّ شاعرٌ).

وقد يكون بحرف العطف نحو (أقبل محمد لا خالد).

وقد يكون بتقديم ما حقه التأخير نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و(محمدًا أكرمت).

وقد مر (القصر) بـ(إنّما) في الأحرف المشبهة بالفعل، ومرّ القصر بالتقديم في المبتدأ والخبر وفي المفعول به، وقد عرفنا أنّ القصر بإنّما يكون لما هو ظاهر مما لا ينكره المخاطب، أو ما نزل هذه المنزلة نحو (إنّما هو أخوك) و﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، ويحسن وقوعها في التعريض كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩] (١).

وأما القصر بالنفي والاستثناء فإنما يكون لما ينكره المخاطب، كأن تقول: (ما ضربه إلاّ قاسم) إذا كان المخاطب ينكر أن يكون الضارب قاسمًا. جاء في (نهاية الإيجاز) أن نحو قولهم: «(ما هو إلاّ كذاب)، و(إن هو إلاّ كذاب) إنّما يستعمل في الأمر الذي ينكره المخاطب، أو ما ينزل هذه المنزلة، وإذا كان كذلك فلا يصح استعمال هذه العبارة في الأمر الظاهر، فلا تقول للرجل الذي ترققه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم: (ما هو إلاّ أخوك)...

مثال الأول إذا رأيت شخصًا من بعيد فقلت: (ما هو إلاّ زيد) لم تقله إلاّ وصاحبك يتوهم أنه غير زيد ويجدّ في إنكار أنه زيد»(٢).

---

(١) انظر «دلائل الإعجاز» (٢٥٤ ـ ٢٧٣)، «شرح المختصر» للتفتازاني (٨٦ ـ ٨٧).
(٢) «نهاية الإيجاز» (١٥٢)، وانظر «الإيضاح» (١٢٣)، «شرح المختصر» (٨٥).

وأما القصر بالعطف نحو (جاء محمد لا خالد) فإنما يكون بين أمرين أو أمور تثبت بعضًا منها ، وتنفي بعضًا ، فقولك: (جاء محمد لا خالد) إنما أثبتّ فيه المجيء لمحمد ونفيته عن خالد ، وأما قولك: (ما جاء إلاّ خالد) فقد أثبت فيه المجيء لخالد ونفيته عمن سواه. فالقصر عن طريق النفي والاستثناء أعم ، فبالعطف تذكر أمورًا معينة ، يكون الإثبات لبعضها والنفي لبعضها الآخر ، فقولك: (أكرمت محمدًا لا سعيدًا) إنما ذكرت فيه شخصين فقط ، أثبت الإكرام لأحدهما ونفيته عن الآخر ، بخلاف قولك: (ما أكرمت إلا محمدًا) فقد نفيت الإكرام عن كل شخص إلاّ محمدًا. فالقصر عن طريق النفي والاستثناء أعم وأشمل.

وأما القصر بالتقديم فقد يكون لغير إنكار أو دفع ، وإنما لإرادة تخصيص المتقدم بالحكم ، وقد يكون السامع لا ينكر هذا الأمر ، كأن تقول: (خالدًا أكرمت) أي خصصته بالكرم ، والمخاطب لا ينكر هذا ولا يدفعه ، قال تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] ، وقال: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ ﴾ [البقرة: ٨٧] . فهنا لا يحسن المجيء بالنفي وإلاّ وإن كان المعنى على القصر ، وذلك أن المعنى أنكم من الرسل على طريقتين: إما أن تقتلوهم وإما أن تكذبوهم ، وهم لا ينكرون ذلك بل يقرونه، فهم خصّوا فريقًا بالتكذيب ، وخصوا فريقًا بالقتل.

ونحو قوله تعالى: ﴿ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٠ ـ ٤١] . فهم يقرون أنهم إذا أصابهم الضر خصوا ربهم بالدعاء ونسوا ما يشركون.

وقد يكون الأمر يجهله المخاطب ، وذلك كقوله: (هو لا نفسَه ينصر ولا

ابنَه يزجر) أي هو لا يقدر أن يخص نفسه بنصر ولا ابنه بزجر ، وتقول: (هو نفسَه يظلم وصديقَه يحرم).

وقد يكون التقديم لغرض التوجيه والتعليم ، وليس من باب الرد على فعل أو اعتقاد ، أي أن هذا الأمر ينبغي أن يكون مخصوصًا بالمتقدم ، وذلك كقوله تعالى لرسوله ﷺ: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر: ٣] ، أي خص ربك بالتكبير ، فهذا من باب التوجيه والتعليم ، وليس ردًّا على فعل أو اعتقاد ، بخلاف القصر بالاستثناء الذي فيه رد على إنكار وفيه قوة وتأكيد. وقد جاءه التوكيد والقوة من الرد على الإنكار ؛ لأن المنكر يحتاج إلى قوة وتأكيد في الرد عليه ، ولذا يؤتى به في المواقف التي تحتاج إلى تأكيد كبير أو إلى رد على إنكار.

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣] ، فجاء به في مقام التوكيد والتغليظ وهو أخذ العهود والمواثيق ، وقال: ﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ﴾ [هود: ٨٨] ، وهو على لسان شعيب عليه السلام بعد أن أنكر عليه قومه قائلين: ﴿ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧] ، فرد على إنكارهم بالنفي والاستثناء. ومنه قوله تعالى على لسان يوسف عليه السلام ناعيًا على الشرك وأهله: ﴿ ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ ۝٣٩ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [يوسف: ٣٩ ـ ٤٠] ، فانظر كيف جاء بالحصر على طريقة النفي والاستثناء منكرًا عليهم شركهم: ﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [يوسف: ٤٠].

وقد يكون التقديم لغير إرادة القصر ، بل لمجرد الاهتمام ، بخلاف

الاستثناء المفرغ الذي لا يكون إلا للقصر ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ٨٤] ، فإنه ليس معناه لم نهد إلاّ نوحًا ، ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩ ـ ١٠] ، فإنه ليس على معنى القصر ؛ وذلك لأنه على القصر يكون المعنى أنه منهي عن قهر اليتيم دون غيره من الخلق ، فإنه يجوز له أن يقهر غير اليتيم ، وينهر غير السائل ، وهذا المعنى غير مراد ، وإنما قدم ما قدم للاهتمام ، وذلك لأن اليتيم ضعيف ، وأنه مظنة للقهر ، وكذلك السائل ، فقدمهما للاهتمام بأمرهما.

وعلى هذا فالحصر بالنفي و(إلاّ) يكون لما ينكره المخاطب ويدفعه ، وأمّا الحصر بالتقديم فيكون لأغراض منها:

١ ـ إرادة تخصيص المتقدم بحكم مما لا ينكره المخاطب.

٢ ـ تخصيص المتقدم بحكم يجهله المخاطب.

٣ ـ التخصيص لغرض التوجيه والتعليم.

٤ ـ التقديم للاهتمام لا للحصر.

أحكام المستثنى الإعرابية:

من المعلوم أنه إذا كان الاستثناء تامًا وكان موجبًا فالمستثنى منصوب وجوبًا نحو: (حضر الرجال إلاّ خالدًا) ، قال تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

أما إذا لم يكن موجبًا فإن كان مفرغًا فالمستثنى بحسب ما يستحق من الإعراب نحو (ما حضر إلاّ خالد) و(ما أكرمت إلاّ محمدًا) و(ما مررت إلاّ بخالد) ، وإن لم يكن مفرغًا وهو غير موجب ، فإن كان الاستثناء متصلاً

فالأرجح الإتباع ، ويجوز النصب نحو (ما حضر الرجال إلاّ خالد) ويجوز (إلاّ خالدًا) ، وإن كان منقطعًا فالنصب واجب عند الحجازيين ، راجح عند التميميين ، تقول: (ما حضر الطلاب إلاّ البوابَ) بالنصب ، قال تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧] بالنصب ، فهو منصوب وجوبًا في لغة الحجاز. أما في لغة تميم فالنصب راجح ويجوز الإتباع عندهم على البدلية ، فإن لم تصح البدلية وجب النصب أيضًا عند بني تميم ، نحو (ما زاد هذا المال إلاّ ما نقص ، وما نفع إلاّ ما ضر)[(١)].

ويبدو أن اختيار النصب في المنقطع أو إيجابه على لغتي أهل الحجاز وتميم إنما هو عائد إلى التساهل في الإبدال وعدمه ، وذلك أنّ الحجازيين كما يبدو متشددون في الإبدال من المنقطع ، فيمنعون الإتباع ، وأما التميميون فقد يتسامحون فيه ، ولذا كان النصب عندهم راجحًا على الأصل ، فاذا أرادوا التجوز أتبعوا ، فإن تعذر الإبدال وجب النصب وامتنع الإتباع عند الجميع.

جاء في (كتاب سيبويه): «(هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول) وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك: (ما فيها أحدٌ إلا حمارًا) ، جاؤوا به على معنى: ولكن حمارًا ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه. . .

وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حمارٌ) أرادوا: ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر (أحدًا) توكيدًا ؛ لأن يُعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل. . . ومثل ذلك قوله: (مالي عتاب إلا السيف) جعله عتابه ، كما أنك تقول: (ما أنت إلا سير) إذا جعلته هو السير. وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني:

يَـــا دَارَ مَـيَّـــةَ بِـالعَلْيَـاءِ فَـالسَّنَـدِ ... أَقْـوَتْ وَطَـالَ عَلَيْهَـا سَـالِفُ الأَبَدِ

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ٣٥٢) ، «الأشموني» (٢/ ١٤٨) ، «الهمع» (١/ ٢٢٥).

وَقَفْتُ فيهـا أُصَيْـلانًـا أُسَـائِلُهـا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ
إِلَّا أُوَارِيَّ لَأْيـًا مَـا أُبَيِّنُهَـا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

وأهل الحجاز ينصبون . . .

ومن ذلك من المصادر (ماله عليه بسلطان إلاّ التكلفَ) لأن التكلف ليس من السلطان . . . وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون اتباع الظن علمهم ، وحسن الظن علمه ، والتكلف سلطانه»[1] .

وجاء في (شرح التصريح) : «فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن ، فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقًا من الحجازيين والتميميين نحو (ما زاد هذا المال إلا ما نقص) . . . وإن أمكن تسليطه ، أي العامل ، على المستثنى نحو (ما قام القوم إلاّ حمارًا) إذ يصح أن يقال : (قام حمار) فالحجازيون يوجبون النصب ؛ لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة . . . وتميم ترجحه وتجيز الإتباع»[2] .

وفي ترجيح النحاة وجهًا على وجه في المتصل نظر ، وظاهر كلام سيبويه أن الإتباع والنصب في المتصل لغتان .

جاء في (كتاب سيبويه) : «(هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه) وذلك قولك : (ما أتانا أحد إلا زيدٌ) و(ما مررت بأحد إلاّ عمرٍو) و(ما رأيت أحدًا إلا عمرًا) جعلت المستثنى بدلاً من الأول ، فكأنك قلت : (ما مررت إلا بزيد) و(ما أتاني إلا زيد) و(ما لقيت إلا زيدًا) كما أنك إذا قلت : (مررت برجل زيد) فكأنك قلت : (مررت بزيد) فهذا وجه الكلام أن

(١) «سيبويه» (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥) .
(٢) «التصريح» (١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣) ، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٤٨) ، «ابن يعيش» (٢/ ٨١) ، «الهمع» (١/ ٢٢٥) .

تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله لأنّك تدخله فيما أخرجت منه الأول. . .

ومن قال: (ما أتاني القوم إلاّ أباك) لأنه بمنزلة قوله: (أتاني القوم إلاّ أباك) فإنه ينبغي له أن يقول: (ما فعلوه إلاّ قليلاً منهم)»[١].

وجاء فيه: «(هذا باب النصب فيما يكون مستثنى بدلاً) حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعًا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: (ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدًا) و(ما أتاني أحدٌ إلاّ زيدًا)، وعلى هذا (ما رأيت أحدًا إلاّ زيدًا) فتنصب (زيدًا) على غير (رأيت) وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكنك جعلته منقطعًا مما عمل في الأول»[٢].

إن النحاة يعللون كلاً من الإتباع والنصب. فالإتباع يكون على البدلية، والبدل على نية إحلاله محل الأول، والمبدل منه على نية السقوط، فإذا قلت: (ما قام أحد إلاّ خالد) فرفعت فكأنك قلت: (ما قام إلاّ خالد) لأن (أحدًا) على نية السقوط، وهو عند النحاة بمنزلة ما ليس منه في الكلام.

وإذا نصبت جعلت اعتماد كلامك على النفي، فكأنك قلت: (ما قام أحدٌ) ثم استثنيت. جاء في (الأصول): «فإذا قلت: (ما قام أحد إلاّ زيدٌ) فإنما رفعت لأنك قدرت إبدال (زيد) من (أحد)، فكأنّك قلت: (ما قام إلاّ زيد)، وكذلك البدل من المنصوب والمخفوض، تقول: (ما ضربت أحدًا إلاّ زيدًا) و(مامررت بأحد إلا زيد) فالمبدل منه بمنزلة ما ليس منه في الكلام. وهذا يبين في باب البدل.

فإن لم تقدّر البدل وجعلت قولك: (ما قام أحدٌ) كلامًا تامًّا لا ينوى فيه

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٦٠).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٦٣).

الإبدال من (أحد) نصبت فقلت: (ما قام أحدٌ إلا زيدًا)»[١].

وذكر ابن يعيش أن «الفرق بين البدل والنصب في قولك: (ما قام أحد إلّا زيد) أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي، وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول به، وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد وكان ذكر الأول كالتوطئة»[٢].

وعلى هذا يكون الفرق بين البدل والنصب أنك إذا قلت: (ما قام أحدٌ إلّا زيد) بالرفع كان المعنى (ما قام إلّا زيدٌ) أي أنّ القصد إثباتُ القيام لزيد، وذكرت ما قبله توطئة له وتمهيدًا لأنّ البدل أهم من المبدل منه، لأن المبدل منه على نية الطرح عند النحاة، وإذا قلت: (ما قام أحدٌ إلّا زيدًا) كان المعنى: ما قام أحد، أي أردت أن تنفي القيام عن كل أحد، وهذا هو المهم عندك، ثم استثنيت (زيدًا) لأنه خرج عن الإجماع لا لأنه هو الأهم.

فالمهم في النصب هو الإخبار بالنفي، والمهم في الإتباع هو الإخبار بالإيجاب.

وفي هذا التعليل نظر، فإنه على ما ذهب إليه النحاة يكون الاستثناء التام كالمفرغ، وذلك أن معنى (ما جاء الرجال إلّا خالدٌ) كمعنى (ما جاء إلّا خالد) عندهم؛ لأن البدل على نية السقوط فيكون مفيدًا للقصر كالمفرغ، وفي هذا نظر، فإنّ المعنى فيهما مختلف، فإنك إذا قلت: (لم يزرني أصدقائي إلا خالد) جعلت خالدًا من أصدقائك وقد استثنيته منهم، وقد يكون زارك أحدٌ من غير أصدقائك. فإن قلتَ: (لم يزرني إلّا خالد) دل على أنه لم يزرك أحد

(١) «الأصول في النحو» (١/ ٣٤٤)، وانظر «المقتضب» (٤/ ٣٩٤)، «الكامل» للمبرد (٢/ ٤٣٢)، «حاشية الصبان» (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤).
(٢) «ابن يعيش» (٢/ ٨٧).

من أصدقائك أو من غيرهم إلاّ خالدٌ ، فالمبدل منه له معنى وفائدة .

وكذلك لو قلت : (لم يحضر الطلاب إلاّ سعيد) جعلت (سعيدًا) من الطلاب ، وقد يكون حضر واحد أو أكثر من غير الطلاب مع سعيد كالأساتذة أو البوابين ، إلاّ أنه لم يحضر من الطلاب إلاّ سعيد. ولكن لو قلت : (لم يحضر إلاّ سعيد) نفيت الحضور عن كل واحد إلاّ عن سعيد ، فلم يحضر أحدٌ من الناس إلاّ سعيد. ونحوه أن تقول : (ما حضر الفائزون إلاّ محمدٌ) ، فمحمدٌ وحده هو الحاضر من الفائزين ، وقد يكون حضر معه غيره من غير الفائزين كالمشاهدين ، ولكن لو قلت : (ما حضر إلاّ محمد) دل على أنه لم يحضر أحد البتة إلاّ محمد.

وعلى هذا فرأي النحاة أن البدلَ على نية إحلاله محل المبدل منه ، وأن المبدل منه على نية السقوط ، فيه نظر ، فإنّ المعنى يختلف إذا ذكر المبدل منه ، وإذا فرغ الاستثناء ، وعلى ذلك فهذا الفرق غير وارد.

إن الفرق بين الإتباع والنصب من أوجه منها :

١ ـ إن الإتباع يدل حتمًا على أنّ المستثنى بعض من المستثنى منه ، بخلاف النصب ، فإنه من المحتمل أن يكون بعضًا منهم ، وأن لا يكون ، فإنك إذا قلت : (ما حضر الطلاب إلاّ سعيدٌ) بالرفع ، كان سعيد من الطلاب حتمًا ، وإذا قلت : (ما حضر الطلابُ إلاّ سعيدًا) احتملِ أن يكون (سعيد) من الطلاب ، وأن لا يكون منهم ، وذلك بأن يكون موظفًا أو بوابًا فيكون منقطعًا. وبهذا نعلم أن الإتباع يكون قطعًا على أنه متصلٌ ، أما النصب فإنه تعبير احتمالي ، أي يحتمل الاتصال والانقطاع.

٢ ـ قد يراد بالنصب البعد عن المستثنى منه جنسًا أو نوعًا أو غيرهما ، أو التبعيد عنه ، أي تنزيله منزلة البعيد ، بخلاف الإتباع فإنه يراد به الإلصاق ،

فإن أردت إبعاد محمد عن الفائزين قلت : (ما حضر الفائزون إلاّ محمدًا) فإنك هنا بعدته عنهم ، وقد يكون البعد حقيقة أو تجوزًا. فقد تنصب لقصد التبعيد من المستثنى منه ، بأن تجعله ليس بعضًا منه وإن كان منه حقيقة ، بخلاف الإتباع فإنه يراد به الإلصاق بالمستثنى منه ، فإن تعذر جعله بعضًا منه ولو تجوزًا ، وجب النصب عند بني تميم وغيرهم .

وقد مر بنا أنّ بني تميم يقولون : (ما لي عتاب إلاّ السيفُ) يجعلون السيف عتابه ، ويقولون : (ما له عليه سلطان إلاّ التكلفُ) ونحو ذلك[1] .

فهم إذا تجوزوا جعلوا السيف عتابًا ، والأواريّ أحدًا والتكلف سلطانًا أتبعوا ، وإن أرادوا التبعيد من ذلك قطعوا .

وهذا ملاك الأمر ، وهو أنّ العرب إذا أرادوا إلصاق المستثنى بالمستثنى منه أتبعوا ، وإن أرادوا التبعيد نصبوا . فإن امتنع جعله بعضًا منه قطعوا ، نحو (ما زاد هذا المال إلاّ ما نقص) .

وعلى هذا تقول : (ما جاءني الطلاب إلاّ خالد) اذا جعلت خالدًا بعض الطلاب ، فإن قلت : (خالدًا) أبعدته منهم وإن كان طالبًا حقًّا ، وذلك لأن تقصيره وعدم انتظامه وقلة معرفته جعلك تسلكه في عداد غير الطلبة ، وهذا المعنى تجوزي فني .

٣ ـ قد يؤتى بالنصب لرد كلام سابق ، وذلك كأن يقول قائل : (قام القوم إلاّ محمدًا) فتجيب (ما قام القوم إلاّ محمدًا) وليس معنى الجملة الأخيرة إثبات القيام لمحمد ، وإنما لنفي الجملة كلها ، أي إنّ قولك : (قام القوم إلاّ محمدًا) غيرُ صحيحٍ ، فقد يكون ليس هو المخالف الوحيد ، أو أن محمدًا قام مع من قام ، ونحو ذلك .

---

(١) انظر «سيبويه» (٣٦٤ ـ ٣٦٥) .

وهو هنا واجب النصب ، ولا يصح فيه الرفع ، فإنك إن رفعت أثبتّ القيام لمحمدٍ وحده ، جاء في (الأصول): «والقياس عندي إذا قال قائل: (قام القوم إلاّ أباك) ، فنفيت هذا الكلام أن تقول: (ما قام القوم إلاّ أباك) لأن حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله وهيئته ، فأما إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب بتمامه وبنى كلامه على البدل قال: (ما قام القوم الا أبوك)»[١].

وعند ابن مالك أن النصب مختار في نحو هذا[٢].

والصواب في مثل هذا وجوب النصب ؛ لأن الرفع يعني إثبات القيام له.

٤ ـ اختار قسم من النحاة ـ ومنهم ابن مالك ـ النصب في المتراخي نحو (ما ثبت أحد في الحرب ثباتًا نفع الناس إلاّ زيدًا) ، لأنه ضعف التشاكل بالبدل ، لطول الفصل بين البدل والمبدل منه[٣].

وفي هذا نظر ، فإن الإعراب ليس أمرًا لفظيًا ، بل هو أمر معنوي ، فالإعراب إنما هو إعراب عن المعنى ، ولذا لا نعتقد بصحة ما اختاره ابن مالك ، قال أبو حيان ردًا على ابن مالك: «وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا»[٤].

٥ ـ يحتمل في الإتباع أن تكون (إلاّ) وصفًا بمعنى (غير) ، وليست للاستثناء ، وذلك إذا كان الوصف منكّرًا أو شبهه ، وهو المعرف بأل الجنسية ، جمعًا أو واحدًا في معنى الجمع ، فلو قلت: (ما حضر الرجال إلاّ

---

(١) «الأصول في النحو» (١/ ٣٤٤).
(٢) «التسهيل» (١٠٢) ، وانظر «الهمع» (١/ ٢٢٤) ، «التصريح» (١/ ٣٤٩).
(٣) «الهمع» (١/ ٢٤٤) ، «التصريح» (١/ ٣٤٩).
(٤) «الهمع» (١/ ٢٢٤).

خالدٌ) احتمل أن يكون المعنى ما حضر الرجال الذين هم غير خالد ، وهذا لا يختص بغير الموجب ، بل يكون في الموجب أيضًا ، فلو قلت : (حضر العاملون إلّا الخاملون) كان المعنى : حضر العاملون غير الخاملين ، أي الذين ليسوا خاملين(١) ، ولو نصب كان استثناء نصًا .

إلا الوصفية:

ذكرنا قبيل قليل أن (إلّا) قد تأتي صفة بمعنى (غير) ، كما أن (غيرًا) قد تأتي بمعنى (إلّا) فتقول : (أقبل رجال إلّا سعيد) أي غير سعيد ، والمعنى : أقبل رجال مغايرون لسعيد .

قال ابن يعيش : «وقد حملوا (إلّا) على (غير) في الوصفية ، فوصفوا بها وجعلوها وما بعدها تحلية للمذكور بالمغايرة، وأنه ليس إياه أو من صفته كصفته، ولا يراد بها إخراج الثاني مما دخل في الأول ، فتقول: (جاءني القوم إلّا زيدًا) فيجوز نصبه على الاستثناء ورفعه على الصفة للقوم ، وإذا قلت : (ما أتاني أحد إلا زيد) جاز أن يكون (إلا) وما بعدها بدلاً من أحد ، وجاز أن يكون صفة بمعنى (غير) ، قال الله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، والمراد غير الله ، فهذا لا يكون إلا وصفًا ، ولا يجوز أن يكون بدلاً يراد به الاستثناء»(٢)

وأكثر النحاة على أنه يشترط لأن تكون وصفًا شرطان هما :

١ ـ أن يكون موصوفها جمعًا منكرًا أو شبهه ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، والمعنى غير الله . ولا يصح أن

---

(١) انظر «الأصول» (١/ ٣٤٧) ، «ابن يعيش» (٢/ ٨٩).

(٢) «ابن يعيش» (٢/ ٨٩) ، وانظر «شرح الدماميني على المغني» (١/ ١٥٣).

تكون هاهنا استثناء ؛ لأن المعنى على الاستثناء «لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا»[١] وهذا باطل.

وشبه المنكر أن يكون معرفًا بأل الجنسية ؛ لأن الجنسية قريبة من النكرة ، بخلاف العهدية ، تقول: (أقبل الرجال إلاّ المقعدون) أي غير ، وفي الأثر: (الناس هلكى إلا العاملون) وأجاز بعضهم أن يوصف بها المعرف بأل العهدية[٢].

٢ ـ فإن لم يكن جمعًا فواحد في معنى الجمع ، وذلك كأن تقول: (ما أقبل أحد إلا خالدٌ) أي غير خالد. وأجاز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة وذلك كقولك: (لو كان معنا رجل إلاّ زيد لغلبنا)[٣].

ومعنى ذلك أنه لا يجوز أن تقع صفة (إلاّ) في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه استثناء ، فلا يجوز أن تقول: (أقبل رجل إلاّ لئيم) بمعنى غير لئيم[٤] ، ولك أن تقول: (عندي درهم إلاّ دانقٌ) لأنّه يجوز أن تقول: (عندي درهم إلاّ دانقًا) ويمتنع: عندي درهم إلاّ جيد.

ومعنى (عندي درهم إلاّ دانق) بالإتباع: عندي درهم كامل ، أي عندي درهم وليس دانقًا ، والدرهم ليس دانقًا. وعلى الاستثناء يكون المعنى: عندي

---

(١) «المغني» (١/ ٧٠) ، وانظر «الصبان» (٢/ ١٥٧) ، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٨).
(٢) «الهمع» (١/ ٣٢٩).
(٣) «سيبويه» (١/ ٣٧٠) ، وانظر «الهمع» (١/ ٢٢٩).
(٤) انظر «ابن يعيش» (٢/ ٩٠) ، «الأصول» (١/ ٣٤٨) ، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٦٨).

درهم إلّا سدسًا ؛ لأن الدانق سدس درهم [١].

وذكر صاحب المغني أن النحويين قالوا: «إذا قيل: (له عندي عشرة إلّا درهمًا) فقد أقر له بتسعة ، فإن قال: (إلّا درهمٌ) فقد أقر له بعشرة ، وسره أنّ المعنى حينئذ: عشرة موصوفة بأنها غير درهم. وكل عشرة فهي موصوفة بذلك ، فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في (نفخة واحدة)» [٢] ، والمعنى: عندي عشرة وليس درهمًا.

وجاء في (الأصول) أنه: «إذا قال القائل: (الذي له عندي مائة درهم إلّا درهمين) فقد أقر بثمانية وتسعين ، واذا قال: (الذي له عندي مائة إلّا درهمان) فقد أقر بمائة ، لأن المعنى: له عندي مائة غير درهمين ، وكذا لو قال: (له علي مائة غير ألف) كان له مائة» [٣].

وهذا واضح ، فإنه إذا قال: (له عندي مائة إلّا درهمان) ، كان المعنى: له عندي مائة وليس درهمين ، بخلاف الاستثناء.

غير:

(غير) كلمة تفيد المغايرة ، وأصلها أن تكون صفة تفيد مغايرة مجرورها لموصوفها إما ذاتًا أو صفة. فالمغايرة بالذات نحو (محمدٌ غيرُ إبراهيم) و(مررت برجل غير علي). فشخص محمد غيرُ شخص إبراهيم ، وكذلك شخص الرجل الذي مررت به غير شخص علي.

والمغايرة بالصفة نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع أنه صفة للقاعدين ، وكقوله:

---

(١) انظر «الأشموني» (٢/ ١٥٦) ، «الصبان» (٢/ ١٥٦).

(٢) «المغني» (١/ ٧١).

(٣) «الأصول» (١/ ٣٧١ _ ٣٧٢).

﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧]، وهذا درهم غير جيد، ومررت برجل غير طويل(١).

و(غير) من مبتدعات العربية لا تشاركها اللغات السامية فيها(٢).

ولكونها تفيد المغايرة حملت على (إلّا) في الاستثناء فأصبح يستثنى بها؛ وذلك لأن الاستثناء مغايرة أيضًا، ولكن هناك فرق بين مغايرة (غير) ومغايرة (إلّا)، وذلك أن (غيرًا) كما ذكرنا تفيد المغايرة ذاتًا أو صفة، بغض النظر عن الإثبات والنفي، وأما (إلا) فتفيد المغايرة نفيًا وإثباتًا، بغض النظر عن المغايرة بالذات أو الصفة فتقول: (حضر الرجال إلا خالدًا)، فهنا أفادت (إلّا) المغايرة بالإثبات والنفي، فالرجال حضروا وخالد لم يحضر، بغض النظر عن الصفة أو الذات، كما حملت (إلّا) على (غير) فأصبحت صفة تفيد المغايرة بالذات أو بالصفة.

جاء في (حاشية الخضري): «واعلم أن أصل (غير) كونها صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتًا أو صفة... وأما (إلّا) فأصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيًا وإثباتًا، فلما اتفقا في مطلق المغايرة حملت (غير) على (إلّا) في الاستثناء بها، أي في المغايرة نفيًا وإثباتًا بلا نظر لمغايرة ذات أو صفة»(٣).

الاستثناء بغير وإلا:

عرفنا أنّ الأصل في (غير) أن تفيد المغايرة، وليس الأصل فيها أن تكون للاستثناء، بخلاف (إلّا)، ولذلك تستعمل (غير) في مواطن لا تصلح فيها

---

(١) انظر «المفصل» (١/ ٢٠٠)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٦٧)، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٨).

(٢) «التطور النحوي» (٩٩).

(٣) «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٨)، وانظر «الرضي» (١/ ٢٦٧).

(إلّا) إذ لا تفيد الاستثناء ، كأن تقول : (خالدٌ غير لئيم) ونحو قوله :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ

وقوله تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ [آل عمران : ١١٢] ، وقوله : ﴿ بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الروم : ٢٩] ، وقوله : ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق : ٣١] ، فـ(غير) هنا تفيد المغايرة ولا تفيد الاستثناء ، ولا يصح استعمال (إلّا) في موطنها .

وقد تحمل (غير) على (إلّا) فتفيد الاستثناء كقولك : (أقبل الرجال غير عباس) وهي تأخذ حكم الاسم الواقع بعد (إلّا) .

قال سيبويه : «وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ(إلا) جاز بـ(غير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلّا) لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلّا)»[(١)] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أن غيرًا الاستثنائية تقع «في جميع مواقع (إلا) في المفرغ وغيره ، والموجب وغيره ، والمنقطع وغيره ، مؤخرًا عن المستثنى منه ومقدمًا عليه ، وبالجملة في جميع محاله إلّا أنه لا يدخل على الجملة كـ(إلّا) لتعذر الإضافة إليها»[(٢)] .

ومثل الجملة الجار والمجرور ، فإن غيرًا لا تدخل عليه ، قال تعالى : ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾ [الغاشية : ٦] ، فلا يصح أن يقال : (غير من ضريع) لأن غيرًا تلزم الإضافة معنى دون لفظ ، ولا (من غير ضريع) لأن المعنى يتغير ، ولذلك لا تدخل (غير) على الجار والمجرور .

وتقول : (ما جئت إلّا طلبًا للعلم) فلا يصح وضع (غير) ههنا ؛ لأنّ

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٧٤) ، وانظر «الأصول» (١/ ٣٤٧) .

(٢) «الرضي» (١/ ٢٦٧) .

المفعول له لا يكون إلّا مصدرًا ، و(غير) ليست مصدرًا .

وعلى أي حال ففي الأكثر أن تقع في مواقع (إلّا) .

إن غيرًا وإن دخلها معنى الاستثناء ، قد تحمل معها معناها الخاص بها أحيانًا ، فلا تطابق (إلّا) تمامًا ، فقولك: (ما قام إلّا محمد) و(ما قام غير محمد) ليسا متطابقين في المعنى تمامًا ، فإنّك في الجملة الأولى أثبت القيام لمحمد وحده ونفيته عمن عداه ، وأمّا الثانية فتحتمل هذا المعنى وتحتمل معنى آخر ، وهو أن (غير محمد لم يقم) فيكون نفي القيام عن غير محمد وسكت عن محمد .

ومعنى ذلك أنّ ما بعد (إلّا) هو المقصود بالاستثناء ، وهو الذي يدور عليه الحكم ، أما في (غير) فإن الكلام قد يدور على ما بعد غير ، وقد يدور على (غير) نفسها لا على المجرور بها ، فقوله تعالى مثلاً: ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩] ، معناه أن المجرمين هم الذين أضلوهم ، ولو قال: (وما أضلنا غير المجرمين) لاحتمل المعنى السابق ولاحتمل معنى آخر ، وهو أن غير المجرمين لم يضلونا ، أي نفي الإضلال عن غير المجرمين ، أما بالنسبة إلى المجرمين فلم يتعرض لهم. وكقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا ضَلَٰلًا﴾ [نوح: ٢٤] ، فإنه طلب أن يزيدهم الضلال ولا يزيدهم شيئًا آخر غير الضلال ، ولو قال: (ولا تزد الظالمين غير ضلال) لاحتمل أن يكون المعنى كالمعنى السابق ، ولاحتمل معنى آخر وهو أنه طلب ألّا يزيدهم شيئًا غير الضلال ، أما الضلال فمسكوت عنه .

ونحوه أن تقول: (لا يدخل الجنة إلّا المسلم) ، وأن تقول: (لا يدخل الجنة غير المسلم) فالجملة الثانية قد تكون بمعنى الأولى ، وقد تكون لمعنى آخر وهو أنّ غير المسلم لا يدخل الجنة ، وليس في هذا المعنى حصر .

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقولك: (ولا تقولوا على الله غير الحق) فالثانية قد تكون بمعنى الأولى، وقد تكون لمعنى آخر وهو النهي عن قول غير الحق، أما قول الحق فمسكوت عنه، وهو كما تقول: إن لم تقل الحق فلا تقل غير الحق، أي اسكت.

ونحوه أن تقول: (لا تعبد إلاّ الله) و(لا تعبد غير الله) فالمطلوب في الأولى عبادة الله وحده، والثانية قد تكون بمعنى الأولى وقد تكون لمعنى آخر، وهو النهي عن عبادة غير الله، وغير الله الصنم والحجر وغيرهما، فكأنه قال في الجملة الثانية: لا تعبد الصنم لا تعبد الحجر لا تعبد الشجر ونحوه، فالأولى طلب العبادة لله وحده، والثانية نهي عن عبادة غير الله، وعبادة الله مفهومة من المخالفة.

جاء في (الإيضاح): «واعلم أنّ حكم (غير) حكم (إلاّ) في إفادة القصرين، أي قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف»[١].

والحقيقة أنها لا تفيد ما تفيده (إلاّ) تمامًا، فـ(إلاّ) تفيد القصر نصًّا، أما (غير) فتفيد القصر تضمنًا، فقولك: (لا تعبد إلاّ الله) أفاد الحكم وهو الأمر بعبادة الله نصًّا صريحًا، وأمّا قولك: (لا تعبد غيرَ الله) فهو نهي عن عبادة غير الله، ومضمونه الأمر بعبادة الله. إن قولك: (ما دخلها إلاّ خائفًا) يختلف عن قولك: (ما دخلها غير خائف) ففي الجملة الأولى أثبت الدخول له خائفًا، وفي الثانية نفيت الدخول غير خائف، أما الدخول خائفًا فقد سكت عنه، وهو مفهوم من مضون الجملة.

---

(١) «الإيضاح» (١٣٠).

جاء في (شرح ابن يعيش): «فأصل (غير) أن يكون وصفًا والاستثناء فيه عارض معار من (إلاّ)، ويوضح ذلك ويؤكده أنّ كل موضع يكون فيه (غير) استثناء يجوزُ أن يكون صفة فيه، وليس كل موضع يكون فيه صفة يجوز أن يكون استثناء، وذلك نحو قولك: (عندي مائة غير درهم) إذا نصبت كانت استثناء، وكنت مخبرًا أنّ عندك تسعة وتسعين درهمًا، وإذا رفعت كنت قد وصفته بأنه مغاير لها... وتقول: (عندي درهم غير زائف)، و(رجل غير عاقل)، فهذا لا يكون فيه (غير) إلاّ وصفًا لا غير؛ لأنّ الزائف ليس بعضًا للدرهم، ولا العاقل بعض الرجل...

والفرق بين (غير) إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء، أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئًا، ولم تنف عنه شيئًا؛ لأنه مذكور على سبيل التعريف، فإذا قلت: (جاءني رجلٌ غيرُ زيد) فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة، ولم تنف عن زيد المجيء، وإنما هو بمنزلة قولك: (جاءني رجل ليس بزيد). وأما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي، وإذا كان قبلها نفي فما بعدها إيجاب؛ لأنها ههنا محمولة على (إلاّ) فكان حكمها كحكمه»[1].

ثم إنه يجوز التفريغ في (غير) في الإثبات، ولا يجوز في (إلاّ)، تقول: (قام غير محمد) ولا يجوز أن تقول: (قام إلاّ محمد) وذلك لأنّ غيرًا ـ وإن كانت تعني كل ما عدا المذكور في الوجود ـ قد تعني أيضًا بها شخصًا معينًا غير محمد، أو شخوصًا معينين، فقولك: (قام غيرُ محمد) يحتمل أن يكون معناه: قام خالد، أمّا الاستثناء بإلاّ فيفيد في نحو هذا: ما عدا محمدًا من الناس، ولا تعني به شخصًا معينًا أو شخوصًا معينين، ولذا لا يصح (قام إلاّ

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ٨٨).

محمد) لأنه يثبت القيام لجميع الناس دون محمد.

ولذا فهي لا تطابق (إلا) تماماً في الاستثناء.

سوى:

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ (سوى) ظرف، وأنها لا تخرج عن الظرفية، ومعناها (مكان)، فإذا قلت: (جاءني القوم سواك) كان المعنى: جاءني القوم مكانك، وبدلك، ثم دخلها معنى الاستثناء.

جاء في (كتاب سيبويه): «وأما (أتاني القوم سواك)، فزعم الخليل أن هذا كقولك: (أتاني القوم مكانك)، و(ما أتاني أحدٌ مكانك) إلاّ أنّ في (سواك) معنى الاستثناء»[١].

قالوا: والدليل على أنها ظرف أنّها تكون صلة، تقول: (مررت بمن سواك)[٢] وأن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها كقول لبيد:

وابْذُلْ سَوَامَ الْمَالِ إِنْـ ... ـنَ سِوَاءَهَا دُهْمًا وَجُونَا

ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفًا[٣].

وهذان الدليلان لا يدلان إلا على أنها تقع ظرفًا، ولا يدلان على أنها ملازمة للظرفية، فإنه من المعلوم أن ثمة ظروفًا متصرفة تقع ظرفًا وتخرج عن الظرفية، كقولك: (جلست مكانك) و(عظم مكانك). وفي الدليل تخريج آخر[٤].

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٧٧)، وانظر «الأصول» (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، «المقتضب» (٤/ ٣٤٩)، «الأشموني» (٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠)، «التصريح» (١/ ٣٦٢).

(٢) «سيبويه» (١/ ٣٠٢)، «الأشموني» (٢/ ١٦٠)، «التصريح» (١/ ٣٦٢)، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٧٠).

(٣) «ابن يعيش» (٢/ ٨٣).

(٤) انظر «حاشية الصبان» (٢/ ١٦٠).

وذهب أبو القاسم الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفًا ، بل هي كـ(غير) مطلقًا «ويتفرد بلزوم الإضافة لفظًا ، وبوقوعه صلة دون شيء قبله»[١] .

قال ابن مالك في الألفية :

ولِسِوًى سُوًى سواءً اجعلا على الأصحِّ ما لغيرٍ جُعِلا

وذهب الكوفيون وآخرون إلى أنها تستعمل ظرفًا وغير ظرف ، فمن استعمالها ظرفًا قولهم : (جاءني الذي سواك) ، ومن استعمالها غير ظرف بل اسمًا بمعنى (غير) قوله ﷺ : «دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسها» ، وقوله : «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود» وقول الشاعر :

ولم يبقَ سوى العدوا نِ دنّاهم كما دانوا

وهو كثير نثرًا وشعرًا[٢] .

قال الرضي : «إنما انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفة ظرف مكان ، وهو (مكانًا) قال الله تعالى : ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ [طه : ٥٨] ، أي مستويًا ، ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه ، مع قطع النظر عن معنى الوصف ، أي معنى الاستواء الذي كان في (سوى) فصار (سوى) بمعنى مكانًا فقط ، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه في إفادة معنى البدل ، تقول : (أنت لي مكان عمرو) أي بدله ؛ لأن البدل ساد مسد المبدل منه ، وكائن مكانه ، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ، لأنك إذا قلت : (جاءني القوم

---

(١) «التسهيل» (١٠٧) ، انظر «الهمع» (١/ ٢٠١) ، «التصريح» (١/ ٣٦٢).

(٢) انظر «الأشموني» (٢/ ١٥٨) ، «ابن عقيل» (١/ ٢٠٩) ، «التصريح» (١/ ٣٦٢) ، «الهمع» (٢٠١).

بدل زيد) أفاد أن زيدًا لم يأتك ، فجرد عن معنى البدلية أيضًا لمطلق معنى الاستثناء. فسوى في الأصل مكان مستو ، ثم صار بمعنى مكان ، ثم بمعنى بدل ، ثم بمعنى الاستثناء»[١] .

والحق أنها ليست كـ(غير) مطلقًا ، فإنه يصح أن نقول: (مررت برجل غير لئيم) ولا يصح أن نقول: (سوى لئيم) ، قال تعالى: ﴿إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ﴾ [المائدة: ٥] ، وقال: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الروم: ٢٩] ، وقال: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] .

ولا تحسن (سوى) في هذا ونحوه.

إن (غيرًا) من المغايرة ، و(سوى) من المساواة كما هو ظاهر من لفظها ، فقولهم: (مكان سوى) معناه: مكان مستو ، أي متساو ليس بعضه أعلى من بعض.

ويكون (سوى) بمعنى العدل ، ومنه قولهم: (هذا يساوي درهمًا) ، أي يعادل قيمته درهمًا[٢] . وهذا يساوي ذلك. فإذا قلت: (مررت برجال سوى سعيد) كان المعنى أنهم يسدون مسده ويقومون مقامه ، أي يساوونه.

جاء في (المقتضب): «إنك إذا قلت: (عندي رجل سوى زيد) فمعناه: عندي رجل مكان زيد ، أي يسده مسده ويغني غناءه»[٣] . فـ(سوى) تختلف عن (غير). إنّ قولك: (جاءني رجل غير زيد) يختلف عن (جاءني رجل سوى زيد) في أصل المعنى ، وذلك أن معنى الأولى: جاءني رجل ليس زيدًا ، أي مغايرًا لزيد ، ومعنى الثانية: جاءني رجل مساوٍ لزيد ، أي يقوم مقامه ويغني

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

(٢) انظر «تاج العروس» (١٠/ ١٨٨).

(٣) «المقتضب» (٤/ ٣٤٩).

غناءه ، ثم دخلها معنى المغايرة ، لأنّ في (سوى) مغايرة من وجه ، وذلك أنّ قولك : (مررت برجل سوى زيد) معناه : برجل غير زيد.

إلاّ أنّه يماثله ، فهو رجل آخر غير زيد ، فهما متشابهان من وجه ، مختلفان من وجه آخر ، ثم دخلهما معنى الاستثناء.

ولذا كان الراجح عندنا أنّها تكون ظرفًا وغير ظرف ، وليس أصلها أن تكون ظرفًا ، بل معنى الظرفية منقول إليها ، وذلك أنّ قولك : (جاءني رجلٌ سوى زيد) ، معناه : يقوم مقامه ويسدُّ مسدّه ، ويكون مكانه وبدله ، ومن هنا دخلها معنى الظرفية.

كما أنّه ليس الكثير فيها أن تقع ظرفًا ، بل الكثير فيها أن تقع غير ظرف ، وقد تقع ظرفًا. وتقع استثناءً وغير استثناء من دون النظر إلى معنى المساواة الذي هو أصل معناها ، بل انمحى عنها معنى المساواة وبقي فيها معنى المغايرة ، وهذا كثير في اللغة ، فقد تنمحي عن الكلمة دلالتها الأولى ويبقى ملازمها أو جانب من جوانب المعنى فقط ، فمن ذلك في لغتنا الدارجة (العلوة) مثلاً ، فهي في الأصل للمكان المرتفع من العلو ، توضع فيه الخضراوات والحبوب ونحوها لغرض بيعها ، ثم انمحى عن المكان معنى العلو وأصبحت تطلق على مكان بيع هذه الأشياء وإن لم يكن مرتفعًا ، بل وإن كان منخفضًا. ومنه قولنا في الدارجة : (نتسوّق) أي ندخل السوق للشراء ، ثم أصبحت بمعنى الشراء وإن لم يكن من السوق. ومنه في العربية (رفع عقيرته) وأصله أن رجلاً رفع رجله المقطوعة وصاح بأعلى صوته ، ثم انمحى عنه رفع الرجل المقطوعة ، وبقي المصاحب له وهو الصياح ، فصارت بمعنى (صاح) ، وهكذا أمر سوى.

ليس ولا يكون:

استُعمل كل من (ليس) و(لا يكون) للاستثناء نحو (أقبل الرجال ليس محمدًا) و(أقبلت النساء لا يكون هندًا) وفي الحديث: ما أنهر الدم فكلوا ليس السن والظفر.

وهذان الفعلان إذا استعملا في الاستثناء كانا بلفظ واحد، هو الإفراد والتذكير، (ليس) و(لا يكون)، فلا يؤنثان ولا يسندان إلى اسم ظاهر ولا إلى ضمير بارز، فتقول (أقبل النساء ليس فاطمة، ولا يكون فاطمة) و(أقبل الرجال ليس محمدًا، ولا يكون محمدًا) ولا تقول: (ليست فاطمة) و(لا تكون)[1]، ولا ليسوا ولا يكونون، ولا يسبق (يكون) غير (لا) من حروف النفي، وهما لا يطابقان (إلاّ) في الاستعمال ولا في المعنى.

أما من حيث الاستعمال فإنّه لا يصح في المستثنى بهما الإتباع، فلا تقول في (ما حضر الطلاب إلاّ سعيدٌ): (ما حضر الطلاب ليس سعيدٌ) بالإتباع، ولا في (ما مررت بالطلاب إلاّ سعيد): (ما مررت بالطلاب ليس سعيدٍ ولا يكون سعيدٍ).

ولا يستعملان في الاستثناء المفرغ، فلا تقول: (ما حضر ليس محمدٌ) كما تقول: (ما حضر إلاّ محمدٌ).

تقول: (ما مررت إلا بخالد)، ولا تقول: (ليس بخالد). وتقول: (لا تزده إلاّ عذابًا) ولا تقول: (ليس عذاباً). وتقول: (ما جئت إلاّ طلبًا للعلم) ولا تقول: (ليس طلبًا للعلم).

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٣٧٧).

قال بعضهم: ولا يستعملان في المنقطع[١]. فلا تقول: (أقبل القوم ليس بعيرًا) ومثلها: لا يكون.

وأما من حيث المعنى فإنّهما لا يطابقان (إلاّ) أيضًا، وذلك أنّهما في الأصل للنفي. تقول: (ليس الإيمان بالتمني)، وتقول: (لا يكون البغل مهرًا) ثم تضمنا معنى الاستثناء كما مر في (غير) التي معناها المغايرة، وهما يحملان هذا المعنى معهما، جاء في (**كليات أبي البقاء**) أن الاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون) فيه معنى النفي[٢]. فإذا قلت: (حضر الطلاب ليس خالدًا) كان المعنى قريبًا من قولك: (حضر الطلاب وليس خالدًا) فهما في الأصل رد على كلام سابق، كأنّ قائلاً قال: (حضر خالد لا الطلاب) فقيل له: (حضر الطلاب ليس خالدًا) ثم تضمنا معنى الاستثناء، غير أنهما يحملان معهما معنى النفي.

فالاستثناء بـ(ليس) و(لا يكون) رد على كلام سابق حقيقة أو تجوزًا، ونفي لما تصوره المخاطب، ففي قولك: (حضر الطلاب ليس سعيدًا) كأنّ المخاطب تصور أنّ سعيدًا هو الذي حضر، فنفيت ذلك عنه، وفي قوله ﷺ: «يطبع المؤمن على كل خلق» كأن المخاطب تصور أيضًا أنه يطبع على الكذب والخيانة، فنفى ذلك عنه فقال: «ليس الكذب والخيانة» أي ليس من خلق المؤمن الكذب والخيانة.

فهما للنفي وقد تضمنا معنى الاستثناء.

خلا وعدا:

خلا:

(خلا) في الأصل فعل لازم، تقول: خلا المكان والشيء يخلو خلوًّا، إذا

(١) انظر «الهمع» (١/ ٢٢٣).
(٢) «الكليات» (٦٧).

لم يكن فيه أحدٌ. و(خلت الدار) إذا لم يبق فيها أحد ، وخلا إذا تبرأ من ذنبٍ قرف به.

وقد استعمل معدّى فقالوا: افعل كذا وخلاك ذم ، أي سقط عنك الذم[١].

وقال بعضهم: خلا مصدرٌ أيضًا[٢].

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما (خلا) فهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن ، نحو (خلت الدار من الأنيس) ، وقد يضمن معنى (جاوز) فيتعدى بنفسه كقولهم: (افعل هذا وخلاك ذم) وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلاّ التي هي أمُّ الباب ، ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعل (عدا) ، ولم يظهر معهما (قد) مع كونهما في محل النصب على الحال ، ولهذا أوجبوا إضمار اسمَيْ ليس ولا يكون»[٣].

فهو إذن فعل متصرف من الخلوّ ، ضمّن معنى الاستثناء ، فجمد على صورة واحدة ، كما فعل بليس ولا يكون.

وهو في الأصل فعل لازم ، ثم استعمل متعديًا في بعض التعبيرات وفي الاستثناء ، ليكون المستثنى به على صورة المستثنى بإلاّ.

وبعض العرب يجر المستثنى به ، فالنصب لغة والجر لغة أخرى ، قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: (ما أتاني القوم خلا عبدِ الله) ، فجعلوا (خلا) بمنزلة (حاشا) ، فإذا قلت: (ما خلا) فليس فيه إلاّ النصب ؛ لأنّ (ما) اسم ،

---

(١) انظر «لسان العرب» (١٨/ ٢٦٠ ـ ٢٦٦) ، «تاج العروس» (١٠/ ١١٨ ـ ١١٩).
(٢) «تاج العروس» (١٠/ ١١٩).
(٣) «شرح الرضي» (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).

ولا تكون صلتها إلاّ الفعل هنا»[١].

فمن نصب بها من العرب أبقاها على فعليتها ، ومن جرّ بها أجراها مجرى الحروف لجمودها ، ولا يستنكر أن تكون الكلمة الواحدة مرة فعلاً ومرة حرفًا ، ولا مرة اسمًا ومرة حرفًا ، مثل على وعن.

جاء في (المقتضب): «وقد تكون (خلا) حرف خفض ، فتقول: (جاءني القوم خلا زيدٍ)... فإن قلت: فكيف يكون حرف خفض وفعلاً على لفظ واحد؟

فإنّ ذلك كثير منه (حاشا)... ومثل ذلك (على) تكون حرف خفض على حد قولك: (على زيد درهم) وتكون فعلاً نحو قولك: (علا زيدٌ الدابة)»[٢].

ويحتمل أن تكون مصدرًا إذا جرّوا ما بعدها ، فإن قلت: ولم تحتمل أن تكون حرف استثناء إذا نصب ما بعدها؟

والجواب: ذلك أنها لا يصح التفريغ بعدها ، ولو كانت حرفًا كـ(إلا) لصح التفريغ بعدها. فإنه يصح أن تقول: (ما حضر إلاّ محمد) على أنه فاعل (حضر) ، ولا يصح أن تقول: (ما حضر خلا محمدٌ).

ونقول: (ما محمد إلاّ رسولٌ) على أنه خبر (محمد) ، ولا يصح (ما محمد خلا رسول).

وتدخل (إلاّ) على الفعل ، قال تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩] ، ولا يصح (خلا يعلمها).

وتقول: (ما كنت إلاّ أقوم بواجبي) ولا يصح في نحو ذلك (خلا) ، ولو

---

(١) «سيبويه» (١/ ٣٧٧).
(٢) «المقتضب» (٤/ ٤٢٦) ، وانظر «ابن يعيش» (٢/ ٧٧).

كانت حرفًا لم يكن هناك مانع من ذلك ، غير أنه لأنها فعل تعذر التفريغ ، فيبقى الفعل الأول بلا فاعل ، ويبقى المبتدأ بلا خبر ، وهكذا. وامتنع دخولها على الفعل أيضًا.

وقد تسبقها (ما) المصدرية فينتصب ما بعدها ، فتقول: (جاء القوم ما خلا محمدًا) ويكون معناها عند ذاك بمعنى الجر إذا عددنا (خلا) مصدرًا ، وهو مما يقوي مصدريتها.

فقولك: (جاء الرجال خلا محمدًا) معناه في الأصل: خلا مجيئهم من محمد ، أو خلا الرجال من محمد ، ثم ضمن معنى الاستثناء.

وقولك: (جاء الرجال ما خلا محمدًا) معناه: جاؤوا خلوهم من محمد ، ومعناه: وقت خلوهم أو خالين من محمد ، بمعنى الظرف ، أو الحال[١]. وفي هذين الظرف والحال معنى الاستثناء[٢].

وقولك: (جاء الرجال خلا محمدٍ) معناه: جاؤوا خلو محمد من المجيء ، أو خلوهم من محمد إذا عددنا (خلا) مصدرًا ، وهذا معنى (جاء الرجال ما خلا محمدًا).

أما من ذهب إلى أنها حرف جر فقد تصور أنّ هذه اللفظة انمحت عنها كل دلالة على الفعلية ، ولم يبق فيها إلاّ معنى الخلو ، نظير قولك: (محمد علا السطح) و(محمد على السطح) فقد انمحى من (على) كل معنى للفعلية، ولم يبق فيها إلاّ دلالة العلو ، وكما تحول المنصوب بـ(علا) إلى المجرور بـ(على) ، تحول المنصوب بـ(خلا) الفعلية إلى مجرور بـ(خلا) الحرفية.

---

(١) انظر «التصريح» (١/ ٣٦٤) ، «الأشموني» (٢/ ١٦٤) ، «ابن يعيش» (٢/ ٧٨) ، «المغني» (١/ ١٣٤).

(٢) «التصريح» (١/ ٣٦٤).

وينبني على القول بالفعلية والحرفية أمر آخر ، هو أنّ الكلام مع النصب جملتان ، ومع الجر جملة واحدة ، فقولك : (جاء الرجال خلا محمدًا) متألف من جملتين : الأولى (جاء الرجال) ، والثانية (خلا محمدًا) وهي جملة حالية أو استئنافية .

وقولك : (جاء الرجال خلا محمدٍ) جملة واحدة ، ومعنى ذلك أنك أردت في حالة النصب الإخبار بجملتين : الأولى : جاء الرجال ، ثم بدا لك أن تخبر إخبارًا آخر وهو (خلا محمدًا) تكمل فيها المعنى ، أو أردت أن تخبر عن حالة مجيء الرجال بأنه خال من محمد وهو إخبار واحد مقيد .

ولا بدّ أن كل واحد من المتكلمين بهذا التعبير أو ذاك كان يلحظ ملحظاً معينًا فأخبر بهذه الصورة أو تلك ، والله أعلم .

عدا :

وأما (عدا) ففعل متعدٍّ بمعنى (جاوز) تقول : «عدا الأمر يعدوه وتعداه ، كلاهما تجاوزه ، وعدا طورَه وقدره : جاوزه . . . ويقال : (ما يعدو فلان أمرك) أي ما يجاوزه ، والتعدي : مجاوزة الشيء إلى غيره . . . يقال : تعديت الحق واعتديته وعدوته ، أي جاوزته . . . وعدّى عن الأمر : جاوزه إلى غيره وتركه . . . و(عدّ عنا حاجتك) ، أي اطلبها عند غيرنا فإنّا لا نقدر لك عليها»[١] .

فإن قلت : (جاء الرجال عدا سعيدًا) كان المعنى أنهم تجاوزوا سعيدًا فلم يأت معهم ، أو تجاوز مجيئهم سعيدًا . ومثله أن تقول : أنت تعديت سعيدًا

(١) «لسان العرب» (١٩/ ٢٥٩ ـ ٢٦٥) ، «تاج العروس» (١٠/ ٢٣٧) ، وانظر «المقتضب» (٤/ ٤٢٦) .

فجئت إليّ ، أي تجاوزته فلم تأته . وكذلك قولك : (رأيتهم عدا خالدًا) معناه : تجاوزت رؤيتي سعيدًا ، أي لم تقع رؤيتي عليه ، ثم ضمن معنى الاستثناء .

ولم يحك سيبويه الجر بها ، وقد حكاه أبو الحسن الأخفش(١) ، وعلى حكاية الأخفش يكون الجر بعدها لغةً .

وقد تسبقها (ما) المصدرية فتقول: (رأيت الناس ما عدا محمدًا) أي مجاوزة رؤيتي محمدًا ، أي وقت المجاوزة ، أو متجاوزًا محمدًا ، فيكون تأويل ذلك كما مرّ في (خلا) .

حاشا:

(حاشا) كلمة تفيد التنزيه في كل معانيها ، وأصلها من الحشا والحاشية ، وهو الناحية والطرف ، قال الفارسي: «وهو فاعَلَ من الحشا الذي هو الناحية ، أي صار في ناحية ، أي بعُد مما رُمي به وتنحى عنه فلم يغشه ولم يلابسه»(٢) .

وقولهم: حاشا لله ، معناه: تنزيهًا لله من كل سوء ، وهي في الاستثناء كذلك .

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإذا استعمل (حاشا) في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الذي بعده من سوء ذكر في غيره أو فيه ، فلا يستثنى به إلاّ في هذا المعنى ، وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ، ثم يبرئون ذلك الشخص مما يصحبه ، فيكون آكد

---

(١) انظر «الرضي» (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠) ، «ابن يعيش» (٢/ ٧٧) .

(٢) «البرهان» (٤/ ٢٧١) ، وانظر «ابن يعيش» (٢/ ٨٥) ، وانظر «لسان العرب» (١٨/ ١٩٧ ـ ١٩٨) .

وأبلغ قال تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]» [١].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾: «(حاش) كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء، تقول: (أساء القوم حاشا زيد)... وهي حرف من حروف الجر، فوضعت موضع التنزيه والبراءة، فمعنى (حاشا الله): براءة الله، وتنزيه الله» [٢].

وجاء في (ملاجامي) أنّ معناها «تبرئة المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه نحو (ضرب القوم عمرًا حاشا زيد)، أي برّأه الله عن ضرب عمرو» [٣].

ولذا ينبغي استعمالها في مواطن التنزيه، فلا يحسن أن نقول: (قام القوم حاشا زيد) لأن القيام ليس من المواطن التي يتنزه منها، إلّا إذا كان قيامًا إلى سوء.

جاء في (الكليات) أن (حاشا) «كلمة استعملت للاستثناء فيما ينزه عن المستثنى منه، كقولك: (ضربت القوم حاشا زيدًا)، ولذلك لم يحسن (صلى الناس حاشا زيدًا) لفوات معنى التنزيه» [٤].

* * *

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٦٦).
(٢) «الكشاف» (٢/ ١٣٤).
(٣) «ملاجامي» (١٧٢).
(٤) «الكليات» (١٦٧)، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ٢١١).

الحــال

حقيقتها:

الحال وصف أو ما قام مقامه ، فضلة مسوق لبيان الهيئة أو للتوكيد. ومن هذا يتبين أن الحال على قسمين:

مبينة للهيئة ، وتسمى مؤسسة ، وسميت كذلك لأنّها تؤسس معنى جديدًا يستفاد بذكرها نحو: رجع خالد خائبًا.

وحال مؤكدة: وهي التي يستفاد معناها مما قبلها نحو: ﴿وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] ، فمعنى (مدبرين) مستفاد من (وليتم). وكلامنا الآن على الأولى.

الحال المؤسسة: هي التي تبين هيئة صاحبها عند وقوع الحدث غالبًا ، فإذا قلت: (أقبل الطالب سابقًا) كان المعنى أنه سابق في وقت الإقبال ، وهذا فرق ما بين الحال والصفة ، فإنّك إذا قلت (أقبل الطالب السابق) لم ينص قولك هذا على أنّه سابق في أثناء الإقبال ، بل قد يكون ممن اتصف بالسبق فيما مضى.

ومثله أن تقول: (أقبل الرجل الحافظ) أي من اتصف بالحفظ ، فإن قلت: (أقبل الرجل حافظاً) كان المعنى أنّه حافظ في إقباله هذا ، وقد يكون لم يحفظ قبل ذلك.

ونحوه أن تقول: (أقبل الطالب المقصر) و(أقبل الطالب مقصرًا) ، فقوله: (أقبل الطالب المقصّر) معناه أنّه اتصف بالتقصير وإن لم يكن في إقباله هذا

مقصرًا ، وأما قولك : (أقبل الطالب مقصرًا) فمعناه أنّه مقصر في إقباله هذا ، وقد يكون في وصفه العام غير مقصر .

وتقول : (هذا الرجل المقرئ) و(أقبل الرجل المقرئ) أي من اتصف بالإقراء ، وقد تشير إليه وهو ماشٍ ، أما إذا قلت : (هذا الرجل مقرئًا) فإنك لا تشير إليه إلا وهو في حال إقراء .

وتقول : (أقبل الفرس السابق) و(هذا الفرس السابق) ، وقد يكون غير سابق في أثناء الإشارة ، بل قد يكون مربوطًا أو ماشيًا ، فإن قلت : (هذا الفرس سابقًا) أو (أقبل الفرس سابقًا) فإنه يتعين أن لا تقوله إلاّ وهو سابق في أثناء الإشارة أو الإقبال .

وقد يؤتى بالصفة لتفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ ، أمّا الحال فهي زيادة في الفائدة. جاء في (كتاب الأصول): «والفرق بين الحال وبين الصفة [أن الصفة] تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ ، والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن للاسم مشارك في لفظه. ألا ترى أنك إذا قلت : (مررت بزيد القائم) فأنت لا تقول ذلك إلاّ وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم. وتقول : (مررت بالفرزدق قائمًا) وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره ، فقولك : (قائمًا) انما ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيدًا .

فهذا فرق ما بين الصفة والحال ، وهو أنّ الصفة لا تكون إلاّ لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان ، والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد»[(١)] .

---

(١) «الأصول» (١/ ٢٥٩) ، «المقتضب» (٢/ ١٦٦) ، «الفروق اللغوية» (١٩) ، «ابن يعيش» (٢/ ٥٧).

أما قوله: «إنّ الصفة لا تكون إلاّ لاسم مشترك» ففيه نظر ، فللصفة أغراض متعددة ، وقد تكون لغير المشترك نحو (باسم الله الرحمن) و(باسم الله العظيم) فليس (الله) اسمًا مشتركًا.

وسيأتي بيان هذا الأمر في بابه إن شاء الله تعالى.

وقال المبرد: «فإذا قلت: (جاءني زيدٌ ماشيًا) لم يكن نعتًا ؛ لأنك لو قلت: (جاءني زيد الماشي) لكان معناه المعروف بالمشي ، وكان جاريًا على زيد ؛ لأنه تحلية له وتبين أنه زيد المعروف بهذه السمة ، ليفصل ممن اسمه مثل اسمه بهذا الوصف.

فإذا قلت: (جاءني زيد ماشيًا) لم ترد أنه يعرف بأنه ماش ، ولكن خبرت بأنّ مجيئه وقع في هذه الحال ، ولم يدلل كلامك على ما هو فيه قبل هذه الحالة أو بعدها»[(١)].

ونحو هذا في الخبر أيضًا ، تقول: (عليّ في الدار مقرئًا) و(عليّ في الدار مقرئ) فإنّ معنى الأولى يفيد أنه يقوم بالإقراء في الدار وقت الإخبار ، وأما الرفع فعلى معنى أنه يقوم بالإقراء في الدار لا أنه الآن هو في الدار يقوم بالإقراء ، وإنما إذا أقرأ فإنه يقرئ في الدار ، وربما لم يكن في الدار الآن.

وتقول: (هذا أخوك قائم بالسقي) على معنى أنه يقوم بالسقي ، أي متولٍّ أمره وإن لم يكن يقوم بالسقي وقت الاشارة ، ولكن اذا قلت: (هذا أخوك قائمًا بالسقي) كان المعنى أنّه في وقت الإشارة كان يقوم بالسقي ، ولا تقوله إلاّ اذا كان يقوم بالسقي وقت الإشارة إليه ، وربما لم يكن يقوم به قبل ذلك.

وتقول: (هذا خالدٌ مجتهد) أي هو ممن اتصف بالاجتهاد وإن لم يبذل

---

(١) «المقتضب» (٤/ ٣٠٠).

الجهد في وقت الإشارة إليه ، فهذا خبر ، كأنك قلت : (هذا مجتهد). فإن قلت : (هذا خالد مجتهدًا) كان المعنى أنه كان يجتهد في أثناء الإشارة إليه ، ولا تقول إلاّ إذا كان ذلك.

جاء في (كتاب سيبويه) : «وأما قولهم: (من ذا خير منك) ، فهو على قوله : (من ذا الذي هو خير منك) ؛ لأنك لم ترد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسؤول فيعلمكه ، ولكنك أردت : من ذا الذي هو أفضل منك؟ فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه فأردت أن يعلمكه نصبت (خيرًا منك) كما قلت : (من ذا قائمًا؟) كأنّك قلت : إنّما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال قد فضلك بها ، ونصبُه كنصب (ما شأنك قائمًا؟)»[١].

وجاء في (كتاب الأصول) : «والحال إنّما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلاّ صفة متصفة غير ملازمة. ولا يجوز أن تكون خلقة ، لا يجوز أن تقول: (جاءني زيد أحمر ولا أحول)[٢] ، ولا (جاءني عمرو طويلًا) ، فان قلت: متطاولاً أو متحاولاً ، جاز ؛ لأن ذلك شيء يفعله و ليس بخلقة»[٣].

وهذا شان أكثر الحال ، وقد تكون الحال لازمة كما سنرى.

أما بالنسبة للحال من حيث الزمان فإنّ النحاة يقسمونها على ثلاثة أقسام :

الحال المقارنة: وهي التي يقارن زمنها زمن عاملها ، وهي الغالبة نحو(أقبل أخوك ضاحكًا) فالضحك مقارن للإقبال.

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٤٨).

(٢) في الأصل المنشور (أخوك) والصواب ما أثبتناه.

(٣) «الأصول» (١/ ٢٥٨ _ ٢٥٩) ، وانظر «ابن يعيش» (٢/ ٥٥).

والمقدرة: وهي المستقبلة، وهي التي يكون وقوعها بعد زمن عاملها، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فكل من (محلقين) و(مقصرين) حال مستقبلة؛ لأن الحلق والتقصير بعد الدخول وليسا مقارنين له[١].

وكقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [التوبة: ٦٨]، وذلك أن الخلود بعد الوعيد وليس مقارنًا له، وكقوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١١٢]، وذلك أن نبوة إسحاق بعد التبشير وليست مقارنة له، فإنّ التبشير به قبل أن يولد إسحاق(ع). ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [آل عمران: ٣٩]، فهذه كلها أحوال مستقبلة؛ لأنّ زمنها بعد التبشير.

والمحكية: وهي الماضية، قالوا وهي نحو (جاء زيد أمس راكبًا)[٢]، وأنكرها بعض النحاة، وذلك أنها مقارنة لعاملها، فالركوب مقارن للمجيء.

ولعل من المحكية أن تقول: (هذا مؤذٍ صغيرًا و كبيرًا) و(هذه تلسع صغيرةً و كبيرةً) إذا قلتهما وهما كبيران، فتكون كل من (صغير) و(صغيرة) حالاً محكيةً.

المنتقلة واللازمة:

الأصل في الحال أن تكون منتقلة، أي لا تلازم صاحبها، وذلك نحو (جاء أخوك غاضبًا) فالغضب يتحول، وقد تكون ملازمة لا تنفك عن

---

(١) «الأشموني» (٢/ ١٩٣) «حاشية الصبان» (٢/ ١٩٤).
(٢) «التصريح» (١/ ٣٨٧).

صاحبها ، ويذكر النحاة لذلك مواطن منها :

١ ـ أن يكون عاملها مشعرًا بالحدوث كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] ، ومعنى ذلك أن يكون عاملها ، وهو الفعل أو غيره ، يدل على أن صاحبها جاء إلى الوجود لأول مرة ، وحدث بعد أن لم يكن ، فكلمة (خلق) تدل على أن الإنسان جاء إلى الوجود لأول مرة. فـ(ضعيفًا) حال لازمة ، إذ لا ينفك الضعف عن الإنسان. ونحوه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] ، فأنثى حال لازمة. ونحو قولك: (ولدته أزرق العينين أفطس الأنف) أو (وضعته صغير العينين ، كبير الأذنين ، واسع الفم) أو نحو (ولد أعمى) فكل تلك أحوال لازمة لا تنفك عن صاحبها ، ويدل عاملها على الحدوث ، أي مجيء صاحبها بعد أن لم يكن.

وليس معنى ذلك أن كل عامل يدل على الحدوث تكون حاله لازمة ، وإنّما هو أمر يعود إلى المعنى ، فإذا قلت مثلاً: (ولدته باكيًا) أو (وضعته مغمض العين) أو (وضعته باسطاً كفيه) دل على أنّ هذه ليست أحوالاً لازمة وإنما متنقلة ، ومرد ذلك إلى المعنى.

ومعنى الضابط أنّ الحال قد تأتي لازمة في هذا الموطن ، وليس معناه أنّ كل حال تأتي في هذا الموطن تكون لازمة.

٢ ـ أن تكون مؤكدة بأنواعها نحو قوله تعالى: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١] .

فـ(مدبرًا) حال مؤكدة لعاملها (ولّى) وهي بمعناه ، إذ معنى (ولّى) و(أدبر) واحد.

والحق أنّ هذه ليست ملازمة لصاحبها ملازمة قولنا: (ولد أعمى) أو (ولد دميمًا) بل هي ملازمة لعاملها ، فهو مدبر ما دام موليًا ، فالحال موجودة ما دام العامل موجودًا ، ونحو (عاش في الأرض مفسدًا) لأن الإفساد ملازم للعيش.

وقد يكون العامل غير ملازم ، فتنقضي الحال بانقضائه ، فمتى انتهى تولّيه انتهى إدباره ، ومتى انتهى عيثه انتهى إفساده. فهذه الحال ليست ثابتة ثبوت الأولى.

٣ ـ أن تكون الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق ، نحو (هذا حطبك رمادًا) و(هذا طحينك خبزًا). وليس كل جامد غير مؤول بالمشتق حالاً لازمة ، ففي قولك: (هذا تمرك بسرًا) الحال غير لازمة ، وفي قولك: (هذا ذهبك خاتمًا) الحال غير لازمة ، ومردّ ذلك إلى المعنى.

٤ ـ في أمثلة مسموعة كقوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨] ، فإنّ قيام ربنا بالقسط لا ينفك عنه ، وكقوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٩] ، فهذه أحوال لازمة لصاحبها. وكقوله تعالى: ﴿ فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ [النساء: ٩٣] ، فالخلود ملازم له لا ينفك عنه ، وكقوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنعام: ١٢٦] ، فالاستقامة ملازمة لصراط الله سبحانه ، والحق أن مرد اللزوم والانتقال إلى المعنى لا إلى موطن معين.

الحال الجامدة:

الأصل في الحال أن تكون وصفًا ، والمقصود بالوصف اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، وقد تكون اسمًا جامدًا ، وذلك في مواضع منها:

١ ـ أن تكون الحال دالة على سعر نحو: (اشتريت الكتب كتابًا بنصف دينار) ، و(بعت الدار ذراعًا بدينار) ، و(اشتريت العسل حقة بعشرة دراهم).

٢ ـ أن تكون الحال دالة على تقسيط نحو: (وضعت كتبي كتابًا عند كل

واحد) ، (دفعت الزكاة دينارًا عن كل أربعين دينارًا).

٣ ـ الحال الدالة على تفاعل نحو (بعته يدًا بيد) أي متقابضين ، وكلمته فاه إلى فيّ) أي متشافهين.

٤ ـ الحال الدالة على تشبيه نحو (بدت قمرًا) ، و(تلفتت ظبيًا).

٥ ـ الحال الموطئة ، وهي الموصوفة ومعتمد الكلام على الصفة التي بعدها ، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣] ، وقوله: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

وفي رأينا أن كلتيهما ، أعني الحال والصفة ، معتمدة.

٦ ـ الحال الدالة على ترتيب نحو (ادخلوا رجلاً رجلاً) و(قرأت الكتاب كلمة كلمة) و(حفظت القصيدة بيتًا بيتًا) «وضابطه أن تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررًا»(١).

وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ، فقد ذهب الزجاج إلى أن الاسم الأول حال والثاني توكيد له. وفي نصب الثاني على التوكيد نظر ؛ لأنه لو كان توكيدًا لأدّى ما أدّاه الأول(٢).

وإيضاح ذلك أنّ التوكيد يؤدي ما أدّاه المؤكد ، فلو قلت: (أقبل محمد محمد) كان (محمد) الثاني هو الأول ، ولو قلت (اشتريت حصانًا حصانًا) كان الحصان الثاني هو الأول. وليست هذه الحال كذلك ، فإنك لو قلت: (أقبل الرجال صفًّا صفًّا) احتمل كلامك معنيين ، فإنه إذا كان الرجال أقبلوا صفًّا واحدًا ، كانت (صفًّا) الثانية تأكيدًا ؛ لأنها لم تزد على معنى الأولى ، وإذا

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٢٥).
(٢) انظر «الهمع» (١/ ٢٣٨).

أقبلوا صفوفًا فليست بتأكيد. وإذا قلت (شربتُ الدواء جرعةً جرعةً) فإن كنت شربته جرعة واحدة كانت الثانية تأكيدًا ؛ لأنك لم تزد على معنى الأولى ، وإن كنت شربته جرعة بعد جرعة لم تكن توكيدًا.

وقد يمتنع إعراب المكرر توكيدًا إذا كان المعنى لا يحتمله ، وذلك نحو قولك: (أقبل الطلاب فردًا فردًا) فهنا يمتنع التوكيد ؛ لأنه لا يمكن أن يكون الطلاب فردًا واحدًا ، وكذلك لو قلت: (حفظت القصيدة بيتًا بيتًا) فإنه لا يمكن أن تكون القصيدة بيتًا واحدًا ، وكذلك نحو (قرأت الكتاب كلمةً كلمةً) فإنه يمتنع أن تقول: (قرأت الكتاب كلمةً) ، ولذلك كان هذا الإعراب فيه نظر ، وإنّما هو بحسب المعنى ، فقد يحتمل في بعض التعبيرات أن يكون توكيدًا وربما لم يحتمل ، وكلٌّ له معنى.

وذهب بعضهم إلى أنها عطف بتقدير الفاء ، أو ثم ، فقولك: (حضروا رجلاً رجلاً) معناه: حضروا رجلاً فرجلاً ، أو رجلاً ثم رجلاً[1].

جاء في (الهمع): «ولو ذهب ذاهب إلى أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أي رجلاً فرجلاً ، وبابًا فبابًا لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلف ، لأن المعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل ، وعلمته الحساب بابًا بعد باب»[2].

وأرى أن في هذا التقدير نظرًا أيضًا ، فالفاء تفيد الترتيب والتعقيب ، و(ثم) تفيد الترتيب والتراخي ، فقولك: (حضروا رجلاً فرجلاً) معناه: حضر الرجل بعد الآخر بلا مهلة ، وإن قلت: (ثم) كان المعنى حضر الرجل بعد الآخر وبين كل رجل وآخر مهلة. وهذا المعنى غير مراد ، فإنّ العرب لو

---

(١) «حاشية الخضري» (١/ ٢١٣) ، وانظر «الهمع» (١/ ٢٣٨) ، «الرضي على الكافية» (١/ ٢٢٥).

(٢) «الهمع» (١/ ٢٣٨).

أرادت الترتيب والتعقيب لجاءت بالفاء ، ولو أرادت التراخي لجاءت بثم ، ولكنها أرادت أنهم دخلوا رجلاً بعد الآخر ، فقد يكون دخل بعضهم بعد الآخر بلا مهلة ، وقد يكون دخل بعضهم بمهلة ، فإن قدرت أحد الحرفين تعين أحد المعنيين .

وقد يعسر التقدير أحيانًا أو يمتنع ، وذلك نحو (قرأت الكتاب كلمةً كلمةً) فإنّه على تقدير الفاء يكون المعنى أنك قرأت الكتاب كله كلمة بعد أخرى بلا مهلة حتى أنهيته . وقد يكون الكتاب كبيرًا يستغرق شهورًا ، فإنه يعسر أن تكون قرأت الكتاب بلا مهلة كلمة بعد أخرى حتى أنهيته .

وتقدير (ثم) أبعد ، إذ المعنى يكون على ذلك أنه قرأ الكلمة ، ثم جعل لنفسه مهلة ليقرأ بعهدها كلمة أخرى ، وهكذا ، فيكون تراخ بعد كل كلمة ، وهذا لا يكون . فإن قلت : (قرأته حرفًا حرفًا) كان أبعد ، إذ المعنى على هذا أنك قرأت حرفًا ثم تركت القراءة وعدت فيما بعد لتقرأ الحرف الثاني وهكذا ، فإذا قرأت كلمة (طمأنينة) مثلاً ، قرأت الطاء أولاً ، ثم تركت القراءة وعدت فيما بعد لتقرأ الميم ، حتى إذا قرأتها تركت القراءة ، وهكذا ، حتى تنتهي الكلمة ، وهذا ممتنع .

فإنّه إذا صح تقدير الفاء أو ثم في تعبير ، فإنّه لا يصح في تعبير آخر . ثم إنّ التقدير يقيد المعنى بنحو معين ، ولما كانت العرب لا يريدون هذا النحو المعين أطلقوا .

وذهب الجمهور إلى أنّ الكلمة الأولى حال أولى ، والكلمة الثانية حال ثانية ، قيل : وهو المختار[١] .

---

(١) «حاشية الخضري» (١/ ٢١٣) .

وهو ليس مختارًا فيما أرى ، وذلك أنّ في نحو قولك : (أقبل محمد راكضًا ضاحكًا) حالين ، ولكل حال معنى ، يمكن أن يستغني الكلام بها ، فـ(راكضًا) حال ، و(ضاحكًا) حال أخرى ، ولكن في نحو قولك : (أقبلوا رجلاً رجلاً) لا يتم المعنى إلاّ بذكر الكلمتين معًا ، ولا تؤدي الكلمة وحدها معنى ، فإنه لا يصح أن تقول : (أقبلوا رجلاً) وتسكت .

والاختيار فيما نرى أن يكون مجموع الكلمتين حالاً واحدة ؛ لأن مجموع الكلمتين يفيد معنى الترتيب ، وهذا اختيار أبي حيان وجماعة .

جاء في (الهمع) : «وقال أبو حيان : الذي أختاره أنّ كليهما منصوب بالعامل السابق ، لأنّ مجموعهما هو الحال لا أحدهما ، ومتى اختلف بالوصفية أو غيرها لم يكن له مدخل في الحالية ، إذ الحالية مستفادة منهما فصارا يعطيان معنى المفرد ، فأعطيا إعرابه وهو النصب»[١] .

ثم إنّ التركيب غير عزيز في اللغة ، لا في المبنيات ولا في المعربات ، فمن المركب المبني الأحوال المركبة ، كقولهم : (تفرقوا شذر مذر) و(هو جاري بيت بيت) أي ملاصقًا ، وكالظروف المركبة نحو (صباح مساء) ، و(بين بين) .

ومن المركّب المعرب ، المركب المزجي نحو بعلبك وحضرموت ، فلا ينكر أن يكون مجموع الكلمتين يؤدي معنى واحدًا ، أو يعرب إعرابًا واحدًا .

٧ ـ الدالة على طور فيه تفضيل ، وذلك أن يفضل الشيء في حال على نفسه أو على غيره في حال أخرى ، نحو (الذهب قلادة أجمل منه خاتمًا) و(الذهب قلادة أجمل من الفضة قلادة) و(تمرك بسرًا أطيب منه رطبًا) .

---

(١) «الهمع» (١/ ٢٣٧) ، «التصريح» (١/ ٣٧٠) .

فقد فضلت الذهب حال كونه قلادةً عليه حال كونه خاتمًا ، وفضلت الذهب حال كونه قلادةً على الفضة حال كونها قلادةً ، وفضلت التمر حال كونه بسرًا عليه حال كونه رطبًا .

جاء في (المقتضب): «ومثل هذا قولك: (هذا بسرًا أطيب منه تمرًا) فإن أومأت إليه وهو بسر تريد: هذا إذ صار بسرًا أطيب منه إذا صار تمرًا ، وإن أومأت إليه وهو تمر قلت: هذا بسرًا أطيب منه تمرًا ، أي هذا إذ كان بسرًا أطيب منه إذا صار تمرًا ، فإنما على هذا يوجه ؛ لأن الا نتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عنب قلت: هذا عنب أطيب منه بسر ، ولم يجز إلاّ الرفع ؛ لأنه لا ينتقل فتقول: هذا عنب أطيب منه بسر ، تريد: هذا عنبٌ البسرُ أطيب منه»[١] .

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وهذا إنّما يكون فيما يتحول من نوع إلى نوع آخر نحو (هذا عنبًا أطيب منه زبيبًا) لأن العنب يتحول زبيبًا ، ولو قلت: (هذا عنبًا أطيب منه تمرًا) لم يجز ؛ لأن العنب لا يتحول تمرًا ، وإذا كان كذلك لم يجز فيه إلاّ الرفع فتقول: (هذا عنبٌ أطيب منه تمرٌ) فيكون (هذا) مبتدأ و(عنب) الخبر ، و(أطيب منه) مبتدأ آخر و(تمر) الخبر ، والجملة الثانية في موضع صفة لعنب فاعرفه»[٢] .

والفرق واضح بين المعنيين ، فإنك إذا قلت: (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) فقد فضلت الشيء على نفسه ، أي هذا عندما كان بسرًا أطيب منه عندما كان رطبًا أو عندما يكون .

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢٥١) ، وانظر «سيبويه» (١/ ١٩٩) ، «ابن يعيش» (٢/ ٦٠).
(٢) «ابن يعيش» (٢/ ٦١) ، وانظر «الأصول» (١/ ٢٦٦ _ ٢٦٧).

وأما إذا قلت: (هذا بسرٌ أطيب منه عنبٌ) كان المعنى أنّ هذا بسرٌ يفضله العنب. وتقول في غير الجامدة: (محمد شاعرًا أحسن منه كاتبًا) أي محمد حال كونه شاعرًا خير منه حال كونه كاتبًا، وتقول: (محمد شاعرٌ أحسن منه كاتبٌ) أي أن محمدًا شاعر يفضله كاتب، فأحسن: مبتدأ آخر، وكاتب: خبر له، وهذه الجملة صفة.

٨ ـ المصدر نحو (أقبل أخوك ركضًا) و(قدم الجيش زحفًا) فركضًا وزحفًا حالان جامدان؛ لأنهما مصدران، وليسا وصفين.

إلى غير ذلك من المواطن.

وقوع المصدر حالاً:

قد يقع المصدر حالاً، وقد استعملت العرب ذلك كثيرًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ [الأنفال: ١٥]، أي زاحفين، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [البقرة: ٢٧٤] أي مسرين ومعلنين، وقوله: ﴿ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [آل عمران: ٨٣]، أي طائعًا وكارهًا، وقوله: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ﴾ [الأنعام: ١١٥]، أي صادقة وعادلة، وقوله: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾ [الأحقاف: ١٥]، أي كارهة. ونحو قولك: (أقبل علي ركضًا) و(قتله صبرًا) و(طلع بغتة) و(كلمته مشافهة) ونحو ذلك[١]، وهو ليس بمقيس عند النحاة على كثرته[٢]. وعند المبرد هو مقيس

---

(١) انظر «سيبويه» (١/١٨٦)، «ابن يعيش» (٢/٥٩)، «المقتضب» (٣/٢٣٤)، «الهمع» (١/٢٣٨).

(٢) انظر «سيبويه» (١/١٨٦)، «ابن يعيش» (٢/٥٩)، «الرضي على الكافية» (١/٢٢٨).

فيما كانت الحال فيه نوعًا من عاملها ، فإن قلت: (أقبل ركضًا) جاز ؛ لأن الركض نوع من الإقبال ، ولو قلت: (جاء بكاء وضحكًا) لم يجز ؛ لأن البكاء والضحك ليسا نوعًا من المجيء.

قال المبرد في (المقتضب): «ولو قلت: (جئته إعطاء) لم يجز ؛ لأنّ الإعطاء ليس من المجيء ، ولكن (جئته سعيًا) فهذا جيد ؛ لأن المجيء يكون سعيًا. قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]» (١).

ورأي المبرد أسوغ من رأي النحاة ، وذلك لأنه كثير ، والكثرة تخول القياس عليها.

وقد يعرض هنا سؤال وهو: لم يعدل العرب عن الوصف إلى المصدر أحيانًا؟ وهل لذلك غرض؟

الحق أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلاّ يصحبه عدول من معنى إلى معنى ، فقولك: (أقبل ركضًا) وإن كان في التأويل (أقبل راكضًا) لا يطابقه في المعنى. وإنّما يعدل من الوصف إلى المصدر لغرضين:

الأول: المبالغة ، فإنّ المصدر هو الحدث المجرد ، والوصف هو الحدث مع الذات ، فـ(ساعيًا) في قولك: (أقبل أخوك ساعيًا) يدل على الحدث وذات الفاعل ، أما المصدر فهو الحدث المجرد من الذات والزمن ، ولذا يمتنع الإخبار بالمصدر عن الذات ، لا تقول: (محمد سعيٌ) ولا (هو ركضٌ) بل تقول: (محمد ساعٍ) و(هو راكض).

فإن قلت: (أقبل أخوك سعيًا) كان المعنى أنّ أخاك تحول إلى سعي ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات ، لم يبق فيه ما يثقله من عنصر المادة ، بل

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢٣٤).

تحول إلى حدث مجرد وهذا مبالغة. وكذلك قولك: (أقبل ركضًا) معناه أنه تحول إلى ركض عند إقباله، ومثله قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ فقد قال (سعيًا) ولم يقل: (ساعيات) والسياق يوضح ذلك. قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

إن الأثر يقول: إن الله تعالى أمر سيدنا إبراهيم (ع) أن يأخذ أربعة من الطير فيذبحهن ويقطع أوصالهن ويدقهن جميعًا، حتى يكنّ عجينة واحدة مختلطة متماثلة. ثم أمره أن يجزئ هذه الكتلة المتماثلة إلى أربعة أجزاء، ثم يجعل على كل جبل جزءًا.

إنه في منطقنا ومنطق العقل أنه إذا قطع الرأس فحسب وبقيت الأعضاء سليمة على وضعها كانت إعادة الحياة إليه مستحيلة، فكيف إذا تمزقت الأعضاء وتهشمت العظام ودق اللحم والعظم والريش، واختلطت أجزاء الطيور بعضها ببعض حتى أصبحت عجينة واحدة متماثلة؟

إن إعادة الحياة إلى هذه أعسر وأعسر، فهذه الحالة في أقصى حالات الهمود والسكون وأنآها عن الحياة والحركة، ثم قال له: (ادعهن) فإنهن يأتينك سعيًا، أي يتحولن إلى سعي، يتحولن من أقصى الهمود إلى أقصى الحركة، ولم يقل: (ساعيات)، أي لم يكن فيهن ما يثقلهن من عنصر المادة، ففي التعبير بالمصدر مبالغة لا تكون في الوصف.

ولذا يمنع النحاة قياس وقوع المصدر حالاً، قالوا: لأنه يلزم الإخبار بالمعنى عن الذات. قال ابن الناظم: «ومقتضى هذا أن لا يكون المصدر

حالاً ، لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن عين»(١) .

والحق أنه إذا أراد المبالغة فلا مانع من ذلك ، بل ينبغي أن يقوله في موطنه ، فهذا تعبير ، والوصف تعبير آخر .

وقوع المصدر حالاً تعبير مجازي ، أما الوصف فهو تعبير حقيقي ، وكلاهما مراد وله موطنه .

الثاني: التوسع في المعنى ، وذلك أنك إذا عبرت بالوصف فقد أردت معنى واحدًا ، فإذا قلت: (جاء خالد ماشيًا) كان (ماشيًا) حالاً ليس غير ، ولكن إذا عبرت بالمصدر اتسع المعنى ، وكسبت أكثر من قصد وغرض ، فقد تكسب معنى المصدرية والحالية كقولك: (أقبل ركضًا) فهذا يحتمل المفعولية المطلقة ، أي يركض ركضًا أو إقبال ركض ، أيًا كان التقدير ، ويحتمل الحالية ، فقد كسبت معنيين ، وأنت تريدهما معًا .

قال ابن القيم: «وبالجملة فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال ، بل الإتيان بالحال ههنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر ، مع زيادة فائدة الحال ، فهو أتم معنى ولا تنافي بينهما»(٢) .

وقد يحتمل الحالية والمفعول لأجله والمفعولية المطلقة(٣) ، فتكسب ثلاثة أغراض في تعبير واحد ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] .

فلو قال: (ادعوه خائفين وطامعين) لكان المعنى واحدًا هو الحالية ، ولكن بعدوله إلى المصدر اتسع المعنى ، وأصبح يؤدي ثلاثة معان في آن

---

(١) «ابن الناظم» (١٣٢) .
(٢) «التفسير القيم» (٢٥٨) .
(٣) انظر «المغني» (٢/ ٥٦١ ـ ٥٦٢) ، وانظر «التفسير القيم» (٢٥٦ ـ ٢٥٨) .

واحد ، وهي الحالية أي خائفين ، والمفعول لأجله أي للخوف والطمع ، والمفعولية المطلقة أي تخافون خوفًا وتطمعون طمعًا ، أو دعاء خوف وطمع ، وهذه المعاني كلها مرادة ، فإننا ينبغي أن ندعو ربنا ونحن في حالة خوف وطمع ، وندعوه للخوف والطمع ، وندعوه ونحن نخاف خوفًا ونطمع طمعًا ، فجمعها ربنا في تعبير واحد بعدوله من الوصف إلى المصدر ، فهو بدل أن يقول: ادعوه خائفين وطامعين ، وادعوه للخوف والطمع ، وادعوه دعاء خوف وطمع ، أو تخافون خوفًا وتطمعون طمعًا ، جمعها كلها بهذا التعبير القصير فقال: ﴿ وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ ﴾ .

تنكير صاحب الحال:

ذهب جمهور النحاة إلى أن صاحب الحال يكون معرفة ، ولا يأتي نكرة إلاّ بمسوغ ، ومن هذه المسوغات:

١ ـ تقديم الحال على صاحبها النكرة ، نحو (أقبل حافظاً رجلٌ) فأصل الكلام (أقبل رجلٌ حافظٌ) فـ(حافظٌ) نعت ، ثم قدمت الصفة على صاحبها ، فانتصبت على الحال ؛ لأنه لا يجوز أن تتقدم الصفة على الموصوف ، قالوا: وسبب ذلك أن تقدم الحال يؤمن التباس الحال بالصفة ، «وأما إذا تأخر نحو (جاءني رجل راكبًا) فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو (رأيت رجلاً راكبًا) فطرد المنع رفعًا وجرًا»[١] .

وجاء في (**الكليات**) لأبي البقاء: «كل صفة نكرة قدمت على الموصوف انقلبت حالاً ففارقها لفظ الصفة لا معناها ؛ لأنّ الحال صفة في المعنى»[٢] .

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).
(٢) «الكليات» (٢٢٠).

٢ ـ أن يكون مسبوقًا بنفي أو شبه نفي ، نحو (ما أقبل طالب مقصرًا) و(لا يأتني طالب مقصرًا) و(هل جاءني طالب مقصرًا) ، ومنه قول الشاعر :

لا يَرْكَنَنْ أَحَـدٌ إِلَـى الْإِحْجَـامِ يَـوْمَ الْـوَغَـى مُتَخَـوِّفًا لِحِمَـامِ

فمتخوفًا : حال من (أحد) وهو نكرة والمسوغ النهي .

٣ ـ أن تكون النكرة مخصصة بإضافة أو وصف ، كقولنا : (أقبل رجل علم حافظًا) و(قدم طفل صغير باكيًا) .

وغير ذلك من المسوغات[١] .

قال أبو سعيد السيرافي : «الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجبه العامل ، غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة ، والصفة مشاكلة للفظ الأول ، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول ، وذلك قولك : (جاءني رجل راكب) في حال مجيئه ، وأما المعرفة فإنّ فائدة الحال فيها غير فائدة الصفة ، فإذا قلت : (جاءني زيد أمس راكبًا) فالركوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك»[٢] .

ومن هذا نفهم أنّ الحال بمعنى الصفة ، فإذا تأخرت كانت نعتًا ، نحو (أقبل طالب مقصر) وإذا تقدمت أصبحت حالاً نحو (أقبل مقصرًا طالب) . وإذا كان الكلام منفيًا كانت حالاً ، وإن كان مثبتًا صارت صفة ، وكذلك باقي المسوغات .

وفي هذا الكلام نظر أي نظر .

---

(١) انظر «ابن عقيل» (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، «الهمع» (١/ ٢٤٠)، «التصريح» (١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٨).

(٢) «شرح أبي سعيد بهامش كتاب سيبويه» (١/ ٢٧٢).

فإن الحال غير الصفة ، والحال لها معنى والصفة لها معنى آخر ، فقولك: (أقبل رجل حافظ) معناه متصف بالحفظ ، كما تقول: (أقبل رجل مقرئ) أي متصف بالإقراء، ولكن إذا قلت (أقبل حافظًا رجل) كان المعنى أنه حافظ في إقباله هذا ، تقول: (في الدار رجل مقرئ) أي متصف بالإقراء ، وليس معناه أنه يقوم الآن بالإقراء ، فإن قلت: (في الدار مقرئًا رجل) تعين أنه يقوم بالإقراء حال كونه في الدار ، ولا تقوله إلاّ إذا كان يقوم بالإقراء.

وتقول: (أقبل طالب مهمل) أي متصف بالإهمال ، كما تقول: (هذا طالب مهمل) ، فإن قلت: (أقبل مهملاً طالب) كان المعنى أنه مهمل في إقباله هذا، وليس ذلك سمته العام. وكذلك بالنسبة للمسوغات الأخرى.

فإنه يصح أن تقول: (ما أقبل طالب مقصر) وتقول: (ما أقبل طالب مقصرًا) لوجود المسوغ وهو النفي ، ولكن هل المعنى واحد؟ كلا! فإن قولك: (ما أقبل طالب مقصر) معناه أنه لم يقبل طالب متصف بالتقصير ، وأما قولك: (ما أقبل طالب مقصرًا) فمعناه نفي التقصير عنه في إقباله هذا ، وقد يكون قبل هذا مقصرًا ومتصفًا به ، ونحوه (لا يأت طالب مهملٌ) و(لا يأت طالب مهملاً) فالأولى نهي عن إتيان طالب متصف بالإهمال ، والثانية معناه النهي عن الإهمال في هذا المجيء ، وانظر إلى قول قطريّ:

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

فإنه لم يقل: (متخوف) لأن المعنى يمنع من ذلك ، فإنه إذا قال: (متخوف) فمعناه أن التخوف وصفه العام. فكيف ينهاه عن الإحجام إذا كان متخوفًا؟ ولكن قال: (متخوفًا) لأنه أراد أن لا يتخوف يوم الوغى ، وفرق بين المعنيين.

وكذلك قولك: (جاءني طالب صغير مقصرًا) و(مقصر) فبالإتباع يكون

سمته العام التقصير ، وفي النصب يكون مقصرًا في مجيئه هذا.

ونحن نرى أن لا داعي لهذه المسوغات ، وإنما المسوغ المعنى ، فمعنى الحال غير معنى الصفة ، فإن أردت الحالية نصبت ، وإن أردت الصفة أتبعت ، وقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنه يجوز الحال من النكرة بلا مسوغ من هذه المسوغات.

جاء في (الكتاب): «وقد يجوز نصبه على نصب (هذا رجل منطلقًا) وهو قول عيسى ، وزعم الخليل أنّ هذا جائز ، ونصبه كنصبه في المعرفة ، جعله حالاً ولم يجعله وصفًا. ومثل ذلك (مررت برجل قائمًا) إذا جعلت الممرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا (فيها رجل قائمًا) وهو قول الخليل، ومثل ذلك (عليه مائة بيضًا) والرفع الوجه ، و(عليه مائة عَينًا) والرفع الوجه»[1].

وهذا هو الحق فيما نرى ، فإنّ المعنى هو المسوغ ، غير أننا لا نوافق سيبويه في قوله: (والرفع الوجه) لأنه يكون عند ذاك صفة ، والحال في المعنى غير الصفة كما أوضحنا.

فإن قلت: إنّ هذا يتضح في المرفوع والمجرور ولا يتضح في المنصوب ، فإنه يتبين النعت من الحال في قولك: (أقبل طالب مقصر) ، و(أقبل طالب مقصرًا) ، ولكن كيف يتبين ذلك في النصب؟ كيف نميز الحال من النعت في نحو قولك: (رأيت طالبًا مقصرًا) كما ذكر الرضي؟ فوجود المسوغ ضروري لمعرفة الحال من النعت.

وهذا كلام مردود ، فإننا لا نستطيع أيضًا أن نميز الحال من النعت إذا كان صاحب الحال منصوبًا مع وجود المسوغ ، كيف نميز بين الحال والصفة في

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٧٢).

قولنا: (ما رأيت طالبًا مقصرًا) و(هل رأيت طالبًا مقصرًا) و(رأيت طالب علم مقصرًا)، ففي هذه الجمل مسوغات هي النفي والاستفهام والإضافة، أفكلمة (مقصر) هنا نعت أم هي حال؟ هل فرّق المسوغ بين الحال والنعت؟

إن وجود المسوغ وعدمه سواء. إنّ قولك: (رأيت طالبًا مقصرًا) و(ما رأيت طالبًا مقصرًا) سواء في الإبهام. وهي مع وجود المسوغ يمكن أن تعرب حالاً كما تعرب نعتًا، فليكن كذلك مع عدمه.

إنّ هذه الجملة من الجمل الاحتمالية، فنقول: إنّ هذه الكلمة تحتمل الحالية وعليه يكون معناها كذا، وتحتمل النعت وعليه يكون معناها كذا.

أما تقديم الحال على صاحبها النكرة فليس لتسويغ الحالية، وإنما هو لغرض من أغراض التقديم وهو الاهتمام، فإنك تقول: (جاءني طالب مقصرًا) فإن اهتممت بالحال قلت: (جاءني مقصرًا طالب) كما هو معلوم من أغراض التقديم.

تقديم الحال:

إنّ التعبير الطبيعي هو أن يتقدم الفعل ثم صاحب الحال ثم الحال، فتقول: (حضر محمد ماشيًا).

فإن كان السامع يعنيه مشي محمد، وذلك كأن يكون محمد مكسور الساق أو حصل له مرض أقعده عن المشي، قدّمت ما هو أهم وأنت بشأنه أعنى، لأن العرب يقدمون ما هو أهم لهم وهم ببيانه أعنى كما يقول سيبويه، فتقول: (حضر ماشيًا محمد)، ونحوه أن تقول: (أقبل مضروبًا خالد) وذلك إذا كان ضرب خالد أهم.

فإن كان السامع يظن أن محمدًا حضر راكبًا لا ماشيًا قدمت الحال على فعلها لإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص فتقول: (ماشيًا قدم

محمد) أي لم يقدم على حال غيرها ، فهو لم يقدم راكبًا مثلاً .

وهذا شأن التقديم عمومًا ، فإنك تقدم لغرض من الأغراض ، فقد يكون ذلك للتعجب والتفاؤل والتشاؤم والتهويل والتخصيص وغير ذلك من الأغراض التي ذكرناها في أكثر من موضع .

جاء في (شرح المختصر) للتفتازاني: «ومثل (زيدًا عرفت) في إفادة الاختصاص قولك: (بزيد مررت). . . لمن أعتقد أنك مررت بإنسان وأنه غير زيد ، وكذلك (يوم الجمعة سرت) و(في المسجد صليت) ، و(تأديبًا ضربته) و(ماشيًا حججت) والتخصيص لازم للتقديم غالبًا»[١] .

الحال الجملة:

تقع الحال جملة كما تقع مفردًا ، تقول: (أقبل أخوك يضحك) و(أقبل أخوك وهو يضحك) كما تقول: (أقبل ضاحكًا). ويشترط النحاة أن تكون جملة الحال خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب[٢] ، فلا يصح أن تقع الجملة الإنشائية حالاً ، فلا تقول: (أقبل محمد وهل هو راكض؟) على أنها حال ، كما لا يصح عند النحاة أن تكون الجملة المصدرة بدليل استقبال حالاً ، فلا تقول: (حضر محمد سيكتب) على أنها حال ، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات: ٩٩] ليست الجملة (سيهدين) فيه حالاً .

جاء في (شرح الرضي): «ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه من حروف الاستقبال، كالسين ولن ونحوهما ، وذلك أنّ الحال الذي نحن في

---

(١) «شرح المختصر» (٧٦ ـ ٧٧).

(٢) «الهمع» (١/ ٢٦٦) ، «التصريح» (١/ ٣٨٩ ـ ٣٩١).

بابه ، والحال الذي يدل عليه المضارع ، وإن تباينا حقيقة ؛ لأنّ في قولك مثلاً : (اضرب زيدًا غدًا يركب) لفظ (يركب) حال بأحد المعنيين ، غير حال بالآخر ، لأنه ليس في زمان المتكلم ، لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة ، أي المصدرة بالمضارع ، من علم الاستقبال ، لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وإن لم يكن التناقض ههنا حقيقيًا»(١).

وهذا التعليل غير مقبول ، وذلك أنه إذا أقر النحاة أن تكون هناك حال مقدرة ، وهي التي يكون وقوعها بعد وقوع عاملها ، فلا داعي لهذا الشرط ؛ لأن المصدرة بدليل استقبال ليست إلاّ كذلك ، قال تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٩] ، وهذه الأحوال مقدرة لأنها بعد التبشير ، ولذا نرى أن كلّ ما احتمل أن يكون حالاً في المعنى مما صدر بدليل استقبال ، صح أن يكون كذلك ، وذلك نحو (عرفت محمدًا إن تستعنه أعانك) فجملة الشرط حال ، وهي مصدرة بدليل استقبال. وتقول: (مالك لا تذهب؟) و(لا) عند النحاة تفيد الاستقبال ، وإن كان لنا فيها رأي آخر ، قال تعالى: ﴿ وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ ﴾ [يس: ٢٢] ، فجملة (لا أعبد) حالية ، والله أعلم.

واو الحال

قد تقع قبل قسم من الجمل الحالية واو تسمى واو الحال ، وجوبًا أو جوازًا ، نحو (أقبل محمد أخوه معه) و(أقبل محمد وأخوه معه) فما فائدة هذه الواو؟ وهل تؤدي معنى خاصًا بها؟ وما الفرق بين الجملتين السابقتين ، ونحوهما في المعنى؟

---

(١) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٣٠) ، وانظر «الأصول» (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

إنّ الواو في العموم تفيد الاجتماع ، جاء في (**المخصص**) : «فالواو إذا لم يكن بدلاً من الحرف الجار لزمته الدلالة على الاجتماع كلزوم الفاء الدلالة على الإتباع ، وهي مع ذلك تجيء على ضربين :

أحدهما : أن تأتي دالة على الاجتماع ، متعرية من معنى العطف ، في نحو ما حكاه النحويون من قولهم : (ما فعلت وأباك؟) . . .

والآخر : أنْ تأتي عاطفة مع دلالتها على الاجتماع في نحو (مررت بزيد وعمرو) فهذا الضرب يوافق الأول في الدلالة على الجمع، ويفارقه في العطف ، لأن الواو هناك لم تدخل الاسم الآخر في إعراب الأول ، كما فعلت ذلك في الباب الثاني ، فإذا كان كذلك علم أن المعنى الذي يخص به الواو الاجتماع . . .

وقد تجيء الواو غير عاطفة على غير هذا الوجه في نحو قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران : ١٥٤] ، فهي لغير العطف في هذا الموضع أيضًا ، وذلك أن الجملة التي بعدها غير داخلة في إعراب الاسم الذي قبلها ولا هي معطوفة على الجملة التي قبلها ، وإنّما الكلام مجموعه في موضع نصب بوقوعه موقع الحال ، فهذا ما ينبئك عن استحكام الواو في باب الدلالة على الاجتماع ، إذ كان حكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال»[١] .

وهذا صحيح ، فالواو العاطفة لمطلق الجمع ، وهي تفيد التشريك في الحكم ، نحو (حضر محمد وخالد) ، والواو التي ينتصب الاسم بعدها تفيد المعية والمصاحبة ، وهو اجتماع أيضًا ، نحو (جئت والليل) ، والتي ينتصب

---

(١) «المخصص» (١٤/ ٤٧ ـ ٤٨).

بعدها الفعل المضارع تفيد المصاحبة ، وهو اجتماع أيضًا ، نحو (لا تأكل وتتكلمَ) ، والحالية تفيد مصاحبة ما بعدها لما قبلها ، نحو (جئت والشمس طالعة) أي مصاحبًا طلوع الشمس ، ولذا عدّها بعض النحاة للمعية[١] لأنها تفيد المصاحبة ، والجملة بعدها مفعول معه.

والاستئنافية تفيد الجمع في ذكر حكمين أو أكثر ، نحو (لا تأكل وتشربُ) بضم الباء، أي أنت منهي عن الأكل، مباح لك الشرب، فقد جمع بين حكمين.

وهي تفيد الجمع ضميرًا نحو ذهبوا وقوموا ، وحرفًا نحو (مدرسون وقائمون) فالواو على العموم تفيد الاجتماع.

وذكر عبد القاهر الجرجاني أنّ واو الحال يؤتى بها لقصد استئناف حال أخرى تضمها إلى ما قبلها ، جاء في (دلائل الإعجاز): «فاعلم أنّ كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو ، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد ، وكل جملة جاءت حالاً ثم اقتضت الواو ، فذاك لأنك مستأنف بها خبرًا ، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات.

تفسير هذا أنك إذا قلت: (جاءني زيد يسرع) كان بمنزلة قولك: (جاءني زيد مسرعًا) في أنك تثبت مجيئاً فيه إسراع ، وتصل أحد المعنيين بالآخر ، وتجعل الكلام خبرًا واحدًا ، وتريد أن تقول: جاءني كذلك ، وجاءني بهذه الهيئة ، وهكذا قوله:

وَقَـدْ عَلَـوْتُ قُتُـودَ الـرَّحْلِ يَسْفَعُنِي   يـومٌ قُـدَيْدِيمَـةَ الجَـوْزاءِ مَسْمُـومُ

كأنّه قال: وقد علوت قتود الرحل بارزًا للشمس ضاحيًا. . .

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦) ، «الهمع» (١/ ٣٢٠).

وإذا قلت: (جاءني وغلامه يسعى بين يديه) و(رأيت زيدًا وسيفه على كتفه) كان المعنى على أنك بدأت فأثبتّ المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبرًا، وابتدأت إثباتًا ثانيًا لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه. ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها في قولك: (زيد منطلق وعمرو ذاهب) و(العلم حسن والجهل قبيح)، وتسميتنا لها واو الحال لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة»[١].

وجاء في (**الطراز**) أنّ «الواو إذا كانت محذوفة فهي في حكم التكملة والتتمة لما قبلها تنزل منزلة الجزء منها، . . . وإذا كانت الواو موجودة كانت في حكم الاستقلال بنفسها»[٢].

وذهب بعضهم إلى أنها لتأكيد الالتصاق. جاء في (**حاشية الشمني على المغني**): «وقال نجم الدين سعيد. . . الواو أكدت الالتصاق، باعتبار أنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق»[٣].

وجاء في (**كليات أبي البقاء**): «وقالوا: إذا دخلت على الشرط بعد تقدم الجزاء يراد به تأكيد الوقوع بالكلام الأول وتحقيقه كقولهم: (أكرم أخاك وإن عاداك) أي أكرمه بكل حال. وقد تزاد الواو بعد (إلّا) لتأكيد الحكم المطلوب إثباته إذا كان في محل الرد والإنكار، كما في قوله: (ما من أحد إلّا وله طمع أو حسد)»[٤].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١٦٤ ـ ١٦٥).
(٢) «الطراز» (٢/ ١١١).
(٣) «حاشية الشمني على المغني» (٢/ ١١١).
(٤) «كليات أبي البقاء» (٣٦٧).

وأصل هذا القول ما قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤]، قال: «﴿ وَلَهَا كِتَابٌ ﴾ جملة واقعة صفة لقرية، والقياس ألا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨]، وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال (جاءني زيد عليه ثوب، وجاءني وعليه ثوب)»[١].

وقال نحو هذا القول في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٌ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٌ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ ﴾ [الكهف: ٢٢]، قال: «فإن قلت: فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة، ولم دخلت عليها دون الأوليين؟

قلت: هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك: (جاءني رجل ومعه آخر) و(مررت بزيد وفي يده سيف) ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: سبعة وثامنهم كلبهم، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرجموا بالظن كما غيرهم»[٢].

فقد ذكر أن لها فائدتين:

الأولى: تأكيد الالتصاق. و**الثانية**: أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر.

---

(١) «الكشاف» (٢/ ١٨٧).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٢٢٥)، وانظر (٢/ ٣٨٧) في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾.

والجمهور ينكرون مجيء جملة الصفة بعد هذه الواو[١] ويعدون هذه الواو واو الحال ، جاء في (المغني): «الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت ، وهذه الواو أثبتها الزمخشري ومن قلده ، وحملوا على ذلك مواضع ، الواو فيها كلها واو الحال»[٢] .

وعند سيبويه هي بمعنى (إذ) أي للزمن الماضي ، جاء في (كتاب سيبويه): «وأما قوله عز وجل: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] ، فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم ، وطائفة في هذه الحال ، كأنه قال: (إذ طائفة في هذه الحال) فإنما جعله وقتًا ولم يرد أن يجعلها واو عطف ، إنما هي واو الابتداء»[٣] .

وقد سماها بعضهم واو الوقت ، جاء في (كتاب الأصول): «وإذا ذكرت (إن) بعد واو الوقت كسرت ؛ لأنه موضع ابتداء ، نحو قولك: (رأيته شابًّا وإنه يومئذ يفخر)»[٤] .

وبعضهم ذكر واو الحال وواو الوقت على أنهما واوان مختلفتان ، جاء في (لسان العرب): «ومنها واوات الحال كقولك: (أتيته والشمس طالعة) ، أي في حال طلوعها ، قال الله تعالى: ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨] .

ومنها واو الوقت كقولك: (اعمل وأنت صحيح) أي في وقت صحتك ،

---

(١) انظر «حاشية يس على التصريح» (١/ ٣٧٧) ، «الصبان» (٢/ ١٧٥) ، «الأشموني» (٢/ ١٧٦).

(٢) «المغني» (٢/ ٣٦٤) ، «التصريح» (١/ ٣٧٧).

(٣) «سيبويه» (١/ ٤٧) ، وانظر «المقتضب» (٤/ ١٢٥).

(٤) «الأصول» (١/ ٣٢١).

والآن وأنت فارغ ، فهذه واو الوقت ، وهي قريبة من واو الحال»[١] .

وهما بمعنى واحد كما هو واضح وليستا مختلفتين.

وذهب بعضهم إلى صرف كلام سيبويه وتأويله عن معناه ، جاء في (الهمع): «وقدّرها سيبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعنى (إذ) إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل إنها وما بعدها قيد للفعل السابق ، كما أن (إذ) كذلك»[٢] .

وكلام السيوطي فيه نظر ، إذ ظاهر كلام سيبويه أنها بمعنى (إذ) ، قال: «كأنه قال: (إذ طائفة في هذه الحال) فإنّما جعله وقتًا» وكما ذكر المبرد وابن السراج وغيرهما ، وسموها واو الوقت ، لأنها تفيد التوقيت ، والجملة بعدها جارية مجرى الظرف كما قال الزمخشري في (المفصل) ، قال: «ويجوز إخلاء هذه الجملة عن الراجع إلى ذي الحال ، إجراء لها مجرى الظرف ، لانعقاد الشبه بين الحال وبينه، تقول: (أتيتك وزيد قائم) و(لقيتك والجيش قادم) قال:

وقد أغتدي والطيرُ في وكناتِها»[٣]

جاء في (المغني): «ومما يشكل قولهم في نحو (جاء زيد والشمس طالعة) أنّ الجملة الاسمية حال ، مع أنها لا تنحل إلى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال مؤكدة.

فقال ابن جني: تأويلها: جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه ، يعني فهي كالحال والنعت السببيين، كمررت بالدار قائمًا سكانها ، وبرجل قائم غلمانه.

---

(١) «لسان العرب» (٢٠/ ٣٨٠) ، وانظر «تاج العروس» (١٠/ ٤٢٥).
(٢) «الهمع» (١/ ٢٤٧).
(٣) «ابن يعيش» (٢/ ٦٨) ، وانظر «كليات أبي البقاء» (١٤٠).

وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك: مبكرًا ونحوه.

وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة. وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧] في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:

وقد أغتدي والطيرُ في وُكناتِها بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هَيكلِ

و(جئت والجيش مصطف)، ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظرف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال»[١].

والتحقيق أنّ واو الحال تفيد الوقت كثيرًا، وهي بمعنى (إذ) الظرفية غالبًا، وإيضاح ذلك أنك تقول: (ما بالك تركض؟) و(ما بالك راكضًا؟).

فأنت تسأل عن سبب ركضه، وتقول: (ما بالك وأنت تركض؟) فأنت تسأله عن شيء حدث له وهو يركض، كأنك قلت: ما بالك حين تركض؟

وتقول: (مالك تسكت؟) و(مالك ساكتًا؟) فهذان سؤالان عن سبب سكوته.

وتقول: (مالك وأنت ساكت؟) فهذا السؤال عن شيء حدث له وهو ساكت، كأنه قال: ما حصل لك حين كنت ساكتًا؟

وتقول: (لماذا جئتنا هاربًا؟) و(لماذا جئتنا وأنت هارب؟) فالأولى سؤال عن سبب مجيئه هاربًا، أي سؤال عن سبب الهرب، والثانية سؤال عن سبب المجيء مع أنه هارب، أي لماذا جئت وهذه حالك؟

وتقول: (كيف وصلت ليس لك مال؟) و(كيف وصلت وليس لك مال؟)

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

فالأولى سؤال عن سبب فقدان المال ، والثانية سؤال له أنه كيف وصل وهذه حاله ، أي كيف وصل مع أنه ليس له مال؟ كما تقول: لماذا جئت وأنت مريض؟ أي وهذه حالك. فحاله المعلومة في الثانية عدم المال.

جاء في (كتاب سيبويه): «وبعض العرب يقول: (كلمته فوه إلى فيّ) كأنه يقول: (كلمته وفوه إلى فيّ) أي كلمته وهذه حاله.

فالرفع على قوله: كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل.

وأما (يدًا بيد) فليس فيه إلاّ النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول: (بايعته ويدٌ بيد) ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول: بايعته بالتعجيل ، ولا يبالي أقريبًا كان أم بعيدًا.

وإذا قال: (كلمته فوه إلى فيّ) فإنّما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه لم يكن بينهما أحد»[١].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ [النمل: ٣٦]: «فإن قلت: ما الفرق بين قولك: (أتمدني بمال وأنا أغنى منك؟) وبين أن تقوله بالفاء؟

قلت: إذا قلته بالواو فقد جعلت مخاطبي عالمًا بزيادتي عليه في الغنى واليسار ، وهو مع ذلك يمدني بالمال. وإذا قلته بالفاء فقد جعلته ممن خفيت عليه حالي ، فأنا أخبره الساعة بما لا أحتاج معه إلى إمداده ، كأني أقول له: أنكر عليك ما فعلت فإني غني عنه»[٢].

---

(١) «سيبويه» (١/ ١٩٥ ـ ١٩٦) ، وانظر «المقتضب» (٣/ ٢٢٦).
(٢) «الكشاف» (٢/ ٤٥٢).

فجعل الواو للحال المعلومة .

قال تعالى : ﴿ ۞ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ ﴾ [النساء : ٨٨] ، ولو قال : (فما لكم في المنافقين وأنتم فئتان) لتغير المعنى ، فالأولى سؤال عن سبب انقسامهم فئتين ، والثانية سؤال عما حصل لهم في أمر المنافقين عندما كانوا فئتين .

وتقول (بعثه قائدًا عليهم) أي جعله قائدًا عليهم ، كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾ [البقرة : ٢٤٧] ، ولو قال : (بعثه وهو ملك) لكان المعنى أنه بعثه عندما كان ملكًا ، أي كان ملكًا قبل أن يبعث عليهم .

ونحوه إذا قلت : (بعثه وهو قائد) فمعناه أنه أرسله حين كان قائدًا ، فالقيادة حاله المستقرة ، ولو قال : (بعثه قائدًا) لكان المعنى أنه جعله قائدًا عليهم ، ولم تكن تلك حاله المستقرة قبل بعثه .

جاء في (الأصول) أن الرجل «إذا قال : (بعتك هذا الطعام مكيلاً ، وهذا الثوب مقصورًا) فعليه أن يسلمه إليه مكيلاً ومقصورًا .

وإذا قال : (بعتك وهو مكيل) فإنما باعه شيئًا موصوفًا بالكيل ولم يتضمنه البيع[1]» .

فجعل الكيل قبل البيع .

قال تعالى : ﴿ فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ [ص : ٧٢] ، ولو قال : (فقعوا له وأنتم ساجدون) لاحتمل أن يكون أمرًا بوقوعهم حين يكونون ساجدين ، فالسجود حالهم المستقرة قبل الوقوع ، وهذا غير جائز .

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ [الإسراء : ١٠٧] ، ولو قال : (وهم

---

(١) «الأصول» (٢/ ٤٩ _ ٥٠).

سُجَّد) لاحتمل المعنى أنهم يخرون للأذقان حين يكونون سُجَّدًا ، أي وهذه حالهم.

وهذا غير مراد ، إذ كيف يخرون للأذقان حين يكونون ساجدين؟!.

وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا ﴾ [الفرقان: ٧٣] ، ولم يقل: (لم يخروا عليها وهم صم وعميان) لأن المعنى يكون عند ذاك أن حالهم المستقرة الصمم والعمى.

وقال تعالى على لسان سليمان (عليه السلام): ﴿ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ [النمل: ٣٧] ، وقال: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٣] .

فالأولى: (أذلة) بدون واو ؛ لأن الذل سيكون مقارنًا للخروج ، ولم يكونوا قبل ذلك أذلة. أما الثانية: فمعناها أنه نصرهم وهذه حالهم المستقرة، أي كانوا أذلة قبل النصر ، أي نصركم إذ كنتم أذلة ، أي حين كنتم أذلة.

فالواو تكون لما قد استقر ، ولذا لا تكون الجملة المسبوقة بالواو مقدرة ، أي مستقبلة ، قال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ ﴾ [التوبة: ٦٨] ، فـ(خالدين) حال مستقبلة ، فالخلود يكون بعد الوعد لا مقارنًا له ، ولو قال: (وعدهم وهم خالدون) لكان المعنى أن الوعد حصل حين خلودهم.

وقال: ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [الصافات: ١١٢] ، فـ(نبيًا) حال مقدرة لأنها بعد البشرى ، ولو قال: (وهو نبي) لكان المعنى أنه بشره بإسحاق حين كان إسحاق نبيًا وهو مستحيل ، فالمسبوقة بالواو لا تكون مقدرة.

ثم إن واو الحال ليست بمعنى (إذ) دومًا ، بل هو الغالب كما ذكرنا ، فقد

تكون الجملة قبلها مستقبلة فتمتنع أن تكون بمعنى (إذ) ؛ لأن (إذ) للمضي في الغالب ، وذلك نحو (سأجيئك والليل ساج) ، أي وقت الليل ساج ، فهو بمعنى (وقت) ، وهذا الوقت قد يكون ماضيًا وقد يكون غيره ، بحسب الجملة.

وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤]، فليست فيه الجملة بعد الواو صفة ، بل الواو واو الحال ، بخلاف (لها منذرون) في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] ، فإنها تحتمل الوصفية والحالية ، فقد يؤتى بالواو للفصل بين الحال والنعت ، ولكل قصد. فأنت تقول: (ما مررت برجل إلاّ له مال) و(ما مررت برجل إلاّ وله مال) فمعنى الأولى أنك مررت برجل ذي مال ، أي غني ، وأنك لم تمرّ إلاّ برجل غني.

أما الثانية فمعناها أنك لم تمر برجل إلاّ حين يكون له مال ، أي لم تمر به في وقت لم يكن له مال.

فالأولى نعت ، وهي وصف عام ، أما الثانية فهي حال منتقلة كما مرّ في قولنا: (ما جاءني طالب مقصر) و(ما جاءني طالب مقصرًا).

ونحوه أن تقول: (مررت برجل أخوه منطلق) ، و(مررت برجل وأخوه منطلق) فمعنى الأولى أنك مررت برجل منطلق الأخ ، وانطلاقه قد يكون قبل المرور ، وأما الثاني فمعناها أنك مررت به في هذا الوقت.

وتقول: (مررت برجل فرسه سابق) ، و(مررت برجل وفرسه سابق) فالأولى قد يكون فيها السبق قبل المرور، والثانية مررت به في هذا الوقت.

وتقول: (ما مررت برجل إلا فرسه سابق) و(ما مررت برجل إلا وفرسه سابق) أي إلا في هذا الوقت.

وتقول: (مررت برجل أخوه مقرئ) ، و(مررت برجل وأخوه مقرئ) فإنّ معنى الأولى أنك وصفت الرجل بأن أخاه مقرئ ، ولا يشترط أنك مررت به في وقت الإقراء ، فقد يكون الأخ غير مقرئ في وقت المرور ، وأما الثانية فإنها تفيد أنك مررت به في حين أن أخاه يقوم بالإقراء فعلاً. فالأولى وصف عام والثانية حال.

وتقول: (ما مررت برجل إلاّ أخوه مقرئ) أي ما مررت برجل إلاّ أنه موصوف بأن أخاه مقرئ. وتقول: (ما مررت برجل إلاّ وأخوه مقرئ) أي ما مررت به إلاّ في حال الإقراء. فمعنى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ أننا لم نهلك إلاّ قرية منذَرة. ولم يأت بالواو ؛ لأن المعنى عند ذاك يكون أنه لم يهلك قرية إلاّ وهذه حالها ، أي لم يهلك قرية إلاّ وقت إنذارهم ، في حين أنه عند الإهلاك يخرج الرسل والمؤمنون بهم من القرى ويتركونها فلا يكونون فيها عند إهلاكها ، كما في قوم لوط وغيرهم ، فلو قال: (ولها منذرون) لكان المعنى أنهم فيها وقت الإهلاك كما أوضحنا. بخلاف آية الحجر ، فإن الأجل حالّ وقت الإهلاك حاقّ عليهم ، مصاحب لإهلاكهم.

يتبين من هذا أنّ واو الحال تدخل لأغراض منها:

١ ـ أنها تكون بمعنى (إذ) أي للوقت الماضي ، كقوله تعالى: ﴿إِذۡ نَادَىٰ وَهُوَ مَكۡظُومٞ﴾ [القلم: ٤٨] ، ونحو (ما بالك وأنت راكض) أي حين كنت راكضًا.

٢ ـ أنها تكون للوقت غير الماضي أيضًا نحو (سأزورك والقمر طالع).

٣ ـ قد يؤتى بها للدلالة على أنّ الحال بعدها أمر ظاهر ومعلوم نحو (كيف تعطيني وأنا أغنى منك) ، قال تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ﴾ [البقرة: ٢١٤] ، أي أحسبتم أن تدخلوا الجنة ولم تكن هذه حالكم الظاهرة؟

٤ ـ قد يؤتى بها للدلالة على أن ما بعدها مستقر قبل الحدث المصاحب لها نحو (بعثه وهو ملك) ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦] ، فالإخراج استقر وحدث قبل القتال.

٥ ـ قد يؤتى بها للاهتمام نحو (عبر النهر ولم يحرك يده) و(قفز خمسة أمتار وعلى ظهره حمل وبيده ثقل) و(دخل على الأمير وبيده سيفه).

٦ ـ قد يؤتى بها للفصل بين الحال والنعت نحو (رأيت رجلاً عنده مال) و(رأيت رجلاً وعنده مال) ، و(رأيت رجلاً فرسه سابق) و(رأيت رجلاً وفرسه سابق).

٧ ـ قد يؤتى بها لإزالة التنصيص على الاستئناف ، كقولك: (أقبل أخوك هو فرح) و(أقبل أخوك وهو فرح) فالأولى استئناف إخبار جديد نصًا ، والثانية أزالت فيها الواو التنصيص على الاستئناف ، فكان ما بعدها يحتمل الحالية وهو الظاهر ، ويحتمل الاستئناف أيضًا.

قال تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥] ، ولو حذفت الواو لكان استئنافًا نصًا ، فذكرُ الواو أزال التنصيص على الاستئناف ، وأصبحت الجملة تحتمل الحالية ، وهو الظاهر ، وتحتمل الاستئناف أيضًا.

نقول: (هو يحرف القول وإنه يعلم بذلك) فالواو تحتمل الحالية والاستئنافية ، وحذفها ينص على الاستئناف.

وتقول: (لم يدخلها وهو يطمع) و(لم يأتني وهو طامع) فهذه تحتمل الحال ، أي لم يدخلها طامعًا ، وإنما دخلها غير طامع ، وتحتمل الاستئناف ، فيكون المعنى أنه لم يدخلها ولكنه يطمع في الدخول ، وحذفها ينص على الاستئناف.

٨ ـ أن يؤتى بها للتنصيص على إرادة الحال لا التعليل، وذلك كقولك: (جئته أنه أمير) و(جئته وإنه أمير) فالأولى تعليل للمجيء، والثانية معناها جئته وهذه حاله، أي وقت هو أمير. قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]. ولو قال: (ما كان الله ليعذبهم أنك فيهم) لكان المقصود به التعليل، أي بيان السبب.

إلى غير ذلك من الأغراض.

الحال المؤكدة:

تنقسم الحال إلى مؤسسة: وهي المبينة للهيئة، نحو (أقبل أخوك ضاحكًا)، ومؤكدة: وهي التي يستفاد معناها مما قبلها نحو (ولى مدبرًا).

وتنقسم المؤكدة على ثلاثة أقسام:

المؤكدة لعاملها: وهي التي تكون بمعنى عاملها، سواء خالفته في اللفظ أم وافقته، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠]، لأن العثي هو الإفساد. وكقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا ﴾ [النحل: ٩٢]، فنقض الغزل جعله أنكاثًا، وكقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم: ١٥]، وقوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ٧٩]، فمعنى أرسلناك أنك رسول.

والمؤكدة لصاحبها: كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱدْخُلُوا فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨]، فـ(كافة) حال مؤكدة للضمير في (ادخلوا)، وقوله: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٩٩]. فـ(جميعًا) حال مؤكدة لـ(من)، وقوله: ﴿ لِيَحْمِلُوٓا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [النحل: ٢٥]، أي جميعها.

والمؤكدة لمضون الجملة: وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها نحو (هو المتنبي شاعرًا) فالمتنبي مشهور بالشعر معروف به ، فقولك: (شاعرًا) يؤكد مضمون الجملة قبله. ونحو (هو حاتم جوادًا) فإنّ حاتمًا مشهور بالجود ، و(محمد أبوك عطوفًا) لأن من لوازم الأبوة العطف.

وليست الحال المؤكدة نحو (أنا أخوك منطلقًا) ؛ لأنّه ليس من لوازم الأخوة الانطلاق.

وللحال المؤكدة لمضمون الجملة أغراض وشروط ، فمن أغراضها أن تكون لبيان اليقين نحو (هو خالد معلومًا) ، و(هو أخوك معروفًا) ، و(هو الحق صادقًا).

وللفخر نحو (أنا أبوك كريمًا) و(أنا خالد مقدامًا).

وللتعظيم نحو (هو ربنا منعمًا) و(هو أستاذنا عالمًا).

وللتحقير نحو (هو سالم ذليلاً) و(هو الجاني مقهورًا).

وللتصاغر نحو (أنا عبدك فقيرًا إليك) و(أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد).

وللوعيد نحو (أنا سعيد قاتلاً) و(أنا عباس متمكنًا منك)[1].

وللترحم نحو (هو المسكين مرحومًا) و(هو خالد بائسًا).

وللذم نحو (هو العاصي مطرودًا من رحمة ربه) و (هو زيد سارقًا).

وللإطماع نحو (هو ربنا غافرًا لمن يتوب).

إلى غير ذلك من الاغراض.

---

(١) انظر «سيبويه» (١/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧) ، «المقتضب» (٤/ ٣١١) ، «التسهيل» (١١٢) ، «ابن يعيش» ٢/ ٦٤ ـ ٦٥.

وللحال المؤكدة لمضمون الجملة شروط يذكرها النحاة هي:

أن تكون الجملة اسمية وجزءاها اسمان معرفتان جامدان[١].

قالوا: وكونها معرفة الجزءين لأنه لا يؤكد إلاّ المعرفة، وكون جزءيها اسمين جامدين لأنه اذا كان أحد الجزءين مشتقًا أو في حكمه، كان عاملاً في الحال[٢]، فلا تكون مؤكدة لمضمون الجملة.

وايضاح ذلك أنك إذا قلت: (هو حاتم جوادًا) لم يكن في الجملة ما يصلح للعمل في الحال، وإنما عامله محذوف وجوبًا تقديره (أحقه) عند الكثيرين، فإن كان أحد الجزءين فعلاً أو اسمًا مشتقًا كان هو العامل في الحال، فتكون الحال مبينة أو مؤكدة لعاملها، وذلك نحو (هو القادم فرحًا) و(هو القادر مستطيعًا) فـ(القادم) مشتق، وهو العامل في (فرح)، فهي حال مؤسسة، و(القادر) اسم مشتق، وهو العامل في (مستطيع) وهي حال مؤكدة لعاملها لأنها بمعناه.

وفي هذه الشروط نظر فيما أرى.

فإنه لا داعي لاشتراط أن يكون الاسمان جامدين، فالحال المؤكدة لمضمون الجملة قد تكون مع الأسماء الجامدة والمشتقة، وذلك بحسب دلالتها، وذلك نحو أن تقول: (هو الجاني مقهورًا) فهذه الحال تحتمل معنيين: إما أن يكون المعنى أن الجاني مقهور مغلوب على أمره منهزم النفس، وهذا من لوازم الجناية، فتكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة،

---

(١) «التسهيل» (١١٢)، «الهمع» (١/ ٢٤٥)، «التصريح» (١/ ٣٨٧)، «الأشموني» (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٢) «الأشموني» (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

كما تقول: (هو أخوك عطوفًا)، وإما أن يكون المعنى: هو الذي جنى مقهورًا ، أي هو الذي جنى في حالة قهره ، فتكون مبينة. فإن أردت المعنى الأول كانت مؤكدة لمضمون الجملة ، و(الجاني) اسم مشتق.

ونحوه (هو المنتصر فرحًا) فالمنتصر مشتق ، و(فرحًا) حال مؤكدة ، وذلك لأن من لوازم الانتصار الفرح ، فإن جعلت (المنتصر) عاملاً في الحال كان المعنى: هو الذي انتصر في حال فرحه، فإن أردت هذا المعنى كانت مبينة، وإن أردت أن شأن المنتصر أن يكون فرحًا كانت حالاً مؤكدة لمضمون الجملة.

ومثله (هو المجرم مأخوذًا بجرمه) والمجرم مشتق ، وهذه حال مؤكدة لمضمون الجملة وليست مبينة ؛ لأنها لو كانت مبينة لكان معناه أنه أجرم حال كونه مأخوذًا بجرمه ، وهذا معنى بعيد.

ومثله (هو المسكين مرحومًا) والمسكين مشتق ، و(مرحومًا) حال مؤكدة ، وذلك أن من لوازم المسكنة رحمة الناس ، وإذا جعلت (المسكين) عاملاً كان المعنى: هو الذي أصبح مسكينًا في حال رحمة الناس له ، وهذا لا يصح.

ونحوه (هو البائس مكروبًا) و(هو الكاذب مبغوضًا) و(هو الظالم مكروهًا) و(هو العادل محبوبًا) و(هو الثمل خائر القوى) وهذه كلها أسماء مشتقة ، والحال فيها مؤكدة لمضمون الجملة كما هو واضح.

كما أنه لا داعي لاشتراط التعريف ، وإن قولهم: (لا يؤكد إلاّ المعرفة) باطل ، لأن هذا رأي البصريين في التوكيد المعنوي الذي هو تابع ، نحو (أقبل محمد نفسه) ، وهذا ليس منه ، فنحن نقول: (ما ولى رجل منا مدبرًا) فنكون قد أكدنا العامل وصاحب الحال نكرة ، ولم يمنع التنكير من التوكيد ،

ونقول: (قضيت ستة أيام كاملة) فـ(كاملة) تحتمل الحالية، وهي عند ذاك مؤكدة لصاحبها وهو نكرة.

كما أنه يصح توكيد النكرة توكيدًا لفظيًا نحو (حضر رجل رجل) ولم يمنعها التنكير من التوكيد.

والحق فيما نرى أنه يصح أن تقع الحال المؤكدة لمضمون الجملة بعد نكرة، وذلك نحو قولك: (هو رجل صدق معلومًا) و(خالد رجل سوء معروفًا) و(محمد رجل عدل معروفًا) فكل من (معلومًا) و(معروفًا) حال مؤكدة لمضمون الجملة، و(رجل صدق، ورجل سوء) نكرتان لأنهما مضافتان إلى نكرة، و(رجل عدل) نكرة موصوفة، وهذه كلها تعبيرات فصيحة.

جاء في (كتاب سيبويه): «ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه أمر قول العرب: (هو رجل صدق معلومًا ذاك) و(وهو رجل صدق معروفًا ذاك) و(هو رجل صدق بينًا ذاك) كأنه قال: هذا رجل صدق معروفًا صلاحه»[١].

فالأحوال في هذه الجمل مؤكدة لمضمون الجملة، كما هو واضح، مع أنّ أحد الجزءين نكرة.

وليس من شأننا في هذا البحث النظر في العوامل إلّا بقدر ما يتعلق بالمعنى.

وعلى هذا ففي عامل هذه الحال الذي يقدره النحاة نظر من حيث المعنى، وذلك أنّ كثيرًا من النحاة ذهبوا إلى أنّ عاملها محذوف وجوبًا تقديره (أحقه) فالعامل في قولك: (محمد أخوك عطوفًا) محذوف تقديره (أحقه عطوفًا) ومعنى أحقه: أثبته وأعرفه، وهذا لا يصح؛ لأن قولك: (أعرفه عطوفًا)

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٦٣).

معناه: أعرفه في حال عطفه، وهذا المعنى غير مراد؛ لأنه لا معنى لقولك: محمد أخوك أعرفه في حال عطفه، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية، فقال سيبويه: العامل مقدر بعد الجملة، تقديره: زيد أبوك أحقه عطوفًا، يقال: حققت الأمر أي تحققته وعرفته، أي أتحققه وأثبته عطوفًا.

وفيه نظر، إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفًا، وإن أراد أن المعنى: أعلمه عطوفًا فهو مفعول ثان لا حال.

وقال الزجاجي: العامل هو الخبر لكونه مؤولاً بمسمى نحو: أنا حاتم سخيًا، وليس بشيء؛ لأنه لم يكن سخيًا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى. وأيضًا لا يطرد ذلك في نحو ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [هود: ٦٤]. . . ، وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علمًا»[١].

ولا داعي إلى تقدير عامل فيما نرى.

* * *

---

(١) «الرضي» (١/ ٢٣٣).

التمييـز

حقيقته:

التمييز عند النحاة: هو اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة[1].

أما كون التمييز نكرة فهي مسألة خلافية ، فالجمهور على أنّه كذلك ، وذهب قسم من النحاة إلى جواز تعريفه ، مستشهدين بقول الشاعر:

صددتَ وطبتَ النفس يا قيسُ عن عمرو

وبنحو (محمد حسن وجهه) بنصب الوجه. والجمهور على زيادة (أل) في (النفس) وأن الوجه ليس تمييزًا وإنما هو شبيه بالمفعول به[2].

والظاهر أن التنكير هو الغالب ، وهو الأصل ، وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة.

وأما تضمنه معنى (من) فليس المقصود أنه يقبل دخول (من) عليه ، فمن التمييز ما يقبل دخول (من) ، كما في نحو قولك: (لله دره فارسًا) و(لله دره من فارس) ، و(هذا ثوب حريرًا) و(هذا ثوب من حرير). ومنه ما لا تدخل عليه (من) نحو (أقبل خمسة عشر رجلاً) فلا تقول فيه: (أقبل خمسة عشر من

---

(١) «حاشية يس على التصريح» (١/ ٣٩٤).
(٢) انظر «التصريح» (١/ ٣٩٤).

رجل) ، ونحو (حسن محمد خلقًا) فلا تقول فيه (حسن محمد من خلق) ، وإنما التضمن أمر يعود إلى المعنى ، فمعنى (أقبل خمسة عشر رجلاً) ، أقبل خمسة عشر من الرجال ، ومعنى (حسن محمد خلقًا) ، حسن محمد من جهة خلقه.

وهذا فرق ما بينه وبين الحال ، فإن التمييز على تقدير (من) البيانية ، وهو يزيل الإبهام عن الذات أو النسبة ، أما الحال فهي لبيان الهيئة ، تقول: (عندي رطل عسلاً) فقد أزالت كملة (عسل) الإبهام عن المقدار قبله ، وهو على معنى (عندي رطل من عسل) ، وتقول: (أقبل سالم مكتئبًا) فقد بينت كلمة (مكتئب) هيئة سالم.

وتقول: (هو أحسنهم كاتبًا) وتعني بهذا التعبير أحد معنين: فهو إما أن يكون هو أحسنهم إذا كتب ، أي أحسنهم في حال الكتابة فتكون حالاً ، وإما أن يكون المعنى أن كاتبه أحسن من كتّابهم فيكون تمييزًا ، فإذا أردت الهيئة كانت حالاً ، وإن أردت المعنى الآخر كانت تمييزًا.

وتقول: (ما أحسنه متحدثًا) وقد تقصد بهذا أن تتعجب من حسنه إذا تحدث ، أي في حال التحدث فتكون حالاً ، وإما أن تقصد: هو من أحسن المتحدثين ، كأنك قلت: ما أحسنه من متحدث ، فتكون تمييزًا بمعنى: هو متحدث حسن.

وتقول: (كرم محمد أخًا) فإن كنت تعني أن أخا محمد هو الذي كرم كانت (أخًا) تمييزًا ، وإن كنت تعني أنّ محمدًا كرم عندما صار أخًا كانت (أخًا) حالاً.

جاء في (المغني): «ما يحتمل الحالية والتمييز: من ذلك (كرم زيد ضيفًا) إن قدرت أن الضيف غير زيد ، فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أن تدخل

عليه (من)، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال (من)»[١].

وجاء في (الكامل) في قول الشاعر:

لا تَطلبَنَّ خؤولةً في تغلبٍ فالزنجُ أكرمُ منهم أخوالا

«أخوالاً: منصوب على الحال، ومن زعم أنّه تمييز فقد أخطأ»[٢].

وكلام المبرد صحيح؛ وذلك لأنه لم يقصد أن أخوال الزنج أكرم منهم، وإنما يقصد أن الزنج إذا كانوا أخوالاً أكرم من تغلب إذا كانوا أخوالاً، أي أن الزنج في هذه الحال أكرم من تغلب في مثلها، ولذا قال: (لا تطلبن خؤولة في تغلب).

وجاء في (شرح الرضي) أن نحو (لله درّك)، أو (درّ زيد فارسًا)، و(كفى زيد شجاعًا)، أن الأكثرين قالوا فيها: «هي تمييز، وقال بعضهم: هي حال، أي ما أعجبه في حال فروسيته. ورجح المصنف الأول، قال: لأن المعنى مدحه مطلقًا بالفروسية، فإذا جعل حالاً اختص المدح وتقيد بحال فروسيته.

وأنا لا أرى بينهما فرقًا، لأن معنى التمييز عنده: ما أحسن فروسيته، فلا يمدحه في غير حال الفروسية إلاّ بها، وهذا المعنى هو المستفاد من (ما أحسنه في حال فروسيته). وتصريحهم بـ(من) في (لله درك من فارس) دليل على أنه تمييز»[٣].

ونحن لا نوافق الرضي فيما ذهب إليه، فإن ثمة فرقًا في المعنى بينهما إذا

---

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٥٦٣)، (٢/ ٤٦٣)، وانظر «الهمع» (١/ ٢٥٢).
(٢) «الكامل» (٢/ ٤١٣).
(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٤١).

جعلت حالاً أو جعلت تمييزًا. فإنك إذا قلت: (ما أحسن زيدًا فارسًا) فقد تقصد بذاك أنك تمدحه في حال فروسيته، كما تقول: (ما أكرم زيدًا فارسًا، وما أبخله راجلاً) أي هو كريم عندما يركب الفرس بخيل عندما يترجل، أي هو كريم في هذه الحال، بخيل في حال أخرى، فهذا حال لا غير.

وهذا نظير قول القائل لمعبد بن طوق العنبري، وكان قد تكلم وهو قائم فأحسن، فلما جلس تتعتع: (ما أظرفك قائمًا وأموقك قاعدًا)[١].

وهو من الوضوح بمكان.

وإن قصدت (ما أحسن زيدًا من فارس) أي هو فارس حسن، لا أنه حسن في حال الفروسية، كان تمييزًا بمعنى: هو من أحسن الفرسان. فهناك فرق بين المعنيين.

ونحوه ما ذكره ابن هشام في المنصوب بعد (حبذا) قال: «واختلف في المنصوب بعد (حبذا) فقال الأخفش والفارسي والربعي: حال مطلقًا، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقًا. وقيل: الجامد تمييز، والمشتق حال.

وقيل: الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله:

يا حبذا المالُ مبذولًا بلا سرفٍ

فحال وإلّا فتمييز نحو (حبذا راكبًا زيد)»[٢].

والحق أنه لا يحسن أن ينص على أنه حال ليس غير، أو تمييز ليس غير، وإنّما هو بحسب المعنى، فقد يقصد به التمييز، وقد يقصد به الحال، والمعنى مختلف. فإذا قلت مثلاً: (حبذا هند صامتة ولا حبذا هند متكلمة)

---

(١) انظر «البيان والتبيين» (١/ ٣٤٨).
(٢) «المغني» (٢/ ٤٦٣).

فإنك تريد بذاك مدح هند في حال الصمت ، ولذا تكون (صامتة) حالاً ، وكذا (متكلمة). وكذا (حبذا أخوك راكبًا) إذا أردت مدحه في حال الركوب ، فإن قصدت (حبذا أخوك من راكب) أي: (هو راكب حسن) كان تمييزًا.

نوعا التمييز:

مر بنا في حد التمييز أن التمييز يذكر لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة. وهذا يدل على أن التمييز قسمان: مبين إبهام ذات ، ومبين إبهام نسبة.

١ ـ **المبين إبهام ذات**: وهو الواقع بعد المقادير وشبهها ، وبعد الأعداد وبعد ما هو فرع له.

والمقادير هي الوزن والمساحة والكيل ، تقول: (اشتريت أقّة عسلاً) و(زرعت فدانًا شعيرًا) و(اشتريت صاعًا حنطة ولترًا نفطًا).

والمقصود بالمقدار: ما له مقدار معلوم متفق عليه ، فالأقّة مثلاً لها وزن معين ، ومثلها في وقتنا (الكيلو). والفدان له مساحة معينة محدودة ، ومثله الميل والمتر. والصاع له سعة معينة ، ومثله اللتر في عصرنا.

والمقصود بشبه المقدار: ما ليس له مقدار معين معلوم ، فليس له وزن محدود ، أو مساحة محدودة ، أو كيل محدود ، وذلك نحو القدح والحُبّ والدنّ والنحي وهو الظرف. فالقدح يكون صغيرًا وكبيرًا ، وكذلك الحب والدنّ ، تقول: (عندي حُبٌّ عسلاً) فالحب شبه مقدار ؛ لأنه ليس له سعة متفق عليها ، فقد يكون صغيرًا وكبيرًا ، ونحوه القدح والدنّ.

وأما العدد فليس مقدارًا عند كثير من النحاة ، وذلك لأن المقادير تقع تمييزًا له ، تقول: اشتريت اثني عشر مثقالاً ذهبًا وأحد عشر لترًا نفطًا ، فالوزن وقع تمييزًا للعدد في الأولى ، والكيل وقع تمييزًا له في الثانية.

ولأنه يقال: عندي مقدار رطل حنطة ، ولا يقال: عندي مقدار عشرين رجلاً[١] .

وسواء كان هذا أم ذاك فتمييز العدد من تمييز الذات .

والقسم الآخر أن يقع بعد ما هو فرع له ، وذلك نحو (اشتريت خاتمًا ذهبًا) و(عندي بابٌ ساجًا) و(قميص كتانًا) أي خاتم من ذهب ، وباب من ساج ، وقميص من كتان. فالخاتم فرع من الذهب ، والذهب أصل له ، والباب فرع من الساج ، والساج أصل له ، وكذلك ما بعده .

٢ ـ **المبين إبهام نسبة**: وهو ما يبين إجمال نسبة شيء إلى شيء ، وذلك نحو (حسن محمد خلقًا) و(غزر أخوك علمًا) و(الفضة أنقى بياضًا) و(الذهب أغلى ثمنًا). فخلقًا بيّن نسبة الحُسن إلى محمد ، فليس محمد مبهمًا ، وإنما حسن محمد هو المبهم من أية جهة هو فميز بالخلق ، وكذلك غزارة أخيك ونقاء الفضة فهذا نسبة ، وبعضهم يسميه مبينًا لإبهام جملة ، والصواب ما ذكرناه[٢] ؛ لأنه قد تكون النسبة غير جملة ، وذلك كأن تقول: (عجبت من غزارة أخيك علمًا) و(عجبت من حسن محمد خلقًا) فغزارة أخيك ليست جملة ، وكذلك حسن محمد .

فتمييز الذات أو تمييز المفرد يزيل إبهامًا وقع في ذات أو مفرد ، فقولك: (عندي مثقال ذهبًا) أزالت فيه كلمة (ذهب) الإبهام عن الوزن وحده ، وقولك: (في الصف عشرون طالبة) ميزت فيه كلمة (طالبة) العدد وحده ، أي أزالت الإبهام الواقع في العدد ، فهذا يسمى تمييز ذات ، أو تمييز مفرد .

---

(١) «التصريح» (١/ ٣٩٦) .

(٢) «الصبان» (٢/ ١٩٤ ـ ١٩٥) ، وانظر «الأشموني» (٢/ ١٩٤) .

وأما نحو (غزر محمد علمًا) فلا يزيل إبهامًا وقع في كلمة ، فهو لا يزيل الإبهام عن (محمد) وإنما يزيل الإبهام عن غزارة محمد ، فهذا يسمى تمييز نسبة.

وأكثر ما يكون تمييز النسبة محول عن فاعل أو عن مفعول ، وقيل: عن غيرهما أيضًا وذلك نحو (غزر أخوك علمًا) والأصل (غزر علم أخيك) فحول الفاعل إلى تمييز ، ونحو (أشعلت البيت نارًا) والأصل (أشعلت نار البيت) فحول المفعول إلى تمييز ، وقد يكون غير محول[1] نحو (ما أحسن محمدًا فارسًا) و(ما أكرمه رجلاً).

الغرض من التحويل:

وقد تقول: ما الغرض من تحويل الفاعل أو المفعول إلى تمييز؟ وهل هناك اختلاف في المعنى بين قولنا: (حسن محمد خلقًا) و(حسن خلق محمد) مثلاً؟

والجواب أنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلاّ يصحبه عدول من معنى إلى معنى كما ذكرنا في أكثر من مناسبة.

وأنه يعدل من الفاعل أو المفعول إلى التمييز لقصد الاتساع والشمول والمبالغة ، وذلك نحو قولك: (فاحت الحديقة عطرًا) ونحو قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] ، والأصل: فاح عطر الحديقة ، غير أن بينهما فرقًا في المعنى ، فقولك: (فاح عطر الحديقة) معناه أنّ عطرًا في الحديقة فاح ، وأما قولك: (فاحت الحديقة عطرًا) فمعناه أن الحديقة امتلأت عطرًا. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ قالوا: أصله (اشتعل شيب الرأس) ، إلاّ أنّ هناك فرقًا بينهما في المعنى ، فمعنى قولك: (اشتعل شيب

(١) انظر «شرح قطر الندى» (٣٧٧) ، «التصريح» (١/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

الرأس) أن هناك شيبًا في الرأس متفرقًا اشتعل ، وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ فمعناه أن الرأس قد امتلأ بالشيب ، ومثله (اضطرمت نار البيت) و(اضطرم البيت نارًا). جاء في (**دلائل الإعجاز**): «ووزان هذا أنك تقول: (اشتعل البيت نارًا). فيكون المعنى: أنّ النار قد وقعت فيه وقوع الشمول ، وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه ، وتقول: (اشتعلت النار في البيت) فلا يفيد ذلك ، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانبًا منه ، فأما الشمول وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته فلا يعقل من اللفظ البتة.

ونظير هذا في التنزيل قوله عز وجل: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢]. التفجير للعيون في المعنى وأوقع على الأرض في اللفظ ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس. وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا مثل الذي حصل هناك ، وذلك أنه قد أفاد أن الأرض قد كانت صارت عيونًا كلها ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها. ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل: و(فجرنا عيون الأرض ، أو العيون في الأرض) لم يفد ذلك ولم يدل عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض ، وتبجس من أماكن منها»(١).

ومثله نحو (طاب محمد نفسًا) و(حسن أخوك خلقًا) ، وهو قريب من المعنى الأول في إفادة الشمول ، فهناك فرق بين قولك: (طابت نفس محمد) و(طاب محمد نفسًا) ففي الأول أسندت الطيب إلى النفس مباشرة ، وفي الثاني أسندته إلى محمد كله ثم خصصت النفس بالذكر فقد مدحته مرتين ، مدحته كله بقولك: (طاب محمد) ويدخل في ذلك نفسه ، ثم خصصت النفس

(١) «دلائل الإعجاز» (٨٠) ، وانظر «الكشاف» (٣/ ١٨٣) قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾.

بالذكر فكنت مدحته مرتين. جاء في (شرح ابن يعيش) في نحو (طاب زيد نفسًا، وتصبب عرقًا، وتفقأ شحمًا) أنه «لا يوصف زيد بالطيب والتصبب والتفقؤ، فعلم بذلك أن المراد المجاز، وذلك أنه في الحقيقة لشيء من سببه، وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيدًا، ومعنى المبالغة أنّ الفعل كان مسندًا إلى جزء منه فصار مسندًا إلى الجميع، وهو أبلغ في المعنى، والتأكيد أنه لما كان يفهم منه الإسناد إلى ما هو منتصب به، ثم أسند في اللفظ إلى زيد، تمكن المعنى، ثم لمّا احتمل أشياء كثيرة وهو أن تطيب نفسه بأن تنبسط ولا تنقبض، وأن يطيب لسانه بأن يعذب كلامه، وأن يطيب قلبه بأن يصفو انجلاؤه، تبين المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى، فقيل: طاب زيد نفسًا، وكذلك الباقي»[١].

وجاء في (الأشموني) في التمييز المحول عن فاعل، أنه «قد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة»[٢].

وجاء في (حاشية الصبان) تعليقًا على كلام الأشموني: «قوله: (لقصد المبالغة) أي في إسناد الطيب لزيد، فإنه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه، فالمبالغة من حيث أول الكلام»[٣].

ثم إن هذا تفصيل بعد الإجمال، ومعنى ذلك أنك أسندت الطيب إلى زيد جملة ثم فصلت فيما بعد جهة الطيب، والنفس تتشوق إلى الإيضاح بعد الإبهام، والتفصيل بعد الإجمال.

جاء في (حاشية الصبان) أنه «إنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال

---

(١) «ابن يعيش» (٢/ ٧٥).
(٢) «الأشموني» (٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).
(٣) «حاشية الصبان» (٢/ ٢٠١).

ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس ؛ لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب»[(١)] .

أسلوب التمييز ومعناه:

ذكرنا قبل قليل أسلوب التمييز المحول والغرض من تحويله ، والآن نذكر أمورًا أخرى تتعلق بأسلوب التمييز .

إنّ التمييز في الكلام يأتي على صور مختلفة ، فقد يأتي منصوبًا نحو (عندي نسيجٌ حريرًا) ، وقد يأتي مع (من) كقولك : (عندي نسيج من حرير) ، وقد نضيف المميز إلى التمييز نحو (هذا نسيجُ حريرٍ) ، وقد نتبع التمييز المميز ، كقولك : (هذا نسيجٌ حريرٌ) فهل هناك فرق بين هذه التعبيرات؟

تقول :

عندي خاتمٌ ذهبًا .

وعندي خاتمُ ذهبٍ .

وعندي خاتمٌ من ذهب .

وعندي خاتمٌ ذهبٌ .

وتقول :

اشتريت قدحًا ماءً .

واشتريت قدح ماءٍ .

وتقول :

---

(١) «حاشية الصبان» (٢/ ١٩٥) ، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ٢٢٣) .

ما أحسنه خطيبًا.

وما أحسنه من خطيب.

ولله درّه كاتبًا.

ولله درّه من كاتب.

فما الفرق بين هذه التعبيرات في المعنى؟

لاشك أنّ لكل تعبير معنى يختلف عن التعبير الآخر ، فما معنى كل تعبير؟ وما الفرق بينه وبين التعبيرات الأخرى؟

معنى النصب والجر:

تقول: (عندي حُبٌّ عسلًا) و(حُبُّ عسلٍ) ، و(قدحٌ ماءً) و(قدحُ ماءٍ) فما الفرق بينهما؟

والجواب: أنك إذا قلته بالنصب ، تعين أن عندك التمييز ، فقولك: (عندي حبٌّ عسلًا) معناه: أنّ عندك عسلًا مقدار حب ، وقولك: (عندي قدحٌ ماءً) بالنصب ، معناه: أنّ عندك ماء مقدار قدح.

أما الجر فيحتمل معنيين:

الأول: أنّ عندك التمييز كالأول ، أي عندك عسل مقدار حب ، وماء مقدار قدح.

والثاني: أن عندك الإناء ، أي عندك الحب وليس عندك العسل ، وعندك القدح وليس عندك الماء.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «فهذه المقادير إذا نصبت عنها التمييز أردت بها المقدرات لا المقادير ؛ لأن قولك: (عندي عشرون درهمًا) و(ذراع

ثوبًا) و(رطل زيتًا) المراد بعشرون فيه هو الدراهم ، لا مجرد العدد ، وبذراع: المذروع ، لا ما يذرع به ، وبرطل: الموزون لا ما يوزن به ، وكذا في غيرهما»(١).

وجاء في (شرح الأشموني): «النصب في نحو (ذنوبٌ ماءً) ، و(حبٌّ عسلاً) أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك ، وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك»(٢).

وجاء في (الأصول): «وتقول: (عندي زق عسلٍ سمنًا) تضيف الأول وتنصب الثاني ، تريد: مقدار زق عسل سمنًا ، ولا يجوز (عندي ملء زق عسلاً سمنًا) إلاّ في بدل الغلط خاصة ؛ لأنه لا يكون عندك ملء زق سمنًا ، وملؤه عسلاً»(٣).

وذلك أنك إذا نصبت عسلاً تعين أن عندك ملء الزق عسلاً ، فكيف تقول سمنًا؟ أو تعني أن الزق مملوء بالعسل والسمن مخلوطين.

جاء في (الهمع): «وإذا كان المقدار مخلوطاً من الجنسين ، فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، بل تقول: (عندي رطل سمنًا عسلاً) إذا أردت أنّ عندك من السمن والعسل مقدار رطل ؛ لأن تفسير الرطل ليس للسمن وحده ، ولا للعسل وحده ، وإنّما هو مجموعهما ، فجعل (سمنًا عسلاً) اسمًا للمجموع ، على حد قولهم: (هذا حلو حامض). وذهب غيره إلى العطف

---

(١) «الرضي» (١/ ٢٣٥ _ ٢٣٦).

(٢) «الأشموني» (٢/ ١٩٧) ، وانظر «حاشية «الصبان» (٢/ ١٩٧).

(٣) «الأصول» (١/ ٣٩٠).

بالواو . . . وقال بعض المغاربة : الأمران سائغان : العطف وتركه»[(١)] .

فإن أردت الآلة تعين الجر بالإضافة ولا يصح النصب ، فإذا أردت أن عندك القدح الذي هو للماء قلت : (عندي قدح ماءٍ) بالجر ، ولا يصح النصب .

جاء في (**الهمع**) : «والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير ، لا يجوز إلاّ إضافتها نحو (عندي منوا سمن) ، و(قفيز بر) ، و(ذراع ثوب) ، يريد الرطلين اللذين يوزن بها السمن ، والمكيال الذي يكال به البر ، والآلة التي يذرع بها الثوب ، وإضافة هذا النوع على معنى (اللام) لا على معنى (من)»[(٢)] .

وقد تقول : هذا واضح في المقادير وشبهها ، فكيف يكون المعنى في نحو (عندي خاتمٌ ذهبًا) و(عندي خاتمُ ذهبٍ) ، و(عندي نسيجٌ حريرًا) و(نسيجُ حريرٍ)؟ وقد قال **الرضي** : إنّ المعنى فيهما سواء ، قال الرضي : «ويدخل فيه [يعني التمييز] المضاف إليه في نحو (خاتم فضة) ، كما يدخل فيه إذا انتصب ، لأن معنى النصب والجر سواء»[(٣)] .

والحق أن المعنى مختلف أيضًا من وجوه عدة ، وليس كما قال الرضي . ومن هذه الأوجه أن النصب يكون إيضاحًا بعد الإبهام ، وهو أوقع في النفس كما ذكرنا .

وإيضاح ذلك أنك تقول : (عندي خاتمٌ ذهبًا) بالنصب ، و(عندي خاتم ذهب) بالإضافة ، فبالنصب يكون الكلام قد تم بكلمة (خاتم) المنونة ، ثم

---

(١) «الهمع» (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١) .

(٢) «الهمع» (١/ ٢٥٠) ، وانظر «الصبان» (٢/ ١٩٦) ، «حاشية الخضري» (١/ ٢٢٤) .

(٣) «الرضي على الكافية» (١/ ٢٣٤) .

جئت بعدها بما يفسر الخاتم ، فكأنك أخبرت بخبرين : الأول (عندي خاتم) حتى إذا انصرف الذهن عن الكلام وظن المخاطب أنه تم قلت : (ذهبًا). بخلاف قولك : (عندي خاتم ذهبٍ) فإنّ الكلام جعلته سردًا واحدًا فلم يتم بكلمة (خاتم) ، بل إن السامع ينتظر بقية الكلام ، فالتمييز في الأولى منتصب بعد تمام الكلام ، وهذا يكون إذا أردت إبهام الأمر على السامع أولاً ثم إيضاحه فيما بعد إذا رأيت أن المقام يستدعي ذلك ، كأن يكون الخاتم من نوع ثمين ، أو من معدن نادر يستدعي الإبهام ، أو هو عند شخص غير متوقع أن يكون عنده هذا الخاتم ، أو لغير ذلك من الملاحظ ، فتبهم الأمر عليه ، ثم توضحه له ، وهذا المعنى غير موجود في الإضافة.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقيل: إن الأصل في التمييز أن يكون موصوفًا بما انتصب عنه ، سواء كان عن مفرد أو عن نسبة ، وكأن الأصل: (عندي خلٌ راقودٌ) و(رجلٌ مثلُه) و(سمن منوان) وكذا كأن الأصل في (طاب زيد نفسًا): لزيد نفس طابت ، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أولاً ، ليكون أوقع في النفس ؛ لأنه يتشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها ، وأيضًا إذا فسرته بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً ، وتقديمه مما يخل بهذا المعنى، فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزًا لم يستقم»[١].

وجاء في (حاشية الصبان): «وإنما عدل عن هذا الأصل ليكون فيه إجمال ثم تفصيل فيكون أوقع في النفس ؛ لأن الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب»[٢].

---

(١) «الرضي» (١/ ٢٤٢ _ ٢٤٣).
(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ١٩٥) ، وانظر «حاشية الخضري» (١/ ٢٢٣) ، «الطراز» (٢/ ٧٨ _ ٧٩).

وقد يختلف المعنى بين النصب والجر من وجه آخر ، وذلك نحو أن تقول: (هذا مقص حديدٍ) و(هذا مقص حديدًا) ، فقولك: (هذا مقصُّ حديدٍ) بالإضافة ، يحتمل أن المقص من حديد ، ويحتمل أنه مقص للحديد ، أي يقص الحديد ، كما تقول: (هذا منشار خشب) أي ينشر الخشب ، مع أنه من حديد ، بخلاف ما لو قلت: (هذا منشار خشبًا) ، فإنه يعني أنه من خشب.

ونحوه أن تقول: (هذه مسامير حديدٍ ، ومسامير حديدًا) فقولك: (مسامير حديدٍ) بالإضافة يحتمل أنها من الحديد ، ويحتمل أنها للحديد ، كما تقول: (هذه مسامير خشبٍ ومسامير إسمنت) أي للخشب والإسمنت.

ونحوه (عندي محفظة ذهبٍ وذهبًا) فبالجر يحتمل أن عندك محفظة تحفظ بها الذهب ، ويحتمل أنها من ذهب. بخلاف قولك: (ذهبًا) فإن معناه أنها من الذهب ، أو عندك ملؤها ذهبًا.

وقد يأتي النصب لمعنى آخر ، فتقول: (عندي خاتم ذهبًا) بمعنى عندك من الذهب مقدار خاتم ، وهذا المعنى لا يتأتى في الجر.

معنى الإتباع:

قد تقول: (هذا خاتمٌ ذهبٌ) و(قماشٌ صوفٌ) و(بابٌ ساجٌ) بالإتباع ، فما الفرق بينه وبين ما ذكرنا من الجر والنصب؟

الأشهر في مثل هذا أن لا يراد به بيان الجنس ، وإنما هو للتشبيه ، فقولك: (خاتمٌ ذهبٌ) معناه أنه مثل الذهب ، وكذلك (قماشٌ صوفٌ) أي شبيه بالصوف ، وكذلك (بابٌ ساجٌ) لأنه لا يوصف بالجواهر ، وهذا رأي كثير من النحاة.

جاء في (المقتضب): «وكان سيبويه يقول: جيد أن تقول: (هذا خاتمك حديدًا) و(هذا سرجك خزًّا) ولا تقول على النعت: (هذا خاتمٌ حديدٌ) إلاّ مستكرهًا إلاّ أن تريد البدل، وذلك لأن حديدًا وفضة وما أشبه ذلك جواهر فلا يُنعت بها؛ لأن النعت تحلية، وإنّما يكون هذا نعتًا مستكرهًا إذا أردت التمثيل.

وتقول: هذا خاتمٌ مثل الحديد، أي في لونه وصلابته، وهذا رجلٌ أسدٌ، أي شديد، فإن أردت السبع بعينه لم تقل: (مررت برجلٍ أسدٍ أبوه) هذا خطأ»[١].

وجاء فيه أيضًا: «فإن اعتل بقوله: (مررت برجلٍ فضةٍ خاتمه)، و(مررت برجل أسدٍ أبوه) على قبحه فيما ذكره وبعده، فإن هذا في قولك: فضة خاتمه غير جائز، إلاّ أن تريد شبيه بالفضة، ويكون الخاتم غير فضة...

وعلى هذا (مررت برجل أسدٍ أبوه) لأنه وضعه في موضع شديد أبوه، ألا ترى أنّ سيبويه لم يجز: مررت بدابة أسدٍ أبوها، إذا أراد السبع بعينه، فإذا أراد الشدة جاز على ما وصفت»[٢].

وجاء في (منثور الفوائد): «يقول: (مررت بدار ساج بابها) إن أردت الساج بعينه لم يجز فيه إلاّ الرفع، وإن أردت الصلابة جاز الجر»[٣].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «قال سيبويه: يستكره نحو: خاتم طين، وصفة خز، وخاتم حديد، وباب ساج في الشعر أيضًا. قال

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢٧٢)، وانظر «ابن يعيش» (٣/ ٤٩).

(٢) «المقتضب» (٣/ ٢٥٩).

(٣) «منثور الفوائد» (١٥) أ.

السيرافي: إذا قلت: مررت بسرج خز صفته، وبصحيفة طين خاتمها، وبرجل فضة حلية سيفه، وبدار ساج بابها، وأردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز فيها غير الرفع، فيكون كقولك بدابة أسدٌ أبوها، وأنت تريد بالأسد السبع بعينه لأن هذه جواهر، فلا يجوز أن ينعت بها. قال: وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى جاز، هذا كلامه.

قلت: وما ذكره خلاف الظاهر؛ لأن معنى: فضة حلية سيفه، أنها فضة حقيقية، وكذا في (طين خاتمها)، لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة... وإن أريد التشبيه كان معنى بسرج خزٍّ صفته، أي بسرج لين صفته كالخز وليس بخز، وكذا فضة حلية سيفه، أي مشرقة وإن لم تكن فضة»[1].

والحق أنهما لغتان، فاللغة الشهيرة أنك عندما تقول: (عندي خاتمٌ ذهبٌ) ونحوه بالإتباع، لا تقصد بذلك بيان الجنس، وعند آخرين أنه قد يقصد به الجنس، جاء في (كتاب سيبويه): «(هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أنه يكون صفة) وذلك قولك: (هذا راقودٌ خلًّا)، و(عليه نحيٌ سمنًا). وإن شئت قلت: (راقود خلٍّ، وراقود من خل)، وإنما فررت إلى النصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: (بصحيفة طينٌ خاتمها)؛ لأن الطين اسم وليس مما يوصف به، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه، فهكذا مجرى هذا وما أشبهه.

ومن قال: (مررت بصحيفة طينٍ خاتمها)، قال: (هذا راقودٌ خلٌّ)، و(هذا صُفّةٌ خزٌّ)، وهذا قبيح أجري على غير وجهه»[2].

---

(١) «الرضي» (١/ ٣٣٥)، وانظر «شرح السيرافي» بهامش الكتاب (١/ ٢٢٨).
(٢) «سيبويه» (١/ ٢٧٤).

بل ذكر يونس أنه لم يسمع الوصف بالجوهر من ثقة ، جاء في (كتاب سيبويه): «(هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفردًا ، وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشباهه) وذلك قولك: (مررت بحيةٍ ذارعٌ طولها) ، و(مررت بثوبٍ سبعٌ طوله) ، و(مررت برجل مائةٌ إبله) ، فهذه تكون صفات. . .

ولا تقول: (مررت بذراع طوله) ، وبعض العرب يجره ، كما يجر الخز حين يقول: (مررت برجل خزٍّ صُفّته) ومنهم من يجره ، وهو قليل ، كما تقول: (مررت برجل أسدٍ أبوه) إذا كنت تريد أن تجعله شديدًا ، و(مررت برجلٍ مثل الأسد أبوه) ، إذا كنت تشبهه ، فإن قلت: (مررت بدابة أسدٌ أبوها) فهو رفع ؛ لأنك إنما تخبر أن أباها هذا السبع ، فإن قلت: (مررت برجل أسدٌ أبوه) على هذا المعنى رفعت ، إلا أنّك لا تجعل أباه خلْقُه كخلقة الأسد ولا صورته، هذا لا يكون ولكنه يجيء كالمثل، ومن قال: (مررت برجل أسدٍ أبوه) قال: (مررت برجلٍ مائةٍ إبله). وزعم يونس أنّه لم يسمعه من ثقة»[1].

فتبين من هذا أنَ معنى النصب يختلف عن معنى الإتباع ، فإنّ النصب لا يراد به التشبيه ، بخلاف الإتباع ، فإنّ الأشهر فيه أن لا يقصد به بيان الجنس بل التشبيه ، وقد يقصد به بيان الجنس قليلاً على الجمع بين اللغتين.

المجرور بمن:

تقول: (عندي خاتمٌ من ذهب) و(عندي خاتم ذهبًا) ، و(هذا خاتمك ذهبًا) و(هذا خاتمك من ذهب) ، و(ما أكرمه فارسًا) و(ما أكرمه من فارس) فما الفرق بينهما؟

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٣٠ _ ٢٣١).

الظاهر أنّ (من) يؤتى بها للتنصيص على التمييز ، أما النصب فقد يحتمل التمييز وغيره أحيانًا ، وذلك نحو قولك : (ما أحسنه خطيبًا) و(ما أحسنه من خطيبٍ) ، فقولك : (خطيبًا) يحتمل الحال والتمييز ، أما (من) فقد نصت على التمييز .

وتقول : (كفى به شاعرًا) فهذا يحتمل التمييز والحال ، فإذا قلت : (من شاعر) تعيّن أنّه تمييز . ومعنى الحال الدلالة على الهيئة كما قلنا ، بخلاف التمييز .

وتقول : (ما أشجعه فارسًا وما أجبنه راجلًا) أي هو شجاع في هذه الحال ، جبان في حال أخرى ، فإذا قلت : (ما أشجعه من فارس) كان المعنى أنّه فارس شجاع .

وتقول : (عندي خاتمٌ ذهبًا) فهذا يحتمل أنّ عندك خاتمًا من الذهب ، ويحتمل أنّ عندك ذهبًا مقدار خاتم ، فإذا قلت : (من ذهب) تعين جنس الخاتم .

وتقول : (هذا خاتمك ذهبًا) فهو يحتمل أنّ جنسه من ذهب ، ويحتمل أنّ خاتمك الآن هو في حال ذهب ، أي غير مصوغ ، كما تقول : (هذا حطبك رمادًا) و(هذا خاتمك قرطًا) أي أصبح قرطًا . فإن قلت : (هذا خاتمك من ذهب) تعيّن أنك تريد الجنس .

جاءني في (الأصول): «فأما قولهم: حسبك بزيد رجلًا ، وأكرم به فارسًا ، وما أشبه ذلك ، ثم تقول : حسبك به من رجل وأكرم به من فارس ، ولله درّه من شاعر ، وأنت لا تقول : عشرون من درهم ، ولا هو أفره منك من عبد ، فالفصل بينهما أنّ الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت (من)

لتخلصه للتمييز ، ألا ترى أنّك لو قلت: أكرم به فارسًا ، وحسبك به خطيبًا لجاز أن تعني في هذه الحال ، وكذلك إذا قلت: (كم ضربت رجلًا) ، و(كم ضربت من رجل) جاز ذلك ؛ لأن (كم) قد يتراخى عنها مميزها ، فإن قلت: كم ضربت رجلًا؟ لم يدر السامع أردت: كم مرة ضربت رجلًا واحدًا ، أم كم ضربت من رجل؟ فدخول (من) قد أزال الشك»[١] .

وجاء في (كتاب سيبويه): «(هذا باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير) وذلك قولك: ويحه رجلًا ، ولله درّه رجلًا ، وحسبك به رجلًا ، وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت: ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، ولله درّه من رجل ، فتدخل (من) ههنا كدخولها في (كم) توكيدًا وانتصب الرجل ، لأنه ليس من الكلام الأول»[٢] .

ولعله يقصد بقوله: إنها دخلت توكيدًا ، أنها دخلت لقصد النص على التمييز ، فإن عرّفت المجرور بـ(من) احتمل معنى آخر ، وهو أن تكون (أل) للعهد ، فقولك: (هذا خاتم من الذهب) يحتمل أن يكون المعنى أنّ جنس الخاتم من الذهب ، ويحتمل أن يكون الخاتم من الذهب المعهود بينكما ، أي أنّ هناك ذهبًا معهودًا فتقول له: هذا الخاتم من ذلك الذهب .

وعلى هذا فقولك:

(عندي منشار حديدًا) يعني أنّ جنسه من الحديد ، ويحتمل أن يكون عندك حديد بمقدار منشار ، فإن قلت: (هذا منشارك حديدًا) احتمل أن يكون المنشار في حال حديد ، أي المنشار الآن في حال حديد وليس في هيئة منشار .

---

(١) «الأصول» (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤) ، وانظر «ابن يعيش» (٢/ ٧٣) .
(٢) «سيبويه» (١/ ٢٩٩) ، وانظر «المقتضب» (٣/ ٣٥) .

وقولك:

(عندي منشار حديدٍ) يحتمل أن يكون المعنى أنّه لنشر الحديد لا لنشر الخشب مثلاً، كما يحتمل أن يكون جنسه من الحديد.

وقولك: (عودي منشارٌ حديدٌ) يحتمل أن يكون أنّه منشار قوي كالحديد، أو يشبه الحديد، وهو الراجح، أو من حديد على اللغة الأخرى.

وقولك: (عندي منشار من حديد) يتعين أن يكون جنسه من الحديد.

وقولك: (عندي منشارٌ من الحديد) يحتمل أن يكون جنسه من الحديد، ويحتمل أن يكون عنده منشار من الحديد المعروف عند المخاطب، أي أنّ هناك حديدًا معينًا، وهذا منشار منه.

التمييز بعد اسم التفضيل:

إنّ التمييز بعد اسم التفضيل إذا كان فاعلاً في المعنى تعين نصبه، وإن لم يكن فاعلاً في المعنى تعيّن جرّه بالإضافة، وذلك نحو قولك: (محمد أوسع دارًا) فـ (دارًا) فاعل في المعنى، وذلك أنّ معناه: محمد وسع داره.

وعلامة الفاعل في المعنى أن يصلح فاعلاً عند جعل أفعل التفضيل فعلاً له، وعلامته الأخرى أن لا يكون المفضَّل بعضًا من التمييز، فإن كان المفضل بعضًا من التمييز لم يكن فاعلاً في المعنى، فقولك: (محمد أوسع دارًا) ليس فيه محمد بعضًا من الدار، والمقصود بالبعض هنا الجنس أو النوع.

ومثال ما ليس فاعلاً في المعنى (محمد أكرم رجلٍ) فلا يصح أن تقول: (محمد كرم رجله) كما أن المفضل بعض من التمييز وليس مغايرًا له، ولذا وجب جرّه بالإضافة.

فإن كان اسم التفضيل مضافًا إلى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو

(محمد أكرم الناس رجلاً).

وعلى هذا فمعنى الجر غير النصب، فإنّ قولك: (محمد أحسن كاتبًا) معناه إذا قصدت به التمييز: إن كاتب محمد أحسن من غيره، وإن قلت: (محمد أحسن كاتبٍ) كان المعنى أن محمدًا هو الكاتب، وهو أحسن من غيره.

وتقول: (هو أفره عبدًا) إذا كان عبده فارهًا، فإن قلت: (هو أفره عبدٍ) كان المعنى أنّه عبد فاره.

جاء في (الأصول) أنّ «نحو قولك: (زيد أفرههم عبدًا) و(هو أحسنهم وجهًا)[1]، فالفاره في الحقيقة هو العبد، والحسن هو الوجه. إلاّ أن قولك: أفره وأحسن في اللفظ لزيد، وفيه ضميره، والعبد غير زيد، والوجه إنما هو بعضه... فإذا قلت: (أنت أفره عبدٍ في الناس) فمعناه: أنت أفره من كل عبد، إذا أفردوا عبدًا عبدًا، كما تقول[2]: هذا خير اثنين في الناس، أي إذا كان الناس اثنين اثنين»[3].

وجاء في (شرح الرضي): «واعلم أنّه لو قيل: إنّ أفعل التفضيل إذا أضيف إلى شيء فالذي يجري عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه، نحو (هذا الثوب أحسن ثوب)، وإن نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه (أفعل) ومتعلقه نحو (زيد أحسن منك ثوبًا). ففي قولك: (زيد أفره عبد) زيد هو العبد، وفي قولك: (زيد أفره منك عبدًا) زيد هو مولى العبد.

أقول: وليس هذا بمطرد. ألا ترى أنّك تقول: هو أشجع الناس رجلاً،

---

(١) لعل الأصل (زيد أفره عبدًا) و(هو أحسن وجهًا) بلا إضافة.
(٢) لعل الأصل (هذان) أو (هما).
(٣) «الأصول» (١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، وانظر (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

وهما خير الناس اثنين ، على ما أورده سيبويه ، أي هو أشجع رجلٍ في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه (أفعل) لا سببه ، والدليل على أنّه تمييز قولك : (هو أشجع الناس من رجل) و(هما خير الناس من اثنين) كما تقول : حسبك بزيد رجلاً ومن رجل ، قال الله تعالى : ﴿ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا ﴾ [يوسف : ٦٤] ، انتصب (حافظاً) على التمييز ، أي خير من حافظ ، فهو والجر سواء ، نحو خير حافظٍ وخير حافظاً ، فهو حافظ في الوجهين»[١] .

أمّا قوله : (وليس هذا بمطرد) فغير وارد ، لما ذكرنا أنه إذا أضيف اسم التفضيل إلى غير التمييز وجب نصب التمييز .

وأما قوله : إنّ معنى : (فالله خير حافظًا) و(خير حافظٍ) بالجر سواء ، ففيه نظر ؛ ذلك لأن المعنى مختلف فيما يظهر .

ذلك أنّ المعنى بالنصب يحتمل معنيين : الحال والتمييز ، كما تقول : (هو أكرم أبًا) و(هو أفضل كاتبًا) فهذا يحتمل الحال ، أي هو أحسن في هذه الحال .

ويحتمل التمييز . ومعنى التمييز في النصب غير معناه في الجر ، وذلك أنّ المعنى في النصب على إرادة التفضيل المقارن بمن ، فـ(من) مقدرة إن لم تذكر ، فقولك : (محمد أكرم أبًا) معناه : أنّك تريد أن تفضله على واحد أو أكثر ، أي منك أو منكم . وأما قولك : (محمد أكرم أب) فليس فيه هذا المعنى ، إذ ليس فيه التفضيل المقارن ، بل يراد به التفضيل العام ، ولذا

---

(١) «الرضي» (١/ ٢٤٣) .

لا يجوز ذكر (من) معه. وعلى هذا فالنصب يختلف عن الجر من نواح عدة أهمها:

١ ـ النصب يحتمل الحال والتمييز ، بخلاف الجر.

٢ ـ النصب على إرادة التفضيل المقارن بمن ، بخلاف الجر.

٣ ـ النصب يدل على أنّ المنصوب فاعل في المعنى ، بخلاف الجر.

٤ ـ النصب يدل على أن التمييز مغاير للمفضل ، بخلاف الجر.

والآية هذه يحكيها الله تعالى على لسان يعقوب (ع) لأبنائه ، إذ طلبوا منه أن يرسل معهم أخاهم من أبيهم ، وقد كانوا فرطوا في يوسف من قبل ، قال تعالى: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَـٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤] ، فكأنه تعريض بحفظهم ، أي لم يستطيعوا حفظ يوسف ، فلعلهم لا يستطيعون حفظ أخيهم الآخر أيضًا ، فالمعنى أن الله خيرٌ حافظًا منكم.

ولا يتأتى هذا المعنى في الجر ، إذ لا يراد به المقارنة بمن.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنّ النصب يدل على الفاعلية ، وأنه مغاير للمفضل ، أي إنّ الحافظ الذي يجعله الله خيرًا منكم ، كما قال تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١] ، وقال: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَـٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١١] ، فالحافظ هنا ما يرسله الله من حَفَظَةٍ ، كما تقول: (هو أحسن عبدًا) أي عبده أحسن من عبدك ، وكما تقول: (هو أحسن ولدًا) أي ولده أحسن من ولدك. و(هو أنشط عاملاً) أي عامله أنشط من عاملك ، و(هو خير حافظًا) أي حافظه خير منكم ، بخلاف الجر ، فإنه يكون هو الحافظ ، كما تقول: (هو أحسن رجل وأنشط عامل) ، فحافظ الله خير

منهم ، فليست المقارنة بينهم وبين الله ، وإنّما المقارنة بينهم وبين حَفَظَة الله ، ولا يتأتى هذا المعنى في الجر .

ويحتمل أن تكون حالاً أيضًا بمرجوحية ، والله أعلم .

* * *

تمييز العدد

لا نريد ههنا أن نبحث شأن العدد مع المعدود ، فإنّ لهذا موضعه الخاص به ، وإنّما نريد أن نبحث ههنا تمييز العدد.

إن وضع العدد مع المعدود في العربية لا يجري على نسق واحد ، فهو يخلتف في الأعداد من الثلاثة إلى العشرة عنه في الأعداد المركبة والمعطوفة ، ويختلف في المائة والألف عنهما ، وإليك إيضاح ذلك:

١ ـ تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة:

إنّ المعدود بعد العدد من ثلاثة إلى عشرة يكون جمعًا مجرورًا بالإضافة ، نحو قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧] ، ونحوه (أقبل خمسة رجال).

وقد تحتمل الإضافة معنى آخر ، هو معنى التملك وشبهه ، تقول: (هذه خمسة محمد) أي ملكه ، وتقول: (هذه خمسة الرجال) أي ملكهم ، وتقول: (هذه خمستكم ، وهذه خمسة رجال آخرين) فلا يراد بالمضاف إليه المعدود.

فالمضاف إليه قد يراد به المعدود ، وهو الظاهر ، وقد يراد به الإضافة على غير هذا المعنى.

وقد يكون المعدود تابعًا للعدد فتقول: (أقبل خمسةٌ رجالٌ) و(حضر ثمانيةٌ أطفالٌ) وهو بدل أو عطف بيان(١).

وقد يأتي منصوبًا نحو (أقبل خمسةٌ رجالاً)، وهو يحتمل الحالية

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٧) ، «حاشية الخضري» (٢/ ١٣٥).

والتمييز ، فمعنى الحال أنهم جاؤوا في هذه الحال ، كما تقول: (أقبل أربعةٌ صغارًا) أي في حال صغرهم ، وكما تقول: (أقبل أربعةٌ راكبين) أي في هذه الحال.

وقد يراد به التمييز وهو قليل ، قال سيبويه: ومعناهما عند ذاك واحد ، قال: «لأنه لو جاز في الكلام أو اضطر شاعر فقال: (ثلاثةٌ أبوابًا) كان معناه: ثلاثة أبواب. وقال يزيد بن ضبة:

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالفَتَاءُ»[(١)]

٢ ـ تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين:

إن المعدود يكون مع هذا العدد مفردًا منصوبًا ، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] ، وقوله: ﴿لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

وقد يقع بعده الاسم جمعًا منصوبًا ، نحو (أقبل خمسة عشر رجالاً) ، على الحال أو التمييز ، فمعنى الحال أنهم جاؤوا في هذه الحال ، كما تقول: (أقبل خمسة عشر راكبين) أي في هذه الحال.

وقد يراد به التمييز على معنى الجماعات ، وذلك أنك عندما تقول: (أقبل خمسة عشر رجالاً) يكون المعنى: أقبل خمس عشرة جماعة ، كل جماعة هي رجال.

تقول: (عندي عشرون سمكة) أي عشرون واحدة ، فإن قلت: (عشرون سمكًا) كان المعنى أن عندك عشرين نوعًا منه ، أو عشرين مجموعة ، قال ابن يعيش: «فإن قلت: (عندي عشرون رجالاً) ، كنت قد أخبرت أنّ عندك

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٩٣).

عشرين ، كلٌّ واحد منهم جماعة رجال»[١].

وقال ابن الناظم: «وقد تميز بجمع صادق على الواحد منها ، فيقال: (عندي عشرون دراهم) على معنى: عشرون شيئًا ، كل واحد منها دراهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] ، والمعنى ، والله أعلم ، وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة ، كل فرقة منهم أسباط»[٢].

وقد يقع الجمع تابعًا للعدد فتقول: (أقبل خمسة عشر رجالٌ) و(أقبل عشرون أولادٌ) على البدل.

وقد يكون ما بعده مجرورًا على الإضافة بمعنى الملك ونحوه ، تقول: (هذه خمسة عشرك) و(خمسة عشر محمدٍ) ، أي له ، و(هذه خمسة عشر رجل آخر) ، جاء في (شرح ابن يعيش): «فإن أضفته إلى مالكه وقلت: (هذا أحد عشرك وخمسة عشرك) جاز ؛ لأن الإضافة إلى المالك ليست لازمة كلزوم المميز»[٣].

وجاء في (التصريح): «يجوز في العدد المركب غير (اثني عشر واثنتي عشرة) أن يضاف إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو (هذه أحد عشر زيد)»[٤].

وتحذف النون من ألفاظ العقود عند الإضافة فتقول: (هذه عشروك) و(رأيت أربعيك). جاء في (المقتضب): «اعلم أنك إذا أضفت عددًا حذفت

---

(١) «ابن يعيش» (٦/ ٢١).
(٢) «ابن الناظم» (٣٠٢).
(٣) «ابن يعيش» (٦/ ٢٠) ، وانظر «المقتضب» (٢/ ١٧٨).
(٤) «التصريح» (٢/ ٢٧٥) ، وانظر «الرضي» (١/ ٢٣٦) ، «ملا جامي» (١٥٥).

منه النون والتنوين ، أيّ ذلك كان فيه فتقول : (هذه عشروك وثلاثوك وأربعوك) ، و(رأيت ثلاثيك وأربعيك) ، و(هذه مائتك وألفك))»[١] .

٢ ـ تمييز المائة والألف :

إن المعدود بعد المائة والألف يكون مفردًا مجرورًا بالإضافة ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، وقوله : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت : ١٤] .

وقد تكون الإضافة على معنى الملك ونحوه، تقول : (هذه مائة محمد) و(هذه مائة الرجل) و(ألف الرجل) و(هذه مائتك وتلك مائة رجل آخر) .

وقد يكون الاسم تابعًا على البدلية نحو (أقبل مائة رجالٌ). وقد يقع بعدهما الاسم منصوبًا على الحال أو التمييز ، فالحال نحو (أقبل مائة فرسانًا ومائة مشاةً) أي مائة في حال ركوب على الخيل ، ومائة في حال مشي ، كما تقول : (أقبل ألف راكبين) أي في حال ركوب .

وتقول في التمييز : (أقبل مائة رجالاً) على معنى جماعات ، أي مائة جماعة ، وكل جماعة هي رجال ، كما في نحو (أقبل خمسة عشر رجالاً) و(عندي عشرون سمكًا). جاء في (شرح ابن يعيش) : «وأما قوله تعالى : ﴿ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف : ٢٥] ، فإن سنين نصب على البدل من ثلاثمائة ، وليس بتمييز ، وكذلك قوله : ﴿ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، نصب (أسباطًا) على البدل. هذا رأي أبي إسحاق الزجاج ، قال : ولا يجوز أن يكون تمييزًا ؛ لأنه لو كان تمييزًا لوجب أنْ يكون أقلّ ما لبثوا تسعمائة سنة ؛ لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد ، وكل واحد سنون ، وهو جمع ،

---

(١) «المقتضب» (٢/ ١٧٨) ، وانظر «ابن يعيش» (٦/ ٢١) .

والجمع أقلّ ما يكون ثلاثة ، فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة . وأجاز الفراء أن يكون (سنين) تمييزًا»[1] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : «قال الزجاج : لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ، ووجهه أنه فهم أنّ مميز المائة واحد من مائة ، كقولك : مائة رجل ، فرجل واحد من المائة ، فلو كان (سنين) تمييزًا لكان واحد من ثلاثمائة ، وأقل السنين ثلاثة ، فكان كأنه قال : ثلاثمائة ثلاث سنين ، فتكون تسعمائة . قال المصنف : وهذا يطرد في قوله تعالى : ﴿ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ، فلو كانوا تمييزًا لكانوا ستة وثلاثين على رأيه . . .

وما ذكره الزجاج غير لازم ؛ وذلك لأنّ الذي ذكره مخصوص بأن يكون المميز مفردًا ، أما إذا كان جمعًا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعًا في نحو ثلاثة أثواب»[2] .

ومن هذا يتبين :

١ ـ أنّ الجرّ يحتمل الإضافة بمعنى الملك ونحوه ، إضافة إلى قصد إرادة المعدود في قسم من العدد .

٢ ـ أنّ المفرد المنصوب يقصد به التمييز .

٣ ـ أنّ الجمع المنصوب يحتمل الحال والتمييز ، والتمييز على معنى الجماعات والأنواع .

٤ ـ التبعية على معنى البدل .

---

(١) «ابن يعيش» (٦/ ٢٤) .
(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٧٣) .

ثم أنّ (مائة) تقع بعد العدد من ثلاثة إلى تسعة مفردة مجرورة ، فيقال: ثلاثمائة وأربعمائة ، والقياس: ثلاث مئات ، وأربع مئات.

إلّا أنّ العرب قد تستعمل الجمع قليلاً فتقول: ثلاث مئات ، وثلاث مئين.

وقد يستعمل الجمع لقصد آخر فيقال: هذه ثلاثة مئات ، وهذه أربع مئات ، بمعنى: هذه أربع مجموعات كل مجموعة مائة ، ولو قلت: (هذه أربعمائة) لاحتمل أن يكون المقصود أن المجموع أربعمائة وليست كل مجموعة على حدة هي مائة.

ويقال: كما مائة عندك؟ فتقول: عندي أربع مئات. ولو قال: (عندي أربعمائة) لاحتمل المعنى أن عندك أربعمائة مائة ، والله أعلم.

* * *

كـم

وهي كناية عن العدد المبهم ، تقع على القليل منه والمتوسط والكثير ، وهي على قسمين[١] :

١ ـ استفهامية .

٢ ـ خبرية .

كم الاستفهامية:

يسأل بها عن كمية الشيء[٢] ، وتمييزها يكون مفردًا منصوبًا[٣] ، تقول: (كم رجلاً عندك؟) و(كم درهمًا لك؟) تسأله عن عدد الرجال والدراهم.

وقد يأتي بعدها الاسم جمعًا منصوبًا نحو (كم لك غلمانًا؟) و(كم عندك رجالاً؟) على معنى الحال[٤] أو الجماعات ، كما مرّ في العدد.

فمعنى الحال: كم لك في حالة الغلمان؟ وكم عندك في حالة الرجال؟

ومعنى التمييز يكون على إرادة الجماعات ، فإذا قلت: (كم رجالاً

---

(١) «ابن يعيش» (٤/ ١٢٥).

(٢) «شرح قطر الندى» (٣٣٦).

(٣) «ابن يعيش» (٤/ ١٢٦).

(٤) انظر «سيبويه» (١/ ٢٩٢) ، و«هامش سيبويه» (١/ ٢٩٣) ، «ابن يعيش» (٤/ ١٢٩) ، «الرضي» (٢/ ١٠٨).

عندك؟) كان المعنى: كم جماعة من الرجال عندك؟

جاء في (شرح الرضي): «ولا يكون مميز (كم) الاستفهامية مجموعًا كمميز المرتبة الوسطى، خلافًا للكوفيين، وعلى ما أجاز السيرافي في العدد (أعشرون غلمانًا لك) إذا أردت: طوائف من الغلمان، ينبغي جواز (كم غلمانًا لك) بهذا المعنى.

وقال البصريون: لو جاء نحو (كم غلمانًا لك؟) فالمنصوب حال لا تمييز، والتمييز محذوف، أي كم نفسًا لك في حال كونهم غلمانًا»[1].

وجاء في (الهمع) أنّ «كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص. وأما إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع؛ لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو (كم رجالاً عندك)، تريد (كم جمعًا من الرجال) إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم. ويسوغ باسم الجنس نحو (كم بطًا عندك؟) تريد: كم صنفًا من البط عندك؟»[2].

كم الخبرية:

و(كم) الخبرية تكون بمعنى (كثير)، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير[3].

وسميت خبرية لأنها تحتمل الصدق والكذب، بخلاف الاستفهامية[4]،

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٠٨).

(٢) «الهمع» (١/ ٢٥٤).

(٣) «شرح قطر الندى» (٣٣٦)، «شرح شذور الذهب» (٥٤٦)، «التصريح» (٢/ ٢٧٩).

(٤) انظر «الصبان» (٤/ ٧٩)، «الأشموني» (٤/ ٨٤)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٤٠)، «التصريح» (٢/ ٢٨٠).

وذلك أنّك إذا قلت: (كم رجل اكرمت!) كنت قد أخبرت بأنك أكرمت رجالاً كثيرين، وهذا يحتمل الصدق والكذب، وإن قلت: (كم رجلاً أكرمت؟) كان السؤال عن عدد الرجال الذين أكرمتهم، وهذا لا يحتمل الصدق والكذب.

قال ابن يعيش: «فإن أردت الخبر خفضت (رجلاً) وقلت: (بكم رجلٍ مررت)، والفرق بينهما أنه في الاستفهام يسأل عن عدد من مرّ بهم من الرجال، وفي الثاني يخبر أنّه مرّ بكثير من الرجال، فالمسألة الأولى تقتضي جوابًا، والثانية لا تقتضي جوابًا»[1].

وتمييز (كم) الخبرية يكون مفردًا مجرورًا، أو جمعًا مجرورًا. تقول: (كم رجلٍ أكرمت!)، و(كم رجالٍ أكرمت!).

قالوا: والإفراد أكثر في الاستعمال، وأبلغ في المعنى من الجمع[2]، فقولك: (كم رجل أكرمت) أبلغ في المعنى وأكثر في العدد من (كم رجالٍ أكرمت)، وذلك لأنّ المفرد المجرور يقع تمييزًا للمائة والألف، فتقول: (مائة رجلٍ) و(ألف رجلٍ). أما الجمع المجرور فيقع تمييزًا للعدد من الثلاثة إلى العشرة، أي للقلة، نحو ثلاثة رجال، وعشرة رجال.

قالوا: وقد يراد بالجمع معنى الجماعة، كما مر في (كم) الاستفهامية والعدد. جاء في (الهمع): «وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد، فإذا قلت: (كم رجال) كأنك قلت: كم جماعة من الرجال»[3].

فإن فصل بين «كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بـ(من) لئلا

---

(١) «ابن يعيش» (٤/ ١٢٨).

(٢) «التصريح» (٢/ ٢٨٠).

(٣) «الهمع» (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل المتعدي ، نحو قوله تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الدخان : ٢٥] ، و﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾ [القصص : ٥٨]»[١] .

وجاء في (الأصول) : «فإن قلت : كم ضربت رجلاً؟ لم يدر السامع أردت : كم مرة ضربت رجلاً واحداً أم كم ضربت من رجل؟ فدخول (من) قد أزال الشك»[٢] .

فإن رفعت بعد (كم) تغير المعنى ، فإذا قلت : (كم رجلاً لك قال الحق) بالنصب ، كان استفهامًا من عدد الرجال الذين قالوا الحق .

وإن جررت كان المعنى أنّ كثيرًا من الرجال قالوا الحق .

وإن رفعت كان المعنى (كم قال الحق رجلٌ لك) أي كم مرة قال الحق رجلك؟ فالرجل ههنا واحد ، بخلاف النصب والجر .

جاء في (المقتضب) : «واعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه وهو :

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

فإذا قلت : كم عمةٍ ، فعلى معنى : رب عمة .

وإذا قلت : كم عمةً؟ فعلى الاستفهام .

وإذا قلت : كم عمةٌ أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كم يوماً عمةٌ لك وخالةٌ قد حلبت علي عشاري ، وكم مرة[٣] ، ونحو ذلك .

فإذا قلت : (كم عمةٍ) فلست تقصد إلى واحدة ، وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلاّ واحدة ؛ لأن التمييز يقع واحده في موضع الجميع ، وكذلك

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ١٠٨) .
(٢) «الأصول» (١/ ٢٧٣) .
(٣) انظر «سيبويه» (١/ ٢٥٩) .

ما كان في معنى (ربّ) ؛ لأنك إذا قلت : (ربَّ رجل رأيته) لم تعن واحدًا ، وإذا قلت : (كم رجلاً عندك؟) فإنّما تسأل أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك؟

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك؟ فإنّما تعني : كم دانقًا هذا الدرهم الذي أسألك عنه؟

فالدرهم واحد مقصود قصده بعينه ، لأنه خبر وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاءني صاحبك؟ إنما تريد : كم مرة جاءني صاحبك؟»[١].

وجاء في (شرح ابن يعيش) في هذا البيت : «فالرفع على أنه مبتدأ ، وحسن الابتداء به حيث وصف بالجار والمجرور ، وهو (لك) ، وقوله : (قد حلبت عليّ عشاري) في موضع الخبر ، وتكون (كم) واقعة على الحلبات ، فتكون مصدرًا ، والتقدير : كم مرة أو حلبة عمة لك قد حلبت علي عشاري . ويجوز أن تكون (كم) واقعة على الظرف فيكون التقدير : كم يومًا أو شهرًا ونحوهما من الأزمنة»[٢].

* * *

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٥٨ ـ ٥٩) ، وانظر «الأصول» (١/ ٣٨٨).

(٢) «ابن يعيش» (٤/ ١٣٣ ـ ١٣٤) ، وانظر «المقتضب» (٣/ ٦٤).

كأيّن

(كأيّن) مركبة عند أكثر النحاة من كاف التشبيه وأيّ الاستفهامية المنونة، ثم حصل لهما بالتركيب معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد[١].

وقيل: بل هي اسم بسيط غير مركب، ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات المتعددة، فتقول: كأين، وكائن، وكأْي، وكَيِّىء، وغير ذلك[٢].

وهي تفيد التكثير مثل (كم) الخبرية، وقد وردت للاستفهام قليلاً، واستدل له بقول أُبيّ بن كعب لابن مسعود: «كأين تقرأ سورة الأحزاب آية؟».

فقال: «ثلاثًا وسبعين»[٣].

وتمييزها مفرد، لم يرد إلاّ كذلك[٤]. بخلاف تمييز (كم) الخبرية، فإنه يأتي مفردًا أو جمعًا كما ذكرنا.

وأكثر العرب لا يتكلمون بها إلاّ مع (من)، ولم ترد في القرآن إلاّ كذلك،

---

(١) «ابن يعيش» (٤/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، «الرضي» (٢/ ١٠٥)، «سيبويه» (١/ ٢٩٦)، «الهمع» (٢/ ٧٥)، «الأشموني» (٤/ ٨٥ ـ ٨٦)، «الصبان» (٤/ ٨٦)، «التصريح» (٢/ ٢٨١)، «المغني» (١/ ١٨٦).

(٢) «الهمع» (٢/ ٧٦)، وانظر «ابن يعيش» (٤/ ١٣٦).

(٣) «ابن يعيش» (٤/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، «المغني» (١/ ١٨٦)، «الهمع» (٢/ ٧٦)، «الأشموني» (٤/ ٨٥ ـ ٨٦)، «التصريح» (٢/ ٢٨١).

(٤) «الهمع» (١/ ٢٥٥)، «الأشموني» (٤/ ٨٦)، «المغني» (١/ ١٨٦).

قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

جاء في (كتاب سيبويه): «فإنّما ألزموها (من) لأنها توكيد، فجعلت كأنّها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل... وقال: إن جرّها أحد من العرب فعسى أن يجرها بإضمار (من)»(١).

والذي يبدو لي أنّها تستعمل في مواطن التفخيم والتعظيم، إضافة إلى التكثير. ويدلّ على ذلك الاستعمال القرآني لها.

جاء في (سورة الأعراف) ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤].

وجاء في (سورة الحج) ﴿فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥].

فجاء في الأولى بكم، وفي الثانية بكأين، والسياق يوضح الفرق بين الاستعمالين.

قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴿٤﴾ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ٣ ـ ٥].

وجاء في (سورة الحج): ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٤١﴾ وَإِن

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٩٨)، وانظر «ابن يعيش» (٤/ ١٣٦).

يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٤﴾ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴿٤٥﴾ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [الحج: ٣٩ ـ ٤٦].

فأنت ترى أنّ هذه الآية في سياق آيات المظلومين الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق وقد أذن لهم بالقتال، وفيه التأسي بما وقع للطوائف المؤمنة من قبل، فقد كذبهم قومهم وأُوذوا، فأملى ربك للكافرين ثم أخذهم أخذة قاصمة. ثم قال بعد ذلك: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ . . . ﴾ فهذا موطن تفخيم، كأنّه قال: وكم من قرية أية قرية، كما تقول: مررت برجل أيّ رجل، ووجود (أي) المبهمة يشعر بهذا المعنى، والتفخيم هنا لله الذي أخذ مثل هذه القرى المتجبرة العاتية الظالمة، كما قال: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ [محمد: ١٣]، وكما قال: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا وَرُسُلِهِ فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكْرًا ﴾ [الطلاق: ٨].

وليس السياق في الأعراف على هذا كما هو ظاهر.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، فهذا موطن تفخيم وموطن تأسية للرسول والجماعة المؤمنة لما حصل لهم في معركة أحد، فإنّ مثل هذا حصل لمن قبلهم من المؤمنين، قال تعالى: ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ ﴿١٤١﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا

مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَسَنَجْزِى ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٥﴾ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠ ـ ١٤٦] .

فهذا موطن تفخيم وتأسية ، وهكذا شأن كل ما ورد بكأين ، فإنّ موطنه التفخيم زيادة على التكثير .

قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] ، أي وكم من آية تدعو إلى التأمل والإيمان يمرون عليها وهم معرضون عنها ، وهذه الآية جاءت بعد قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوٓا۟ أَمْرَهُمْ وَهُمْ يَمْكُرُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَآ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٢ ـ ١٠٣] .

أي أنّ هذه القصص من أنباء الغيب ، لا تعلمها أنت ولا قومك كما يعرف الجميع ، وهو دليل ظاهر على نبوتك ، ولكن مع ذلك لم يؤمنوا ، وهذا شأنهم مع آيات الله الكونية في السماء والأرض ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] .

فهذا موطن تفخيم وتعظيم .

وقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: ٦٠] .

وهذا موطن تفخيم وتعظيم لربنا سبحانه ، إذ إنّ هناك دوابّ ضعيفة لا تحمل رزقها ، يوصل الله إليها رزقها في مكانها ، بل إنّه قدم رزقها علينا نحن أولي القوة والبأس والحيلة والعقل والتدبر والضرب في الأرض ، فقال : ﴿ ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾ والله أعلم .

* * *

٤٥

كـذا

وهي كلمة مركبة من كاف التشبيه و(ذا) اسم الإشارة ، غير أنه «انخلع من (ذا) معنى الإشارة ، ومن الكاف معنى التشبيه ، بدلالة أنّك لست تشير إلى شيء ، ولا تشبه شيئًا بشيء ، وإنما يكنى بها عن عدد ما فتنزلت الكاف في هذا الموطن منزلة الزائدة اللازمة»[١] .

و(ذا) في الأصل إشارة إلى ما في ذهن المتكلم من العدد أو غير العدد ، غير أنها بتركيبها أصبحت كلمة واحدة ، غير أنّ الإشارة إلى ما في الذهن لا تزال قائمة ، جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «وأما بناء (كذا) فلأنّه في الأصل (ذا) المقصود به الإشارة ، دخل عليه كاف التشبيه ، وكان (ذا) مشارًا به إلى عدد معين في ذهن المتكلم ، مبهم عند السامع ، ثم صار المجموع بمعنى (كم) ، وانمحى عن الجزأين معنى التشبيه والإشارة. . . فصار الكلمتان ككلمة واحدة ، ولذا تقول : (إنّ كذا مالك) ، برفع (مالك) على أنه خبر (إنّ)»[٢] .

فهي بعد التركيب كلمة واحدة مكني بها عن العدد[٣] ، قال سيبويه : «وذلك قولك : (له كذا وكذا درهمًا) وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كم) وهو

---

(١) «درة الغواص» (٩٩).

(٢) «الرضي» (٢/ ١٠٥).

(٣) انظر «المغني» (١/ ١٨٧) ، «الأشموني» (٤/ ٨٧).

كناية للعدد بمنزلة (فلان) إذا كنيت به في الأسماء ، وكقولك: كان من الأمر ذيّة وذيّة ، وذيت وذيت ، وكيت وكيت»[١].

وتمييزها يجب نصبه ، فلا يصح جرّه بـ(من) اتفاقًا ، ولا بالإضافة عند الجمهور ، وأكثر ما تستعمل معطوفًا عليها نحو: (عندي كذا وكذا درهمًا) ، وذكر ابن خروف أنّهم لم يقولوا: كذا درهمًا ، ولا كذا كذا درهمًا ، بدون عطف[٢].

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز «أن يقال: كذا ثوبٍ ، وكذا أثوابًا ، قياسًا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يلزم بقول القائل: (له عندي كذا درهم) مائة ، وبقوله: (كذا دراهم) ثلاثة ، وبقوله: (كذا كذا درهمًا) أحد عشر ، وبقوله: (كذا درهمًا) عشرون ، وبقوله: (كذا وكذا درهمًا) أحد وعشرون ، حملاً على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح.

ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسألتي الإضافة ، المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور»[٣].

وقال بعض النحاة: إنّ هذا خروج عن لغة العرب ؛ لأنّه لم يرد مميز (كذا) في كلامهم مجرورًا[٤].

وقد ترد (كذا) على غير هذا الوجه ، فقد تأتي كناية عن غير العدد ، فقد تأتي كناية عن القول ، وعن المكان ، وعن الزمان ، وغير ذلك. فمن ذلك أن

---

(١) «سيبويه» (١/ ٢٩٧).
(٢) «الأشموني» (٤/ ٨٦) ، وانظر «المغني» (١/ ١٨٨).
(٣) «المغني» (١/ ١٨٨) ، «الأشموني» (٤/ ٨٦ ـ ٨٧) ، «منثور الفوائد» (١١٨).
(٤) «الرضي» (٢/ ١١٣).

يقال: قلت له كذا[١]، وكقولهم: (أما بمكان كذا وكذا وجد أو وكذا؟). ومنه الحديث: يقال للعبد يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا؟[٢].

وقد ترد (كذا) على وجه آخر، وهو أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما من التشبيه والإشارة، نحو (هذا أمر خالدٍ وكذا أمر علي) أي ومثله، ونحو قولهم: (رأيت خالدًا كريمًا وكذا محمدًا)[٣].

* * *

(١) «الرضي» (٢/ ١٠٥).
(٢) «المغني» (١/ ١٨٧)، «الأشموني» (٤/ ٨٧).
(٣) «المغني» (١/ ١٨٧)، «الأشموني» (٤/ ٨٨).

فهرس الموضوعات